

الاقتصادي

SAMED

VOL. 7 No. 53, Mar. Apr. 1985

العدد ٥٣ المجلد ٧ آذار - نيسان ١٩٨٥

مختصر خاص  
أزمة الاقتصاد الإسرائيلي

الأزمات الهيكلية المزمنة في الاقتصاد الإسرائيلي

دوافع الحرب والسلام في الاقتصاد الإسرائيلي

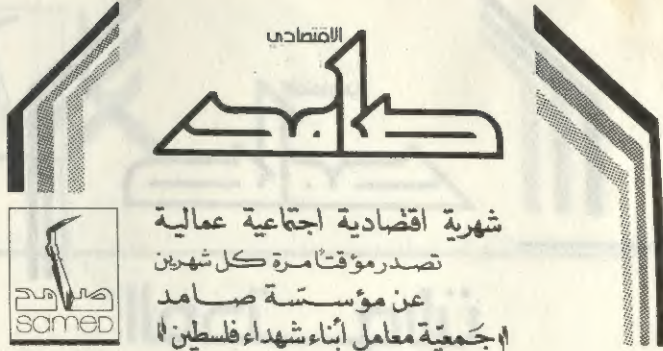
منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل

أزمة الاقتصاد الإسرائيلي ومحاولة الانقاذ الأميركية

دور القوى الاقتصادية في الحياة السياسية

الملف: صامد تحيي احتفالات الثورة في بيروت





شهرية اقتصادية اجتماعية عمالية  
تصدر مؤقتاً مرة كل شهرين  
عن مؤسسة صامد  
الجمعية معاملة أبناء شهداء فلسطين

المدير العام / رئيس التحرير  
أحمد أبو علاء

سكرتير التحرير  
فاروق وادي

المدير المسؤول  
محمد أحمد عيتاني

هيئة التحرير

أحمد حماد  
د. سمير أيوب  
خليل السواحري  
عيسى الشعيبي  
ماهر الكرد  
وليد الجعفري

د. يعقوب سليمان

هيئة المستشارين

د. برهان الدجاني  
د. سليمان عربيات  
د. رمزي خوري  
كمال حمدان  
محمد زهدي الناشي  
حسين أبو النمل  
د. غانية ملحيس  
د. فؤاد بسيو  
د. محمد الرميحي  
د. يوسف شبل



## المحتويات

السنة السابعة ، العدد ٥٤ ، آذار / نيسان ١٩٨٥

- الافتتاحية ..... احمد ابو علاء ٤

محور خاص : أزمة الاقتصاد الاسرائيلي :

- الازمات الهيكلية المزمنة في الاقتصاد الاسرائيلي ..... د. حسن عبد القادر صالح ١٠
- دوافع الحرب والسلام في الاقتصاد الاسرائيلي ..... د. فؤاد بسيسو ٣٥
- دور القوى الاقتصادية في الحياة السياسية في اسرائيل ..... د. نظام بركات ٤٩
- منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل  
(١) وجهة نظر فلسطينية ..... د. رمزي خوري ٦٧
- منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل  
(٢) وجهة نظر عربية ..... ٧٩
- منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل  
(٣) وجهة نظر اسرائيلية ..... ٩١

تقارير :

- اقتصاديات فلسطين المحتلة (١٩٤٨) ..... ١٠١
- أزمة الاقتصاد الاسرائيلي ومحاولة الانقاذ الاميركية ..... ١١٢
- تركة ليكود الاقتصادية ..... ١١٧
- النفقات العسكرية والديون الخارجية  
في الموازنة الاسرائيلية ..... احمد لطفي طه ١٢١
- العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة واسرائيل ..... موسى عاطف ١٢٥

كتب :

- د. فؤاد مرسى «الاقتصاد السياسي لاسرائيل» ..... ابراهيم خليل ١٣٧
- د. فؤاد بسيسو «الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام» ..... عبد القادر احمد ١٤٢
- د. سمير ايوب «تأثيرات الايدولوجيا في علم الاجتماع» ..... د. حلمي ساري ١٤٦

الملف :

- صامد تحيي احتفالات الثورة في بيروت ..... ١٥٤
- العمال النموذجيون في صامد ..... ١٦٧
- عزاء «صامد» للزميلة «ام سعد» ..... ١٧٠
- رسالة الاخ «ابو علاء» الى عمال صامد في بيروت ..... ١٧١
- اخبار من بيروت ..... ١٧٣
- اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين منظمة التحرير  
الفلسطينية وجمهورية بولندا الشعبية ..... ١٧٥
- «صامد» في معرض «دكار» الدولي ..... ١٧٧
- اخبار «صامد» ..... ١٧٩

بيبلوغرافيا :

- كشف «صامد الاقتصادي» للعام ١٩٨٤ ..... اعداد : امل عبد القادر شحاده ١٨٥



## الاقتصادية

... «الآزمة الاقتصادية الخانقة التي تجتاح إسرائيل في هذه الأيام، يمكن لها، ان لم تعالجها حكومة الوحدة الوطنية بسرعة وبشكل فعال، أن تشكل تهديداً خطيراً لأمن إسرائيل، تماماً، مثلها مثل أي عدو مجاور في المنطقة».

هذا ما جاء في التقرير الذي أعدته لجنة العلاقات الخارجية التابعة للكونجرس الأميركي حول الآزمة الاقتصادية في إسرائيل، والذي كشف النقاب عنه في أواخر تشرين الثاني الماضي (١٩٨٤).

ومع أن أهداف ذلك التقرير انطلقت من حرص الإدارة الأميركية على استمرارية وجود الكيان الصهيوني وتدعيمه من أجل مواصلة دوره في المنطقة، إلا أن ما جاء فيه من معلومات وتحليلات لم تستطع القفز عن الحقائق الموضوعية المتعلقة بالآزمة الاقتصادية الخانقة والمتفاقمة التي يجتازها الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة ومنذ سنوات طويلة.

فقد جاء في التقرير أن «مشاكل إسرائيل الاقتصادية لم تنشأ بين عشية وضحاها»، وعليه، فإن حلها لا يمكن أن يتم بسرعة، فهي ناجمة عن تضافر العديد من العوامل، والتي تقف في مقدمتها «النفقات الأمنية» (حسب التعبير الأميركي - الإسرائيلي المذهب لنفقات التسليح العسكري من أجل شن المزيد من حروب التوسع)، إضافة إلى تكاليف إقامة دولة جديدة في ست وثلاثين سنة، وأعباء الديون الناجمة عن المساعدات العسكرية منذ حرب تشرين الأول ١٩٧٣.

○ ○

فالآزمة الاقتصادية في الكيان الصهيوني ليست طارئة أو عابرة بحيث يمكن التغلب عليها بسرعة وسهولة، كما أن جموح التفاقم اليومي لهذه الآزمة يجعل من العسير جداً مداواتها بالحلول التخديرية. ذلك أن جذور هذه الآزمة تمتد إلى الترابط الوثيق بين الایدولوجيا الصهيونية والبنية الاقتصادية التابعة لها.

ففي الكيان الصهيوني، نجد انفسنا أمام صورة معكوسة لعلاقة الاقتصاد بالایدولوجيا، أو بما يسمى بتعبير آخر، علاقة البنى التحتية بالبنى الفوقية في المجتمع. فإذا كانت البنية الاقتصادية - الاجتماعية لأي مجتمع من المجتمعات هي التي تفرز شكل الایدولوجيا السائدة، فإن هذه الصورة الطبيعية لم تتحقق في الكيان الصهيوني، إذ انقلبت الأمور والمعايير الموضوعية، حيث تشكلت القاعدة الاقتصادية لتلبي المتطلبات الصارمة للایدولوجيا الصهيونية والهادفة إلى المزيد من التوسع الكولونيالي على الأرض والهيمنة على مقدرات الشعوب في المنطقة.

لقد كان الاقتصاد الإسرائيلي، منذ أن تشكل على الأرض الفلسطينية المغتصبة، وفي كل مراحل نشأته وتطوره، هو «اقتصاد حرب»، إذ يقوم لخدمة المشروع الصهيوني القائم واطماعه الآنية والمستقبلية في الأرض العربية. ولعل أبسط دليل على هذا التوجه العسكري في الاقتصاد الإسرائيلي يكمن في عقد مقارنة سريعة بين البنود المختلفة في أية ميزانية إسرائيلية، حيث نجد أن حصة النفقات العسكرية تحتل - حسب ما هو معلن - ثلث الميزانية العامة للكيان الصهيوني، ناهيك عن النفقات غير المعلنة في هذا الجانب، مما يسبب خللاً دائماً في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وكون الاقتصاد الإسرائيلي اقتصاد حرب، فإن الآزمة القائمة فيه، لا تمس العاملين في المجال العسكري (الجيش، الشرطة، حرس الحدود، وحتى الموظفين المدنيين في وزارة الدفاع)، في حين تمس بشكل مباشر الفئات الأخرى التي تعمل في القطاعات الاقتصادية المنتجة، مما يدفع بالمزيد من الأعداد في هذه القطاعات إلى الالتحاق في الخدمات العسكرية في محاولة لدرء أعباء التضخم المالي الذي يجتاح البلاد والالتجاء إلى الملاذ الحصين ضد مثل هذا التضخم.



ولا تقوم الازمة الاقتصادية في الكيان الصهيوني بمنأى عن عملية الصراع التنافسي في المنطقة بين المشروع الصهيوني واطماعه التوسعية من جهة، وبين الطموح والعمل العربيين في التحرر والاستقلال الوطني من جهة أخرى.

فاذا كانت اقتصاديات الحرب - وفق المنظور الاسرائيلي - تعمل على تلبية متطلبات التوسع والهيمنة، فإن الحرب تصبح، انطلاقاً من هذا المنظور، هي الحل السحري للمشاكل الهيكلية المزمنة التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي، حيث ان التفوق الاستراتيجي الاسرائيلي، وعبر التجربة الطويلة، ساهم في تحقيق العديد من الانتصارات للآلة العسكرية الصهيونية، ومكنها من بسط نفوذها على المزيد من الأراضي العربية، واستيلائها وهيمنتها على مقدرات شعوب المنطقة الخاضعة للاحتلال، من اراض، وموارد اقتصادية، واسواق، وأيدي عاملة رخيصة.

غير ان مثل هذا التوجه لا يمكن له أن يقوم وأن ينجح في تحقيق أهدافه، اذا ما ووجه بالطرح الثوري، وبالفعل الثوري المضاد الذي انتهجته الثورة الفلسطينية منذ انطلاقها.. ونعني الكفاح المسلح وحرب الشعب طويلة الأمد، ذلك الأسلوب الذي أكد من جديد على نجاعته وفعاليته في الدرس الأخير الذي تلقته آلة الحرب الاسرائيلية من خلال المعارك اليومية والمتصلة التي خاضها ابطال التلاحم النضالي الفلسطيني واللبناني في جنوب لبنان منذ صيف ١٩٨٢ وحتى الان.

فقد اجهضت المقاومة الوطنية للاحتلال الاسرائيلي في الجنوب اللبناني على اوهام الاقتصاد العسكري الاسرائيلي بتحويل لبنان الى سوق لتصريف المنتجات الاسرائيلية، وذلك من خلال الضربات العسكرية اليومية الموجعة التي وجهتها المقاومة الشجاعة الى الجسم العسكري الصهيوني، بحيث تحول الجنوب اللبناني الى ساحة لاستنزاف واهدار الطاقات الاسرائيلية، ليست العسكرية فحسب، وانما الاقتصادية ايضا، حيث أصبح الوجود العسكري الاسرائيلي في لبنان يشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الاسرائيلي من خلال الخسارة اليومية التي تلحق بالآلة العسكرية الصهيونية من جراء وجودها الاحتلالي على الأرض اللبنانية، مما يفاقم في عملية التآكل التي يشهدها الاقتصاد الاسرائيلي، ويساهم بفعالية في دفع الازمة التي يعانيها هذا

الاقتصاد نحو السقوط والانهيال الفعلي.

وان تكن هذه التجربة قد شكلت درساً لاسرائيل التي شرعت فعلاً في الانسحاب الكامل من جنوب لبنان ململمة جراحها فيه، فإن من الاجدى ان تشكل هذه التجربة درساً لقوى التحرر في الوطن العربي، اذ توفن ان هذا الخيار، ولا خيار غيره، هو السبيل الوحيد للرد على نظرية المجال الحيوي النازية التي تنتهجها اسرائيل.

فسواء بالحرب الخاطفة، او بالسلام المزعوم - حسب المفهوم الاسرائيلي - الاميركي - ستستمر اسرائيل في العمل على تحقيق اطماعها في الهيمنة والتوسع من أجل امتصاص خيرات منطقتنا العربية، متلقية من أجل ممارسة هذا الدور الذي انيط بها، كافة اشكال الدعم الامبريالي العسكري والاقتصادي، وفي مقدمته دعم الامبريالية الاميركية، تعبيراً عن ارتباط مصالح الكيان الصهيوني بالمصالح الامبريالية الهادفة الى اخضاع شعوب المنطقة والاستيلاء على ثرواتها.

غير ان الدعم الاميركي المتزايد لاسرائيل، والهادف الى اخراجها من مأزقها الاقتصادي الذي تعانيه، لم يفلح بعد في انتشال الكيان الصهيوني من أزوماته الخائفة. فرغم التعاطف الذي تبديه الادارة الاميركية تجاه الازمة الاقتصادية التي تعاني منها حليفتها الاستراتيجية في الشرق الاوسط، والمقرون بتكثيف وتطوير وزيادة اشكال المساعدة الاقتصادية الاميركية لاسرائيل وتحويلها الى «هبات» و «مساعداً طواريء» الى اقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين. رغم كل ذلك، فإن الشعور يتزايد لدى المعنيين بهذا الأمر في الولايات المتحدة بأن المساعدات الاقتصادية الاميركية لاسرائيل، مهما تعاظمت، فانها ستظل عاجزة عن معالجة المشاكل الاساسية التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي.. او حتى التخفيف منها.

○ ○

تعتبر الازمة الاقتصادية في الكيان الصهيوني عن نفسها بشكل صارخ، وتتجلى مظاهرها في كل اوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ومن ابرز عناوين هذه الازمة:

- تفاقم معدلات التضخم المالي، والتي بلغت نسبة ٤٥٠٪ في نهاية العام الماضي.



ادت الى نتائج معاكسة للاسباب التي نجمت عنها. ويتجلى ذلك في انحسار موجات الهجرة اليهودية الى الكيان الصهيوني، وانتعاش حركة الهجرة المعاكسة منه بعد ان كشفت الازمة الاقتصادية في اسرائيل عن زيف الدعاية الصهيونية التي قادت المهاجرين اليهود الى اوهام أرض اللبن والعسل.. والرخاء المزعوم.

○ ○

واذ تحاول ابحاث المحور الخاص في هذا العدد من «صامد الاقتصادي» ان تتقصى بالتفصيل ابعاد الازمة الاقتصادية في الكيان الصهيوني، فاننا نؤكد ان الهدف من اصدار هذا العدد، بكل الجهد البحثي الذي يقف من ورائه، لا يطمح الى صبغ المزيد من اللون الأسود فوق الصورة القائمة للاقتصاد الاسرائيلي، ارضاء لذوي النزعات الانتظارية الذين يتسمرون في مقاعد المتفرجين مستسلمين لأوهام التخدير الذاتي وخداع النفس بان يشهدوا انهيار الدولة العبرية من خلال الانهيار التلقائي لاقتصادها!

فالانهيار الفعلي للاقتصاد الاسرائيلي وبالتالي للمجتمع الاسرائيلي لن يتم تلقائياً وبالتحليل الذاتي، مهما تداعى وازداد هشاشة. وانما يتم من خلال الفعل الثوري المتنامي... بتوجيه الضربات اليومية والمتواصلة للجسم العسكري للكيان الصهيوني ومؤسساته الاقتصادية.. والعسكرية والاجتماعية.. ومن خلال موقف عربي واحد موحد يغلب التناقض الرئيسي مع العدو الصهيوني على اي تناقض ثانوي آخر مهما كان.

فمن خلال ذلك الفعل، وحده، نكسب شرف المشاركة في تحقيق ذلك الانهيار في الاقتصاد الاسرائيلي، وبالتالي انهيار الكيان الصهيوني برمته وتحقيق الانتصار.

اننا نطمح ان يشكل هذا الجهد المتواضع الذي تقدمه «صامد الاقتصادي» حول الاقتصاد الاسرائيلي دافعاً للتواري للتشديد من ضرباتهم ضد هذا العدو ومؤسساته، ودافعاً لامتنا العربية لتوحيد جهودها وتسخير كافة قدراتها لدحر الغزو الصهيوني وايقاف خطر توسعه الزاحف الذي لا يتوقف عند حد.

أحمد أبو علاء

- تدهور قيمة العملة الاسرائيلية، في محاولة فاشلة للتغلب على مشكلة التضخم. حيث يجري العمل على استبدالها بعملة أخرى.

- ارتفاع تكاليف المعيشة بشكل يومي، مما يهدد نصف مليون مستوطن يهودي يعيش في الكيان الصهيوني بالفقر.

- انخفاض الاجور لدى القطاعات المنتجة، وتزايد الاضرابات في هذه القطاعات للمطالبة برفع الاجور.

- زيادة الضرائب المفروضة على المواطنين، بحيث اصبحت اسرائيل تحتل المرتبة الاولى في العالم من حيث عبء الضرائب المفروضة على مواطنيها.

- تفاقم أزمة البطالة، والتي وصلت في نهاية العام الماضي الى ٧٪، بينما لم تكن منذ فترة قصيرة قد تجاوزت ٣, ٢٪.

- زيادة الديون الخارجية للدولة العبرية، حيث بلغت في العام الماضي ٢٣ مليار دولار، وهي اعلى نسبة مديونية في العالم اذا ما قيس عدد السكان.

- انخفاض احتياطي العملات الاجنبية الى ما تحت «الخط الأحمر» وتزايد هذا الانخفاض بشكل متسارع.

- ارتفاع العجز في الميزانية الاسرائيلية، حيث وصل الى ١٧٪ من مجموع الانتاج القومي، وذلك مما يدفع الى زيادة التضخم.

- العجز في الميزان التجاري.

- العجز في ميزان المدفوعات.

- الركود في النمو الاقتصادي، مما ادى الى الانخفاض المتزايد في الانتاج القومي.

هذه الصورة القائمة للوضع الاقتصادي في الكيان الصهيوني، والناجمة عن متطلبات الغزو، وسعار بناء المستوطنات لاستيعاب المزيد من المهاجرين، والانفاق على متطلبات الهجرة،



## الازمات الهيكلية المزمنة في الاقتصاد الاسرائيلي

د. حسن عبد القادر صالح

مقدمة :-

يعاني الاقتصاد الاسرائيلي حالياً من أسوأ وضع له منذ قيام الكيان الصهيوني الغاصب فوق أرض فلسطين عام ١٩٤٨. وليس غريباً أن يتعرض الاقتصاد الاسرائيلي لأزمات مزمنة تهدد بإفلاسه وانهاره، ذلك لانه بني على اساس من الظلم والاعتصاب والعدوان، كما انه بني بفعل دولة الباطل، ليحقق أغراضاً سياسية أكثر من الأغراض الاقتصادية الظاهرية. وعلى الرغم من ادراك الحركة الصهيونية بأن فلسطين تفتقر الى الموارد الطبيعية<sup>(١)</sup>، وتعجز عن استيعاب اعداد كبيرة من السكان، الا انها تصر على تجميع معظم يهود العالم في فلسطين. وتحقيقاً لاهدافها السياسية اقيم الكيان الصهيوني على اسس اقتصادية واجتماعية ضعيفة، وكان عليها ان تتحمل اعباء قيامه وما يترتب على ذلك من دعم مادي كبير.

ويهدف هذا البحث الى التطرق للمصاعب الاقتصادية التي يمر فيها الكيان الصهيوني مستنداً الى بعض الفرضيات التي تنطلق من الواقع السياسي والعسكري له. وتستند الفلسفة السياسية للكيان الصهيوني على اقامة دولة يهودية تعج بملايين اليهود المجلوبين من مختلف بقاع الارض لاستعمار فلسطين، وتخلو في الوقت نفسه من المواطنين العرب اصحاب البلاد الشرعيين. ولمواجهة معدلات النمو المرتفعة للسكان اليهود والناجمة اساساً عن الهجرة اليهودية الى فلسطين، فان الكيان الصهيوني يضطر لمضاعفة انفاقه على الاستعمار الاستيطاني الصهيوني من جهة، وعلى دعم المواد الاستهلاكية الاساسية لاغراء اليهود على البقاء في فلسطين من جهة ثانية. ولما كانت الاعداد المتزايدة من المهاجرين اليهود تشكل ضغطاً سكانياً على موارد فلسطين المحدودة، فان الكيان الصهيوني يلجأ الى الحلول العسكرية كجزء من عقيدته العدوانية التوسعية، الامر الذي يتطلب منه الدخول في حروب مع أهالي فلسطين ومع الدول العربية المجاورة. ويترتب على ذلك كله مزيداً من الانفاق على التسليح، وعلى تمويل العمليات العسكرية، وفرض الأمن الداخلي، وبخاصة في المناطق المحتلة. ويعجز الاقتصاد المصطنع عن تغطية النفقات المتزايدة والمتشعبة للكيان الصهيوني، لذا فانه يعتمد بصورة رئيسية على التمويل الخارجي الذي يحصل على معظمه من الولايات المتحدة الامريكية ومن اثرياء اليهود في العالم.

### الانتاج القومي الاجمالي

تشير الارقام الى ارتفاع قيمة الانتاج القومي الاجمالي (بأسعار عام ١٩٨٠) من ٩٨٧٢ مليون شيكل عام ١٩٥٠ الى ٢٧,٤٠٦ مليون شيكل عام ١٩٦٠، وإلى ٦٢,٨٦٤ مليون شيكل عام ١٩٧٠، وإلى ١٠٦,٧٥٧ مليون شيكل عام ١٩٨٢<sup>(٢)</sup>، ومع ان قيمة الانتاج القومي الاجمالي حققت زيادة، ما بين عامي ١٩٥٠ و١٩٨٢، نسبتها ٩٨١٪، الا أن نسبة الزيادة تناقصت بصورة مطردة منذ الخمسينات. فبينما ازدادت قيمة الانتاج القومي الاجمالي بنسبة ١٨٧٪ ما بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٠، فانها ازدادت بنسبة ١٢٩٪ ما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٠، وبنسبة ٦٢٪ ما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠.

وتشير الارقام الى ان معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الانتاج القومي الاجمالي قد شهد تناقصاً ملحوظاً ما بين عامي ١٩٥٠ و١٩٨٢<sup>(٣)</sup>. فبينما كان معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الانتاج القومي الاجمالي (بأسعار الثابتة) ٥,٢٪ خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٦٠)، فانه انخفض الى ٤,٩٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٧٠)، وانخفض الى ٢,٧٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٧)، ثم انخفض الى ٠,٨٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٢).

وقد ازدادت قيمة نفقات الاستهلاك الشخصي والاستهلاك الحكومي العام من ٦٩٢٣ مليون شيكل و ٢٩٦٨ مليون شيكل على التوالي ١٩٥٠ الى ١٧,٧٢٦ مليون شيكل و ٦٧٦٥ مليون شيكل على التوالي عام ١٩٦٠، وإلى ٢٧,٧٥٨ مليون شيكل و ٢٦,٦٤٧ مليون شيكل على التوالي عام ١٩٧٠، ثم الى ٧٥,٤٨٠ مليون شيكل و ٣٦,٨٥٢ مليون شيكل على التوالي عام ١٩٨٢.

وعلى الرغم من الزيادة التي طرأت على تكوين رأس المال المحلي الاجمالي، بحيث ان قيمته ازدادت بأسعار عام ١٩٨٠ من ٥٨٦٦ مليون شيكل عام ١٩٥٠ الى ٢٥,٤٩٥ مليون شيكل عام ١٩٨٢، الا ان معدل النمو السنوي لنصيب الفرد منه (بأسعار الثابتة) تراجع بنسبة - ٠,٥٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٦٠)، ولكنه ارتفع بمعدل ٥٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٧)، وبنسبة - ١,٤٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٢). ولا شك ان ببطء نمو تكوين رأس المال المحلي او تراجع نموه ينعكسان على بطء نمو الانتاج او تراجع. وتصبح المشكلة اكثر تعقيداً عندما يكون هذا الوضع مصحوباً بارتفاع معدلات نمو نفقات الاستهلاك الشخصي والاستهلاك الحكومي العام كما حدث خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٨٢).

فيما يتعلق بتطور الاهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الانتاج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية) نلاحظ ما يلي :

١ - تبوأ الصناعة المكانة الاولى كأهم قطاع اقتصادي ساهم في الانتاج المحلي الاجمالي منذ عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٧٠، وجاء قطاع الخدمات العامة في المرتبة الثانية حتى عام ١٩٧٠. ومنذ عام ١٩٨٠ انعكست الآلية بتخلي الصناعة للخدمات العامة عن مكانها، واحتل قطاع التجارة المرتبة الثالثة من حيث مساهمته في الانتاج المحلي، بينما احتل قطاع البناء والكهرباء والمياه المرتبة الرابعة، واحتل قطاع النقل والتخزين والمواصلات المرتبة الخامسة. اما قطاع الزراعة



جدول (١) تطور الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الانتاج المحلي الاجمالي خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٨٢) وبالأسعار الجارية

القطاع الاقتصادي	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٢
الزراعة والغابات والصيد	١١,٤	١١,٦	٦,٤	٦,٤	٦,١
الصناعة	٢١,٧	٢٣,٩	٢٤	٢٠,٣	١٩,٧
البناء والكهرباء والمياه	١٠,٩	٩,٤	١٢,٧	١٢	١٠,٥
التجارة والمطاعم والفنادق	١٢,٥	١٠,٦	١١,٨	١٢,٧	١٣,٥
النقل والتخزين والمواصلات	٧,٤	٨	٩,١	٦,٨	٦,٨
المالية وخدمات الأعمال	٢,٥	٣,٨	٧	٧,٩	٨,٥
ملكية المساكن	٥,٢	٥,٩	٦,١	٧,٢	٨,٢
الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية	١٨,٢	١٨,٨	١٩,١	٢٣,٩	٢٣,٦
خدمات شخصية وأخرى	١٠,٢	٨	٣,٨	٢,٨	٣,١
مجموع الانتاج المحلي الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : Statistical Abstract of Israel 1983

فانه احتل المرتبة السادسة منذ عام ١٩٧٠، علماً بأنه كان يحتل المرتبة الثالثة عام ١٩٦٠، والمرتبة الرابعة عام ١٩٥٠.

٢ - انخفضت مساهمة قطاعات الانتاج المادي (الزراعة والصناعة) في الانتاج المحلي الاجمالي من ٢٣,١٪ عام ١٩٥٠ الى ٣٥,٥٪ عام ١٩٦٠، وإلى ٣٠,٤٪ عام ١٩٧٠، وإلى ٢٦,٧٪ عام ١٩٨٠، وإلى ٢٥,٨٪ عام ١٩٨٢. وفي المقابل ارتفعت مساهمة قطاعات المرافق والخدمات العامة والخصوصية من ٦٦,٩٪ عام ١٩٥٠ الى ٧٤,٢٪ عام ١٩٧٢. وهذا يعني ان المجتمع الاسرائيلي يتحول تدريجياً من مجتمع انتاج الى مجتمع خدمات لأن الخدمات تساهم حالياً بثلاثة أرباع الانتاج المحلي الاجمالي.

أخذ الاقتصاد الاسرائيلي يتجه نحو التدهور منذ عام ١٩٨٠، وذلك لتأثره سلباً بعدة عوامل خارجية سياسية واقتصادية. ففي عام ١٩٨٠ وصلت اسعار البترول في الاسواق العالمية الى ذروة ارتفاعها (مع انها انخفضت قليلاً في عام ١٩٨١)، وتراجع معظم المتعاملين تجارياً مع اسرائيل، وازدادت نسبة التضخم العالمي، وساد عدم الاستقرار في اسواق تبادل العملات وفي معدلات الفائدة، وفي الاسواق الدولية. وشهد عام ١٩٨٠ ركوداً حقيقياً في الانتاج القومي الاجمالي الذي ازداد خلال ذلك العام بنسبة ٠,٩٪ فقط، مقابل ازدياده بنسبة ٥٪ في كل من عام ١٩٧٨ وعام ١٩٧٩. واستمرت نسبة نموه محدودة جداً، بعد عام ١٩٨٠، حيث ازداد بمعدل ٤,٥٪ فقط ما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٢. وقد أثر هذا الركود في معدلات النمو السنوي للانتاج القومي الاجمالي خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٣) أثر على سوق العمل في اسرائيل، إذ ارتفعت نسبة البطالة الى اكثر من ٥٪ سنوياً<sup>(٤)</sup>. ونتيجة لذلك انخفض عدد ايام العمل الى أدنى حد لها.

وفي عام ١٩٨٠، هبط مستوى المعيشة، الذي يقاس بواسطة نصيب الفرد من الاستهلاك الحقيقي الخاص، هبط بنسبة ٧٪ عما كان عليه في عام ١٩٧٩، وبنسبة ١٤٪ عما كان عليه في عام ١٩٧٨. وقد لوحظ هذا الهبوط بصورة خاصة في البضائع الاستهلاكية، وأثر ذلك على المدخرات التي هبطت بنسبة ٢٤٪. وفي عام ١٩٨٠ أيضاً، تضاعف انسياب النقود من مصادر حكومية الى ثلاثة اضعاف ما كان عليه في عام ١٩٧٩. وارتفع التضخم الى مستوى غير متوقع بنسبة ١٣٣٪ بسبب العجز المتنامي في الموازنة الحكومية اضافة الى التمويل الائتماني الذي يقدمه بنك اسرائيل<sup>(٥)</sup>.

وفي الفاتح من تشرين الاول ١٩٨٠ ادخل الشيكل كعملة جديدة\*، والغيت الليرة الاسرائيلية القديمة، وادى تخفيض قيمة الشيكل (بنسبة ٥٦,٤٪ مقابل الجنيه الاسترليني، وبنسبة ٥٣,٢٪ مقابل الدولار الأمريكي خلال بقية العام حتى ١٢/٣١/١٩٨٠) الى نتائج ايجابية وسلبية في آن واحد، أما النتائج الايجابية فانها تمثلت في زيادة حجم الصادرات وتحسن العجز في الميزان التجاري. وأما النتائج السلبية فانها تمثلت في ارتفاع الارقام القياسية لسعر المواد الاستهلاكية بنسبة ١٣٣٪ خلال عام ١٩٨٠، وبالتالي حدث ارتفاع في تكاليف المعيشة.

#### الزراعة :-

اهتم الكيان الصهيوني بتأمين المواد الغذائية لافواج المهاجرين اليهود الذين تدفقوا على فلسطين بأعداد كبيرة خلال السنوات التي اعقبت قيامه عام ١٩٤٨. وعندما حقق هذا الهدف، وأصبح الفائض في بعض المنتجات الزراعية، لا سيما الخضار، يسبب له مشكلات في التصريف، أخذ يعتمد على التخطيط الزراعي الشامل اعتباراً من عام ١٩٥٦، وحدد كوتا لكل نوع من المنتجات الزراعية لا يمكن تخطيه، بحيث أصبح للمحاصيل الصناعية والاشجار المثمرة مكانة مهمة في النمط المحصولي<sup>(٦)</sup>.

ازدادت مساحة الارض المزروعة في اسرائيل من حوالي ٢,٥ مليون دونم في عام ١٩٥٠ الى حوالي ٤,٢ مليون دونم في عام ١٩٨٠، وازدادت المساحة المروية منها من ٢٧٥ (الف) دونم الى مليوني دونم. ويبلغ اجمالي كمية المياه المستهلكة حالياً في اسرائيل حوالي ١٦٣٧ مليون م<sup>٣</sup>، منها ١٢٠٠ مليون م<sup>٣</sup> تستهلك في اغراض الري. والجدير بالذكر ان اسرائيل استنفذت كل امكاناتها في التوسع الافقي للارض الزراعية، ولديها حالياً فرصة محدودة جداً للتوسع العمودي عن طريق زيادة المساحات المزروعة على الري. وإلى جانب الارض الزراعية توجد أيضاً اراض ذات موارد طبيعية كالغابات التي تنمو في مساحة محدودة تقرب من ٠,٩ مليون دونم، وكالمراعي الطبيعية التي تنمو في مساحة واسعة تقرب من ٨,٥ مليون دونم.

ويولي الكيان الصهيوني اهتماماً خاصاً بالزراعة لما لها من ارتباط بالارض التي اغتصبها من أهلها الشرعيين. وللزراعة اهداف سياسية واخرى اقتصادية، فأما الاهداف السياسية فانها تعمل على ربط المهاجرين اليهود بالارض حتى تتعمق جذورهم فيها ويصبحوا مستعدين للقتال في سبيلها. وأما الاهداف الاقتصادية فانها تعمل على جعل الزراعة ركيزة قوية لتدعيم الاقتصاد الاسرائيلي. وقد فشلت السياسة الصهيونية حتى الآن في تحقيق هذين الهدفين من اهداف الزراعة على الرغم من سعيها لاكراه اليهود وبخاصة اليهود الشرقيين على العمل في الزراعة وسكنى المستعمرات الريفية، وعلى الرغم

\* الدور الأمريكي يعادل حوالي ٣٣٠ شيكل اسرائيلي حسب اسعار السوق لعام ١٩٨٤



أيضاً من تقديمها التسهيلات اللازمة لانجاح الزراعة وتقديمها، وكذلك الحوافز المادية والمعنوية للمزارعين اليهود.

ومما يؤكد هذه الحقيقة التناقض الملحوظ والمستمر في مساهمة الزراعة في الانتاج المحلي الاجمالي من جهة، وفي تشغيل الزراعة للأيدي العاملة من جهة ثانية. فبينما كانت مساهمة الزراعة حوالي ١٢٪ من قيمة الانتاج المحلي الاجمالي في عام ١٩٦٠، فانها أصبحت تساهم في عام ١٩٨٢ بحوالي ٦٪ فقط، أي هبطت مساهمتها الى النصف، وأصبح دورها ثانوياً بالمقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى. وبينما كانت الزراعة توظف ما نسبته ١٧,٦٪ من القوى العاملة في اسرائيل عام ١٩٥٥، فان توظيفها أخذ يتناقص تدريجياً الى ما نسبته ١٧,٣٪ عام ١٩٦٠، وإلى ٨,٨٪ عام ١٩٧٠، وإلى ٦,٤٪ عام ١٩٨٠، وإلى ٥,٧٪ عام ١٩٨٢. وقد انخفض عدد العاملين في الزراعة من ١٢١ (الف) عامل عام ١٩٦٠ الى ٨٩,٨٠٠ عامل في عام ١٩٧٠، وإلى ٨٧,٧٠٠ عامل في عام ١٩٨٠، وإلى ٨٢,٥٠٠ عامل في عام ١٩٨٢.

جدول (٢) تطور المنتجات الزراعية والحيوانية الرئيسية خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٢)

الغلة / المادة	الوحدة	٨٠/١٩٧٩	٨١/١٩٨٠	٨٢/١٩٨١
القمح	الف طن	٢٥٣,٢	٢١٥,٠	١٤٧
بنجر السكر	الف طن	١٢٥,٠	٩٨,١	-
الخضروات	الف طن	٦٠٧,٠	٦٧٦,٥	٧٧٠,٥
الحمضيات	الف طن	١٥٤٢,٨	١٤٢١,١	١٨٠٣,٩
لحوم الدواجن	الف طن	٢٠٠,٠	٢٠٩,٨	٢٢٨,٨
لحوم بقرية	الف طن	٤٠,٢	٣٥,٤	٣٧,٧
حليب البقر	مليون لتر	٦٧٠,٣	٦٨٢,٠	٧٢٦,٤
البيض	مليون بيضة	١٦١٥	١٥٣٠	١٧٤٠
الأسماك	الف طن	٢٤,٧	٢٣,١	٢٤,٣

المصدر: - Statistical Abstract of Israel 1982, 1983

هبط انتاج القمح وبنجر السكر واللحوم البقرية والأسماك بنسب متفاوتة خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٢). وارتفع انتاج بقية المواد الواردة في الجدول بنسب ضئيلة خلال الفترة نفسها. وينتج عن هذا الركود في الانتاج الزراعي هبوط في الدخل الحقيقي للمزارعين اليهود، كما ينتج عنه المزيد من تسرب العاملين في القطاع الزراعي واتجاههم نحو العمل في القطاعات الاقتصادية الاخرى. وتقوم اسرائيل بالاستعانة بالعمال العرب القادمين من الضفة الغربية وقطاع غزة في سد الفراغ الناجم عن تسرب العمالة اليهودية، فان اسرائيل تجد في الضفة الغربية وقطاع غزة اسواقاً مناسبة لترويج منتجاتها الزراعية الفائضة.

وتشير ارقام الانتاج الزراعي كافة الى ان معدل النمو السنوي الذي حققه هذا الانتاج بلغ خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٧) حوالي ٧,٥٪ (بالاسعار الثابتة)، وتدنّى هذا المعدل الى ٦,٨٪ خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٢). وقد تراجع معدل النمو السنوي للتشغيل في القطاع الزراعي بنسبة ١,٢٪ خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٧٠)، مع ان الاستثمار في قطاع الزراعة خلال الفترة نفسها حقق زيادة سنوية بنسبة ٢,٨٪. وخلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٢) توقف معدل النمو السنوي للتشغيل في القطاع الزراعي عند الصفر، بينما تناقص معدل النمو في الاستثمار الزراعي بنسبة ١,٣٪ سنوياً، وتناقص معدل النمو في انتاج القمح بنسبة ٧,٧٪ سنوياً.

### التعدين والصناعة والبناء :-

تفتقر اسرائيل الى المعادن الفلزية ذات القيمة الاقتصادية. غير ان البحر الميت يعد كنزاً ثميناً لما تحتويه مياهه من املاح متنوعة ومفيدة للصناعة. وقد استخرجت اسرائيل من بوتاس البحر الميت في عام ١٩٨٠ نحو ١,٣ مليون طن، ومن الفوسفات ٢,٣ مليون طن، ومن النحاس ٥٠٠ طن. وتستخرج من البترول نحو ١٠٠ (الف) طن سنوياً، ومن الغاز الطبيعي نحو ٦٦ مليون م<sup>٣</sup> سنوياً، والجدير بالذكر ان اسرائيل تستورد معظم البترول الذي تحتاج اليه، حيث بلغت قيمة مشترياتها من البترول في عام ١٩٧٣ حوالي ٢١١ مليون دولار، وارتفعت هذه القيمة الى ٥٩٧ مليون دولار في عام ١٩٧٤، وإلى ٢١١٦

جدول (٣) تطور الانتاج الصناعي الاسرائيلي خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٨٢) (١٠٠ = ١٩٥٨)

الف	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٢
التعدين والتعجير	١٥٦	٤٦٤	٥٩٤	٦٣٨
الصناعات الغذائية (بما فيها المشروبات والدخان)	١١٢	٢٥١	٤٥٧	٥٢٠
المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية	١٢٧	٣٩١	٦٢١	٦٨٢
الآخشاب ومنتجاتها	١٢١	٤٥٩	٥٢٠	٦١١
الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	١٣٢	٣٨٢	٦١٣	٧٠٦
المطاط والبلاستيك والكيماويات ومشتقات البترول	١٣٢	٥٤٠	٩٥١	١٠٥٢
منتجات المعادن غير الفلزية	١٢٣	٢٢٩	٢٨٩	٢٨٤
صناعة المعادن الاساسية والمنتجات المعدنية	١٢٩	٣٤٦	٥٢٩	٥٧٧
الآلات والاجهزة الكهربائية والالكترونية وأدوات النقل	١٣٥	٥٠٢	٩٩٣	١١٦٠
صناعات متنوعة أخرى	١٧٦	٤٤٣	٦٦٠	٦٦٣
إجمالي الانتاج الصناعي	١٢٨	٣٧٧	٦٤٧	٧٢٩

المصدر: - Statistical Abstract of Israel 1983, p. 10



مليون دولار في عام ١٩٨٠ (بالأسعار الجارية). وفي عام ١٩٨٠ شكل استيراد البترول ما نسبته ٢٧٪ من قيمة الواردات العامة لإسرائيل (أو ٨٠٪ من قيمة العجز في الميزان التجاري).

تناقصت مساهمة قطاع التعدين والصناعة في الانتاج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية) من ٢٣,٩٪ عام ١٩٦٠ الى ٢٠,٣٪ عام ١٩٨٠، وإلى ١٩,٧٪ عام ١٩٨٢. وتناقصت أيضاً مساهمة هذا القطاع في تشغيل الايدي العاملة، فبينما كانت نسبة العاملين في هذا القطاع ٢٣,٢٪ من مجموع القوى العاملة في إسرائيل عام ١٩٦٠، فانها انخفضت الى ٢٢,٩٪ عام ١٩٨٢.

إذا اعتبرنا عام ١٩٥٨ سنة أساس = ١٠٠ فإن الانتاج الصناعي الاسرائيلي حقق نمواً متصاعداً، إذ ازدادت قيمة الارقام القياسية من ١٢٨ في عام ١٩٦٠ الى ٧٢٩ في عام ١٩٨٢. ومع ذلك فإن معدل النمو السنوي للانتاج الصناعي كان في اوائل الثمانينات اقل مما كان عليه في السبعينات او في الستينات. فبينما بلغ معدل النمو السنوي للانتاج الصناعي خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٧٠) حوالي ١١,٤٪، فانه خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٧) بلغ ٦,٣٪، وتدنى خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٢) الى ٣,١٪ سنوياً. وينطبق هذا الوضع على مختلف فروع الانتاج الصناعي، فانتاج الصناعات الغذائية هبط معدل نموه السنوي خلال الفترات سالفة الذكر من ٨,٤٪ الى ٦,٨٪ ثم الى ٥,٤٪. وهبط معدل النمو السنوي لانتاج المنسوجات والملابس الاحذية من ١١,٩٪ الى ٥,٧٪، ثم الى ٢,٨٪. كما حقق معدل النمو السنوي لانتاج المنتجات المطاطية والبلاستيكية والكيمياوية والبتروولية انخفاضاً من ١٥,١٪ الى ٧,٧٪، ثم الى ٢,٢٪. وانخفض المعدل بالنسبة لانتاج المواد المعدنية من ١٠,٤٪ الى ٤,٧٪، ثم الى ٢,٦٪. كما انخفض المعدل بالنسبة لانتاج الآلات والأجهزة الكهربائية ومعدات النقل من ١٤٪ الى ٩,١٪، ثم الى ٣,٧٪.

ازداد انتاج الكهرباء في إسرائيل من ٥٤٣ مليون كيلواط/ساعة عام ١٩٥٠ الى ٢٢٠٥ مليون كيلواط/ساعة عام ١٩٦٠، وإلى ٦٦١٠ مليون كيلواط/ساعة عام ١٩٧٠، ثم الى ١٢٠٨٩ مليون كيلواط/ساعة عام ١٩٨٠، وإلى ١٣٣٦٣ كيلواط/ساعة عام ١٩٨٢. وعلى الرغم من هذا الاتجاه التصاعدي في انتاج الكهرباء، الا ان معدل النمو السنوي للانتاج تناقص من ١١,٦٪ خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٠) الى ٧,١٪ خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٧)، وإلى ٤,٦٪ خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨٢).

وعلى الرغم من ان غالبية المؤسسات الصناعية في إسرائيل ذات حجم صغير يقل عدد العاملين في كل مؤسسة منها عن ١٠ عمال، الا ان عدد المؤسسات كبيرة الحجم، وهي التي تشغل الواحدة منها ١٠٠ عامل فأكثر، ازداد من ١٩٨ مؤسسة عام ١٩٦٠، الى ٣٧٥ مؤسسة عام ١٩٧٠، وإلى ٤٢٧ مؤسسة عام ١٩٨٠، وإلى ٤٣٠ مؤسسة عام ١٩٨٢. وتنتمي غالبية المؤسسات الصناعية في إسرائيل الى القطاع الخاص<sup>(٧)</sup>.

ويستهلك غالبية الانتاج الصناعي محلياً مثل الصابون والزيوت والمرغرين والخبز والتلج والطباعة والكهرباء. وتدخل المواد الخام المحلية في انتاج بعض الصناعات كالبتوتاس والاسمدة والمواد الكيماوية الأخرى والمواد الغذائية والاسمنت والزجاج والطوب. وقد وضعت تقييدات على استيراد السلع الصناعية من الخارج، وذلك لاعطاء الصناعة المحلية الفرصة للنمو ولتشغيل الأيدي العاملة من جهة، ولتوفير العملة الصعبة من جهة أخرى.

وتساهم الصادرات الصناعية بحوالي ٨٧٪ من اجمالي صادرات إسرائيل عام ١٩٨٢، في حين بلغت مساهمتها حوالي ٩٣٪ من اجمالي الصادرات عام ١٩٧٩. وقد ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية من حوالي ١٨ مليون دولار عام ١٩٥٠ الى حوالي ٦٣٨ مليون دولار عام ١٩٧٠، وإلى حوالي ٤٨٨٠ مليون دولار عام ١٩٨٠، غير انها انخفضت الى ٤٦٠٦ مليون دولار عام ١٩٨٢. ويشكل انتاج الصناعات الغذائية حوالي ١٣٪ من الانتاج الصناعي، ويستهلك ٩٠٪ من انتاجها محلياً، ويصدر ١٠٪ الى الخارج<sup>(٨)</sup>. ويشكل انتاج المنسوجات والملابس الجاهزة ١٢٪ من الانتاج الصناعي، ويصدر منها سنوياً بما قيمته ٥٤٠ مليون دولار تقريباً. وتبلغ قيمة صادرات الالكترونيات والمنتجات المعدنية حوالي ٢٧٥ مليون دولار. بلغ مجموع انتاج إسرائيل من المياه عام ١٩٨٠ حوالي ١٦٧٩ مليون م<sup>٣</sup> منها ٦٪ استخدمت في الأغراض الصناعية، ٧٤٪ في الأغراض الزراعية، و ٢٠٪ في الأغراض المنزلية.

وفيما يتعلق بقطاع البناء والكهرباء والمياه انخفضت مساهمته في الانتاج المحلي الاجمالي من ١٢٪ عام ١٩٨٠ الى ١٠,٥٪ عام ١٩٨٢. كما انخفضت نسبة العاملين في هذا القطاع من ١١,٥٪ من اجمالي القوة العاملة عام ١٩٦٠ الى ٩,٥٪ عام ١٩٧٠، وإلى ٧,٤٪ عام ١٩٨٠، ثم الى ٧,٣٪ عام ١٩٨٢. وقد انخفض معدل النمو السنوي لما انجز من مساحة بناء من ٣,٩٪ خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٧) الى ٤,٣٪ خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٢). كما انخفض معدل النمو السنوي لما انجز من مساكن مشيدة من ٥,٤٪ الى ٥,٢٪ خلال الفترتين المذكورتين على التوالي<sup>(٩)</sup>.

### التجارة :-

تؤثر التجارة في نمو الاقتصاد الاسرائيلي، وذلك لصغر الكيان الصهيوني وفقير موارده الطبيعية. ولا تزال السوق المحلية صغيرة، الأمر الذي يجعل إسرائيل تعتمد على اسواق خارجية. وتتأثر التجارة الاسرائيلية بالمقاطعة العربية لإسرائيل مثلما يتأثر الاقتصاد الاسرائيلي أيضاً. اضافة الى ذلك فإن الصناعة الاسرائيلية تعتمد على استيراد كثير من المواد الخام التي لا تتوافر محلياً.

وتنمو التجارة الخارجية الاسرائيلية ضمن اطار من مختلف اساليب الدعم والتشجيع والرعاية تصديراً واستيراداً. وأهم هذه الأساليب دعم الصهيونية العالمية للصناعة والتجارة الاسرائيلية مادياً ومعنوياً وتوفير المنافذ التسويقية للصادرات الاسرائيلية. وتنشط إسرائيل في اقامة الغرف التجارية المشتركة مع بعض الدول الأجنبية، وذلك لتشجيع المبادلات التجارية. كما انها توفد كثيراً من البعثات التجارية الى الخارج للبحث عن فرص جديدة لتنمية العلاقات التجارية. وتقيم إسرائيل خطوطاً ملاحية منتظمة مع بعض دول العالم لتنمية التبادل التجاري معها. كما انها تشترك في كثير من المعارض الدولية بهدف الدعاية القوية لمنتجاتها. وتقيم المؤسسات المشتركة بالتعاون مع المؤسسات الأجنبية في ميادين الصناعة والتسويق مما يسهل الوصول الى اسواق الدولة التي يساهم مواطنوها في الشركات الاسرائيلية<sup>(١٠)</sup>.

نتيجة لذلك ازدادت مساهمة قطاع التجارة والمطاعم في الشركات والفنادق في إسرائيل من ١٢,٥٪ من قيمة الانتاج المحلي الاجمالي عام ١٩٥٠ الى ١٣,٥٪ عام ١٩٨٢. وعلى الرغم من ذلك، الا ان نسبة العاملين في هذا القطاع انخفضت من ١٣,٥٪ من اجمالي القوة العاملة عام ١٩٥٠ والبالغة حوالي ٥٨٦ (الف) عامل، الى ١٢,١٪ من اجمالي القوة العاملة عام ١٩٨٢ والبالغة حوالي ١,٣ مليون عامل.



ازدادت قيمة الاستثمارات في هذا القطاع من ٥٦ مليون دولار عام ١٩٥٠، الى ١٠٥ ملايين دولار عام ١٩٦٠، والى ٣٤٧ مليون دولار عام ١٩٧٠، والى ٩٦٩ مليون دولار عام ١٩٨٠، والى ١٢٩٥ مليون دولار عام ١٩٨٢. وعلى اعتبار عام ١٩٧٢ سنة أساس = ١٠٠ فإن الأرقام القياسية لحجم كل من الواردات والصادرات كانت ١٦٧ و ١٢١ على التوالي في عام ١٩٨٠، وازدادت الى ١٢٨ و ١٧٦ على التوالي في عام ١٩٨٢. وعلى الرغم من تحقيق نمو ملحوظ في كل من قيمة وحجم التجارة الخارجية الاسرائيلية، إلا أن معدل النمو السنوي لمعامل المبيعات انخفض (بالأسعار الثابتة) من ١١,٦٪ خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٧٠) الى ٨٪ خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٧)، والى ٤,٨٪ خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٢).

#### النقل والمواصلات :-

هبطت مساهمة قطاع النقل والتخزين والمواصلات في الانتاج المحلي الاجمالي من ٩,١٪ عام ١٩٧٠ الى ٦,٨٪ عام ١٩٨٢. كما هبطت نسبة العاملين في هذا القطاع من ٧,٥٪ من اجمالي القوة العاملة عام ١٩٧٠ (بلغ عددها في عام ١٩٧٠ حوالي ٩٦٣ ألف) عامل) الى ٦,٨٪ من اجمالي القوة العاملة عام ١٩٨٢ (بلغ عددها حوالي ١,٣ مليون عامل).

بلغ مجموع أطوال الطرق البرية في اسرائيل عام ١٩٨٠ حوالي ١١,٨١٠ كم، كما بلغ مجموع أطوال السكك الحديدية في العام نفسه ٥١٦ كم. ويعمل على الطرق ما يزيد عن ٦٢٤ ألف) سيارة، كما يعمل في الاسطول التجاري ما يزيد عن ١٠٠ سفينة. بلغ مجموع المسافرين وحمولة الشحن بواسطة السكك الحديدية في عام ١٩٨٢ حوالي ٢,٩ مليون مسافر، و ٥,٣ مليون طن على التوالي. كما بلغ مجموع المسافرين بواسطة الطائرات في العام نفسه حوالي ٢,٧ مليون مسافر. وبلغ مجموع حمولة الشحن والتفريغ بواسطة السفن في العام نفسه حوالي ٢,١ مليون طن، في حين كان مجموع هذه الحمولة في عام ١٩٨٠ حوالي ٢,٤ مليون طن. وكان نصيب ميناء حيفا من هذه الحمولة ٥٧,٩٪، ونصيب ميناء اسدود ٣٧,٥٪، ونصيب ميناء إيلات ٤,٦٪ وقد قطعت طائرات شركة العمال الصهيونية بما يعادل ٣١,٧ مليون كم رحلة طيران في عام ١٩٨٠، ونقلت ١,٢ مليون مسافر في ٨٣٩٣ رحلة طيران<sup>(١١)</sup>.

ومما يسترعي الانتباه أن معدل النمو السنوي للمسافرين جوا في اسرائيل تناقص من ١٦,٨٪ خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٨٢). وقد كان معدل النمو السنوي للمسافرين بواسطة السكك الحديدية سالباً خلال الفترات الثلاث سالفة الذكر عندما بلغ ٦,٦٪ خلال الفترة الاولى، و-٤,٦٪ خلال الفترة الثانية، و-٣,٣٪ خلال الفترة الثالثة. أما معدل النمو السنوي لحركة الشحن البحري من الموانئ الاسرائيلية فانه بلغ خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٢) نحو ٥,٨٪، في حين بلغ معدل نمو حركة التفريغ في هذه الموانئ خلال الفترة نفسها ٤,٨٪ سنوياً.

#### التمويل الأجنبي

يرتبط الاقتصاد الاسرائيلي ارتباطاً قوياً بالتمويل الأجنبي، ذلك لأن الصهيونية العالمية تلتزم بدعم الكيان الصهيوني سياسياً واقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً. وبالإضافة الى تسخيرها لأموال اليهود خارج اسرائيل في خدمة الاقتصاد الاسرائيلي، فانها تمارس ضغوطاً كبيرة على بعض الدول

المتعاطفة معها لدعم الكيان الصهيوني وتزويده بالأموال والأسلحة وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية.

ويلعب التمويل الأجنبي دوراً رئيسياً في تمويل عملية التنمية الاقتصادية المرتبطة بأهداف الكيان الصهيوني في استيعاب المهاجرين اليهود وفي المحافظة على بقائه من خلال بناء جيش قوي. ولا شك أن الصهيونية تشجع استثمار الأموال الأجنبية في مشروعات اقتصادية داخل اسرائيل لضمان ربط مصالح الدول صاحبة هذه الأموال بمصالح اسرائيل في البقاء والسيادة. وبالفعل ساهم التمويل الأجنبي في تحقيق المعدلات المرتفعة للاستثمار التي استلزمته عملية نمو الاقتصاد الاسرائيلي. وانعكس ذلك كله على الانتاج القومي الاجمالي الذي تضاعف عدة مرات منذ قيام الكيان الصهيوني. ولم يساهم تدفق رأس المال الأجنبي في البناء الاقتصادي للكيان الصهيوني فحسب، بل أنه يساعد في التغلب على أوجه الضعف وعلى المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي أيضاً.. ويمكن القول بأن الاستثمار الأمريكي الجديد الذي يتمثل في الاستثمارات الأمريكية المنتشرة في كثير من البلدان الرأسمالية المتقدمة والنامية يسخر اسرائيل لممارسة اللعبة نفسها في الدول النامية عامة والدول الافريقية بخاصة. وهناك استثمارات اسرائيلية في دول نامية لمشروعات اقتصادية كبيرة، وهذه الاستثمارات تمثل أموالاً اسرائيلية من الناحية الاسمية وأموالاً أمريكية من الناحية الفعلية.

#### تشجيع الاستثمار الأجنبي في اسرائيل :-

صدر أول قانون اسرائيلي لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في عام ١٩٥٠. وكان الهدف من ذلك القانون هو اجتذاب رأس المال الى اسرائيل، وتشجيع المبادرة الاقتصادية في الاستثمار في مشروعات مختلف القطاعات الاقتصادية. ونص قانون تشجيع الاستثمار المعدل لعام ١٩٥٩ على بعض المزايا التي يتمتع بها المستثمرون عامة والمستثمرون الاجانب بخاصة. ويمكن أن نذكر من بين هذه المزايا السماح للمستثمرين الاجانب بتحويل المبالغ التي تستثمر في اسرائيل بالعملات الأجنبية وذلك طبقاً لنظام معين، وتقديم الحكومة القروض للمستثمرين الاجانب بحوالي ٥٠-٦٠٪ من قيمة الاستثمار.

وقد أنشئت بموجب قانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٥٠ سلطة الاستثمار بهدف دراسة المشروعات الاستثمارية المنوي القيام بها، والتصديق على ما يتفق منها وأهداف قانون تشجيع الاستثمار، طبقاً للاولويات الموضوعية. وتقوم السلطة بالتنسيق بين الحكومة ومؤسسات الاستثمار والمستثمرين المحليين والاجانب وتقديم مختلف المساعدات لهم. كما تقوم بتعريف المستثمرين الاجانب. بمختلف فرص الاستثمار في اسرائيل وقوانين الاستثمار وبمتابعتها وتقديم الاقتراحات حول تعديلها<sup>(١٢)</sup>. وتشير الأرقام الى ازدياد قيمة الودائع الأجنبية في البنوك التجارية في اسرائيل من ٥٤ مليون دولار عام ١٩٦٠ الى ٤١٤ مليون دولار عام ١٩٧٠ والى ١٢ ألف مليون دولار عام ١٩٨٢.

#### أنواع التمويل الأجنبي للاقتصاد الاسرائيلي :-

تتعدد مصادر التمويل الأجنبي للاقتصاد الاسرائيلي، ويمكن أن نجعلها في مصدرين أساسيين هما :-

أ - التحويلات بدون مقابل (الهبات) ب - تحويلات رأس المال الأجنبي (حركة الاقراض).

أما التحويلات بدون مقابل فانها تتم عن طريق تحويلات المؤسسات القومية (مؤسسات يهودية تقوم



بالجبايات وجمع التبرعات من يهود العالم)، والتحويلات الخاصة النقدية والعينية، والتحويلات الألمانية الحكومية والفردية، وتحويلات الحكومة الأمريكية، والمساعدات الفنية.

وأما تحويلات رأس المال الأجنبي (الاقراض) فإنها تتمثل في القروض التي تمنح لإسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية، وقروض الاستقلال والتنمية (سندات الدين الإسرائيلي)، والاستثمارات الأجنبية الخاصة<sup>(١٣)</sup>.

وتضع الولايات المتحدة بعض الحوافز التي تشجع المؤسسات اليهودية فيها على اغداق المساعدات المالية لإسرائيل، فالمساعدات المالية تصل إلى ألف مليون دولار في السنة ويمكن اقتطاعها من الضرائب المفروضة على تلك المؤسسات. كما أن الولايات المتحدة تبني لإسرائيل معدات حربية أمريكية بأسعار مخفضة جداً، وتبرم مع إسرائيل عقوداً من شأنها أن توفر الأموال اللازمة لتشغيل الصناعات العسكرية في إسرائيل. وتبلغ قيمة المساعدات المالية التي تحصل عليها مؤسسات التعليم والبحوث في إسرائيل من وزارة التعليم ومؤسسة الصحة القومية وغيرها من المؤسسات الأمريكية حوالي ١٠٠ مليون دولار سنوياً.

وفي خلال السبعينات، حصلت إسرائيل على ما يقرب من ١٣ بليون دولار كمساعدات أمريكية نصفها عبارة عن هبات بدون مقابل. وتتجاوز المساعدات الأمريكية السنوية لإسرائيل ثلاثة آلاف مليون دولار، وهذه تعادل نصف إجمالي الدخل القومي الإسرائيلي. وتساهم الجالية اليهودية في كندا وجنوب أفريقيا بمبلغ ١٥٠ مليون دولار سنوياً، في حين يساهم يهود الولايات المتحدة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار سنوياً، كما أن ألمانيا الغربية تدفع سنوياً ٣٠٠ مليون دولار كتعويض للخسائر التي لحقت باليهود إبان الحرب العالمية الثانية. وتحمل الولايات المتحدة تغطية العجز في ميزان المدفوعات الإسرائيلي الذي يصل إلى خمسة آلاف مليون دولار. وهناك شكل آخر من أشكال الدعم هو الامتيازات الخاصة التي تتمتع بها الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة، فحوالي ٩٦٪ من الصادرات

جدول (٤) المساعدات الأمريكية لإسرائيل خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٣)  
(بالمليون دولار)

السنة	القروض الاقتصادية	المنح الاقتصادية	القروض العسكرية	المنح العسكرية	مساعدة لاستيعاب يهود الاتحاد السوفياتي	المجموع
١٩٧٧	٢٥٢	٤٩٠	٥٠٠	٥٠٠	١٥	١٧٥٧
١٩٧٨	٢٦٧	٥٢٥	٥٠٠	٥٠٠	٢٠	١٨١٢
١٩٧٩	٢٦٥	٥٢٥	٥٠٠	٥٠٠	٢٥	١٨١٥
١٩٨٠	٢٦١	٥٢٥	٧٠٠	١٣٠٠	٢٥	٢٨١١
١٩٨٢	٢٠٠	٨٠٦	٨٥٠	٥٥٠	١٣	٢٤١٩
١٩٨٣	٢٠٠	٧٨٥	١١٥٠	٥٥٠	-	٢٦٨٥

المصدر: ١ - دار الجليل للنشر والتوزيع، الكتاب السنوي ١٩٨٢، ص ٥٤٢ - ٥٤٣  
٢ - دار الجليل للنشر والتوزيع، التقرير الاقتصادي لشهر آب ١٩٨٤، ص ٨

الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة التي تبلغ قيمتها ألف مليون دولار في السنة لا تخضع للرسوم الجمركية<sup>(١٤)</sup>.

ازدادت المساعدات الأمريكية لإسرائيل من حوالي ١٧٥٧ مليون دولار عام ١٩٧٧ إلى حوالي ٢٦٨٥ مليون دولار عام ١٩٨٣. ومن المتوقع أن تزداد قيمة هذه المساعدات بحيث تصل إلى ٣,٨ ألف مليون دولار في عام ١٩٨٤/٨٥. وتتضمن هذه المساعدات منحاً وقروضاً اقتصادية وعسكرية بالإضافة إلى هبات مالية أخرى لاستيعاب يهود الاتحاد السوفياتي. وبلغت قيمة الاستيراد العسكري المباشر لإسرائيل من الولايات المتحدة ٢٢٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨١، و ١٦٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٢، وألف مليون دولار في عام ١٩٨٣، و ١٨٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٤<sup>(١٥)</sup>. وقد ذكرت مصادر مطلعة في القدس المحتلة أن إسرائيل ستطلب من الولايات المتحدة مساعدات مالية للسنة المالية ١٩٨٥، بمبلغ ٢٣٠٠ مليون دولار، وأن تقدم هذه المساعدات دفعة واحدة. كذلك ستطلب إسرائيل من أمريكا مساعدات إضافية بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار من أجل زيادة الاحتياطي لديها. وذكرت جريدة هآرتس بتاريخ ١٩٨٤/٨/٢ أن اللجنة الفرعية لشؤون المساعدات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي أقرت مساعدة مدنية لإسرائيل تبلغ قيمتها ١٢٠٠ مليون دولار وذلك كمحنة عاجلة، كما أقرت مساعدة عسكرية لإسرائيل تبلغ قيمتها ١٤٠٠ مليون دولار.

#### مظاهر الأزمات الاقتصادية

هناك دلائل واضحة ومحسوسة على حدوث الأزمات الاقتصادية في إسرائيل. ومن الطبيعي أن يتعرض الكيان الصهيوني للأزمات الاقتصادية وذلك لأنه كيان عدواني توسعي ينفق كثيراً من الأموال على التسليح والحروب التي يشنها على الدول العربية المجاورة، بالإضافة إلى انفاقه الأموال (٦٥٠٠ مليون دولار سنوياً) على الأمن المباشر وغير المباشر وعلى جلب المهاجرين اليهود من الخارج، وعلى المشروعات ذات المردود السياسي والعسكري أكثر من المردود الاقتصادي كمشروعات إقامة المستعمرات الصهيونية الاستيطانية في المناطق المحتلة، وحفر قناة البحر المتوسط - البحر الميت، وتحلية مياه البحر، وجرمياه نهر الأردن والليطاني إلى إسرائيل. وسنتحدث عن أبرز مظاهر الأزمة الاقتصادية التي تمر فيها إسرائيل منذ أوائل الثمانينات.

**البطالة والهجرة المعاكسة:** - ازدادت نسبة العاطلين عن العمل في إسرائيل من ٤,٦٪ من إجمالي القوة العاملة عام ١٩٦٠ إلى ٤,٨٪ عام ١٩٨٠ وإلى ٥٪ عام ١٩٨٢. والجدير بالذكر أن عدد القوة العاملة بلغ في عام ١٩٦٠ نحو ٧٣٦ ألف (عامل، وازداد إلى حوالي ١,٣٦ مليون عامل في عام ١٩٨٠، وإلى ١,٣٦ مليون عامل في عام ١٩٨٢<sup>(١٦)</sup>) ويبلغ عدد العاطلين عن العمل عام ١٩٨٢ في إسرائيل حوالي ١٥ ألف (عامل، منهم ١٣ ألف) عامل من غير الأكاديميين، و ١٥٠٠ من الأكاديميين، و ١٠٠ شاب عاطلين عن العمل آخرين<sup>(١٧)</sup>.

وقد ارتفعت نسبة البطالة بشكل ملحوظ مع بداية عام ١٩٨٤. وخلال الربع الثاني من عام ١٩٨٤ بلغ عدد العاطلين عن العمل ٨٥ ألف عامل، أو ما نسبته ٥,٩٪ من القوة العاملة، وهو أعلى معدل بطالة تشهده إسرائيل منذ عام ١٩٦٦<sup>(١٨)</sup> ومن المتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل نحو ١٢٠ ألف (عامل مع بداية عام ١٩٨٥<sup>(١٩)</sup>). وكانت قد شكلت لجنة لبحث تطورات البطالة التي



تفتت بشكل خطير في معظم قطاعات العمل في إسرائيل . وقد أوصت تلك اللجنة التابعة لوزارة العمل بعدم الحاق الضرر بحوالي ٨٠ ( ألف ) عامل من الضفة الغربية وقطاع غزة يعملون في إسرائيل (٢٠) . والجدير بالذكر ان هناك بعض المتطرفين الصهيونيين ينادون بضرورة الاستغناء عن العمال العرب القادمين من الضفة الغربية وقطاع غزة للعمل في إسرائيل ، وذلك ليتسنى للعاطلين عن العمل من اليهود أن يحلوا محلهم .

وينعكس تدهور الاوضاع الاقتصادية في إسرائيل على أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة الذين يحكم اعتمادهم على الاقتصاد الاسرائيلي يشكلون منطقة حازجة تعمل على وقاية إسرائيل من التعرض للصدمات العنيفة اثناء عملية التدهور الاقتصادي . ويشير الاستاذ أبو كشك (٢١) استاذ علم الاقتصاد في جامعة بيرزيت الى ان الاقتصاد الاسرائيلي على عكس الاقتصاد في الدول الاخرى تتحكم فيه قيود سياسية ، واسرائيل لا تستطيع ان تحتل أي نوع من البطالة ، ذلك لان البطالة تشجع الاسرائيليين على الهجرة من إسرائيل الى الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي تتوافر فيها فرص العمل . كما انها تحد من حركة الهجرة اليهودية القادمة الى إسرائيل .

وتشير الارقام الى ان معدل النمو السنوي للهجرة اليهودية الوافدة الى إسرائيل أصبح سالباً منذ عام ١٩٧٠ . وارتبط هذا المعدل مع معدل النمو السنوي للبطالة في إسرائيل خلال الفترة نفسها ارتباطاً عكسياً قوياً . وبينما بلغ معدل النمو السنوي للبطالة في إسرائيل خلال الفترة ( ١٩٧٠ - ١٩٧٧ ) ٣,١ ٪ ، وازداد خلال الفترة ( ١٩٧٧ - ١٩٨٢ ) الى ٧,٦ ٪ ، فان معدل النمو السنوي للهجرة اليهودية الوافدة الى إسرائيل بلغ خلال الفترة الاولى - ٧,٤ ٪ ، أي انه كان يتناقص بمعدل ٧,٤ ٪ سنوياً ، وبلغ خلال الفترة الثانية - ٨,٥ ٪ ، أي انه تناقص بمعدل ٨,٥ ٪ سنوياً خلال الفترة ( ١٩٧٧ - ١٩٨٢ ) (٢٢) .

وتشير الارقام ايضاً الى ان عدد الاسرائيليين الذين غادروا إسرائيل ولم يعودوا اليها نهائياً بلغ في عام ١٩٥٠ حوالي ١٠ آلاف مهاجر ، وازداد عددهم في عام ١٩٦٠ الى ١٢,١ (الف) مهاجر ، ثم انخفض الى ٧,٢ (الف) مهاجر في عام ١٩٧٠ ، ثم قفز الى ٣٢ (الف) مهاجر في عام ١٩٨٠ ، غير انه انخفض الى ٨,٧ (الف) مهاجر في عام ١٩٨٢ (٢٣) . وقد أظهر تقرير أعده الدكتور أهارون بيسين لوزارة الهجرة والاستيعاب بأن عدد الاسرائيليين الذين غادروا منذ العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٨٣ بلغ ٢٥٢ (الف) مهاجر . وأضاف ان ٥١ ٪ منهم يقيمون في الولايات المتحدة وكندا (٢٤) .

التضخم المالي وارتفاع تكاليف المعيشة والاضرابات : - شهد العالم عامة والدول المتقدمة بخاصة تضخماً مالياً منذ اوائل عقد السبعينات ، وذلك نتيجة لرفع اسعار المنتجات الصناعية والمواد الخام بما فيه البترول . وتتفاوت نسبة التضخم من دولة الى اخرى ، كما تتفاوت ايضاً قدرات الدول المختلفة على كبح جماح التضخم وذلك على ضوء السياسات الاقتصادية التي تتبعها كل دولة ، ومنذ عام ١٩٧٣ أصبح التضخم المالي في إسرائيل ثابتاً حول نسبة ٣٥ ٪ سنوياً ، وبقيت هذه النسبة حتى عام ١٩٧٧ عندما تقلد حزب الليكود زمام الحكم (٢٥) . وقد أدت سياسة سماح إيرليخ وزير المالية في حكومة الليكود الى رفع التضخم منذ عام ١٩٧٨ الى مستوى جديد وهو اضعاف ما كان عليه في اوائل السبعينات . وتراوحت نسبة التضخم خلال السنوات الخمس الواقعة بين ١٩٧٨ و ١٩٨٢ ما بين ١٠٠ ٪ - ١٣٠ ٪ سنوياً (٢٦) .

وفي عام ١٩٨٣ قفزت نسبة التضخم الى ٣٠٠ ٪ (٢٧) ، وجاء في نشرة مكتب الاحصاءات المركزي ان هذه النسبة ارتفعت الى ٤٠٠ ٪ في الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٨٤ (٢٨) .

وتنحصر آمال حكومة إسرائيل الحالية في المحافظة على نسبة ثابتة من التضخم تصل الى ١٠ - ١٢ ٪ في الشهر أو ما يقارب ٤٠٠ ٪ في السنة . غير ان دراسة أعدتها البنوك الاسرائيلية في اعقاب الانتخابات التي جاءت بحكومة الائتلاف توقعت ان تصل نسبة التضخم في الفترة القادمة الى ١٠٠٠ ٪ سنوياً . ومن جهة ثانية توقعت دراسة سرية أعدتها كتلة الليكود ان تصل نسبة التضخم اعتباراً من شهر تشرين أول ١٩٨٤ حوالي ٤٠ ٪ شهرياً (٢٩) .

ولا بد أن نتساءل عن الاسباب الكامنة وراء هذا الارتفاع المتزايد لنسبة التضخم المالي في إسرائيل . وللجابة على هذا السؤال يمكن القول بان التضخم المالي في أي بلد يتأثر بعاملين رئيسيين احدهما خارجي والثاني داخلي . أما العامل الخارجي فانه يتمثل في تأثير التضخم المالي السائد في العالم على التضخم المالي المحلي . وحيث ان إسرائيل تعتمد في مسيرتها الاقتصادية على المساعدات والمعونات المالية والقروض التي تحصل عليها من الخارج وبخاصة من الولايات المتحدة الامريكية ، فان التضخم الذي تعرضت له الدول المتقدمة خلال السبعينات واوائل الثمانينات يؤثر بلا شك على حجم التضخم الذي تعاني منه إسرائيل . هذه المساعدات المالية التي تنهال على إسرائيل من الخارج والتي سبق ان اشرنا اليها ، بالاضافة الى المعاملات التجارية المفضلة التي تحصل عليها إسرائيل من الدول الغربية المتقدمة عامة ومن الولايات المتحدة بخاصة يؤديان الى زيادة حجم التضخم المالي المحلي في إسرائيل .

وأما العامل الداخلي فانه يتمثل في السياسة الاقتصادية التي تطبقها إسرائيل . وقد نجم عن هذه السياسة فائض الطلب في الاقتصاد القائم على القطاعين العام والخاص ، كما نجم عنها ايضاً ارتفاع الاسعار والاجور والاسعار التبادلية (اسعار الصرف) . وعلى سبيل المثال حصلت حكومة الليكود خلال الفترة ( ١٩٧٨ - ١٩٨٣ ) من الولايات المتحدة الامريكية على اكثر من ١٩ ألف مليون دولار تم تبذير معظمه (٣٠) . ويتوزع الانفاق الحكومي في الميزانية لعام ١٩٨٤ على تسديد الديون (٥٢,٥ ٪ من اجمالي النفقات الحكومية) ، وعلى المصروفات العسكرية (٢٢,٣ ٪) . ويبقى ربع الميزانية مخصصاً للانفاق على الخدمات الاجتماعية ودعم المواد الاساسية والاستثمارات (٣١) .

وتعاني الصناعة الاسرائيلية من ارتفاع مستوى التكلفة بسبب اعتمادها على استيراد المواد الخام وارتفاع اجور العاملين ، وينتج عن ذلك ارتفاع اسعار منتجاتها ، وبالتالي صعوبة تسويقها . وقد لجأت الحكومة الاسرائيلية الى تخفيض قيمة عملتها اكثر من مرة في محاولة منها لمواجهة مشكلة العجز المزمن في ميزان المدفوعات والحصول على العملات الصعبة عن طريق توسيع المنافذ التسويقية للمنتجات الصناعية في الخارج . غير ان تخفيض العملة الاسرائيلية ادى الى ارتفاع كل من الاسعار وتكاليف المعيشة بحيث ان الثقة أصبحت الآن شبه معدومة في الشيكال الاسرائيلي ، ونتج عن ذلك مزيد من انفاق الحكومة على دعم اسعار السلع الاساسية ، وعلى موازنة الاجور مع الاسعار ، كما نتج عنه ايضاً اتجاه نحو دولة الاقتصاد ، ويظهر ذلك جلياً من قيام المنتجين والعاملين في قطاعي التجارة والخدمات بتحديد اسعارهم يومياً حسب سعر الدولار الامريكي . وحيث ان هؤلاء يملكون القدرة على الاحتكار ، فانهم يساهمون في رفع الاسعار وتخفيض قيمة العملة . وحيث ان الاقتصاد الاسرائيلي يتسم بالركود والضعف ، كما ان الطلب لم ينخفض بمقدار كاف يمنع الاسعار من الارتفاع حينما يتم تخفيض



قيمة العملة، وان النفقات الحكومية لم تتقلص بدرجة كافية، وان وزارة المالية ماضية في طباعة النقد واصداؤه، وفي تزويد القطاع الخاص بنسبة عالية من السيولة، فان من الطبيعي ان تفقد الحكومة الاسرائيلية سيطرتها على كبح جماح التضخم.

وفي الشهور الستة الثانية من العام المالي ٨٣/٨٤ (تشرين اول ٨٣ - آذار ١٩٨٤) طرحت الحكومة في الأسواق ما معدله ٢٩,٥ بليون شيكل شهرياً، أي أربعة أضعاف الكمية التي تم طرحها في النصف الأول من العام المالي ٨٣/٨٤. وقد انعكس هذا على تضاعف نسبة التضخم الشهري من ٧,٤٪ خلال النصف الأول من العام المالي ٨٣/٨٤ إلى ١٤,٢٪ شهرياً خلال النصف الثاني من العام المذكور، كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول (٥)  
نسب الإصدار والتضخم للعام المالي ٨٤/١٩٨٣

الشهر	النصف الأول من العام المالي ١٩٨٣/١٩٨٤	الشهر	النصف الثاني من العام المالي ١٩٨٣/١٩٨٤
	الإصدار (بليون الاسعار شيكال) (%)	الارتفاع (بليون الاسعار شيكال) (%)	
نيسان ١٩٨٣	٤,٦	١٣,٣	تشرين اول ١٩٨٣
ايار ١٩٨٣	١٠,٢	٥,٥	تشرين ثاني ١٩٨٣
حزيران ١٩٨٣	٧,٥	٣,٦	كانون اول ١٩٨٣
تموز ١٩٨٣	١٣,٥	٦,٣	كانون ثاني ١٩٨٤
آب ١٩٨٣	٦,٩	٧,٢	شباط ١٩٨٤
ايلول ١٩٨٣	٩	٩	آذار ١٩٨٤
المعدل الشهري	٨,٦	٧,٤	المعدل الشهري

المصدر: ١ - نحميا شتر ستر، التضخم في اسرائيل من صنع الحكومة الاسرائيلية. جريدة هارتس بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٩.

٢ - نواف الزور، التقرير الاقتصادي لشهر نيسان ١٩٨٤. دار الجليل للنشر.

والجدير بالذكر ان الإصدار الحكومي خلال الفترة من كانون اول ١٩٨٣ الى آذار ١٩٨٤ كان نتيجة لزيادة الطلب الحكومي. والمعروف انه عندما ينتج الإصدار عن فائض الطلب الحكومي فان الأمر يؤدي من ناحية الى الإسراع بوتيرة التضخم، ومن ناحية ثانية الى مضاعفة الاستيراد، لانه عندما ينتج الاقتصاد الحد الأعلى من الانتاج على المدى القصير، فان كل إصدار حكومي سيترجم في نهاية الأمر الى زيادة في الطلب على العملة الصعبة لمواجهة المستوردات المتزايدة.

وفي الوقت الذي يزداد سحب الحكومة للأموال التي تنفقها على الاستهلاك، نجد ان الجمهور أصبح يتردد كثيراً في ادخار امواله في البنوك بغرض استثمارها في مشروعات طويلة المدى. وأخذ الناس

يحتفظون بمدخراتهم في حالة السيولة لحاجتهم إليها للانفاق منها على الاستهلاك الذي تصاعد حجمه نتيجة لزيادة الطلب على السلع التي ارتفعت اسعارها.

وتشير الأرقام الى تراجع مستمر للشيكال أمام العملات الصعبة الأخرى، فمنذ بداية السنة المالية ٨٥/١٩٨٤ (نيسان ١٩٨٤) وحتى نهاية شهر تشرين اول ١٩٨٤ تراجع الشيكال أمام الدولار الأمريكي بنسبة ٢٧٢٪، كما تراجع أمام الدينار الاردني بنسبة ٢٥٠٪<sup>(٣٢)</sup>. وينعكس هذا التراجع على ازدياد الاسعار، اذ رفعت اسرائيل اسعار المواد الاستهلاكية الأساسية مرتين خلال شهر ايلول ١٩٨٤ وبنسبة تتراوح ما بين ١٨٪ - ٥٥٪. وذكرت جريدة هارتس ان اسعار العقاقير الطبية في الأسواق الخاصة في اسرائيل رفعت اعتباراً من ١/١٠/٨٤ بنسبة ١٨٪، كما رفعت اسعار العقاقير الطبية المستوردة بنسبة ١٦,٥٪. وأوضح المكتب الاسرائيلي للإحصاءات ان مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية قد ازداد بنسبة ١١٪ خلال الفترة ما بين الأول من تشرين اول ١٩٨٤ والخامس عشر منه. وقد رفعت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية المدعومة بنسبة تتراوح بين ٢٤ و ٩٥٪ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٨٤. وتشير الأرقام الى ان الاسعار ارتفعت عشرة آلاف مرة منذ ايلول ١٩٥١<sup>(٣٣)</sup>. وان تكاليف المعيشة ارتفعت بنسبة ٤٥٠٪ خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٨٤<sup>(٣٤)</sup>. وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت في عددها الصادر بتاريخ ١٧/١٠/١٩٨٤ ان تسارع وتيرة ارتفاع الأسعار أعاد مجدداً فكرة الدولار التي كان قد طرحها وزير المالية السابق اريدور. ومن أجل تنفيذ غالبية خطوات الدولة للتمييز بين الدولار الأخضر الحقيقي وبين الدولار الذي يتم تنفيذ الصفقات به تم طرح اقتراح باصدار دولار اسرائيلي جديد، ولكن لم يتخذ قرار نهائي بهذا الخصوص.

ومن جهة ثانية اكدت وزارة المالية بتاريخ ٢١/١٠/١٩٨٤ انها تدرس خطة شبيهة بالدولة تربط الأجور والأسعار بالدولار، بينما تحافظ على الشيكال كعملة قانونية. والجدير بالذكر ان جدول غلاء المعيشة الاسرائيلي ارتفع خلال السنوات السبع التي تسلم فيها الليكود الحكم في اسرائيل بنسبة ٢٥٦١٤٪. ومنذ أن تسلم وزير المالية يجال لورغاد وزارة المالية في تشرين اول ١٩٨٣ ارتفعت الأسعار بنسبة ١٥٢٪<sup>(٣٥)</sup>.

ولا شك ان التضخم المالي الذي تعاني منه اسرائيل ما كان له ان يصل الى الحجم الكبير الذي وصل اليه لولا التبذير في النفقات الحكومية. ويتم توزيع هذه النفقات بناء على استراتيجية المخططات الصهيونية المستندة اساساً على البناء العسكري قبل البناء الاقتصادي. ومن هذا المنطلق تخصص اسرائيل معظم النفقات على التسليح وتسييد الديون الناجمة عن تمويل أعمال الاستيطان في المناطق المحتلة، وتمويل حركة الهجرة اليهودية واستيعاب المهاجرين، وتمويل الأعمال العدوانية والمحافظة على الأمن في المناطق المحتلة. وعلى سبيل المثال انفقت اسرائيل على بناء المستعمرات الاستيطانية في الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٨٣، مبلغ ١,٥ بليون دولار، ويتضمن هذا المبلغ النفقات الأمنية التي خصص جزء كبير منها لخدمة المستعمرات. وقد خطط لتخصيص مبلغ ٢,٥ بليون دولار خلال الفترة (١٩٨٤ - ١٩٨٨) للانفاق منه على عملية الاستيطان، أي بمعدل ٥٠٠ مليون دولار سنوياً. وذكر تقرير صدر عن بنك اسرائيل حول عام ١٩٨٣، وتم تقديمه للحكومة الاسرائيلية بأن تكاليف حرب لبنان خلال العامين الماضيين بلغت ٩٠٠ مليون دولار، وانها لا تزال



على الاقتصاد الاسرائيلي ، حيث تبلغ تكاليف استمرار بقاء القوات الاسرائيلية في لبنان وفقاً لميزانية عام ١٩٨٤ حوالي ٢٤,٧ بليون شيكل ، أي حوالي ١٣٠ مليون دولار<sup>(٣٦)</sup> .

ومن الطبيعي ان يتدمر اليهود في اسرائيل وان يقوموا باضرابات عديدة احتجاجاً على حكومتهم التي لا يهتمها مصلحة اليهود وراحتهم بمقدار ما يهتمها تحقيق اطماعها التوسعية وما تتطلبه من اعداد وانفاق على التسلح والعمليات العسكرية . ويطالب المضربون اليهود حكومتهم بزيادة اجورهم بما يتناسب مع ازدياد تكاليف المعيشة . كما يطالب بعض المتظاهرين بضرورة سحب قوات الغزو الصهيوني من لبنان ، ويطالب بعضهم الآخر بتوفير أعمال لهم وانقاذهم من جحيم البطالة : ولما لم يكن باستطاعة السياسة الاسرائيلية اللجوء الى البطالة لتخفيف حدة التضخم ، فقد عمدوا الى ضخ المزيد من الأموال في الاقتصاد ، وإلى الدعم الاصطناعي للصناعات لابقائها عاملة ، ومع ذلك اضطر بعض اصحاب المصانع الى تقليص القوة العاملة ، واضطر بعضهم الآخر الى اقفال مصانعهم . وتقف الشرطة الاسرائيلية على أهبة الاستعداد للتصدي للمظاهرات والاضرابات التي قد تحدث في أي لحظة نتيجة لتردي الوضع الاقتصادي وطرد عدد من العمال من أعمالهم . وتعتقد اوساط في الشرطة بأن الوضع الاقتصادي سيؤدي الى ازدياد نسبة الجريمة وبخاصة جرائم السطو والسرقة .

وقد اشارت صحيفة هآرتس في عددها بتاريخ ٣٠/٧/١٩٨٤ الى ان الاقتصاد الاسرائيلي خسر ٩٧٧,٧٠٠ يوم عمل عام ١٩٨٣ بسبب الاضرابات التي بلغ عددها في ذلك العام ٩٣ اضراباً كاملاً اشترك فيها أكثر من ١٨٨ (الف) عامل. هذا عدا عن ٤٧ اضراباً جزئياً شارك فيها أكثر من ١٠٤ آلاف عامل . وكان الثمن الذي دفعه الاقتصاد الاسرائيلي من جراء الاضرابات وعدم العمل لفترات طويلة نسبياً باهظاً . وعلى سبيل المثال خسرت سلطة الاذاعة والتلفزيون الاسرائيلية مبلغ ثلاثة ملايين دولار

#### جدول (٦) تطور العجز في الميزان التجاري لاسرائيل

المادة	الوحدة	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٢
صافي مستوردات السلع	مليون دولار	٣٠٠,٣	٤٩٥,٧	١٤٣٣,٥	٧٨٧٨,٣	٧٩٦٠,٤
صافي صادرات السلع	مليون دولار	٣٥,١	٢١١,٣	٧٣٣,٦	٥٢٩١,٩	٥٠١٦,٨
زيادة قيمة المستوردات على قيمة الصادرات	مليون دولار	٢٦٥,٢	٤٨٤,٤	٦٩٩,٩	٢٥٨٦,٤	٢٩٤٣,٦
نسبة قيمة الصادرات الى المستوردات	%	١١,٧	٤٢,٦	٥١,٢	٦٧,٢	٦٣
الرقم القياسي لحجم المستوردات (١٩٧٢=١٠٠)		-	٣٠	٨١	١٢١	١٣٨
الرقم القياسي لحجم الصادرات (١٩٧٢=١٠٠)		-	٢٥	٧٦	١٦٧	١٧٦
قيمة الصادرات الزراعية	مليون دولار	١٧	٦٣,١	١٢٩,٦	٥٥٥,٧	٥٥٣
قيمة الصادرات الصناعية (باستثناء الماس)	مليون دولار	٩,٤	٩٢,٦	٣٩٣,١	٣٢٦٥,٣	٣٤٤٨,٥
قيمة صادرات الماس	مليون دولار	٨,٨	٦٠,٩	٢٤٤,٦	١٦١٥,١	١١٥٧,٧

المصدر : - Statistical Abstract of Israel 1983, P.8.

#### الازمات الهيكلية المزمنة

نتيجة لاضراب المهندسين والفنيين . وخسر الاقتصاد الاسرائيلي مبلغ ستة ملايين دولار نتيجة لاضراب المهندسين والاكاديميين لمدة ثمانية أيام . وادى اضراب عمال شركة الكهرباء الى خسارة مليون دولار ، اضافة الى مليون دولار آخر خسرت الصناعة الاسرائيلية<sup>(٣٧)</sup> .

#### العجز في الميزان التجاري :-

يرتبط العجز في الميزان التجاري باسرائيل منذ قيامها ، بحيث اصبح صفة مميزة للاقتصاد الاسرائيلي<sup>(٣٨)</sup> .

انخفض معدل النمو السنوي لقيمة كل من المستوردات والصادرات خلال السنوات القليلة الماضية عما كان عليه سابقاً . وتشير الأرقام الى ان معدل النمو السنوي للصادرات والمستوردات بلغ ١٩,٧% و ٥,١% على التوالي خلال الفترة ( ١٩٥٠ - ١٩٦٠ ) ، وبلغ ١٣,٢% و ١١,٢% على التوالي خلال الفترة ( ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ) ، وارتفع الى ٢٢,١% و ١٨,٦% على التوالي خلال الفترة ( ١٩٧٠ - ١٩٧٧ ) ، ثم انخفض الى ١١,١% و ١١% على التوالي خلال الفترة ( ١٩٧٧ - ١٩٨٢ ) وكان معدل النمو السنوي لزيادة قيمة المستوردات على قيمة الصادرات ( العجز في الميزان التجاري ) قد ازداد تصاعدياً خلال معظم الفترات سالفة الذكر ، فبينما كان هذا المعدل ٠,٧% خلال الفترة ( ١٩٥٠ - ١٩٦٠ ) ، فانه ازداد الى ٩,٤% خلال الفترة ( ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ) ، وإلى ١٤,١% خلال الفترة ( ١٩٧٠ - ١٩٧٧ ) ، غير انه تراجع الى ١٠,٨% خلال الفترة ( ١٩٧٧ - ١٩٨٢ ) . وتلعب الصادرات الصناعية عامة وصادرات الماس بخاصة دوراً مهماً في مساندة الصادرات العامة ، وعلى الرغم من ذلك فان العجز في الميزان التجاري اصبح مزمناً ويشكل سمة بارزة من سمات الاقتصاد الاسرائيلي . والجدير بالملاحظة ان اسرائيل خلال وجودها لم تحقق في أية سنة من السنوات فائضاً في ميزانها التجاري ، وانما سجل الميزان التجاري عجزاً متوالياً ومتراكماً .

وعلى الرغم من ازدياد نسبة قيمة الصادرات من قيمة المستوردات من ١١,٧% عام ١٩٥٠ الى ٤٢,٦% عام ١٩٦٠ ، وإلى ٥١,٢% عام ١٩٧٠ ، وإلى ٦٧,٢% عام ١٩٨٠ ، الا ان النسبة تراجعت الى ٦٣% عام ١٩٨٢ . وحيث ان نسبة قيمة الصادرات تقل عن ثلثي قيمة المستوردات في الوقت الحاضر ، فان هذا العجز الكبير في الميزان التجاري ينعكس بشكل مباشر على العجز الكبير في ميزان المدفوعات . وتعد نسبة قيمة المستوردات الى حجم الدخل القومي مرتفعة بالمقارنة مع الدول الأخرى . ففي عام ١٩٨٠ بلغت هذه النسبة ٣٩% ، ثم انخفضت الى ٣٥% في عام ١٩٨٢ . على ان المقياس الأكثر مدلولاً وفائدة في هذا الصدد هو « القابلية الحدية للاستيراد » ، أي نسبة التغير في حجم المستوردات المرادف لتغير معين في حجم الدخل القومي . بلغت نسبة القابلية الحدية للاستيراد خلال الفترة ( ١٩٨٠ - ١٩٨٢ ) حوالي ٨,٣% . ويلاحظ ان معدل المستوردات لحجم الدخل القومي يفوق القابلية الحدية للاستيراد ، وهذا يعني أن أية زيادة اضافية في مستوى الدخل تتجه بنسبة اقل نحو تمويل حجم الاستيراد .

#### العجز في ميزان المدفوعات :-

يرتبط العجز في الميزان التجاري بالعجز في ميزان المدفوعات ، ويتزايد العجز في كل منهما سنة بعد أخرى ، بحيث ان العجز اصبح متفاقماً ومزمناً . وقد أشرنا الى ان اسرائيل تنفق كثيراً من



الأموال على المستوردات العسكرية والمدنية ، وعلى جلب المهاجرين اليهود من الخارج لاستيعابهم فيها . ولا شك ان الاتفاق الزائد يؤدي الى الضغط المستمر على ميزان المدفوعات الاسرائيلي ، وبالتالي فانه يؤدي الى استمرار حاجة اسرائيل للمعونات المالية الاجنبية لتغطية عجز ميزان المدفوعات . وتشير الارقام الى ازدياد العجز في حساب السلع والخدمات من ٢٨٥ مليون دولار عام ١٩٥٠ الى ٣٤٦ مليون دولار عام ١٩٦٠ ، وإلى ١٢٦٢ مليون دولار عام ١٩٧٠ ، وإلى ٣٠٦٩ مليون دولار عام ١٩٧٦ ، وإلى ٣١٢٠ مليون دولار عام ١٩٧٨ ، وإلى ٣٧٧٦ مليون دولار عام ١٩٨٠ ، وإلى ٤٧٢٠ مليون دولار عام ١٩٨٢ . وقد ارتفع معدل النمو السنوي للعجز في حساب السلع والخدمات في ميزان المدفوعات من ٢٪ خلال الفترة ( ١٩٥٠ - ١٩٦٠ ) الى ١٣,٤٪ خلال الفترة ( ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ) . غير انه انخفض خلال الفترة ( ١٩٧٠ - ١٩٧٧ ) الى نسبة ٩,٥٪ سنوياً ، ثم عاد فارتفع الى ١٤,٧٪ سنوياً خلال الفترة ( ١٩٧٧ - ١٩٨٢ ) .

وتساهم التحويلات المالية التي تدفع لاسرائيل من الخارج في تخفيف حدة العجز في ميزان المدفوعات الاسرائيلي ، بحيث ان العجز في حساب السلع والخدمات انخفض بعد حساب التحويلات المالية في عام ١٩٨٢ من ٤٧٢٠ مليون دولار الى ٢٠٩٩ مليون دولار<sup>(٣٩)</sup> .

وتلجأ اسرائيل الى فرض الضرائب الجديدة لزيادة إيراداتها المالية في مواجهة العجز المزمن في ميزان المدفوعات ، كما تلجأ الى سحب الأموال من الارصدة لدرجة ان هبوطاً حاداً طرأ على الاحتياطي من العملات الاجنبية . وتشير الارقام الى ان نسبة الاحتياطي الى قيمة المستوردات والخدمات متدنية ومتناقصة ، اذ تناقصت النسبة من ٣,٨٪ عام ١٩٧٩ الى ٣,٦٪ عام ١٩٨٠ ، وإلى ٣,٢٪ عام ١٩٨١ ، وإلى ٣,٥٪ عام ١٩٨٢ .

وقد نص قرار اتخذته الحكومة الاسرائيلية بتاريخ ١٩/٩/١٩٨٤ على امتصاص ١٥٠٠ مليون دولار من الشعب بواسطة جباية ضريبة الدخل ، و ٤٠٠ مليون دولار كضرائب تفرض مرة واحدة على السيارات والقطع البحرية والجوية واقامة المباني الخاصة بالمشروعات . وتم تقليص ٣٥٠ مليون دولار من أموال الدعم للمواد الاستهلاكية . اي ان زيادة جباية الضرائب قدرت بحوالي ٩٠٠ مليون دولار<sup>(٤٠)</sup> . وقد فرضت ضريبة بمعدل ١٥٪ على العملة الاجنبية التي يتم شراؤها من البنوك الاسرائيلية ، والتي تكون مخصصة لدفع اثمان البضائع المستوردة من الخارج ، وعلى المبالغ التي يسمح بشراؤها لكل اسرائيلي يرغب السفر الى الخارج<sup>(٤١)</sup> . كما فرضت ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١٥٪ على الدولارات التي يحملها السواح الاسرائيليون ، وعلى جميع الخدمات المستوردة من الخارج<sup>(٤٢)</sup> .

بلغت نسبة الاتفاق على النشاطات الحكومية في حزيران ١٩٨٤ حوالي ٣٨ بليون شيكل . كما ان احتياطي العملات الاجنبية انخفض في شهر حزيران ١٩٨٤ بحوالي ٤٩ مليون دولار ، وبلغت قيمة هذا الاحتياطي في نهاية الشهر ٢,٩ بليون دولار<sup>(٤٣)</sup> . وعلن بنك اسرائيل ان احتياطي اسرائيل من العملات الاجنبية استمر في الهبوط طوال شهر ايلول ١٩٨٤ ، ووصل مقدار النقص الى ٩٤ مليون دولار . والجدير بالذكر ان الاحتياطي من العملات الصعبة بلغ في عام ١٩٧٩ حوالي ٣,٧ بليون دولار ، وحوالي ٤ بلايين دولار في عام ١٩٨٠ ، وحوالي ٣,٨ بليون دولار في عام ١٩٨١ ، وحوالي ٤,٣ بليون دولار في ١٩٨٢ . ووقف عند اقل من بليون دولار بقليل مع نهاية شهر تشرين اول ١٩٨٤ . وسبق ان توقف الاحتياطي الاسرائيلي مع نهاية شهر ايار عند ثلاثة بلايين دولار ، وهو ما اطلق عليه في حينه

بمستوى الحد الأدنى من خط الأمان . ومما يذكر ان العمليات الحسابية التي مارستها الخزنة الاسرائيلية في شهر تموز ١٩٨٤ لتغطية الهبوط الكبير في الاحتياطي في ذلك الشهر ، رفعت احتياطي العملات الصعبة الى ثلاثة بلايين دولار ، وهذه العمليات الحسابية اتاحت للخزنة ان تضيف مبلغ ٣٥٠ مليون دولار للاحتياطي في ذلك الشهر من ودائع المغتربين .

### تراكم الديون :-

يرتبط تراكم الديون بكل من النفقات الضخمة للحكومة الاسرائيلية ، وبالعجز في ميزانيتها ، وبارتفاع نسبة التضخم المالي . ويؤدي تزايد نفقات الحكومة الى اقتراض الأموال من الداخل والخارج ، ففي عام ١٩٧١ حصلت الحكومة الاسرائيلية على قروض بقيمة ٦,٥ بليون دولار ، منها ٣ بلايين دولار قروض داخلية ، و ٣,٥ بليون دولار قروض خارجية . وفي عام ١٩٧٧ ازدادت القروض الى ١٠ بلايين دولار ، منها ٦ بلايين دولار قروض داخلية ، و ٤ بلايين دولار قروض خارجية<sup>(٤٤)</sup> .

وقد أصدر بنك اسرائيل تقريراً في شهر تشرين الثاني ١٩٨٤ أوضح فيه أن ديون اسرائيل الاجنبية ، ازدادت خلال النصف الأول من عام ١٩٨٤ بمبلغ ١,١ بليون دولار ، حيث بلغت ٢٣,٨ بليون دولار\* . وتشير الارقام التي أوضح عنها البنك ، بأنه يتوجب على اسرائيل أن تدفع ما قيمته ٧,٢ بليون دولار كفوائد ، بالإضافة الى رأس المال ، وذلك في الفترة ما بين تموز ١٩٨٤ وحزيران ١٩٨٥ . والجدير بالذكر أن اسرائيل خصصت اكثر من نصف ميزانية عام ١٩٨٤ لارجاع الديون ( ٥٢,٥٪ ) . ان هذا العبء الضخم في تسديد الديون التي غطست فيه الحكومة الاسرائيلية بسبب الاتفاق على الأغراض العسكرية والأمنية في المناطق العربية المحتلة يشكل سابقة في تاريخ اسرائيل ، وهناك شك فيما اذا كان له مثل في دول أخرى . وهذا العبء من الديون هو تعبير ساخط لافلاس الاقتصاد الاسرائيلي .

### جسودل (٧)

مؤشرات عبء الديون على اسرائيل خلال الفترة ( ١٩٧٣ - ١٩٨٢ )

المؤشر (٪)	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
نسبة قيمة الديون الى قيمة الانتاج القومي الاجمالي ( ٪ )	٤,٩	٥,٧	٤,٤	٣,٨	٧,٧	٥,٨	٩,٦	٩,٤
نسبة قيمة الديون الى قيمة صادرات السلع والخدمات ( ٪ )	١٦,٩	١٩,٣	١١,٥	٨,١	١٧,٢	١٢	١٩,٨	٢٠,٨
نسبة فوائد الديون الى قيمة صادرات السلع والخدمات ( ٪ )	٥,٩	٥,٧	٤	٣,٨	٥,١	٥,٦	٦,٧	٩,٨
نسبة فوائد الديون الى قيمة الانتاج القومي الاجمالي ( ٪ )	١,٧	١,٥	١,٨	١,٣	٢,٣	٢,٧	٣,٢	٤,٤

World Bank, World Dept. Tables 1983-84.

Washington (1984), PP.278-279.

المصدر :-

\* اذا اضيفت تكاليف حرب لبنان عام ١٩٨٢ والديون الداخلية ، فان ناتج الدين القومي الاجمالي يتجاوز ٣٠ بليون دولار في عام ١٩٨٤ .



تدل هذه النسب على مقدار العبء الكبير الذي يقع على كاهل اسرائيل فيما يتعلق بالديون وفوائدها المرتفعة . ويوضح الارتفاع التصاعدي لنسب المديونية والفوائد المستحقة عليها مدى تطور خطورة مشكلة الديون وتسديدها .

كانت القروض القصيرة الأمد تشكل نسبة ٥٪ من مجمل الديون الخارجية عام ١٩٧٥ ، وشكلت نسبة ٢٥٪ في عام ١٩٨٢ . وهذا يعني زيادة نزعة ارتفاع اسعار القروض وفوائدها . وفي تقرير قدمته المجلة الاقتصادية - النقد الأوروبي - مؤخراً ، وضعت اسرائيل في خانة الدول العشر سيئة الصيت ، والتي من الخطر تسليفها القروض بسبب ضخامة ديونها الخارجية ، وازدياد حدة ازمته الاقتصادية . وهذا التقرير بمثابة اشارة - للسوق الحرة - التي تستلغ منها اسرائيل ايضاً ، بأن لا تغامر باعطاء قروض طويلة الأمد لاسرائيل ، وانما التركيز على تقديم قروض قصيرة الأمد بفوائدها العالية حرصاً من الخسارة في دولة على حافة الافلاس المالي<sup>(٤٥)</sup> .

وتساهم الديون الخارجية ، كغيرها من الوسائل التي تلجأ اليها الحكومة ، في تغطية العجز المتراكم في ميزان المدفوعات الاسرائيلي . ومن أهم هذه الوسائل الضرائب ، والديون الداخلية ، والتعويضات المالية الالمانية ، والمساعدات المالية الأمريكية ، والأموال التي تجمع من الجاليات اليهودية في العالم .

### الخلاصة

تعاني اسرائيل من أزمات هيكلية مزمنة في اقتصادها ، ومن مظاهر هذه الأزمات : البطالة ، والهجرة اليهودية المعاكسة ، والتضخم المالي ، وارتفاع تكاليف المعيشة ، والعجز في الميزان التجاري ، والعجز في ميزان المدفوعات ، وتراكم الديون ، والهبوط الحاد في الأرصد من العملات الأجنبية . وفيما يتعلق بالبطالة يمكن القول بأن عدد العاطلين عن العمل في اسرائيل يزداد بشكل مستمر ، إذ أعلن عن وجود ٨٥ ( الف ) عاطل عن العمل خلال عام ١٩٨٤ ، ومن المتوقع ان يصل هذا الرقم الى ١٢٠ ( الف ) في عام ١٩٨٥ . ولأول مرة منذ قيام اسرائيل ازداد عدد الراجلين اليهود عن عدد القادمين من المهاجرين اليهود في عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨١ ، كما تناقصت معدلات النمو السنوي للمهاجرين القادمين بنسبة ( - ٧,٤٪ ) سنوياً خلال الفترة ( ١٩٧٠ - ١٩٧٧ ) ، وبنسبة ( - ٨,٥٪ ) سنوياً خلال الفترة ( ١٩٧٧ - ١٩٨٢ ) .

وارتفع حجم التضخم في اسرائيل من نسبة ٣٥٪ عام ١٩٧٣ الى نسبة ١٣٠٪ عام ١٩٨٢ ، وإلى نسبة ٣٠٠٪ عام ١٩٨٣ ، وإلى نسبة ٤٠٠٪ عام ١٩٨٤ ( قدرت صحيفة اللوموند الفرنسية نسبة التضخم في اسرائيل عام ١٩٨٤ بحوالي ٦٣٠٪ ) . ومن المتوقع ان ترتفع نسبة التضخم في المستقبل الى ١٠٠٠٪ . وعلى اعتبار عام ١٩٦٩ سنة اساس = ١٠٠ فان الارقام القياسية لاسعار المواد الاستهلاكية ارتفعت من ١٠٦٪ عام ١٩٧٠ الى ٣٤٣٪ عام ١٩٨٠ ، وإلى ١٦٤٠٢٪ عام ١٩٨٢ . وفي شهر ايلول ١٩٨٤ ، ارتفعت الاسعار في اسرائيل بنسبة ٢١,٤٪ كما ارتفعت في النصف الأول من شهر تشرين أول ١٩٨٤ بنسبة ١١٪ . وافاد استطلاع الرأي الذي نشرته صحيفة هآرتس بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٤ بأن ٦٧٪ من الاسرائيليين لا يستطيعون في الظروف الراهنة موازنة مصاريفهم ويضطرون للاقتراض ، وان ٨٣,٩٪ من الاسرائيليين ذكروا ان مرتباتهم لا تلاحق الارتفاع في الاسعار . وقد بلغت تخفيضات الشيكال منذ مطلع عام ١٩٨٤ نسبة ١١١,٤٪ ، وبذلك فقد الشيكال في

هذه الفترة حوالي ٥٣٪ من قيمته ، وادى الانخفاض المستمر للقدرة الشرائية الى حدوث توتر اجتماعي في اسرائيل .

ارتفع العجز في الميزان التجاري من ٢٦٦٥ مليون دولار عام ١٩٥٠ الى ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ ، وإلى ٢٩٤٤ مليون دولار عام ١٩٨٢ . وعانت الصادرات الاسرائيلية من مشكلات عديدة اهمها الركود في الاقتصاد الغربي الذي ادى الى انخفاض الطلب على الانتاج الاسرائيلي وانخفاض اسعار الصادرات الاسرائيلية ، وتعويم العملات بالنسبة للشيكال الذي يعني تقليص الدخل بالعملة الاسرائيلية للمصدرين وتقليص الدعم للاعتمادات المخصصة للتصدير .

وارتفع العجز في حساب السلع والخدمات في ميزان المدفوعات من ٢٨٥ مليون دولار عام ١٩٥٠ ، الى ١٢٦٢ مليون دولار عام ١٩٧٠ ، وإلى ٤٧٢٠ مليون دولار عام ١٩٨٢ . وازدادت الديون الخارجية من ١٠ بلايين دولار عام ١٩٧٧ الى حوالي ٢٥ بليون دولار عام ١٩٨٤ . ويمثل العجز الخارجي حوالي ٢٠٪ من اجمالي الناتج القومي . ولا تكفي الاحتياطات من العملات الأجنبية الى تغطية المستوردات الالدة اربعين يوماً . وقد وقف الاحتياطي من العملات الصعبة عند أقل من بليون دولار بقليل مع نهاية شهر تشرين أول ١٩٨٤ .

ومن الغريب حقاً أن تساهم اسرائيل في ايجاد الازمات الاقتصادية وتغذيتها بالدعاية وبالتهويل ، ذلك لانها تبذر في الانفاق تحقيقاً لأغراضها السياسية على حساب المصلحة الاقتصادية . وهي تعلم ان من ساهم في اقامتها سواء اكانت دولاً كبرى او جاليات يهودية او منظمات صهيونية تسارع في اغدق المعونات المالية عليها بمجرد أن تعلم بأن المصاعب الاقتصادية قد تهدد وجودها : وقد كسبت اسرائيل من وراء الترويج لضائقتها الاقتصادية ذات المظاهر المتنوعة معونة مالية عاجلة من الولايات المتحدة التي وافقت على دفع مبلغ ١,٢ بليون دولار كمعونة طارئة لاسرائيل من أجل التغلب على مشكلاتها الاقتصادية اضافة الى ٢,٦ بليون دولار تقرر منحها لاسرائيل على صورة مساعدة مدنية وعسكرية عن العام المالي ١٩٨٤/٨٥ . كما عرض الرئيس ريغان على رئيس حكومة اسرائيل تأجيل سداد الديون الخارجية الاسرائيلية والبالغة حوالي ٢٥ بليون دولار ، منها ٧,٥ بليون دولار للحكومة الأمريكية ، ومن المتوقع ان يتم اعفاء اسرائيل من سداد ديونها بعد انتهاء فترة التأجيل التي اقترحتها واشنطن .

وبعد ان اطمأنت حكومة الوحدة الاسرائيلية الى الاغاثة المالية التي وصلتها من الولايات المتحدة الأمريكية بادرت الى اتخاذ بعض الاجراءات الكفيلة بالسيطرة على الموقف الاقتصادي وتخفيف حدة الأزمة الاقتصادية المفتعلة . فقد فرضت بعض الضرائب الجديدة ، ومنعت ( لمدة ستة اشهر ) استيراد السلع الكمالية ، واصدرت قراراً بتخفيض قيمة الشيكال الاسرائيلي بنسبة ٩٪ ، وقراراً آخر بالغاء الدعم الذي يحصل عليه عدد من السلع الاساسية تدريجياً . من جهة اخرى قررت الحكومة الاسرائيلية فرض استقطاعات كبيرة ( حجمها بليون دولار ) من ميزانية الدولة . كما أعلن اسحق موداعي وزير المالية ان ميزانية الدولة ستضغط بمقدار ٥٠٠ مليون دولار اخرى . واوضحت الحكومة انها ستسعى لوقف الارتفاع الكبير في نسبة التضخم بتجميد الاسعار والاجور لفترة محددة<sup>(٤٦)</sup> .

ويتبادر الى الذهن سؤال عن مدى نجاعة هذه الاجراءات الحكومية في كبح جماح التضخم ، وتغطية العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات الاسرائيليين . يرى الخبراء ان نجاح عملية



اصلاح مسار الاقتصاد الاسرائيلي تتوقف بدرجة كبيرة على مدى الازدهار الاقتصادي في الولايات المتحدة واوروبا والذي يستوعب جانباً كبيراً من الصادرات الاسرائيلية . غير أنني أرى في الركود الاقتصادي العالمي أزمة مؤقتة ، وإن أزمة الركود الاقتصادي التي تمر فيها اسرائيل حالياً ما هي الا واحدة من ازمات الركود الاقتصادي التي اصاب دول العالم . والقضية اكبر من مجرد كساد اقتصادي حل باسرائيل منذ اوائل الثمانينات . وهي في الحقيقة قضية كيان سياسي قام على اساس من الظلم والعدوان ، وسخر اموال الصهيونية العالمية في تحقيق اغراضه السياسية والعسكرية بغض النظر عن تحقيق الاهداف الاقتصادية . وعندما تتعارض الاهداف الاقتصادية مع الاهداف السياسية والعسكرية فان الأولوية تكون للاهداف السياسية والعسكرية .

ولن تتمكن اسرائيل من كبح جماح التضخم المالي بدون العودة الى النمو الاقتصادي الحقيقي الذي لن يتم بدوره بدون تقليص الميزانية العسكرية الى ادنى حد ممكن لافساح المجال أمام الاستثمارات الجديدة . وتتفق اسرائيل حالياً على الأمن المباشر وغير المباشر حوالي ٦,٥ بليون دولار ، وتستورد معدات عسكرية بما قيمته ١,٥ مليون دولار<sup>(٤٧)</sup> . لذا فإن الميزانية العسكرية تشكل ضغطاً متواصلاً على القطاعات الاقتصادية الانتاجية ، وتزيد من الطلب بدون أن تؤدي الى زيادة في العرض .

وحيث ان اسرائيل كيان سياسي مغتصب وغير شرعي ، فانها ستظل تعاني من عقدة الأمن ، وحيث ان اسرائيل كيان عدواني توسعي فانها ستظل تسخر كل امكاناتها في خدمة الحرب . وتتطلب الحرب والمحافظة على الأمن اتفاقاً مالياً ضخماً على الاستعداد لها والدخول فيها ، ومن ثم فرض الأمن والسيادة على المناطق المحتلة . ولن تتخلى اسرائيل يوماً عن عقيدتها العدوانية التوسعية وعن استعمارها الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة . نتيجة لذلك سيبقى اقتصادها قائماً على اساس انه اقتصاد حرب ، وسيظل ينمو على هامش العقيدة العسكرية المتعصبة والمتطرفة للاسرائيليين . واخيراً فان اسرائيل لا تستطيع ان تمنع التدهور الاقتصادي الحالي الا بعد التخلي عن العدوان والاحتلال . وفي دراسة اقتصادية مثيرة اعدّها الدكتور سمحا بحيري من جامعة تل ابيب ، ونشرها المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط في كتاب بعنوان « الانفصال السلمي او الوحدة الاجبارية » ، اوضح الباحث ان الاسرائيليين لو تخلوا عن الضفة الغربية وقطاع غزة كجزء من تسوية سلمية ، فان الانتاج القومي العام في اسرائيل سيصل الى ٤٠ بليون دولار ، وهذا المبلغ يزيد بحوالي ٧,٥ بليون دولار عن الانتاج القومي الاسرائيلي العام في حالة احتفاظ اسرائيل بالمناطق المحتلة . كما انه كشف عن ان استمرار اسرائيل في احتلال المناطق المحتلة سوف يكلفها مبلغ ٨٤٥٠ مليون دولار كنفقات دفاعية وأمنية في عام ١٩٩٥ ، أي ما يعادل ٢٦٪ من الانتاج القومي العام .

وفي حالة انسحاب اسرائيل من هذه المناطق فان الاتفاق الدفاعي والأمني لن يزيدا عن ١٢٪ من الانتاج القومي العام . واكد على ان الاستمرار في تملك المناطق المحتلة قد يؤدي الى ارتفاع نفقات الدفاع والأمن بنسبة ٦٢٪ . وهذا يعني ان الزيادة في نفقات الدفاع ستفوق معدل الزيادة في الانتاج القومي العام<sup>(٤٨)</sup> .

## المراجع والمصادر

- ١ - H. Smith ( 1970 ), Area Hand book for Israel. Washington, p. 273.
- ٢ - Israel Central Bureau of Statistics , Statistical Abstract of Israel 1983, No. 34, Jerusalem (1984), p. 8.
- ٣ - Ibid., P. 12.
- ٤ - Ibid., p. 5.
- ٥ - Europa Publications Limited , The Middle East and North Africa 1981- 82. London (1981), p. 46.
- ٦ - خليل أبو رجيلي ، الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة . سلسلة دراسات فلسطينية ( ٧١ ) مركز الأبحاث ( م . ت . ف ) ، بيروت ( ١٩٧٠ ) ، ص ١٠٢ - ١٠٤ .
- ٧ - Statistical Abstract of Israel 1983. p. 10.
- ٨ - Europa Publication Limited, op. cit., p. 463.
- ٩ - Statistical Abstract of Israel 1983. p. 10.
- ١٠ - فؤاد حمدي بسيسو ، تأثير المقاطعة الاقتصادية العربية على الاقتصاد الاسرائيلي . منشورات دائرة الأبحاث والدراسات في البنك المركزي الأردني . عمان ( ١٩٧١ ) ، ص ٦٠ - ٦٣ .
- ١١ - E.I.U., Quartesly Economic Review of Israel. Annual Supplement 1982.
- ١٢ - فؤاد حمدي بسيسو ، مرجع سابق . ص ٧٩ - ٨١ .
- ١٣ - المرجع نفسه ، ص ٨١ - ٨٨ .
- ١٤ - غازي السعدي وآخرون ، الكتاب السنوي ١٩٨٢ . دار الجليل للنشر . عمان ( ١٩٨٣ ) . ص ٥٢٧ - ٥٢٨ .
- ١٥ - تيسير ابلاسي ، الاقتصاد الاسرائيلي بعد الانتخابات . البيادر السياسي ١٨/٨/١٩٨٤ . ودار الجليل للنشر ، التقرير الاقتصادي لشهر آب ١٩٨٤ .
- ١٦ - Statistical Abstract of Israel 1983. p. 5.
- ١٧ - نواف الزرو ، التقرير الاقتصادي لشهر آب ١٩٨٤ . دار الجليل للنشر ، ص ١٥ .
- ١٨ - جريدة هآرتس تاريخ ٢١/٨/١٩٨٤ .
- ١٩ - نواف الزرو / دار الجليل للنشر ، مرجع سابق . ص ٢١ .
- ٢٠ - جريدة دافار تاريخ ٢٢/١٠/١٩٨٤ .
- ٢١ - داود كتاب ، اقتصاد الاراضي المحتلة اصبح بمثابة واق للصدمات مع انهيار الاقتصاد الاسرائيلي المستمر . من التقرير الاقتصادي عن الكيان الصهيوني لشهر شباط ١٩٨٤ والذي يعده نواف الزرو في دار الجليل للنشر . ص ٨ .
- ٢٢ - Statistical Abstract of Israel 1983. p. 12.
- ٢٣ - المرجع نفسه ص ٥ .
- ٢٤ - جريدة القدس تاريخ ٣١/٨/١٩٨٤ .
- ٢٥ - مشير مرجح ، العملة الاسرائيلية غير صالحة كوسيلة للتأمين والدفع ، صحيفة جروزليم بوست بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٤ .
- ٢٦ - اساف رازين ، ديون الحكومة الاسرائيلية . جريدة دافار بتاريخ ١/٥/١٩٨٤ .
- ٢٧ - تمار غوجانسكي ، مشروع قانون ميزانية اسرائيل للعام ١٩٨٤ . التقرير الاقتصادي لشهر شباط ١٩٨٤ ، دار الجليل للنشر .
- ٢٨ - جريدة هآرتس بتاريخ ١٧/٦/١٩٨٤ ، وجريدة البيادر السياسي بتاريخ ١٨/٨/١٩٨٤ .
- ٢٩ - جريدة القدس بتاريخ ٢٩/٦/١٩٨٤ .
- ٣٠ - تيدي فرويس ، التضخم الاقتصادي يتجاوز ال ٤٠٪ . ملحق دافار بتاريخ ١٣/٧/١٩٨٤ ، ودار الجليل للنشر ، التقرير الاقتصادي لشهر حزيران وتموز ١٩٨٤ .
- ٣١ - تمار غوجانسكي ، مرجع سابق .



# دوافع الحرب والسلام في الاقتصاد الاسرائيلي

د. فؤاد بسيسو

## مقدمة:

تستهدف هذه الدراسة استكشاف الاساس العلمي والتطبيقي للكيفية التي يؤثر بها الاقتصاد الاسرائيلي على توجهات ادارة الحكم الصهيوني في اسرائيل نحو السلام، وبمعنى آخر تحديد المبررات العلمية التي توفر الدوافع التي تضغط على اسرائيل نحو نشدان السلام من ناحية، والتعرف في الوقت نفسه على الموصفات العامة التي يمكن ان تقبلها الادارة الصهيونية لشروط السلام، وبذلك تحليل تلك الضغوط المستندة الى دوافع علمية الى توجه تطبيقي.

وتأخذ هذه الدراسة في الاعتبار - ومن الناحية المنهجية - مسألتين هامتين، اولهما مرتبطة بتوقييت الدراسة التي يتم وضعها في وقت تتراجع فيه، بل وتتنازع معه احتمالات الحل العسكري المحقق لأي من الاهداف الصهيونية - الرامية الى تهويد كامل التراب الفلسطيني واقامة الوطن اليهودي المستقر على كامل فلسطين وشرقي الاردن وذلك كمرحلة اولى صوب تحقيق الحلم الصهيوني من النيل الى الفرات - او المحقق للاهداف العربية الرامية الى استعادة الحق العربي في فلسطين. ومن ثم فقد ادى هذا الوضع الى بروز العديد من المشاريع والمبادرات والحلول السلمية المقترحة للقضية الفلسطينية (كمشروع فاس ومشروع ريجان ومشروع المملكة العربية المتحدة .. الخ).

اما المسألة الثانية فهي مرتبطة باستناد تحليلاتنا الى المدخل المتعلق بتأثير الاوضاع والتطورات الاقتصادية على القرارات العسكرية والسياسية الاسرائيلية وذلك باستخدام ادوات التحليل الاقتصادي المعروفة، وتعتبر هذه المسألة، ذات طبيعة اجتهادية تحاول الكشف عن معامل الارتباط بين الاقتصاد ودوافعه واحتياجاته المرتبطة بالايديولوجية الصهيونية والاتجاه السياسي الذي تتخذه الادارة السياسية.

ومن هنا فان هذه الدراسة تعتبر استمررا متطورا ومحدثا لبحثين اساسيين سبق ان افرغت فيهما بعض الجهد المتاح للطاقة البشرية العلمية المحدودة، الأول يتناول اثر «الغاء المقاطعة العربية على الاقتصاد الاسرائيلي»<sup>(١)</sup> والثاني يتناول موضوع «الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب

- ٣٢ - جريدة القدس بتاريخ ١٠/١/١٩٨٤ .
- ٣٣ - جريدة علمشمار بتاريخ ١٠/١٦/١٩٨٤ .
- ٣٤ - جريدة القدس بتاريخ ١٠/١٦/١٩٨٤ .
- ٣٥ - جريدة هآرتس بتاريخ ١٧/٦/١٩٨٤ .
- ٣٦ - نحاميا شترسلر ، التضخم في اسرائيل من صنع الحكومة الاسرائيلية . هآرتس ١٩/٤/١٩٨٤ ، ودار الجليل للنشر ، التقرير الاقتصادي لشهر نيسان ١٩٨٤ .
- ٣٧ - نواف الزرو ، التقرير الاقتصادي لشهر آب ١٩٨٤ . دار الجليل للنشر ، ص ٦ .
- ٣٨ - يوسف شبل ، تجارة اسرائيل الخارجية . دراسات فلسطينية ، مركز الابحاث ، ( م ت ف ) ، بيروت ( ١٩٦٩ ) . Statistical Abstract of Israel 1983, p. 200.
- ٣٩ -
- ٤٠ - جريدة هآرتس بتاريخ ٩/٢٤/١٩٨٤ .
- ٤١ - جريدة القدس بتاريخ ٧/٢٥/١٩٨٤ .
- ٤٢ - جريدة الجيروزللم بوست بتاريخ ٧/٢٥/١٩٨٤ .
- ٤٣ - جريدة دافار بتاريخ ٧/٢٦/١٩٨٤ .
- ٤٤ - اساف رازين ، ديون الحكومة الاسرائيلية . جريدة دافار بتاريخ ١/٥/١٩٨٤ ، ودار الجليل للنشر ، التقرير الاقتصادي لشهر أيار ١٩٨٤ .
- ٤٥ - غازي السعدي وآخرون ، الكتاب السنوي ١٩٨٢ . دار الجليل للنشر ، ص ٥١٧ .
- ٤٦ - جريدة اللوموند ، تعريب جريدة الدستور الاردنية بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٨٤ ، ووكالة الصحافة الفرنسية ، تعريب جريدة الدستور الاردنية بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٨٤ .
- ٤٧ - جريدة الدستور الاردنية ( نقلاً عن جريدة علمشمار ) بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٨٤ .
- ٤٨ - جريدة الراي الاردنية بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٤ .



اقتضت عملية انجاز هدف هذه الدراسة تقسيمها الى ثلاثة اقسام رئيسية كانت كما يلي:

اولا: الاطار الايديولوجي للاقتصاد الصهيوني.

ثانيا: الدوافع الاقتصادية للتوجه الاسرائيلي نحو السلام.

(الاطار العلمي)

ثالثا: الاعتبارات التطبيقية المتعلقة بمفهوم اسرائيل للسلام في منطقة الشرق الاوسط.

اولا: الاطار الايديولوجي للاقتصاد الصهيوني:

لم يكن الاقتصاد الصهيوني بمنأى عن التأثير المباشر وغير المباشر بالايديولوجية التي تستند اليها اعتبارات الصراع بين الوجود الصهيوني والوجود العربي في فلسطين. فتأثر الاقتصاد الصهيوني بنتيجة ذلك في تركيبته الهيكلية وطبيعة ومدى الاهداف التي ارتبط بتحقيقها والمشاكل التي نجمت عن تنميته الاقتصادية وتوجهاتها.

وبالنسبة للصراع في جانبه الاسرائيلي، فقد استند الى: اطار ايديولوجي ثابت، ومؤسسات، مكنت الفكرة الصهيونية من التحول الى حركة ديناميكية فاعلة، ومن ثم الى دولة أصبحت تحتل كامل التراب الفلسطيني نتيجة حرب حزيران لعام ١٩٦٧.

وفيما يتعلق بالاطار الايديولوجي لاسرائيل، فقد حدد برنامج بازل - الذي صدر عن المؤتمر الصهيوني الاول باعتباره الاطار التشريعي للحركة الصهيونية - حدد اهداف هذه الحركة بما يلي:<sup>(٣)</sup>

«تسعى الصهيونية لاقامة وطن للشعب اليهودي في فلسطين وبحماية القانون العام، ويستعين المؤتمر من اجل تحقيق هذه الغاية: -

١ - حث الفلاحين والمهنيين والمنتجين اليهود على استيطان فلسطين، بالوسائل الملائمة.

٢ - تنظيم جميع اليهود وتوحيدهم، عبر المؤسسات المحلية والدولية الملائمة على حد سواء طبقا لقوانين كل بلد.

٣ - تقوية وتدعيم المشاعر القومية اليهودية والوعي القومي.

٤ - القيام بخطوات تمهيدية من اجل الحصول على موافقة الحكومات، حيث يكون ذلك ضروريا، للتوصل الى غاية الصهيونية.

وقد قرر المؤتمر الثاني، سنة ١٨٩٨، تأسيس «صندوق الاستيطان اليهودي»، للاشراف المالي على المستوطنات اليهودية في فلسطين<sup>(٤)</sup>.

اما المؤتمر العشرون (زيورخ، ١٩٣٧) فقد حدد ان المقصود بالوطن القومي اليهودي هو: «فلسطين بأكملها، بما في ذلك شرق الاردن»<sup>(٥)</sup>.

وقد ادعت الحركة الصهيونية - منذ البداية - ان تحقيق الاستيطان اليهودي في فلسطين يتوقف على عاملين اساسيين<sup>(٦)</sup>:

الاول: حشد الامكانيات اليهودية في العالم وتنظيمها وتوجيهها لخدمة الاغراض الصهيونية.

الثاني: التنسيق التام والمستمر مع القوى العظمى والدول الاستعمارية، وبخاصة تلك التي لها مصالح حيوية في الشرق الاوسط.

وهكذا فان المعلومات السابقة تطرح مجموعة من النتائج التي تنعكس على الدور الذي يقوم به الاقتصاد الاسرائيلي - من ناحية - لخدمة متطلبات الصراع العربي الاسرائيلي، وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية التي ترتبط بها، دون اغفال للاهداف السياسية التي تغلفها، ونشير الى بعض النتائج الاساسية التي تنجم عن ذلك: -

١ - ان المحتوى الاقتصادي للمشروع الصهيوني - الذي يحكمه الاطار الايديولوجي المرتبط بمقولة الدولة اليهودية - يحتم تحديد مجال اسرائيل الحيوي من الناحية الجغرافية - الاقتصادية - (Geo-Economic Vital Space) ضمن حدود الاكثرية المطلقة لليهود، ويفترض - في الوقت نفسه - اعتمادا على المعونات الاجنبية، ومن ثم فان ذلك يقود الى ارتباط اسرائيل بمصالح الدول الاجنبية، ومخططاتها، والى تصادم مصالحها مع مصلحة المنطقة العربية وشعوبها، ويصعب كذلك تصور امكانية استقلال اسرائيل عن المساعدات الخارجية او التكيف لمواجهة توقعها يوما ما.

ومن هنا فان من الضروري متابعة علاقات اسرائيل بالقوى الاستعمارية التي تقف على رأسها الولايات المتحدة الامريكية.

٢ - يفرز التوجه الايديولوجي والاستعماري لاسرائيل مشاكل اخرى للاقتصاد الاسرائيلي هي بطبيعتها مشاكل مزمنة وهيكلية، ولا يتم حلها او التخفيف منها الا على حساب الدول العربية، ارضا وموارد واسواقا وعمالا، كما سنرى فيما بعد بشكل اكثر تفصيلا، فقد عمدت اسرائيل الى امتصاص الموارد والطاقات الاقتصادية المتاحة للمناطق العربية التي احتلتها في الضفة والقطاع ولبنان والجولان كافة، وفرضت نمط العلاقات الاقتصادية معها، بشكل يتجاوب مع مصالحها الاقتصادية. وتشير بعض الابحاث التي قمنا باعدادها - وكذلك بعض الباحثين العرب - الى مراحب ومغانم هائلة لاسرائيل في ظل السلام الذي تسعى لفرضه على العرب، فهي تسعى جاهدة لمشاركتهم في مياههم واسواقهم ونفطهم ورؤوس اموالهم<sup>(٧)</sup>.

٣ - ويرتبط منهاج اسرائيل في تحقيق حل مشاكلها الاقتصادية الاساسية بنظرية التوسع الحيوي الجغرافي والاقتصادي التي سبقت الاشارة اليها، سواء من خلال الحرب - كما حدث في الضفة والقطاع ولبنان خلال عام ١٩٦٧ وعام ١٩٨٢ - ام عبر صيغ استسلامية جديدة تصل اسرائيل من خلالها الى تثبيت مصلحتها على حساب المصالح العربية والحقوق العربية. ونموذج اتفاقية كامب ديفيد لعام ١٩٧٩ مع مصر واتفاقية ١٧ آيار لعام ١٩٨٣ مع لبنان واضح الدلالة في هذا التوجه. «واما ان تعتمد اسرائيل الى تعظيم دورها الصهيوني فتوسع بالتدريج حدود انتاجها من الفرات الى النيل، مباشرة، عبر الاحتلال العسكري للارض العربية، او مداورة عبر سلام زائف تكسب معه القدرة على التصرف والتعامل مع العرب كقرقاء ممزقين وضعفاء ومغلوبين على أمرهم»<sup>(٨)</sup>.

٤ - ان من ابرز الخصائص التي تميز الاقتصاد الصهيوني اعتبار القطاع العسكري اسرع القطاعات تطورا واكثرها تقدما من الناحية التقنية، وتمتعه كذلك بأعلى افضلية قومية ويستوعب



حصصا كبيرة من الموازنة العامة والانتاج القومي والتجارة الخارجية وتحويلات رأس المال الاجنبي والعمالة والصناعة والتكنولوجيا، وتتراوح في نسبها بين ٢٥٪ و ٥٥٪ وتتجاوز مساهمة القطاع العسكري في اسرائيل الى حد بعيد، النسب المقابلة في الدول الاكثر ثراء وقدرة على تحمل عبء النفقات العسكرية كالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا وبريطانيا<sup>(٩)</sup>.

واصبحت الصناعات العسكرية المحرك الاساسي للتقدم الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي في اسرائيل، ويعمل بها ٦٠,٠٠٠ عامل، او ما نسبته ١٨٪ من اجمالي العمالة الصناعية، وتباع الاسلحة الاسرائيلية لثلاثين دولة، وبلغت مبيعاتها العسكرية مليار دولار سنويا خلال الاعوام ١٩٨٢ - ١٩٨٣<sup>(١٠)</sup>.

ولدى اسرائيل مخطط يجري تنفيذه لاقامة صناعات حربية ترقى الى اعلى مستويات تكنولوجية عالمية متوفرة، والبرامج المكثفة تشتمل على: مشروع الطائرة المقاتلة «كفير» للسنوات العشر القادمة ومشروع الطائرة المقاتلة «لافي» التي سيبدأ انتاجها عام ١٩٩١ وهما مجهزتان بمحركات امريكية.

وهكذا يلاحظ بأن سلطات العدو الصهيوني اقامت نموذجا لاقتصاد الحرب، ونجحت فيه - الى حد بعيد - مترجمة بذلك اسس الايديولوجية الصهيونية التي ترتبط بأهدافها، بينما خلف هذا النموذج ضعفا واختلالا هيكليا في قطاعات الاقتصاد المختلفة، مما يجعل الاقتصاد الاسرائيلي يعمل في ظل ظروف غير مجدية بالمعنى الاقتصادي المجرد.

وهذا النموذج لم يكن ممكنا المحافظة عليه والتوفيق بين: سلبياته الناجمة عن عمل الاقتصاد في ظل ظروف غير مجدية اقتصاديا، وايجابياته الناجمة عن قدرته على اقامة اقتصاد الحرب القادر على تحقيق الاهداف الصهيونية في التواجد الاحلالي اليهودي في فلسطين محل الوجود العربي فيها.

ولم تكن الحياة ممكنة لهذا النموذج لولا طبيعة العلاقة العضوية التي ارتبطت بها الصهيونية مع القوى الاستعمارية العالمية، هذه الصهيونية التي تتخذ من حلف التعاون الاستراتيجي الامريكي الاسرائيلي احداث اشكالها واكثرها عمقا وتأثيرا.

### ثانيا: الدوافع الاقتصادية للسلام (الاطار العلمي):

نستعرض فيما يلي طبيعة الآثار الاقتصادية الايجابية التي تتمتع بها اسرائيل لدى انتهاء حالة الحرب بين الدول العربية واسرائيل وباقتراض تحقق السلام بينهما.

اشارت ابحاثنا السابقة، ومن خلال تحليلها لأبعاد الغاء المقاطعة العربية لاسرائيل الى الفرص التالية التي ستساهم في علاج المشاكل الهيكلية للاقتصاد الاسرائيلي لدى تطبيع العلاقات مع الدول العربية:

أ - التجارة في جانبها التصديري: ويعترف بحثنا بمحدودية تأثيرها المبدئي: «يلاحظ اعتدال الاهمية النسبية لحجم الصادرات الاسرائيلية التي يحتمل ان تتجه نحو الاسواق العربية مقارنة باجمالي قيمة الصادرات الاسرائيلية. فربما بلغت نسبة الصادرات الاسرائيلية المحتملة للاسواق العربية حوالي ٣٠٪ من اجمالي صادرات اسرائيل لعام ١٩٨١»<sup>(١١)</sup>.

ورغم اعتدال الاهمية النسبية لبند الصادرات الاسرائيلية للدول العربية بالنسبة لاجمالي قيمة الصادرات الاسرائيلية في المدى القصير، فان هذا لا يعني عدم توقع الزيادة المستمرة في اهميتها النسبية على المدى الطويل، بعد ان تكيف اسرائيل صناعتها وبعض منتجاتها على اساس حجم الاسواق الجديدة التي تتاح لها، مما يمكنها من الانتاج في ظل اقتصاديات الحجم الكبير وبمستوى اقل نسبيا من التكلفة، خاصة مع افتراض الاستفادة من عوامل الانتاج العربية الرخيصة نسبيا، وهو ما تؤكد شواهد الاستفادة من العمالة العربية في المناطق المحتلة.

ويمكن ان نتوقع لجوء اسرائيل، لدى قيام تبادل تجاري مع الدول العربية الى تعديل خططها الاقتصادية، لتقوم وحدها بانتاج بعض السلع الجديدة للأسواق العربية أو تقوم بذلك من خلال اقامة المشاريع الصناعية المشتركة مع الدول العربية وهو ما سيؤدي لزيادة حجم الصادرات الاسرائيلية للدول العربية في المدى الطويل.

هنا يمكن الاستشهاد كذلك بدروس الاستفادة الاسرائيلية من اسواق الضفة الغربية وقطاع غزة والتي جعلتها في الترتيب الثاني في الاهمية النسبية لصادرات اسرائيل بعد الولايات المتحدة، ويزيد حجمها وقيمتها عن صادرات اسرائيل للقارة الافريقية، وبالطبع استندت اسرائيل في هذه النتيجة الى الاحتلال العسكري، ولكن يبقى ذلك مؤشرا يتعلق باهمية الاسواق العربية للصادرات الاسرائيلية.

### ب - التجارة في جانبها الاستيرادي:

ان اقتصاد اسرائيل الصناعي يعتمد اعتمادا رئيسيا على استيراد المواد الاولية وموارد الطاقة، خاصة لافتقارها للموارد الطبيعية، وقد دفع ذلك اسرائيل لتضع موضوع النفط على قائمة موضوعات تطبيع العلاقات اثناء المفاوضات السلمية مع مصر، خاصة وان انتاجها المحلي لا يغطي سوى ما نسبته ٥٪ تقريبا من استهلاكها. وتبلغ نسبة الواردات النفطية حوالي ٢٥٪ من اجمالي مستورديها، علما بأن لاسرائيل مقومات الاستغلال الجيد للمستوردات من المواد الاولية، لتقدم مستوى الخبرة العلمية والتكنولوجية لديها. واذا علمنا بأن اسرائيل تستورد النفط حاليا من كل من مصر وبريطانيا (بحر الشمال) والنرويج لادركنا اهمية الحصول عليه بالكامل من الدول العربية.

ج - - احتمال قيام حركة تصدير نشيطة للخدمات الاسرائيلية المتعلقة بالسياحة والخدمات التعليمية والفنية والطبية والادارية والمالية وخدمات النقل وغيرها.

د - احتمال الاستفادة من حركة ترانزيت للتجارة وانتقال الاشخاص.

هـ - استفادتها من فرصة قيام مشاريع مشتركة، خاصة في مجالات استغلال المياه (مياه نهر الاردن - مشروع القناة بين البحرين).

و - استفادة من عوامل الانتاج العربية، خاصة العمالة الرخيصة نسبيا.

ز - ويقف على رأس قائمة الفرص الهامة التي ستسهم في علاج مشاكل اسرائيل الاقتصادية نتيجة السلام، فرصة تحويل الانفاق العسكري الى انفاق تنموي، وقد سبق بيان ارتفاع نسبة الانفاق العسكري الى معظم المؤشرات الاقتصادية والمالية في اسرائيل. «ان تلاشي المقاطعة العربية يعني تحويل معظم الانفاق العسكري الى المشاريع التنموية، وسيؤدي ذلك الى تخفيض نسبة الانفاق العسكري الى الناتج القومي الاسرائيلي وزيادة المدخرات زيادة كبيرة لتمويل التنمية».



والخلاصة فإن استنتاجنا لآثار السلام على علاج مشاكل إسرائيل الاقتصادية الهيكلية ليس محصوراً بفرص التجارة السلعية رغم أهميتها وإنما بالفرص الأخرى المتمثلة بتجارة الخدمات وتحويل الانفاق العسكري إلى انفاق منتج في معظمه ، وتلطيف حدة الارتقاع في تكاليف الانتاج الإسرائيلي ومستويات الاجور نتيجة التبادل التجاري وفي عوامل الانتاج ، مما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستقر ويخفف من احتمالات الضغوط التضخمية في اقتصادها . ويؤيد العديد من الاقتصاديين الاسرائيليين النتائج التي توصلنا اليها ، كما تمت اشارة بعضهم الى ان الخسائر الناجمة عن المقاطعة العربية التجارية فقط لاسرائيل (قدرت بما نسبته ١٠ - ١٥٪ من انتاجها القومي)<sup>(١٣)</sup>.

### ثالثاً: التوجه نحو السلام في اطاره التطبيقي:

يستهدف هذا الجزء من دراستنا الاحاطة بالنموذج والمواصفات والشروط التي سعت اسرائيل لتحقيقها في توجهاتها المتعلقة بعلاقاتها الاقتصادية الاقليمية ، ولدينا في هذا المجال تجربة التعامل الاقتصادي الاسرائيلي مع المناطق العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية ، والتعامل الاقتصادي مع مصر من ناحية ثانية، وكذلك التجربة الناجمة عن الغزو الاسرائيلي للبنان.

ومن المفيد ضمن سياق هذه التحليلات التعرف بشكل موجز على التصور الاسرائيلي لطبيعة العلاقات الاقتصادية التي يفترض هيمنتها على منطقة الشرق الاوسط ، وبما يخدم اغراض اسرائيل وفق متطلبات التوسع الحيوي.

#### أ - المخططات الاسرائيلية للشرق الأوسط سنة ٢٠٠٠ :

لقد اثبت تاريخ التعامل مع الصهيونية وفي ظل مختلف مراحل تطورها (ايدولوجية، فحركة .... فدولة) انه ليس هناك من طوباوية في اهدافها ومخططات اجهزتها في المنطقة ، وضمن هذا الدرس ينبغي النظر في التصور الصهيوني لمنطقة الشرق الاوسط في المدى الطويل وحتى سنة ٢٠٠٠ والسلام الذي نطرحه كما جاء في وثيقة «جمعية السلام» في تل ابيب<sup>(١٤)</sup>.

فالسلام الذي نطرحه «جمعية السلام» يعكس المخططات الاسرائيلية التي تضمن لاسرائيل النفوذ الاقتصادي الشامل والنفوذ التكنولوجي الكامل كي تدعم تفوقها العسكري في المنطقة .

والاكثر دلالة على المخطط الاسرائيلي هو طريقة التخصيص النسبي في الصناعة كما تفترضه الوثيقة ، اذ تخصص اسرائيل في الصناعات المتطورة: الالكترونيات والكمبيوتر وصناعة الادوية، اما مصر فتخصص في صناعات المعادن الخام ، وسوريا في الصناعات البدائية كالنسيج والاعذية ، والعراق في الصناعات المتوسطة كالبترودكيماويات ويعني ذلك ان تقوم الدول العربية بتأمين المدخلات الاساسية للصناعة الاسرائيلية الريادية والمتفوقة في المنطقة.

كما تتوقع الوثيقة ان يؤم السياح اسرائيل من كل الانحاء لزيارة الاماكن المقدسة لدى المسلمين والمسيحيين واليهود ، وبذلك تصبح اسرائيل المركز السياحي الاكبر في المنطقة ، ويعني ذلك ضمنا افتراض بقاء القدس في حوزتهم<sup>(١٥)</sup>.

وعندما يخيم «السلام» سوف يصبح مجال التعليم اكثر اهمية من الدفاع ، ففي سنة ٢٠٠٠ ستهيمن الثقافة على مجالات التعاون والتنافس بين دول الشرق الاوسط، اما اسرائيل ، فسوف تضم -

بحسب هذه الخطة - اكبر الجامعات في المنطقة واكثرها وسيعمر المواطنون الاسرائيليون اطول من سواهم<sup>(١٦)</sup>.

من ناحية ثانية تطرح المخططات الصهيونية تصوراتها المتعلقة بآثار انفتاح الحدود مع الدول العربية على زيادة انتاجها من خلال الوصول الى الاسواق العربية الكبيرة، ذات القوى الشرائية المريحة ، مما يتيح لها تجميع مدخلاتها بطريقة أكثر انتاجية والاستفادة كما سبق أن رأينا ، من اقتصاديات الحجم الكبير (Economies of Scale) كما خططت اسرائيل الصهيونية للوصول الى عوامل الانتاج العربية ، خاصة تلك المتعلقة بالمياه والنفط والغاز والعمال والمواد الخام.

وهناك لدى اسرائيل مخططات لاستغلال مياه نهر اليرموك والليطاني ونهر الأردن ونهر النيل ، علماً بأن اسرائيل ، والتي ادعت سلفاً بأن لها الحق في المشاركة في مياه الانهر الثلاثة الأولى بدأت فعلاً باعتماد مشاريع استغلالها.

ومن المتوقع أن تسعى اسرائيل في حالة السلام الذي تريد فرضه ، الى السيطرة على مصادر المياه العربية ضمن مشاريع مشتركة تضمن لها حصة الأسد فيها .

أما بالنسبة لحاجة اسرائيل للأيدي العاملة ووفق التصور الذي جرى تطبيقه على المناطق العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما ستري لاحقاً ، فقد دعا هذا التصور (ابراهيم جاقيتز والياهو كونوفسكي) الى التصريح بأن المستقبل سيجلو عن ٣,٥ مليون يهودي كاسياد على ٣٥ مليون عامل عربي<sup>(١٧)</sup>.

كما تتطلع اسرائيل الصهيونية الى الوصول الى منابع النفط العربية والموارد الاستثمارية المشتقة من منطقتها ، حيث تتوقع خططها أن تتمكن اسرائيل من اجتذاب قسم من الفوائض المالية لدى الدول العربية النفطية نظراً لعلاقاتها المالية المتطورة بالأوساط المالية العالية. «فاذا حصلت على ٣٪ فقط من عائدات البترول العربي ، فهذا أكثر من مجموع المساعدة الامريكية التي تتلقاها اسرائيل في أية سنة»<sup>(١٨)</sup>.

نتنقل الآن للبحث في التطبيقات التي وفرتها للإدارة الصهيونية فرصة احتلال بقية الاراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) نتيجة حرب حزيران لعام ١٩٦٧.

#### ب - التوسع الحيوي لاسرائيل ومغانم المناطق المحتلة :-

تمكنت اسرائيل من تطبيق نموذج امثل للعلاقات الاقتصادية مع المناطق المحتلة يحقق لها عمليات الامتصاص الكامل للطاقات المتاحة - من ناحية - ويستجيب لمتطلبات حل مشاكلها الاقتصادية الهيكلية من ناحية ثانية.

وعليه فقد تمكنت اسرائيل من تعميق الاعتماد الكلي للمناطق المحتلة على المنتجات والبضائع الاسرائيلية واعتماد العمال الفلسطينيين على العمل في اسرائيل والسيطرة على الموارد الطبيعية والاقتصادية والاسواق في الاراضي المحتلة. فأكثر من ٩٠٪ من واردات الضفة والقطاع يأتي من اسرائيل ، وبلغت قيمة الفائض التجاري مع المناطق لمصلحة اسرائيل ٦٥٢٨,٦ مليون شيكل (٢٦٩,٧ مليون دولار) عام ١٩٨٢ بينما بلغت قيمة هذا الفائض ٣٤ مليون ليرة فقط خلال عام ١٩٦٨.



وانعكست سياستها العمالية في تجريد الارض الزراعية العربية من العمالة التي تحتاجها. كما انعكس ذلك من ناحية اخرى على اجبار العامل العربي الفلسطيني على الاتجاه لاسرائيل او الهجرة من الاراضي العربية المحتلة، وفي الحالة الاولى ضمنت اسرائيل لنفسها تدفقا مستمرا لليد العاملة العربية الرخيصة.

ونجم عن غياب ادارة التنمية الوطنية (ذات البرامج والخطط والسياسات والمؤسسات التنموية والتمويلية التي تستهدف تحقيق التنمية وعلاج المشاكل المستحدثة وتعميم نمط العلاقات الاقتصادية - الدولية المحقق لمصلحة الاقتصاد الوطني)، ومرافقة هذا الغياب لتحكم سلطات الاحتلال شبه الكامل بصياغة الازمات الاقتصادية في المناطق المحتلة - نجم عن ذلك - ان اقامت نمطا مختلا للعلاقات بين الاقتصاديين الاسرائيليين والعربي، الامر الذي نشأت معه حركة للتنمية هي بطبيعتها تنمية نازفة (Development Diversion) وليس تنمية خلقة ذاتية التوليد (Development Creation) ويستشهد على ذلك، بأن الدخل الذي يحققه المائة الف عامل عربي في اسرائيل قد ساهم في تفريغ قطاعات التنمية الزراعية والصناعية من جزء رئيسي لاحتياجاتها من ناحية، كما اعيد تدوير هذا الدخل لفائدة الاقتصاد الاسرائيلي من خلال تمويل جزء رئيسي من عجز الميزان التجاري مع اسرائيل، اضافة الى ان نمط الاتفاق الناجم عن دخل العمل في اسرائيل كان استهلاكيا وليس انتاجيا.

وتتعرض موارد الوطن المحتل لنهب متواصل لمصلحة الاقتصاد الاسرائيلي، ويستشهد في هذا المقام بقضية المياه. فمن المعروف، ان معدل استهلاك الفرد من المياه في اسرائيل يصل الى حوالي ثلاثة اضعاف معدل استهلاك الفرد في المناطق المحتلة (معدل استهلاك الفرد المدني في مدن اسرائيل ١٦٥ لتر / يوميا - المعدل للمواطن المدني في الضفة الغربية ٦٠ لتر / يوميا) وتستهلك المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية كمية كبيرة من المياه. ففي منطقة الغور تستهلك هذه المستوطنات ٢٥ مليون متر مكعب لري حوالي ٢٠ - ٣٠ الف دونم، وبصفة عامة يستهلك ما نسبته ٢٪ - ٣٪ من سكان الضفة، يمثلون المستوطنين اليهود، ما نسبته ٢٠٪ من مياه الضفة الغربية<sup>(١٩)</sup>. وتظهر هذه الارقام خطورة التواجد الاستيطاني اليهودي، على موارد الضفة الغربية، وتشير الاحداث الاخيرة لمشروع اسرائيل في نهب مياه نهر الليطاني لتحويل حوالي ٤٠٠ مليون متر مكعب تعادل ما نسبته ٥٠٪ من اجمالي طاقتها السنوية المتاحة، وتشكل خطة اسرائيل المائنة لربط جميع المستوطنات بشبكة مائية متكاملة ضغطا جديدا على موارد المياه في الضفة الغربية.

#### ج - تجربة التعامل الاقتصادي مع مصر:

تشير نتائج تجربة التعامل الاقتصادي الاسرائيلي مع مصر الى تطبيق نفس نمط الاستغلال الاقصى للموارد العربية المتاحة لها في ظل سيطرتها العسكرية وقبل انسحابها من معظم الاراضي المصرية. خاصة ما يتعلق ببتترول سيناء، ان استهلاك اسرائيل للنفط يتجاوز ٢٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم، وكانت اسرائيل تضخ ما يزيد على ٢٠٪ من هذه الكمية من سيناء.

ولدى الشروع في مفاوضات السلام التي انتهت بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد خلال عام ١٩٧٩، كانت مسألة الحصول على النفط المصري وتطبيع العلاقات الاقتصادية والغاء المقاطعة العربية لاسرائيل من الجانب المصري على رأس موضوعات جدول أعمال مفاوضات السلام.

وفي الوقت الذي نجحت فيه اسرائيل من استمرارية الحصول على النفط المصري من سيناء وفي حدود اربعين ألف برميل يوميا، لم يتحقق نفس النجاح فيما يتعلق بالعلاقات التجارية.

ورغم أن مصر واسرائيل وقعتا على نحو خمسين اتفاق في مختلف مجالات التجارة والثقافة والسياحة والمواصلات وغيرها، فان معظمها لم ينفذ، والواقع أن ثمة تجارة وثمة سياحة، بيد أن هذه تكاد تكون في اتجاه واحد، فقد اشترت اسرائيل من مصر حتى الآن نفطا بمبلغ نصف مليار دولار، غير ان مصر لم تشتتر بضائع اسرائيلية بقيمة مماثلة، اذا بلغت قيمة مشتريات مصر من البضائع الاسرائيلية ٢٢ مليون دولار فقط وقام ٢٨ ألف سائح اسرائيلي بزيارة مصر مقابل ٤ الاف مواطن مصري فقط زاروا اسرائيل<sup>(٢٠)</sup>.

وعلى الرغم من وجود العديد من المعوقات التي وضعها الشعب العربي في مصر في وجه تطبيع العلاقات الاقتصادية والثقافية مع اسرائيل، فان هناك العديد من المؤشرات الايجابية من وجهة النظر الاسرائيلية، تتمثل بالدرجة الاولى في معنى وابعاد وجود الاعلام الاسرائيلية في القاهرة واقامة مركز أكاديمي للدراسات الاسرائيلية في القاهرة منذ سنتين. ويبادر هذا المركز الى عقد لقاءات مستمرة بين أكاديميين اسرائيليين ومصريين ويقدم المساعدات للباحثين.

كما لم تلغ مصر معاهدة السلام مع اسرائيل ولم تجردها، ولم تخرق مصر نص المعاهدة مع اسرائيل، خاصة ما يتعلق بتقليص القوات في سيناء ولم تحشد في الصحراء قوات يمكن أن تشكل خطرا على اسرائيل، كما بقيت قناة السويس مفتوحة أمام السفن الاسرائيلية، وبقيت خطوط الطيران مستمرة بين البلدين.

والخلاصة، تشير تجربة العلاقات الاقتصادية الاسرائيلية - المصرية الى عدم تمكن اسرائيل حتى هذا التاريخ، من تحقيق تطلعاتها الاستغلالية بنجاح واضح، ولا بد من الاشارة هنا الى دور الارادة الوطنية للشعب المصري في تحقيق ذلك.

#### د - تحليل لتجربة التعامل الاقتصادي الاسرائيلي مع لبنان<sup>(٢١)</sup>:

تنبثق أهمية تحليلنا لاتجاهات اسرائيل الاقتصادية واهدافها التي سعت او حاولت تحقيقها بعد غزوها للبنان في حزيران ١٩٨٣، من اعتبار هذه التجربة بمثابة نموذج يكشف عن الكيفية التي تسعى اسرائيل من خلالها الى جني ثمار غزوها العسكري وذلك من خلال طروحاتها للسلام واتفاقياته والشروط التي تضمنها لمثل هذه الاتفاقات.

ونشير فيما يلي الى بعض النتائج الاقتصادية الاساسية التي حققتها أو سعت لتحقيقها اسرائيل في لبنان.

قامت اسرائيل ومنذ العام ١٩٤٨ بعدة اعتداءات واجتياحات للاراضي اللبنانية ثم كان الاجتياح الاسرائيلي الكبير للبنان في السادس من حزيران ١٩٨٢ وفق ما سمي بعملية السلام للجليل تحت ذريعة منع انطلاق العمل الفدائي ضدها، ولكن السبب الذاتي الاسرائيلي لاجتياح لبنان وجنوبه خاصة هو ان الجنوب اللبناني كان دوما موضع الاهتمامات الاسرائيلية ومشاريعها ومخططاتها وشهوتها التوسعية بما يضمن ويحقق الاحتياجات الاقتصادية والمائية للكيان الصهيوني.



وبعد احتلال اسرائيل لجزء من الاراضي اللبنانية ثم توقيع اتفاق ١٧ أيار / ما يو ١٩٨٢ بين اسرائيل ولبنان ، ورغم أن الارادة الوطنية اللبنانية تمكنت من اجهاض هذا الاتفاق ، الا أن مسألة تحليل هذا الاتفاق تعتبر على درجة من الاهمية في فهم النوايا والتوجهات الاسرائيلية.

تقييم اتفاق ١٧ أيار / مايو ١٩٨٣ بين اسرائيل ولبنان (٢٢) :-

وضع هذا الاتفاق في ظل سطوة الاحتلال وقوته العسكرية وبشكل متكامل حيث يفرض السيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاعلامية على لبنان ويخلع لبنان من علاقاته والتزاماته العربية ، ففي الجانب الاقتصادي: نص على «تهتم لجنة الاتصال المشتركة بصورة متواصلة بتطوير العلاقات المتبادلة بين لبنان واسرائيل ، بما في ذلك تنظيم حركة البضائع والمنتجات والاشخاص» المادة ٢٨ الفقرة ١ (ب).

كما نصت المادة ٨ فقرة ٢ على أنه «خلال فترة الستة أشهر التالية لانسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان ... يشرع الفريقان ، في اطار لجنة الاتصال المشتركة ، بالتفاوض بنية حسنة بغية عقد اتفاقات حول حركة السلع والمنتجات والاشخاص وتنفيذها على اساس غير تمييزي» يعني ذلك الغاء المقاطعة العربية واستمرارية نمط العلاقات القائمة في ظل سيطرة الاحتلال الاسرائيلي ودون حق منفرد لأي طرف لاغلاق الحدود أو وقف العلاقات ، فلجنة الاتصال المشتركة (وهي ثلاثية: الولايات المتحدة - اسرائيل - لبنان) قراراتها اجماعية، أي أن حق الفيتو لكل من الولايات المتحدة واسرائيل . كما التزم لبنان بتنظيم العلاقات مع اسرائيل بنية حسنة وبالوصول الى نتائج ايجابية وعلى اساس غير تمييزي.

المادة ٩ تفرض على لبنان ، في مهلة لا تتعدى عاما واحدا من دخول اتفاق ١٧ أيار حيز التنفيذ أن يتخذ «جميع الاجراءات اللازمة لالغاء المعاهدات والقوانين والأنظمة التي تعتبر متعارضة مع هذا الاتفاق» (فقرة ١).

المقاطعة العربية :-

الاتفاق يوجب على لبنان اقفال مكاتب مقاطعة اسرائيل والتخلي عن المقاطعة لأنها تشكل نشاطا يهدف الى تهديد أو تعريض أمن اسرائيل وسلامة شعبها للخطر.

الترزمت الحكومة اللبنانية أن تمنع عمل أي منظمة أو حزب أو هيئة أو مكتب أو هيكل أخرى (نادي فكري مثلاً) تكون من اهدافه أو من نشاطه المطالبة، ولو السياسة أو الفكرية أو العملية المطالبة بالحق العربي في الأراضي المحتلة أو بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة. وهذا تخل واضح عن مقررات القمة العربية وآخرها قمة فاس عام ١٩٨٢.

كما تمنع الفقرة ٢ (١) من المادة ٤ على لبنان متابعة مقاطعة اسرائيل اقتصاديا لأن ذلك سيعتبر اخلايا بتعهد لبنان بأن يمتنع عن «القيام أو الحث أو عدوانية أو الحث عليها ضد الفريق الآخر، أو ضد سكانه أو ممتلكاته». ألا تعني المقاطعة للشركات المتعاملة مع اسرائيل ورفض شراء انتاجها أو التعامل مع مصارفها ومؤسساتها تهديدا لاسرائيل وسكان اسرائيل وممتلكاتها؟!

وهكذا لم يكن هذا الاتفاق في حد ذاته هدفا اسرائيليا وانما وسيلة لتحقيق هدف تطبيع العلاقات مع لبنان ، فقد نص الاتفاق على فتح الحدود وانهاء المقاطعة الاقتصادية مما اتاح لاسرائيل ان تمارس غزوا اقتصاديا للبنان يتمشى مع الاملات الصهيونية الاقتصادية في هذا البلد لتحقيق النمو الاقتصادي الاسرائيلي بما يتيح لبنان لاسرائيل من مصادر للثروة متنوعة واسواق لتصريف المنتجات بالاضافة الى تأمين المياه اللازمة لتطوير زراعتها وخاصة مياه الليطاني فضلا عن هدف اسرائيل الخفي وهو ان يصبح السوق اللبناني جسرا تعبر عليه اسرائيل الى الاسواق العربية وان يصبح لبنان اداة اتصال مع العالم العربي.

الآثار الاقتصادية والتجارية للغزو الاسرائيلي

لقد الحق هذا الاجتياح الاسرائيلي للبنان واحتلاله اقصى الاضرار بالاقتصاد اللبناني حيث قدر مجلس الانماء والاعمار الخسائر الكبيرة التي لحقت بالاقتصاد اللبناني بحدود ملياري دولار امريكي.

واتبعت اسرائيل سياسات في غزوها الاقتصادي للبنان مستخدمة في ذلك منافذ وادوات عديدة، وتمت على الصعيد اللبناني أول مواجهة مباشرة وغير متكافئة مع الاقتصاد الاسرائيلي المدعوم بقوات الاحتلال. وخلال ايام من الغزو بدأت اسرائيل تعمل باتجاه اندماج المناطق المحتلة حديثا في اقتصاد اسرائيل وهو امر نجحت في تحقيقه فعلا في (ارض سعد حداد)، فقد فتحت فروعا للبنوك الاسرائيلية في المدن مع فروع متنقلة للقوات الاسرائيلية ، واصبح الشيكل مقبولا بصفة عامة كعملة رسمية. كما بدأت خطوط العال الجوية الاسرائيلية اعمالها وقامت اول مجموعة من وكلاء السفر بزيارة اسرائيل في اوائل شهر آب ١٩٨٢ كضيوف رسميين لتشجيع الرحلات الجماعية الى المواقع السياحية الاسرائيلية، كما بدأ السواح الاسرائيليون يزورون جنوب لبنان. وسعت اسرائيل الى تقوية دعائم الانتاج في الاسواق اللبنانية وهذا ما فعلته فعلا في اجتياح عام ١٩٨٢ وبعده من تدمير للبنية التحتية وحرق المصانع وجرف البساتين واغلاق لنقاط العبور للحد من انتقال الاشخاص والسلع ، والاهم من ذلك سعي الاحتلال لتنمية التجارة بين اسرائيل ومنطقة الجنوب المحتل حيث اغرقت الاسواق بالبضائع الاسرائيلية وباسعار منخفضة جدا وهذا ما يحصل حتى اليوم من محاولة لتسريب البضائع الاسرائيلية الى لبنان . او استعمال الماركات والعلامات اللبنانية وتزويرها في عمليات التغليف والتعبئة لمنتجاتها للترويج بانها منتجات لبنانية. وقطعت المواصلات بين بعض المناطق في الجنوب وبيروت وسعت اسرائيل جهدها لجرب بعض التجار المحليين للتعامل معها وتسهيل طلب البضائع واستيرادها عن طريقها. وسقط عدد المحدود من التجار بالشرك الاسرائيلي ، هذا وتعمل اسرائيل عن طريق عدة موانئ خاصة لادخال بضائعها بصورة غير مشروعة الى لبنان مثل ميناء صيدا وميناء طرابلس وسلسلة موانئ تسيطر عليها المليشيات الكتائبية على الساحل اللبناني شمال بيروت ، ونتيجة لذلك ارتفعت قيمة الصادرات الاسرائيلية الى لبنان من معدل ٤٠٠ الف دولار في الشهر خلال الاشهر الخمسة الاولى من عام ١٩٨٢ الى معدل ١٥ مليون دولار في الشهر خلال الفترة من كانون الثاني الى نيسان ١٩٨٣ ، وبلغ مجموع هذه الصادرات بين يوليو ٨٢ ويونيو ١٩٨٣ (١٥٠ مليون دولار) وهذا ما اكده مدير التجارة الدولية في وزارة التجارة والصناعة الاسرائيلية موشيه سيما دار.



## اتجاهات التجارة الاسرائيلية اللبنانية :-

وفيما يتعلق بتركيبة الصادرات الاسرائيلية السلعية للبنان فتتمثل في المواد الغذائية والمنتجات الزراعية والمنسوجات والمواد البلاستيكية ومواد البناء والاجهزة الكهربائية وسخانات مياه تعمل بالطاقة الشمسية والبصل والمشروبات الروحية والملح.

وكانت أكثر القطاعات الاسرائيلية استفادة من انفتاح السوق اللبنانية قطاع الصناعات الغذائية الذي زادت صادراته الى لبنان بنسبة ٧٪ عام ١٩٨٢. وتشمل هذه الصادرات المنتجات الزراعية الطازجة ، السكاكر، المعليات، البسكويت ، الالبان ، الأسماك ، المشروبات الخفيفة والروحية والسجائر. كما استفاد قطاع المنتجات الزراعية وبلغت قيمة هذه الصادرات من نقطة العبور في رأس الناقورة فقط ١,٢ مليون دولار في نيسان ١٩٨٣ ، وبين ايلول ١٩٨٢ ونيسان ١٩٨٣ بلغت ٤,٦ مليون دولار منها ٢,٥ مليون دولار لصادرات الموز فقط. وفاقت قيمة اسعار الزهور والنباتات الاسرائيلية المصدرة الى لبنان تلك التي يحصل عليها الاسرائيليون من تصديرها الى اوربا.

## النفوذ الاسرائيلي للأسواق العربية عبر لبنان :-

وفيما يتعلق بالتسرب الاسرائيلي للأسواق العربية عبر لبنان فان اسرائيل تهدف الى الوصول الى هذه الأسواق عن طريق لبنان والاستفادة من الانفتاح اللامحدود للسوق اللبنانية على الأسواق العربية ذات القدرة الكبيرة على الاستهلاك.

وقد انعكست خطورة هذا الاتجاه على تحفظ بعض الدول العربية على منشأ الصادرات اللبنانية خوفاً من ان تكون اسرائيلية . فالعربية السعودية اكتشفت تسرب سلع يحتمل ان تكون من صنع اسرائيل مصدرها لبنان مما جعلها تتخذ اجراءات لحماية أسواقها من تسلس البضائع الاسرائيلية اليها من لبنان . وكذلك ذكرت وكالة رويتر ان مسؤولين اسرائيليين ذكروا ان رجال اعمال لبنانيين قاموا بطوير جانب من التجارة في البضائع الاسرائيلية مع الأسواق العربية ، ووصلت قيمتها الى الملايين من الدولارات . وقال هؤلاء المسؤولون ان كميات كبيرة من البسكويت الاسرائيلي بيعت الى تلك الدول كما جرى تهريب برادات ويطاريات اسرائيلية الى سوريا عبر لبنان . وذكرت صحيفة البيان (الامارات العربية المتحدة - ١٩٨٣/٥/٢) انها عثرت على جهاز لرش المياه في الحدائق والمزارع مصنوع في اسرائيل ويبيع في كافة اسواق الامارات . وأشارت الى ان الغلاف الخارجي للجهاز مكتوب عليه انه مصنوع في المانيا الغربية بينما يحمل الجهاز عبارة صنع في اسرائيل وقالت الصحيفة ان لهذا الجهاز موزعين في انحاء الدولة.

وجاء في صحيفة ידיعوت احرونوت ١٠/٣/١٩٨٣ ان كميات الفواكه التي يستوردها لبنان تدل على ان المنتجات الاسرائيلية لا تغطي الأسواق اللبنانية فقط بل تغطي بعض الأسواق العربية.

وهكذا فان اسرائيل تستخدم في حربها ضد العرب الى جانب مختلف الاسلحة العسكرية السياسية ، الدبلوماسية ، الدعاية اداة لا تقل خطورة عن الاسلحة السابقة وهو السلاح الاقتصادي كما تعكس التحليلات السابقة منطلقات التصور الاسرائيلي للسلام مع الدول العربية ، ذلك السلام الذي لا يعتبر بديلاً للحرب دائماً بل مكماً لها. وتتخذ منه معبراً لتحقيق اهدافها النهائية من خلال سلاح العلاقات الاقتصادية.

وتنبغي الاشارة الى أن الارادة الوطنية اللبنانية التي نجحت في اجهاض اتفاق ١٧ آيار ١٩٨٣ لا زالت تتصدى للتغلغل الاسرائيلي التجاري في لبنان وتعمل على تصفية مفاتيح التعامل التجاري مع المؤسسات الصهيونية . ويساهم ذلك كله في افشال تحقيق الاهداف الاسرائيلية حتى في جوانبها التجارية والاقتصادية.

## رابعاً: الخلاصة :-

تضغط الاهداف الصهيونية التي يرتبط بها الكيان الاسرائيلي ، الذي أقيم على أرض فلسطين العربية ، على الادارة الاسرائيلية لتبني نظرية التوسع الحيوي (الجغرافي الاقتصادي) في منطقة الشرق الاوسط بصورة عامة ، والوطن العربي بصورة خاصة ، وقد ترجمت هذه الضغوطات والدوافع نفسها في مخططات اسرائيل لتحقيق السلام وفق تصوراتها الصهيونية لمنطقة الشرق الاوسط في المدى الطويل ، ومن ضمنها المخطط لعام ٢٠٠٠.

وقد لاحظنا تطبيقاً مباشراً لهذه النظرية في نمط العلاقات الاقتصادية الذي اقامته اسرائيل بالقوة في المناطق العربية المحتلة وفي لبنان وفي مصر قبل انسحابها من معظم أراضيها ، واستمرت توجهات اسرائيل التطبيقية حتى بعد توقيع معاهدة كامب ديفد مع مصر خلال عام ١٩٧٩ ، رغم أن نصيبها من النجاح لا زال حتى هذا التاريخ محدوداً ، وان كانت احتمالات النجاح في المدى الطويل لا زالت قائمة.

وعليه فان اسرائيل الصهيونية بحاجة الى الموارد (خاصة المياه والعمالة ورأس المال) والأسواق العربية لمعالجة مشاكلها الاقتصادية الهيكلية من ناحية وصياغة مستقبل المنطقة على ضوء تقسيم العمل الذي يتناسب واقامة اسرائيل المتفوقة تكنولوجيا وصناعياً.

ومن هنا فان اسرائيل الصهيونية تفهم السلام (أو ما يسمى بالتعايش السلمي) ليس بديلاً للحرب وانما تحقيقاً لأهداف الحرب بادوات غير أدوات الحرب التقليدية (الاقتصاد والثقافة والايديولوجية ..... الخ).

ومع الأخذ في الاعتبار سياق التطورات التي تشهدها منطقتنا ومرحلة الصراع العربي - الاسرائيلي الجارية ، فاننا نتوقع أن تتمثل / محطة التوجه الاسرائيلي القادمة صوب التوسع الحيوي في منطقة المشرق العربي (الاردن ، سوريا ، العراق ، لبنان ، السعودية وبقية دول الخليج العربي) وسيتم ادارة هذا التوجه باستخدام اما سلاح السلام وفق المفهوم الاسرائيلي أو بالحرب اذا ما توفرت لها ظروف وحسابات لا تعتقد بتوفرها في الوقت الراهن.



## الملاحظات والمصادر

- ١ - بسيسو، فؤاد حمدي. تأثير المقاطعة العربية على الاقتصاد الاسرائيلي، (عمان: منشورات دائرة الابحاث والدراسات بالبنك المركزي الاردني، ١٩٧١).
- ٢ - بسيسو، فؤاد حمدي. الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام، (عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٤).
- ٣ - Encyclopaedia Judaica, Vol. 4 P.306
- ٤ - المؤتمر الصهيوني التاسع والعشرون - ١٩٧٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص ١٢.
- ٥ - المصدر نفسه، ص ١٧.
- ٦ - المصدر نفسه، ص ١١.
- ٧ - بسيسو، فؤاد حمدي، الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام، المصدر سابق الاشارة اليه.
- ٨ - قبرصي، عاطف، الاثار الاقتصادية لاتفاق كامب ديفيد، (بيروت والكويت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وغرفة تجارة وصناعة الكويت، ١٩٨٢) ص ٢.
- ٩ - عدة اعداد: The Institute for strategic Studies, London.
- ١٠ - الدستور، ١٩٨٤/٧/٢٨.
- ١١ - بحثنا بعنوان «الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام» سابق الاشارة اليه
- ١٢ - المصدر نفسه، ص ٤٧.
- ١٣ - المصدر نفسه، ص ٦٢ - ٦٣.
- ١٤ - The Association For Peace, The Middle East in the year 2000 (Tel Aviv: 1970)
- ١٥ - قبرصي، عاطف، المصدر سابق الاشارة اليه، ص ١٢٤.
- ١٦ - المصدر نفسه، ص ١٣٤.
- ١٧ - المصدر نفسه، ص ١٤٢.
- ١٨ - المصدر نفسه، ص ١٤٣.
- ١٩ - قبرصي، عاطف، المصدر سابق الاشارة اليه، ص ٨٠ - ٨٤.
- ٢٠ - تقييم للسلام الاسرائيلي مع مصر - من وجهة نظر اسرائيلية، نقلا عن يديعوت احرنوت ١٩٨٤/٤/٢٢، ٨٤/٣/٢٣.
- ٢١ - معارف: ١٩٨٤/٣/٢٣، دافار ١٩٨٤/٣/٢٦، عل همشمار ٨٤/٤/٢٤.
- ٢٢ - اعتمد في هذا الجزء على مجموعة التقارير التي توفرت للباحث نتيجة مشاركته في اجتماعات اللجنة التي شكلتها الجامعة العربية لدراسة مسألة تشجيع تسويق المنتجات اللبنانية على ضوء قوانين المقاطعة العربية لاسرائيل.
- ٢٣ - الياس سابا، الاتفاق المأزق - دراسة لاتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ بين لبنان واسرائيل، بيروت، تشرين ١٩٨٣/٢.

## دور القوى الاقتصادية في الحياة السياسية في اسرائيل

د. نظام بركات

بدأ الاهتمام بالنواحي الاقتصادية منذ بداية التفكير الصهيوني باقامة الكيان الاسرائيلي على الاراضي العربية، وقد لعبت المؤسسات الصهيونية الاقتصادية والمالية دورا هاما في تحقيق الهدف الصهيوني في فلسطين. فقد عملت هذه المؤسسات على خلق دعائم المجتمع اليهودي الاقتصادية والمالية، وايجاد المقومات الاساسية للدولة المراد انشاؤها من الناحية البشرية والجغرافية، وقد ساهم كبار الرأسماليين اليهود من امثال عائلة روتشيلد ومونتفيوري في تمويل المشروع الصهيوني في فلسطين<sup>(١)</sup> والسعي لكسب تأييد الدول الغربية له، وقد ارتبطت المشاريع الصهيونية خلال هذه الفترة بالتطلعات الاستعمارية لاستغلال واستعمار المنطقة العربية.

وبعد نشوء الحركة الصهيونية سنة ١٨٩٧ ظهرت الى الوجود المنظمة الصهيونية العالمية كقيادة سياسية ممثلة لليهود في العالم، وكمنسق للنشاطات والمؤسسات الاقتصادية اليهودية. وبعد خضوع فلسطين للانتداب البريطاني خولت حكومة الانتداب مهمة الاشراف على المؤسسات والمشاريع الاقتصادية اليهودية في فلسطين للوكالة اليهودية التي كانت تمثل السلطة السياسية المعترف بها للطائفة اليهودية في فلسطين واخذت الوكالة انذاك تتصرف وكأنها حكومة داخل حكومة<sup>(٢)</sup> وتولت مهمة التخطيط للاجهزة والمؤسسات الاقتصادية لاستقطاب المهاجرين ورؤوس الاموال من الخارج. والاشراف على العمليات الاقتصادية في الداخل وتوجيهها لخدمة الاهداف الصهيونية<sup>(٣)</sup> وقد اتجهت الاستراتيجية الاقتصادية خلال هذه الفترة نحو الزراعة وعملت على انشاء المستوطنات الزراعية في المناطق الاستراتيجية. وقد خضعت الاستراتيجية الاقتصادية مع بداية هذه الفترة للاعتبارات الايديولوجية والسياسية، فتبنت هذه الاستراتيجية سياسة العمل العبري التي تتطلب الاعتماد على الايدي العاملة اليهودية لتحويل اليهودي الوسيط الى مزارع محارب مرتبط بالارض<sup>(٤)</sup>. وبالمقابل تحريم استخدام الايدي العاملة العربية في النشاطات الاقتصادية الاسرائيلية، كما صيغت مجموعة من الاجراءات القانونية لتأكيد الطابع الايديولوجي للاستراتيجية الاقتصادية منها ضمان سيطرة الصندوق القومي اليهودي المعروف باسم «كارن كاييت» على عملية الاستيطان وتحريم بيع او استثمار اراضي الكيبوتزات والموشاف<sup>(٥)</sup>. وبعد نشوء الكيان الاسرائيلي سنة ١٩٤٨ تولت الحكومة



الاسرائيلية مهمة الاشراف على النشاطات الاقتصادية وتوجيهها لخدمة الاهداف الاستراتيجية والعسكرية . وتم التوجه نحو النشاطات الصناعية المدنية والعسكرية على السواء. وقد ساهم تدفق رؤوس الاموال الامريكية ، والغربية ، خاصة التعويضات الالمانية ، في دعم هذا الاتجاه وضمان سيطرة الحكومة الاسرائيلية على القوى الاقتصادية بالداخل .

ويلاحظ المتتبع لطبيعة الاقتصاد الاسرائيلي في مراحلها المختلفة بان هذا الاقتصاد كان باستمرار اقتصاداً مصطنعاً بالرغم من ادعاءات القيادة الاسرائيلية بذاتية جهودها في تحقيق الهدف الصهيوني واستقلالية الاقتصاد الاسرائيلي . فقد ظل هذا الاقتصاد في جميع مراحلها مفتقداً للمقومات الاساسية لأي اقتصاد حقيقي فهو اقتصاد موجه لخدمة اهداف سياسية وعسكرية في المقام الاول<sup>(٦)</sup> . كما يسهم فيه العمل والمال الاجنبي بالنصيب الاكبر سواء من قبل الرأسمالية اليهودية ام من قبل الدول الاجنبية خاصة الولايات المتحدة الامريكية<sup>(٧)</sup> . مما ادى الى تبعية الاقتصاد الاسرائيلي الكاملة لهذه الجهات التي تتولى عملية تزويده بالموارد المالية اللازمة لاستمرار دوران عجلته ، والتخطيط لجعل هذا الاقتصاد رأس حربة للاقتصاد الامبريالي في المنطقة .

#### مفهوم القوى الاقتصادية :

درس الباحثون لنظريات القيادة التمايز بين فئتين داخل كل مجتمع : فئة حاكمة ، وفئة محكومة ، ورأى البعض بأن هذا التمايز أخذ أبعاداً تفوق كونها علاقة بين حكام ومحكومين - أي علاقة سياسية - بل تتعداها لتكون علاقة تفاعل بين قوى اجتماعية واقتصادية وصراع مصالح القوى داخل المجتمع .

وفي ظل هذه النظرة تعرف القوة « انها عبارة عن علاقة وتفاعل » ، وان مالك القوة هو الشخص الذي يملك القدرة على التأثير في سلوك الآخرين لتحقيق اهداف معينة<sup>(٨)</sup> ، وتحقيق هذه الاهداف لا بد وان يرتبط بالعلاقة مع الجماعات والقوى الاخرى في المجتمع وموقفها من صاحب القوة .

وقد حاول كثير من الكتاب الربط بين فكرة القوة والطبقات الاجتماعية والاقتصادية من خلال دراستهم لتوزيع القوة داخل المجتمع ومدى ارتباط القوة الاقتصادية والسلطة بالطبقات الاجتماعية والاقتصادية ، والاسس التي تتوزع بموجبها القوة بين هذه الطبقات<sup>(٩)</sup> ، ولكن نظرية القوة في الفكر الماركسي اهتمت بتوضيح مدى وتأثير مستوى الصراع بين الطبقات على توزيع القوة ولم تحدد فكرة القوة لتتضمن في مستويات الاطار الهيكلي للسلطة وانما القوة امتدت لتشمل كافة مستويات الصراع الاجتماعي وترتبط قوة السلطة في نظر الماركسية بقوة وتصميم الطبقة الاقتصادية المسيطرة على وسائل الانتاج في المجتمع<sup>(١٠)</sup>.

وبغض النظر عن الجدل والمناقشات النظرية حول طبيعة القوة الاقتصادية وعلاقتها فان هذه الدراسة للقوى الاقتصادية في اسرائيل ستتركز حول قدرة هذه القوى على التأثير في الحياة السياسية والمساهمة في صنع القرارات بالاعتماد على مصادر قوة اقتصادية او من خلال دعم قوى وجماعات اقتصادية مؤثرة .

#### القوى الاقتصادية في اسرائيل :-

ان تقسيم الطبقات في المجتمع الاسرائيلي لا يظهر بصورة جلية<sup>(١١)</sup> الى درجة يصعب معها الربط بين القوى الاقتصادية والطبقات في هذا المجتمع ، ولذلك سيكون من المناسب في بداية هذه الدراسة للقوى الاقتصادية الاهتمام بعملية التمييز بين النخبة السياسية والقوى الاقتصادية داخل المجتمع الاسرائيلي ، لأن فهم العملية السياسية داخل هذا المجتمع وصنع القرارات فيه لا يمكن تفسيرها دون تحديد واضح لكل من القوى السياسية والاقتصادية والايديولوجية في المجتمع ومتابعة العلاقة والترابط بينهما \*

ومن خلال متابعتنا للقوى الحاكمة في اسرائيل نجد بان المجتمع قد شهد في بدايته نوعاً من التنافس بين القيادات السياسية والعسكرية من جهة والقوى الاقتصادية لفترة معينة، وانحسم هذا التنافس بانتصار القيادة السياسية العسكرية وهيمنتها على سير الامور داخل المجتمع . اذ استطاعت هذه القيادة بقيمتها الايديولوجية وقدراتها التنظيمية ان تثبت قدرتها على تحقيق الاهداف الصهيونية وان تظهر بمظهر القيادة الجماهيرية وكمثل اعلى للاجيال اليهودية ، واعتراف بها « كقيادة قومية » تسعى لتحقيق الاهداف العامة<sup>(١٢)</sup> . وقد كان وايزمن وبن غوريون على رأس هذه القيادة ، وفي المراحل اللاحقة خاصة في الفترة التي اعقبت حرب ٥٦ شهدت القيادة الاسرائيلية اتجاها للتفاعل بين القيادات السياسية والاقتصادية بعد استيعابها ، ونتج عن ذلك ظهور جيل جديد من القيادات السياسية الاقتصادية مثل اشكول وبنحاس سابير واسحق بن اهرن وغيرهم ، الذين حاولوا مد نوع من الجسور مع القوى الاقتصادية في الداخل والخارج ، ونجحوا في بناء قاعدة اقتصادية تكنولوجية متقدمة .

وقد تطورت علاقة القوى السياسية العسكرية مع الاقتصادية الى نوع من التحالف الذي ظهر بشكل واضح عقب حرب ١٩٦٧ ، اذ بدأت تتكشف للعيان علاقة الترابط بين قيادات القطاع الخاص

\* يحاول معظم الزعماء والكتاب الاسرائيليون انكار وجود طبقات في المجتمع الاسرائيلي او اي صراع طبقي بداخله ، ويصرون على ان المجتمع الاسرائيلي مجتمع متجانس متكاتف ، وان اليهود من جميع طبقاتهم متمسكون باهدافهم الجماعية ، ويعبرين غوريون عن هذا الموقف بقوله « ان اسرائيل الرأسمالية هي مجتمع العاملين الذين يكادون بأيديهم دون استغلال او طبقة » نقلاً عن جالينا نكتينا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٦ . ولكن بالرغم من هذا الادعاء فان الواقع يظهر لنا وجود انقسام طبقي داخل المجتمع الاسرائيلي وان هذا الانقسام قد تبلور عبر مراحل تطور هذا المجتمع وارتبط بالخلفية العرقية للفئات المكونة لهذا المجتمع بحيث تشكل فئة الاشكنازيم من غرب اوربا قيمة الطبقة الاقتصادية العليا وتمثل فئة الاشكنازيم من شرق اوربا الطبقة المتوسطة بينما تشكل فئتا السفريديم والعرب الطبقة الدنيا ، وقد اضطرت القيادات الجديدة داخل المجتمع الاسرائيلي للاعتراف بوجود الهوة الاقتصادية والاجتماعية السحيقة داخل المجتمع وحاولوا تبريرها وارجاعها الى ظروف خارجة عن نطاق المجتمع الاسرائيلي . انظر في ذلك :-

A) Eisenstadt and Others, Integration and Development in Israel, Israel University Press, Jerusalem, 1970, p 141

( ب ) عبد الحفيظ محارب ، ظاهرة الفهود السود في اسرائيل اسبابها واصولها ، شؤون فلسطينية عدد ٤ ، ايلول سبتمبر ١٩٧١ ص ١٤٢-١٥٨

\* سيرد تفصيل لهذه العلاقة بين القوى المختلفة في المجتمع الاسرائيلي فيما بعد .



والطبقة الاقتصادية العليا في المجتمع وبين القيادات السياسية والحزبية والعسكرية من جهة أخرى<sup>(١٣)</sup> وتعاضلت هذه العلاقة بصورة غير عادية بين العسكريين الذين يهدفون لبناء ترسانة أسلحة ضخمة والرأسمالية الصناعية التي بدأت تمارس دورها في الاقتصاد الإسرائيلي. وادى ذلك بالتالي الى تسرب الطبقة الرأسمالية الى صفوف القيادة السياسية من خلال كبار ضباط الجيش، وفي نفس الوقت بدأ دخول ضباط الجيش المتقاعدين ميدان الاستثمار الرأسمالي وشغلهم وظائف ادارية اقتصادية<sup>(١٤)</sup>

كما مارست القوى الرأسمالية العالمية المرتبطة بالمنظمات الصهيونية دوراً متزايداً في التأثير على السياسة الخارجية الاسرائيلية خلال هذه الفترة<sup>(١٥)</sup>.

وتزايد هذا التأثير بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ نتيجة حاجة القيادة السياسية الاسرائيلية لمساعدتهم ودعمهم المالي حيث بدأت الجماعات الرأسمالية اليهودية في الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأوروبية في ممارسة ضغط على القيادة السياسية في اسرائيل لاجبارها على اتخاذ مواقف تتواءم وتطاعاتها بالتعاون مع بعض القوى الاقتصادية الداخلية في وصول القيادات اليمينية برئاسة مناحم بيغن الى الحكم، وقد حاول مناحم بيغن بعد وصوله للحكم التخفيف من سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي وفتحت سياسة حكومة الليكود الاقتصادية المجال واسعا لتشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الرأسمالية الداخلية والخارجية على السواء<sup>(١٦)</sup>.

وفي هذه الدراسة للقوى الاقتصادية في اسرائيل سوف نميز بين ثلاثة انواع من هذه القوى<sup>(١٧)</sup>:-

- ١ - القوى الاقتصادية في القطاع الحكومي والعام.
- ٢ - الهستدروت والذي يمثل اكبر المؤسسات التعاونية في المجال الاقتصادي والعمالي.
- ٣ - القوى الرأسمالية في القطاع الخاص في الداخل والخارج.

#### (١) القوى الاقتصادية في القطاع الحكومي والعام:

تظهر هذه القوى من خلال نشاط الحكومة الاقتصادي والذي يتمثل في مجموعه من الوزارات ذات الصبغة الاقتصادية مثل المالية والزراعة والتجارة والصناعة والتنمية والاسكان كما ترتبط بهذه الوزارات مجموعة من المؤسسات والهيئات والشركات ذات النشاط الاقتصادي، هذا بالإضافة الى مجموعة الدوائر والمؤسسات الاقتصادية التابعة لرئاسة الوزارة مثل المكتب المركزي للإحصاء<sup>(١٨)</sup> ويساعد هذه الوزارات ويشرف على عملها في الجانب الآخر اللجنة الاقتصادية داخل الكنيست والتي تتمثل فيها احزاب المعارضة الرئيسية.

ونظراً لطبيعة الوزارة الاسرائيلية كوزارة ائتلافية مكونة من عدة احزاب غير منسجمة فان مركز الثقل الاقتصادي داخل هذه الوزارة يبقى مرتبطاً بقيادة الحزب الحاكم والذي يسيطر على رئاسة الوزارة والوزارات الهامة داخل الكيان الاسرائيلي، ويسعى لتعيين انصاره في المراكز الادارية العليا<sup>(١٩)</sup> كما يلاحظ بان قيادة هذا الحزب كانت تسعى باستمرار للإحتفاظ بوزارة المالية باعتبارها المشرفة على عمل موازنة الحكومة وتمويل المشاريع الاقتصادية والاشراف على مختلف الشركات العامة

والحكومية وقد ظهر دور مميز لوزارة المالية منذ تولى ليفي اشكول لهذه الوزارة في عهد بن غوريون واستطاع من خلال قدراته العملية ونجاحه في عمله ان يقف في وجهه قيادة بن غوريون المهيمنة<sup>(٢٠)</sup>

وتولى بنحاس سابير هذه الوزارة من بعده وعمل على خلق مركز قوي لنفسه داخل الوزارة الاسرائيلية بفضل قدراته الفنية والمهنية ومن خلال قدرته على تكتيل القوى من حوله واقامة شبكة علاقات متشعبة مع جميع القوى الاقتصادية في الداخل والخارج بحيث اصبح يطلق عليه «المدير العام للدولة» وقد امله مركزه هذا للوقوف امام النخبة العسكرية المسيطرة على صنع القرارات في اسرائيل منفردة<sup>(٢١)</sup>

وقد اعقبه في هذا المنصب يهوشع رابينوفش الذي استفاد من علاقاته الوثيقة مع قيادة حزب العمل وحاول توسيع قوته من خلال التحكم في النشاط الاقتصادي والحزبي حتى اطلق عليه مؤخراً لقب «متوج الملوك»<sup>(٢٢)</sup>.

وحين تولى الليكود الحكم في اسرائيل سنة ٧٧ شغل هذا المنصب سمحا ارليخ وهو من القيادات الحزبية المشهورة، اذ كان يرأس حزب الاحرار وهو ذو ميول رأسمالية وقد استطاع اقامة جسور من العلاقات مع اصحاب الصناعات الرئيسية في اسرائيل وكذلك عمل على تشجيع استثمارات القطاع الخاص الاجنبي والداخلي<sup>(٢٣)</sup> وحاول بذلك التصدي لهيمنة حزب العمل على الجهاز الحكومي والهستدروت في داخل الكيان الاسرائيلي وتبعه يجنال هورفيتش ويورام اريدور الذين عجزا عن محاربة مشاكل الدولة الاقتصادية، كما جابه نفس الوضع من بعدهما ايغال اوغارد الذي كشفت سياساته الاقتصادية عن مدى التخبط الذي تعاني منه سياسة الليكود الاقتصادي وثبتت عجزه عن اتخاذ مواقف مستقلة عن سياسة الليكود اليمينية.

والى جانب عمل الوزارات المختلفة هناك انماط اخرى من الهيئات العامة التي تشرف عليها الحكومة نذكر منها<sup>(٢٤)</sup>:-

- ١ - المؤسسات الحكومية ذات الصبغة الاقتصادية والتي ترتبط مباشرة بميزانية الدولة مثل هيئة البريد والسكك الحديدية والجمارك.
- ٢ - هيئات القطاع العام المدعومة من الحكومة وهي مشروعات اقتصادية تمتلكها الدولة ولكن لها شخصية معنوية وتديرها مؤسسات عامة مستقلة مثل بنك اسرائيل وهيئة المواني ومعهد التأمين القومي.
- ٣ - الشركات الخاصة التي تسيطر عليها الحكومة ويكون لها قانون خاص ولكن الحكومة تستطيع التحكم فيها من خلال شراء معظم اسهمها مثل شركات الملاحة البحرية وشركة العال للطيران. وبعض الشركات المشتركة مع جهات اجنبية.

وفي الختام نستطيع القول بان القوى الاقتصادية في القطاع الحكومي والعام كانت باستمرار مرتبطة وخاضعة للجهاز الحكومي، وليس لها اهداف مستقلة عن السياسات الحكومية، وانحصر دورها في تنفيذ الاهداف الحكومية والدفاع عن السياسات التي تضعها الحكومة، وان وصول بعضها لمراكز القوة داخل الكيان الاسرائيلي اعتمد في المقام الاول على علاقة هذه القوى مع النخبة الحاكمة ومن ثم



على خبراتها وكفاءاتها الفنية العالية. مما جعل هذه القوى عاجزة عن ممارسة دور خاص ومميز على صعيد الحياة السياسية والمساهمة في صنع القرارات السياسية الرئيسية.\*

## (٢) - الهستدروت: الاتحاد العام للعمال اليهود في اسرائيل:

تأسس الهستدروت في فلسطين سنة ١٩٢٠ ابان الانتداب البريطاني كحركة فدرالية للعمال اليهود في فلسطين، وذلك نتيجة الاتحاد بين مجموعة من الحركات العمالية اليهودية التي كانت منتشرة بين اليهود في شرق اوربا. وقد كان الهدف من انشائه منذ البداية المساهمة في تحقيق الاهداف الصهيونية في استعمار فلسطين وذلك من خلال تشجيع الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين وايجاد وعاء تنظيمي للطبقة العاملة اليهودية هناك، وقد علق بن غوريون مشيراً الى أهمية الهستدروت في انشاء اسرائيل بقوله «بدون الهستدروت اشك في اننا كنا سنقيم دولة (٢٥)».

ويمثل الهستدروت احد عناصر التماسك الاجتماعي والاقتصادي في اسرائيل فهو يشمل في عضويته حوالي ٩٠٪ من مجموع العاملين في اسرائيل حتى سنة ١٩٧٣ اي حوالي ثلث السكان اليهود في فلسطين واذا ما اضيفت النساء والأطفال الذين يعولهم هؤلاء ارتفعت النسبة الى حوالي ٦٣٪ من المجتمع الاسرائيلي (٢٦) ومن خلال هذه الارقام نستشف بان الهستدروت يمثل قطاعاً عريضاً من المجتمع الاسرائيلي ويرجع هذا الارتفاع في نسبة الانتماء الى الهستدروت الى المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي يوفرها للاعضاء (٢٧) هذا بالإضافة الى تعدد وتنوع الفئات المسموح لها بالانضمام للهستدروت فعضويته لا تقتصر على العمال بل تمتد الى المهنيين وموظفي المؤسسات العامة وغيرهم وقد بقيت عضويته مقصورة في البداية على العمال اليهود حتى سنة ١٩٦٠ حيث سمح للعرب بالانضمام له وتغير اسمه حينئذ ليصبح الاتحاد العام للعمال في ارض اسرائيل، ولكن هذه التعديلات الدستورية لم تغير من جوهر الهستدروت كمؤسسة صهيونية استيطانية وبقيت اهدافه مرتبطة بالمشروع الصهيوني في فلسطين، حيث يلاحظ بان القيود القانونية التي استمرت بعد هذه التعديلات قد حالت دون ممارسة العرب لدور فعال داخل الهستدروت وساعد في ذلك ان معظم اعمال الهستدروت تتركز في المجال الزراعي ويقوم بتنفيذها الكيبوتزات والموشاف والتي ينص دستورها على انها منظمات يهودية، كما ان بقية المؤسسات والشركات الكبرى التابعة للهستدروت لم تغير من اهدافها الدستورية بما يسمح للعرب للدخول فيها

## دور الهستدروت:

قام الهستدروت منذ انشائه بادوار رئيسية في تثبيت ركائز المجتمع الاسرائيلي الاقتصادية، واضطلع بمجموعة من المهام القومية التي تخرج عن كونه اتحاد عمال، مهمته الدفاع عن مصالح

\* يعلق على هذا الوضع يغثال هورفيتش وزير المالية السابق الذي استقال من حكومة الليكود احتجاجاً على توقيع اتفاقيات كامب ديفيد بقوله « ان الحكومة الاسرائيلية بتوقيعها على الاتفاقية قد وضعت حبلاً حول عنقه وانه طوال فترة مفاوضات السلام لم يستشر هو اي خبير او مستشار اقتصادي » كما يعترف يتسحاق موداي وزير الطاقة انذاك بان الحكومة لم تستشره اطلاقاً حول موضوع تخلي اسرائيل عن ابار النفط في سيناء . انظر :-

The Zionist plan for the Middle East, Translated and Edited by Israel shahak, Association of Arab-American Graduates Inc., Belmont, Massachusetts, 1982, p. 13

## دور القوى الاقتصادية

العمال ورعاية شؤونهم. وقد علق كاتزنلسون أحد مؤسسي الهستدروت على هذا الدور بقوله «بكل فخر كان الهدف الاساسي للهستدروت هو تنظيم احياء الشعب اليهودي» (٢٨)، كما يقوم الهستدروت بتقديم مجموعة من الخدمات في مجال التربية والتعليم والثقافة.

وفي المجال السياسي يؤدي الهستدروت مجموعة من المهام على الصعيد الداخلي والخارجي، فقد عمل الهستدروت في الداخل على تأمين التأييد لسياسات الحكومات العمالية والتأثير على الرأي العام لصالحها وشكل وسيلة اتصال بين القيادة السياسية والطبقات العامة، وعلى الصعيد الخارجي مارس الهستدروت دوراً مهماً في السياسة الخارجية من خلال اتصاله بالحركات العمالية في الخارج وتقديم المساعدات الفنية للدول النامية خاصة في افريقيا واسيا (٢٩)، حيث يملك الهستدروت جهازاً شبيهاً بوزارة الخارجية له اتصالاته الخاصة مع المنظمات الدولية ويتعاون هذا الجهاز مع وزارة الخارجية في مجال العلاقات الدولية (٣٠) وفي تأمين حصول اسرائيل على المساعدات المالية وتشجيع الاستثمارات الاجنبية المختلفة.

اما في المجال الاقتصادي فيتولى الهستدروت ادارة بعض القطاعات الاقتصادية الهامة في اسرائيل، فالهستدروت يمتلك حوالي ٧٦٪ من المنشآت الكبرى في اسرائيل، واهمها شركة سوليل بونيه للانشاءات ومجموعة كور الصناعية، كما يساهم بـ ٧٥٪ من الانتاج الزراعي، ٢١٪ من الانتاج الصناعي، ٤٠٪ من اعمال البناء، ٩٩٪ من المواصلات (٣١) ومن هذه المراجعة السريعة للملكية الهستدروت والمؤسسات التي يديرها والدور الضخم الذي يضطلع به يمكن القول بان الهستدروت يمثل اخطبوطاً اقتصادياً داخل الكيان الاسرائيلي يمتد بفروعه ومؤسساته الى معظم خلايا الجسد الاجتماعية، وان دوره اقرب الى دور الرأسمالي مالك وسائل الانتاج منه الى دور نقابات العمال، حيث كان الهستدروت يقف مؤيداً لاهداف وسياسات الحكومة المدعومة من الرأسمال الاجنبي على حساب مصالح العمال وحقوقهم.

## قيادة الهستدروت:

تتمثل السلطة العليا داخل الهستدروت في اللجنة التنفيذية التي تتكون من مئة عضو ينتخبون من المجلس العام، وتكون الانتخابات بداخله على اساس القوائم الحزبية كما هو الحال في الكنيست (٣٢) وتمثل اللجنة التنفيذية للهستدروت ما يشبه الحكومة الائتلافية بحيث تشترك فيها معظم الاحزاب السياسية الكبرى في اسرائيل (٣٣). ويرأس هذه اللجنة احد افرادها ويسمى السكرتير العام للهستدروت وهو في الغالب ممثل حزب الاغلبية داخل هذه اللجنة، وقد حاول حزب المابام الذي حكم اسرائيل في السنوات الاولى لقيامها احتكار هذا المنصب، فقد ظل بن غوريون يشغل هذا المنصب بالإضافة الى رئاسته للحكومة الاسرائيلية لفترة طويلة، وحاول بن غوريون تسخير نشاطات الهستدروت لخدمة الاهداف الصهيونية وتقوية نفوذه داخل القيادة الاسرائيلية ولهذا اقتصر دور الهستدروت في هذه المرحلة على دعم وتأييد السياسات الحكومية والدفاع عنها، وبالمقابل فان الهستدروت فقد ثقله كمرکز قوة مستقل وكانت معظم قراراته تتخذ خارج الهستدروت نفسه من قبل بن غوريون والقيادات الحزبية في مراكزها المختلفة.

ولكن بعد تخلي بن غوريون عن قيادة الهستدروت والحكومة بدأت الانقسامات داخل الهستدروت تظهر الى السطح، وبدأت الاجنحة الحزبية الاخرى خاصة المابام ذو الميول اليسارية في



الظهور داخل الهستدروت، وزادت في نفس الوقت معارضة الأحزاب اليمينية ذات الميول الرأسمالية لسياسات الهستدروت مما أضعف من دوره في الحياة السياسية. وبقي الوضع كذلك الى أن تولى اسحق لافون رئاسة الهستدروت بعد خروجه من وزارة الدفاع اثر فضيحة لافون المشهورة، وحاول لافون تكثيل القوى من حوله لخلق مركز قوة مستقل في الهستدروت يستطيع من خلاله مجابهة نفوذ العسكريين الذي بدأ دورهم يتعاظم بعد حرب ١٩٥٦، وقد نجح لافون في هذه الفترة في كسب التأييد العمالي لسياسات الهستدروت وفي جعل الهستدروت قوة منافسة لقوة الحكومة<sup>(٢٤)</sup>، ولكن حين تولى اهرن بيكر زعامة الهستدروت من بعده من ١٩٦٠ - ١٩٧٠ حاول التوفيق بين سياسات الحكومة والهستدروت وعمل على استخدام الهستدروت كوسيلة لدعم مواقف الزعامة السياسية. ومن بعده تولى اسحق بن اهرن زعامة الهستدروت ١٩٧٠ - ١٩٧٤ وحاول انتهاز سياسة مستقلة للهستدروت مستفيدا بذلك من علاقاته مع رئيسة الوزراء غولدا مائير ومن تأييد فئات الشباب واليهود الشرقيين الذين بدأوا ينضمون للهستدروت ومن تضامن الاجنحة الحزبية الاخرى داخل الهستدروت الراغبة في التخلص من هيمنة الحزب الواحد على قيادته، ولكنه اصطدم اخيرا بالقيادة الحزبية للائتلاف الحاكم ممثلة في بنحاس سابير الذي كان يشرف على القيادة الاقتصادية الحكومية مما وقف حاجزا ضد استمرار نهج اهرن للاستقلال بسياسات الهستدروت، وبعده تولى يروحم ميشل قيادة الهستدروت سنة ١٩٧٤ ونتيجة لضعف خبرته وقلة نفوذه السياسي لم يستطع الانفصال عن سياسة الحكومة العمالية، وقد تزايد صراع الهستدروت مع الحكومة حين تولى الليكود الحكم سنة ١٩٧٧ اذ حاولت قيادة المعراخ استغلال الهستدروت للوقوف امام سياسات الليكود الاقتصادية. ويرأس الهستدروت الآن اسرائيل كيسار الذي يحاول جاهدا الحد من هيمنة الحكومة اليمينية والقطاعات الاقتصادية المرتبطة بها على الاقتصاد الاسرائيلي الذي بدأ يسير نحو الرأسمالية وتجاهل دور الهستدروت

وقد كشفت الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة عن استمرار هذا الاتجاه من خلال اصرار قيادة الليكود على الاحتفاظ بوزارة المالية في حكومة الوحدة الوطنية المشكلة عام ١٩٨٤ وذلك لضمان تنفيذ سياسات الليكود الاقتصادية واستبعاد دور الهستدروت. وقد صرح اسرائيل كيسار زعيم الهستدروت في رده على هذا الموقف بان تعامله «مع الحكومة الجديدة لن يختلف عن الحكومة السابقة وانه سيحاول مجابهة سياسة الحكومة تجاه العمال»<sup>(٢٥)</sup>

ومن خلال هذا العرض لتطور قيادات الهستدروت وتفاعلاتها مع القيادة السياسية نلاحظ بان دور الهستدروت قد ارتبط بشخصية المسؤولين عنه. فقد توحدت قيادة الهستدروت والدولة في شخص بن غوريون في المرحلة الاولى، وفي المراحل اللاحقة حاول زعماء الهستدروت تشكيل مركز قوة داخل الهستدروت يجابهون بها القيادة العسكرية والحزبية المهيمنة على الدولة الى ان عاد الهستدروت مؤخرا ليشكل الحصن الاخير للقيادة الحزبية العمالية في مواجهة حكومة تعارض سياسات الهستدروت وتحاول الحد من نفوذه.

### (٣) - القوى الرأسمالية في الداخل والخارج.

تشكل رأسمالية الدولة الصفة المميزة للاقتصاد الاسرائيلي نتيجة الدور الحاسم الذي تلعبه الدولة والمؤسسات العامة المرتبطة بها في مجال الاقتصاد وتخضع الملكية العامة في اسرائيل لخصوصية الوضع الاستيطاني اليهودي في فلسطين، حيث تعكس تلك الملكية المفاهيم الصهيونية في

حق الشعب المختار باستملاك ارض الميعاد وفي جعل الملكية قومية لكل اليهود في العالم ولا يجوز التنازل عنها<sup>(٢٦)</sup>، وتنص القوانين الاسرائيلية على الملكية العامة للموارد الطبيعية في الكيان الاسرائيلي وبذلك وقفت هذه القوانين عائقا امام انتشار الملكية الفردية خاصة في المجال الزراعي الذي كان محور النشاط الاقتصادي في البداية. وتتضح الصورة بشكل اكبر اذا اخذنا بعين الاعتبار ان معظم الاملاك داخل الكيان الاسرائيلي تتركز في مجال الاراضي والمياه والمعادن والثروات الطبيعية والتي تحول القوانين الاسرائيلية دون استثمارها من قبل القطاع الخاص<sup>(٢٧)</sup>

واذا ما نظرنا لتطور دور القطاع الخاص في الاقتصاد الاسرائيلي والذي يمثل محور تركيز القوى الرأسمالية في اسرائيل فان هذا القطاع بقي في البداية محروما من ممارسة دور فعال، واعتمدت القيادة الاسرائيلية على القطاع العام لأنه المؤهل للاهتمام بتوجيه الاقتصاد بما يخدم الاهداف الصهيونية في توفير مستلزمات استيعاب المهاجرين واقامة المراكز الاقتصادية اللازمة لترسيخ الوجود الصهيوني في فلسطين والتي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها نتيجة اهتمامه بالارباح وتوسيع مؤسساته مما قد يتناقض مع هذه الاهداف<sup>(٢٨)</sup>

ولهذا خضع القطاع الخاص بالكامل لسياسات ومشاريع الدولة، وكانت معظم مشاريعه مقامة من قبل الدولة ثم منحت للقطاع الخاص بعد التأكد من تحقيقها للاهداف المرسومة، كما ان كثيرا من مشاريع القطاع الخاص تنفذ بالتعاون مع القطاع الحكومي. هذا بالإضافة الى ان معظم استثماراته كانت مرتبطة بقوى خارجية من حيث استجلاب رؤوس الاموال والعمال اللازمين لعملية الاستثمار، وترتبط هذه القوى الخارجية في الغالب بمنظمات ايدولوجية وصهيونية مما يجعلها خاضعة للاعتبارات الايدولوجية وتسير ضمن المخطط الصهيوني العام<sup>(٢٩)</sup> ويفقدها حرية التحرك المستقل داخل الاقتصاد الاسرائيلي، ولذلك ظل دور الجماعات الرأسمالية باستمرار محدودا وعاجزا عن مجابهة القيادة السياسية الايدولوجية التي تهيمن على المجتمع الاسرائيلي منذ تكوينه، ويزيد من هذا التراجع في دور القوى الرأسمالية في الحياة السياسية كون معظم القيادات الرأسمالية تعيش خارج فلسطين مما جعلها عاجزة عن معاشرة الازمات السياسية المتغيرة في الداخل<sup>(٣٠)</sup>

ولكن الوضع بدأ يأخذ ابعادا مغايرة بعد حرب ١٩٦٧ حيث اكتملت البنية الهيكلية للاقتصاد الاسرائيلي ووصل هذا الاقتصاد خلال العشرين سنة الماضية الى مرحلة متقدمة من النضوج وتثبيت المراكز الاساسية للكيان الاسرائيلي، وحينئذ بدأ التفكير بتشجيع القطاع الخاص لكي يتكيف مع التحولات في البنية الاقتصادية لصالح القطاع الصناعي وقطاع الخدمات والحاجة الى زيادة الاستثمارات الاجنبية وتوسيع ترابط الاقتصاد الاسرائيلي بالاقتصاد الامبريالي في ظل اهداف الصهيونية العالمية.

وقد أدت الآثار الناتجة عن حرب ٦٧ وما جلبته الحرب من منافع اقتصادية الى توسع النشاط الاقتصادي في مجال الصناعات العسكرية والبناء<sup>(٣١)</sup> مستفيدة بذلك من الايدي العاملة العربية الرخيصة ومن المدخرات والممتلكات والثروات في المناطق المحتلة<sup>(٣٢)</sup>

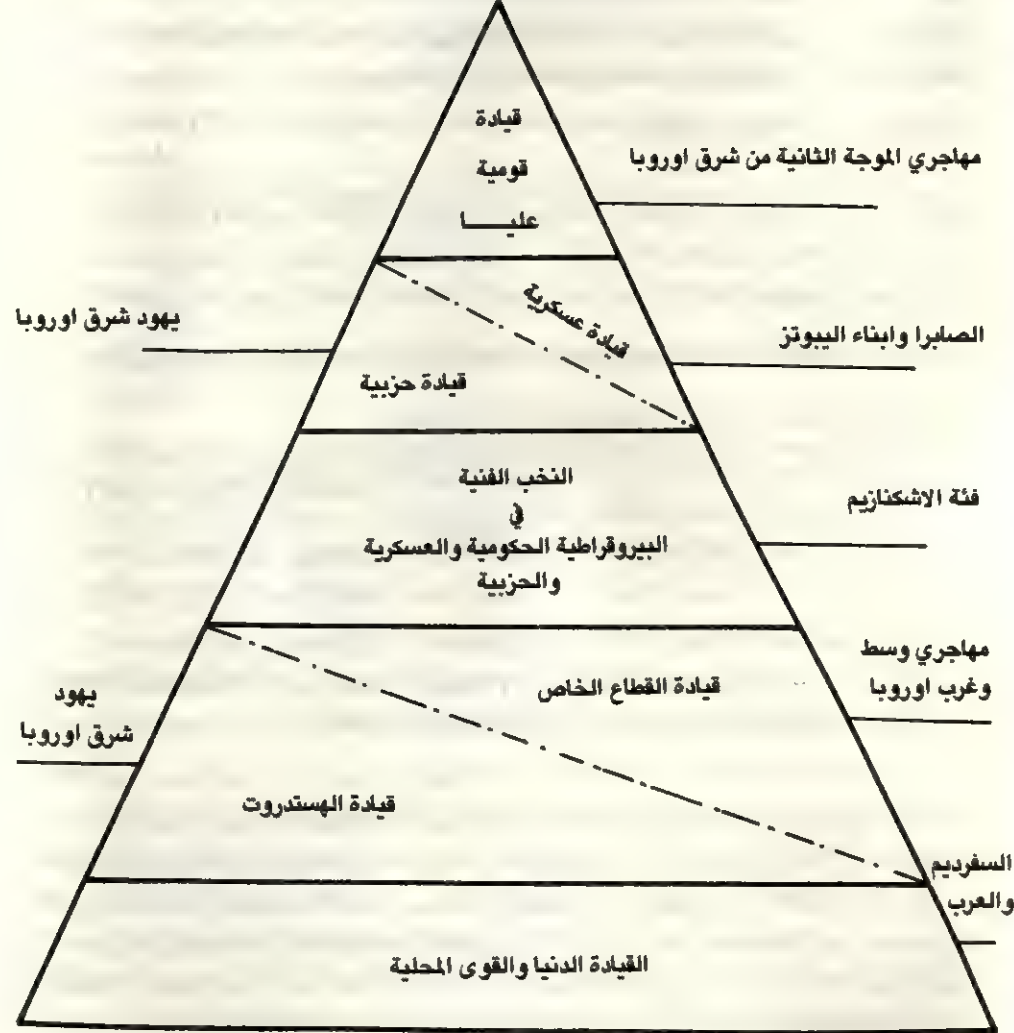
وقد رافق ذلك زيادة في قوة الرأسمالية المحلية وتأثير الرأسمالية الاجنبية وقد لجأت هذه القوى للضغط على الجهاز الحكومي الاقتصادي لتخليص الاقتصاد الاسرائيلي من سيطرة البيروقراطية الحكومية من أجل فتح المجال لمزيد من الاستثمارات الاجنبية في الاقتصاد الاسرائيلي خاصة في مجال



## دور القوى الاقتصادية

يكشف لنا طبيعة التفاعل بين هذه القوى ويفسر لنا كثيرا من القيود التي تقف عائقا امام دور فعال للقوى الاقتصادية في الحياة السياسية في اسرائيل.

(شكل رقم ١)



وبين لنا الشكل رقم (١) مدى الارتباط بين القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث يتضح لنا من هذا الشكل\*

\* لمزيد من المعلومات عن مشاركة الفئات الاجتماعية والاقتصادية في الحياة السياسية في اسرائيل انظر : -

١ - حاييم جانجي وآخرون ، الطبقة الطبقية للمجتمع الاسرائيلي ترجمة ابراهيم منصور ، دار ابن رشد ، بيروت ١٩٧٧ ص ٣٦-٣٨

(٢) - Peres, Yochanan, Ethnic Relations in Israel, in palestine studies, vol. v 111, no 3 spring 79 pp. 113-115

(٣) - Matras, J, Social change in Israel, Aldine publishing co., chicago 1965, p. 123

الصناعات التصديرية التي تساعد في مد الهيمنة الاسرائيلية على المنطقة وفي قطاع الخدمات التي تعظم نشاطه خلال هذه المرحلة وقد تجاوزت الحكومة الاسرائيلية مع هذا الوضع وعملت على عقد مجموعة من المؤتمرات والندوات الاقتصادية اهمها مؤتمر المليونيرات الذي عقد سنة ١٩٦٨ لتشجيع الاستثمار الاجنبي في الاقتصاد الاسرائيلي<sup>(٤٣)</sup> وقد مثلت هذه المرحلة التي اعقبت الحرب فترة نشاط اقتصادي بارز سواء للقطاعين العام والخاص.

لكن الاقتصاد الاسرائيلي عاد للانكماش مرة اخرى بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ نتيجة تكاليف الحرب الباهظة وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة، هذا بالإضافة الى تردي وضع اسرائيل الدولي خاصة بعد قطع معظم الدول الافريقية لعلاقاتها مع اسرائيل مما ادى لاحجام الاستثمارات الاجنبية عن المساهمة بدورها في هذا الاقتصاد وادى بالتالي الى تخفيض ميزانيات التنمية ومساهمة الدولة في مشروعات البنية الاساسية وقد اعقب فترة الانكماش هذه وصول الليكود للحكم معتمدا سياسة اقتصادية رأسمالية تنادي بالاقتصاد الحر وتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وفتح المجال واسعا لمساهمات الرأسمال الفردي والقطاع الخاص في عملية التنمية<sup>(٤٤)</sup> والتركيز على الصناعات التصديرية، وتحويل العمالة الفائضة في القطاع العام والهستدروت للعمل في القطاع الخاص محاولة بذلك التخلص من سيطرة حزب العمل على القطاع العام ومؤسساته وللمحد من نفوذ الهستدروت الذي بقي تحت سيطرة حزب العمل<sup>(٤٥)</sup> وبذلك وجد القطاع الخاص فرصته للاسهام في الحياة الاقتصادية الاسرائيلية وتعزز دور القوى الرأسمالية الداخلية والخارجية في الحياة السياسية في اسرائيل من خلال تناغم مخططاتهما مع سياسات الحكومة اليمينية ودورها في خدمة الاحتكارات العالمية والصهيونية. وقد تعاضد هذا الاتجاه بعد بروز بوادر للحل السياسي في منطقة الشرق الاوسط عقب اتفاقيات كامب ديفيد، وبدأ مخطوطوا الاستراتيجية يطالبون بالتحول عن مركزية الاقتصاد الاسرائيلي الى اقتصاد مفتوح وحر يسهل عليه عملية التغلغل في المنطقة العربية للسيطرة عليها بعيدا عن التعقيدات السياسية الحكومية، حيث يمكن ان يتمتع القطاع الخاص بمرونة اكبر للتعامل في الوسط العربي ويخفف حساسية التعامل مع الاقتصاد الحكومي.

وما دعوات بيغن للمستثمرين ورجال الاعمال اليهود للمساهمة في المشروعات الاقتصادية الاسرائيلية والمصرية الا مؤشرا على طبيعة التخطيط الاسرائيلي للتغلغل الاقتصادي في المنطقة العربية ولاضعاف المقاطعة العربية المفروضة على اسرائيل، وقد جاء الغزو الاسرائيلي الى لبنان ١٩٨٢ ليفضح المخططات الاسرائيلية في هذا المجال اذ عمل القطاع الخاص في اسرائيل على استغلال هذه الازمة للدخول الى السوق اللبنانية كما تزايدت طموحات القطاع الخاص لتحويل اسرائيل الى مركز للاستثمارات المالية في المنطقة بعد ضعف مركز بيروت المالي<sup>(٤٦)</sup>

## تقييم دور القوى الاقتصادية :

من خلال الاستعراض السابق لعلاقات وتفاعلات القوى الاقتصادية مع بقية القوى والمؤسسات داخل المجتمع الاسرائيلي نلاحظ دور هذه القوى كان باستمرار محدودا وبقيت القوى الاقتصادية لا تتمتع بالفعالية والقدرة على التأثير الذي يتناسب مع حجمها وكثرة عدد افرادها وضخامة المؤسسات التي تديرها. وحين نريد استقراء وتحليل اسباب هذا التراجع والقصور في دور القوى الاقتصادية<sup>(٤٧)</sup> لا بد ان نأخذ بالحسبان الترابط بين القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأن هذا الترابط



١ - ان قمة السلطة السياسية ما تزال محصورة في ايدي الاشكنازيم خاصة المهاجرين الاوائل من شرق اوروبا وهم في الغالب ينتمون الى موجة الهجرة الثانية والثالثة وان بعض مواليد فلسطين من الصابرا من ابناء هذه الجماعة وتلاميذها بدأوا يحلون مكانهم.

٢ - ان القيادة العليا في المؤسسة العسكرية تنتمي الى الصابرا وبعض المهاجرين من شرق اوروبا وهم صغار السن حيث تربوا جميعا على ارض فلسطين خاصة في الكيبوتزات اما القيادات الدنيا في الجيش والأمن العام فينتمون الى فئة السفرديم وهم اليهود من اصول شرقية اسيوية وافريقية.

٣ - ان الطبقة الاقتصادية العليا المسيطرة على رأس المال والعمل في اسرائيل تنتمي الى اليهود المهاجرين من وسط وغرب اوروبا وهم من اصحاب الخبرة ويمتازون بارتفاع مستواهم الفني والتعليمي وهم ذوي ارتباطات بالاحزاب اليمينية وبالراسمالية العالمية خاصة الامريكية.

٤ - ويمثل اليهود من شرق اوروبا قيادات الهستدروت والمناصب العليا في البيروقراطية الحكومية والحزبية.

٥ - اما اليهود الشرقيين والسفرديم والاقلية العربية فهم يشغلون المناصب الادارية الدنيا والبيروقراطية الحزبية المحلية.

واخيرا يمكن القول بان هذه الدراسة للعلاقة بين القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في اسرائيل تظهر مجموعة من النتائج:

١ - انفصال القوى الاقتصادية في اسرائيل عن النخبة السياسية الحاكمة، حيث ترجع النخبة الحاكمة في خلفياتها الى اصول عسكرية وحزبية والى قيادات كان لها دور فعال في قيام اسرائيل وان ارتفاع قمة الهرم السياسي لا تعكس بالضرورة تحسنا في الوضع الاقتصادي لهذه القوى والعكس صحيح\*

ب - انعزال القوى الاقتصادية اجتماعياً عن الاغلبية داخل المجتمع الاسرائيلي من السفرديم والعرب وانحسارها في فئة اجتماعية محدودة من الاشكنازيم، هذا مع العلم بأن التأييد لاتجاهات هذه القوى الراسمالية تتمحور في الاساس حول فئة السفرديم حيث ترتفع نسبة التأييد لديهم للاتجاهات الراسمالية عن غيرهم من فئات المجتمع الاسرائيلي<sup>(٤٨)</sup> وقد ترتب على هذه النتائج ان اصبحت القوى الاقتصادية معزولة عن الجماعات التي تؤيد ايدولوجيتها وخلق نوع من عدم الانسجام بينها وبين مؤيديها خاصة في ظل نظرة التعالي التي تشعر بها هذه القوى اتجاه فئة السفرديم المتخلفة اقتصادياً وحضارياً وعدم المبالاة السياسية التي تتصف بها جماعات السفرديم.

(\*) من الدراسات الجديرة بالاطلاع في هذا المجال الدراسة التي اعدتها ايزنستادت عن العلاقة بين الدخل والثقافة والمهنية داخل المجتمع الاسرائيلي ، حيث تكشف تلك الدراسة كيف ان القيادة السياسية مثلت طبقة منعزلة عن القوى الاقتصادية في المجتمع ، وان ارتفاع مستوى الدخل في المجتمع ودخول طبقة اقتصادية عليا لم يكن بمؤهل كاف لدخول النخبة الحاكمة المغلقة انظر :-

Eisenstadt, op. Cit. p. 213

(1) Antonovsky, Aron, Israel political and Social Attitudes in Amont, No. 6, 1963, p. 9

ج - ان نجاح القوى الاقتصادية في تأديتها لدور فعال داخل المجتمع يرتبط بمدى علاقاتها مع النخبة الحاكمة ومدى هيمنة الفئات السياسية والعسكرية عليها، فالمؤسسات العامة خاصة التي يرأسها كبار قادة الجيش مارست دوراً فعالاً اما الهستدروت فقد بقي متأرجحاً في علاقاتها مع النخبة وبالتالي تذبذب دوره تبعاً لذلك اما قيادات القطاع الخاص فان دورها ارتبط بمشاريعها ذات العلاقة بمخططات النخبة الحاكمة واستعدادها لدعم وتمويل هذه المشاريع.

### العوامل المؤثرة على دور القوى الاقتصادية

وفي الختام نستعرض بعض العوامل التي اثرت على دور القوى الاقتصادية في الحياة السياسية في اسرائيل.

#### ١ - طبيعة القوى الاقتصادية

وفي هذا المجال يمكن ملاحظة مجموعة من العوامل الفرعية المنبثقة عن هذا العامل نذكر منها:-

١ - تعدد بنية القوى الاقتصادية وتوزعها بين ثلاث قطاعات هي:

الحكومي والهستدروت والخاص، مما ادى بالتالي الى تفكك هذه القوة نتيجة تعارض مصالحها، وعدم قدرتها على الانسجام. فالقطاع الحكومي بقي باستمرار خاضعاً للنخبة السياسية متأثراً بقيمتها وخطتها نتيجة ارتباطه الاداري بها، اما قطاع الهستدروت وهو الاقرب الى القطاع التعاوني فبالرغم من وضعه كمدافع عن مصالح العمال فانه يمارس اكبر دور راسمالي داخل الكيان الاسرائيلي كما أن الاعتبارات الحزبية بقيت متحكمة فيه وشلت حركته، واخيراً واجه القطاع الخاص مجموعة من المشاكل المتعلقة بطبيعته كقطاع مرتبط بفئة قليلة داخل المجتمع لها ارتباطاتها الخارجية مما افقده الشعبية اللازمة لممارسة دور فعال.

ب - ان معظم القوى الاقتصادية داخل الكيان الاسرائيلي هي قوى غير اصيلة وليس لها جذور تاريخية كما هو حال المجتمع الاسرائيلي. فمعظم هذه القوى تعتمد على المصادر الاجنبية في تدبير مواردها المالية مما جعل هذه القوى خاضعة ومتأثرة بهذه الجهات التي تتولى عملية تمويلها سواء من الجهات الصهيونية او الراسمالية العالمية<sup>(٤٩)</sup>، كما ان مواردها البشرية والمادية الاخرى مرتبطة بالمشروع الصهيوني ككل الذي يعتمد على الهجرة لتوفير العنصر السكاني وعلى الارض العربية لتوفير الموارد الاقتصادية مما افقدها حرية الحركة في المجال السياسي بعيداً عن سياسات النخبة الحاكمة واقتصر دورها على تمويل مشاريع وسياسات هذه النخبة.

٢ - سيطرة القيم الايدولوجية والسياسية: على البنيان الاجتماعي والاقتصادي الاسرائيلي ، فكل نشاط في هذا المجتمع خطط لخدمة الايدولوجية الصهيونية ، بحيث شكلت الايدولوجية الصهيونية القيمة العليا المسيطرة على داخل هذا المجتمع<sup>(٥٠)</sup>، واصبح الانتماء لهذه الايدولوجية الاساس الاسمي لكل انتماء بداخله<sup>(٥١)</sup> وبما ان الايدولوجية الصهيونية شاملة لكافة مظاهر الحياة فقد انضوت تحت لوائها كافة الاتجاهات السياسية والاقتصادية وشكلت هذه الايدولوجية الاساس الفكري والسلوكي لكافة افراد المجتمع سواء على المستوى القيادي ام الجماهيري ، واصبحت هذه الايدولوجية المعيار الذي تقاس به تصرفات القوى داخل المجتمع الاسرائيلي . وقد ساعدت المعونات



المالية التي تقدمها المنظمات الصهيونية العالمية في ضمان استمرار سيطرة القيم الصهيونية على النخبة الحاكمة والمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الاسرائيلي . وقد ادت سيطرة القيم الايديولوجية والسياسية الى مجموعة من النتائج التي اثرت بدورها على دور القوى الاقتصادية نذكر منها :-

١ - تعزيز دور الاحزاب السياسية الصهيونية التي بدأت تستقطب افراد المجتمع من كافة الاتجاهات لخدمة اهدافها ومخططاتها وتأكيد طابعها الايديولوجي على كافة افراد المجتمع مما جعل درجة طابعها الايديولوجي على كافة افراد المجتمع مما جعل درجة التسييس داخل هذا المجتمع تفوق اي مجتمع آخر وتتضح هذه الصورة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار العدد الكبير من الاحزاب الصهيونية الموجودة على الساحة السياسية وقد ساعدت هذه النسبة المرتفعة من الانتماء السياسي داخل المجتمع في اضعاف دور القوى الاقتصادية باعتبارها ممثلة لمصالح انية بعيدة عن المصلحة الصهيونية العليا وجعل هذه القوى الاقتصادية مجرد قوى ملحقة بالاحزاب السياسية تدافع عنها وتعمل على تمويلها لخدمة اهدافها المشتركة<sup>(٥٢)</sup>.

ب - اعطاء دور بارز للقيادات الصهيونية التاريخية والتي ارتبطت بتاريخ حافل من العمل في المنظمات الصهيونية في فلسطين وخارجها باعتبار ان هذه القيادة هي الحريصة على تنفيذ المنطلقات الصهيونية وضمان التماسك والوحدة بين افراد المجتمع المتباين في خلفياته العرقية والحضارية وقد ساعد هذا العامل في الحد من نفوذ القيادات الاقتصادية خاصة تلك القيادات التي ظهرت في فترات لاحقة بعد قيام اسرائيل والتي يشك في اخلاصها لاهداف الصهيونية الاصلية . نتيجة غيابها عن ممارسة دور فعال في ارساء اسس المجتمع الاسرائيلي وفي الصراع من اجل قيامه .

ج - سيطرة القوى الدينية على الحياة الثقافية والتعليمية في المجتمع الاسرائيلي وقدرتها على تجنيد وتوجيه القوى والاحزاب من كافة الاتجاهات لخدمة مصالحها من خلال شغلها لوزارة الثقافة والاعلام في الحكومة الاسرائيلية منذ تكوينها حتى اليوم مما ساهم في خلق جيل صهيوني متعصب يعمل على خدمة الاهداف الصهيونية العامة ويعمل على تغليب هذه الاهداف على اي مصالح اقتصادية او اجتماعية اخرى . وما ظهور حركة غوش امونيم والحركات الصهيونية المتطرفة الاخرى الا تعبيراً عن هذا الاتجاه .

د - اخضاع جميع السياسات والنشاطات الاقتصادية للاعتبارات الايديولوجية فمثلاً يلاحظ بانه بالرغم من الازمات الخانقة التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي كانت القيادات الاسرائيلية تعمل على تحسين المستوى المعيشي للفرد الاسرائيلي لاعتبارات ايديولوجية تستدعي الاستمرار في تشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين لتجميع اليهود في ارض الميعاد والحد من الهجرة المعاكسة ، كما ان اصرار هذه القيادة على تأمين وسائل العيش الرغيد لهم واقامتها للمستوطنات في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ لاسكانهم رغم الاعباء الاقتصادية المرتبة على ذلك تخضع في المقام الاول للاعتبارات السياسية والايديولوجية .

٣ - حالة اسرائيل الامنية وما تفرضه من هيمنة الاعتبارات العسكرية على حياة المجتمع الاسرائيلي نتيجة الشعور الدائم بخطر الابداء من جانب العرب<sup>(٥٣)</sup> . وقد أدى هذا الوضع الى ارتباط الاهداف

الاقتصادية بالاهداف العسكرية<sup>(٥٤)</sup> واصبح الاقتصاد الاسرائيلي في خدمة الاستراتيجية العسكرية بدءاً من استقدام المهاجرين وتحديد نوعيتهم الى عملية زرع المستوطنات الزراعية في المناطق الاستراتيجية ، والاصرار على بناء ترسانة عسكرية ضخمة ، وقد أدى هذا الوضع الى اتحاد المصالح الاقتصادية مع العسكرية لتحقيق اهدافها المشتركة في التوسع الخارجي ومحاولة فرض السلام الاسرائيلي على المنطقة العربية بالعنف ،

ونتيجة لذلك كله صعدت المؤسسة العسكرية لتشكّل الركن الاساسي في حركة المجتمع الاسرائيلي في جميع نواحيه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبرزت النخبة العسكرية كرمز للعزة والقوة الاسرائيلية ولتصبح احدى القنوات الرئيسية للتجنيد السياسي للنخبة الحاكمة ولكافة القوى الاساسية داخل المجتمع الاسرائيلي ، وقد استطاعت هذه النخبة العسكرية كسب قادة الحركة النقابية واستيعاب القوى الاقتصادية الاخرى لخدمة مصالحها وقد ساعدت مجموعة من العوامل على بلورة دور المؤسسة العسكرية داخل المجتمع الاسرائيلي على حساب القوى الاخرى خاصة القوى الاقتصادية نذكر منها :-

١ - اعتماد الجيش الاسرائيلي على نظام الاحتياط بحيث يشكل الجمهور الاسرائيلي كله جيشاً مسلحاً تكون فيه جميع القوى البشرية تحت سيطرة المؤسسة العسكرية واللجوء الى تقصير فترة التعبئة العامة الى اقصى درجة ممكنة لاتاحة الفرصة لافراد الاحتياط للمساهمة في النشاطات العامة الاخرى . مع ما يحملونه من روح عسكرية توسعية<sup>(٥٥)</sup> .

٢ - نظام التسريح المبكر في الجيش الاسرائيلي خاصة في الرتب العليا مما أدى الى تسرب اعداد كبيرة من هؤلاء الضباط الى الانشطة الاقتصادية المختلفة وسعيهم لربط نشاطات المؤسسات الاقتصادية التي يديرونها بنشاط المؤسسة العسكرية ولخدمة اهدافها<sup>(٥٦)</sup>.

٣ - تجنيد القطاعات الاقتصادية المختلفة من زراعية وصناعية ومواصلات وغيرها لخدمة اقتصاد الحرب الاسرائيلي وضمان سيطرة المؤسسة العسكرية على ادارة وتعبئة هذه القطاعات وتوفير الحماية اللازمة لها لضمان استمرارية نشاطاتها لخدمة الاهداف العسكرية في حالات السلم والحرب على السواء.

٤ - لجوء المؤسسة العسكرية الى الاهتمام بعنصر الشباب والاشراف على تدريبه من خلال اشراف المؤسسة العسكرية على مجموعة من التنظيمات الشبابية العسكرية مثل الجنداع والنحال<sup>(٥٧)</sup> والقيام بمجموعة من البرامج الثقافية والتعليمية . وترى المؤسسة العسكرية بان مهمتها خلق مجتمع يؤمن بالمفاهيم الصهيونية الدينية والتوسعية ، مجتمع عسكري صهيوني متحفز للحرب بصورة دائمة ، كما انها تساهم ايضاً من خلال ذلك في تحقيق التجانس والانسجام داخل المجتمع الاسرائيلي . وقد ساهم دور المؤسسة العسكرية في اعداد النشأ والتربية القومية في تحقيق نوع من الولاء من الاجيال المتعاقبة في هذا المجتمع للمؤسسة العسكرية يتفوق على اية انتماءات او مصالح اخرى.



## المصادر :

- (١٧) انظر لمزيد من التفاصيل بخصوص التمييز بين هذه الانواع من القوى الاقتصادية في السيد عليوة ، اداة المشروعات العامة في الاقتصاد الاسرائيلي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ ص ١٤٩-١٥١ كما يمكن متابعة مساهمة كل قطاع من هذه القطاعات في الاقتصاد الاسرائيلي في فؤاد مرسى الاقتصاد السياسي لاسرائيل ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٩٧
- (١٨) السيد عليوة ، نفس المرجع ص ١٤١
- (١٩) Medding, Peter, Mapai in Israel, cambridge university press, cambridge, 1972, p. 143
- وانظر ايضا : Fein leonard, politics in Israel, Little Brown, Boston, 967, p. 249
- (٢٠) Pritte, Terence, Levi Eshkol, The Man and the Nation, pitman publishing corporation, New York, 1969, pp. 172- 173
- (٢١) بن غورات ، مراكز القوى في اسرائيل ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ٥٤-٦٤
- (٢٢) Elizur, Yoav, Who Rules Israel, Harper and Raw publishers, New York 1973, p 92-93
- (٢٣) غازي السعدي ، التكتل ، بحث غير منشور ، عن دار الجليل للنشر ، عمان ١٩٧٩ ، ص ٩
- (٢٤) Gilon, Norms for publis Administration, State comptrollers office, Jerusalem, 1969 pp. 285-287
- (٢٥) Ben Gurion Looks Back In Talks with Moshe pearlman, Simon and Schuster, New York, 1956, p. 51
- (٢٦) قارن تطور تمثيل الهستدروت للمجتمع الاسرائيلي في :  
 ١ - عماد شقور ، اوضاع الهستدروت ومواقفها ، في قضايا اسرائيلية عدد ( ٢ ) ، ١٠ شباط ١٩٧٥ ص ١٠٥-١٠٦  
 ب - الكتاب السنوي ١٩٨٢ ، دار الجليل للنشر ، عمان ١٩٨٢ ص ٥٠
- (٢٧) مجلة صامد الاقتصادي ، القيود القانونية على حرية الوصول الى الارض والمياه في اسرائيل ، عدد ٤٨ ، اذار نيسان ١٩٨٤ ص ٥٩-٦٠
- (٢٨) Pritte, Terence, op cit, pp. 75- 76
- (٢٩) انظر في ذلك كلا من :  
 A ) Preuss, Walter, The Lobar Movement in Israel, Jerusalem, 1965, pp. 231- 233  
 ب - عبد الملك عودة ، النشاط الاسرائيلي في افريقيا ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٤٨
- (٣٠) Brecher, Michael, The Foreign Policy System of Israel, Yale University press, New Haven, 1972, p. 429.
- (٣١) لمزيد من التفاصيل عن نشاطات الهستدروت الاقتصادية انظر :  
 ١ - صامد الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ص ٦١
- B ) Israel Government Year Book, 1967/1968 Jerusalem, p. 388
- (٣٢) انظر لمزيد من التفاصيل عن تنظيم الهستدروت ليلي القاضي ، الهستدروت ، مركز الابحاث ، بيروت ١٩٦٧ ص ١٧-٢٠
- (٣٣) عن تطور نتائج انتخابات الكتل الحزبية داخل الهستدروت انظر : الكتاب السنوي ١٩٨١ ، دار الجليل ، عمان ١٩٨٢ ص ١٥٢ كما يمكن متابعة اسماء رؤساء الهستدروت في نفس المرجع ص ١٥٧
- (٣٤) Menuhim, Moshe, The Decadence of Judasim In Our Time, Exposition press, New York, 1965, p. 201
- (٣٥) جريدة الشرق الاوسط ، لندن بتاريخ ١٨/٩/١٩٨٤
- (٣٦) ابراهيم ابرلغد ، تهويد فلسطين ، ترجمة اسعد رزوق ، مركز الابحاث بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ١٤٤
- (٣٧) Heth, The Legal Framework of Economic Activity in Israel, New York, 1967, p. 116
- (٣٨) مكتب العمل العربي ، العمال العرب في الارض المحتلة ، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل ، بغداد ، بدون تاريخ ص ٩٤
- (٣٩) فؤاد مرسى ، مرجع سبق ذكره ص ٩٦ ، ١٠٩-١١١
- (٤٠) انظر لمزيد من التفاصيل عن طبيعة القوى الرأسمالية اليهودية خارج فلسطين في :  
 سهيل عامر ، كبار رجال الاعمال الصهاينة في العالم ، في مجلة صامد الاقتصادي ، نيسان ١٩٨٠ .

( ١ ) لمزيد من التفاصيل عن المساعدات التي قدمها روتشيلد وغيره لعملية الاستيطان اليهودي في فلسطين انظر

A ) Ben Gurion, David, Rebirth and Desting of Israel, Philosophical library, New York, 1964, pp. 55-57  
 B ) Laquer, W. A Short History of Zionism London, 1972. pp 77-78

( ٢ ) محمد صقر ، دراسات في الاقتصاد الاسرائيلي ، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ، ١٩٧٥ ص ٨

( ٣ ) انظر بخصوص دور الوكالة اليهودية في المجال الاقتصادي كلا من :

١ - محمد عبد الرؤوف سليم ، نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٢ ص ٣٩١-٤٧٣

B ) The Esco Foundation For Palestine, A Study of Jewish Arab and British policies, Reprinted by Re-print co, New York vol. 2, pp. 1082- 1084

( ٤ ) عبد الحفيظ محارب ، سياسة العمل العربي بين الامس واليوم ، في شؤون فلسطينية عدد ٢٤ آب تموز ١٩٧٣ ص ١٤٣

( ٥ ) قسم الدراسات ، السياسية السكانية الاقتصادية لمجتمع الحرب الصهيوني ، منشورات فلسطين المحتلة ، بيروت ١٩٨١ ص ٥

( ٦ ) بسام ابو غزالة ، التخطيط في اسرائيل ، مركز الابحاث ، بيروت ١٩٦٧ ص ١١٤-١١٦

( ٧ ) انظر تطور مساهمات الرأسمال الاجنبي في الاقتصاد الاسرائيلي في :

١ - جالينا نكتينا ، دولة اسرائيل ، دار الهلال ، بدون تاريخ ص ٢٧٨ وما بعدها

ب - توماس ، ستوفر ، المساعدات الامريكية لاسرائيل ( الرباط الحيوي ) مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت ١٩٨٢

( ٨ ) Lasswell, Harold and Kaplan, Abraham, Power and Society Yale University press, New Haven, 1950, p. 75

( ٩ ) من اشهر هذه الدراسات دراسة : -

Mills, C. wright, The power Elite, Oxford University press, New York, 1958

(١٠) Poulantzas, Nicos, Political power ans Social Classes, Humanities press, London, 1975, p. 326

(١١) Eisenstadt, S. N. Israel Society, Weiden feld and Nicolson, London, 1967, p. 213

(١٢) Shaham, David, Acrisis of Leadership, in New out look, May 1974, vol. 17. no. 4, p. 29

(١٣) Peretz, Don, Israel: Utopia in corporstion, in the Middle East Journal, Vol. 33, No. 1. 1979, p. 67

( ١٤ ) للحصول على مزيد من المعلومات عن الوظائف الاقتصادية التي شغلها ضباط الجيش الاسرائيلي بعد

تسريحهم من الخدمة انظر : -

Perlmutter, Amos, Military and politics in Israel, Frank case and co. ltd. London, 1970, p. 76

(١٥) Arian, Alan, Ideological change in Israel, the free press, Cleve land, 1968. p. 67

(١٦) سمير جبور ، مخططات اسرائيل الاقتصادية في ضوء معاهدة الصلح المنفردة ، مؤسسة الدراسات

الفلسطينية ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٢٦-٣٤



## منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل ( ١ ) وجهة نظر فلسطينية

د. رمزي خوري

الكيان الصهيوني في فلسطين كيان صغير، والمنطقي ان لا يسعى وراء اقامة منطقة حرة مع اقتصاد قوي وكبير ذو قدرة كبيرة على المنافسة والاغراق كالاقتصاد الامريكي، وعليه فان البحث الحالي يحاول ان يتناول ابعاد اتفاقية المنطقة التجارية الحرة باعتبارها احدى حلقات اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني، بهدف فرض هذا الكيان ودمجه في المنطقة العربية.

مرتكزات البحث :

- ١ - اتفاقية المنطقة التجارية الحرة احدى حلقات اتفاق التعاون الاستراتيجي.
- ٢ - المنطقة التجارية الحرة - مفهومها - اهميتها - اهدافها.
- ٣ - المزايا المباشرة لاتفاقية المنطقة التجارية الحرة بالنسبة لاقتصاد الكيان الصهيوني.
- ٤ - المزايا المباشرة لاتفاقية المنطقة التجارية الحرة بالنسبة للاقتصاد الامريكي.
- ٥ - مخاطر اتفاقية المنطقة التجارية الحرة على الاقتصاد العربي.
- ٦ - خلاصة.

أولاً : اتفاقية المنطقة التجارية الحرة احدى حلقات اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني :

رغم أن اتفاقية المنطقة التجارية الحرة تأتي في فترة يعيش فيها اقتصاد الكيان الصهيوني أزمة خانقة تضعه على حافة الانهيار، الا ان أهمية الاتفاقية لا تنحصر في محاولة انقاذ هذا الاقتصاد، ذلك ان الأزمة الاقتصادية ملازمة للكيان الصهيوني منذ اقامته، نابعة من طبيعته ومهامه، باقية ببقائه لكن أهمية الاتفاقية تنبع من كونها احدى حلقات اتفاق التعاون الاستراتيجي بين قائدة الامبريالية العالمية / الولايات المتحدة الامريكية / وبين الكيان الصهيوني / قاعدة الحركة الصهيونية العالمية ونواة المشروع الصهيوني في المنطقة العربية.

(٤١) ابراهيم متولي نوار ، مشكلات الاقتصاد الاسرائيلي ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٤٢-٤٣

(٤٢) تيسير النابلسي ، الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ، مركز الابحاث بيروت ١٩٨١ ص ١٢٧-١٧٤

(٤٣) Kanovsky, The Economic Impact of six day war, New York prager, New York, 1970, pp. 88- 92

(٤٤) عن سياسة الليكود الاقتصادية وتفاعلاتها انظر :-

١ - امل الشاذلي ، الليكود والتسوية ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٢٤-١٢٣

ب - الكتاب السنوي ١٩٨٢ ، مرجع سبق ذكره ص ٥٠٩ وما بعدها

(٤٥) The Zionist plan for the Middle East, op. Cit, p. 11

(٤٦) سمير جبور ، مرجع سبق ذكره ص ١٢٧-١٢٨

(٤٧) يمكن ملاحظة قصور دور القوى الاقتصادية في صنع القرارات السياسية الهامة داخل المجتمع الاسرائيلي خاصة على صعيد السياسة الخارجية حيث استبعدت القوى الاقتصادية من المساهمة في صنع القرارات الهامة انظر جماعات اتخاذ القرار في :-

Brecher, Michael, Decisions in Israel Foreign policy, oxford University press, London 1974

(٤٨) Antonovsky, Aron, Israel political and Social Attitudes in Amont, No. 6, 1963, p. 9

(٤٩) فؤاد مرسى ، مرجع سبق ذكره ص ٦٦-٦٧

(٥٠) انظر مدى الايمان بالصهيونية لدى افراد المجتمع الاسرائيلي في :- Antonovsky, op. cit, p. 11 حيث وجد ان نسبة المعارضين للايديولوجية الصهيونية في المجتمع الاسرائيلي لا تتجاوز ٤٪ فقط من افراد المجتمع.

(٥١) Avnery, Uri, Israel without zionism, The Macmillan co, New Yourk, 1968, p. 167

(٥٢) انظر لمزيد من التفاصيل عن دور القوى الرأسمالية في تمويل الاحزاب الاسرائيلية في كل من :-

١ - ملحق العدد ٢٢ من نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٤ ، الاقتصاد الاسرائيلي في مواجهة الازمات والفضائح ٧٥٤-٧٧٠

ب - ابو مازن ، المال والسلطة في اسرائيل، في مجلة فلسطين الثورة عدد ٥٢٠ بتاريخ ١١/٨/١٩٨٤

(٥٣) يعلق بن غوريون على هذا الوضع بقوله « ان مسألة الامن يجب ان تبقى النقطة المركزية للسياسة نتيجة الخطر الدائم الذي يهدد الوجود الاسرائيلي»

Ben Gurion, Israel. Years of challenge, Hot Rienehant and Winston, New York, 1963, p. 69

(٥٤) يرى يغال ألون احد مخططي الاستراتيجية الاسرائيلية بان الوضع الاقتصادي الجيد وتوفير مستوى معيشة مرتفع ضرورة ملحة لتوفير القوة العسكرية اللازمة لتوفير الامن الاسرائيلي انظر يغال ألون ، ستار من الرمال ، ترجمة المخابرات المصرية ، القاهرة بدون تاريخ ص ٢٩٢

(٥٥) مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام ، العسكرية الصهيونية القاهرة ١٩٧٤ ص ٨١ ، ٨٩

(٥٦) اسعد رزوق ، الدور الاكسترا عسكري للجنرالات المتقاعدين، في اسرائيل في شؤون فلسطينية عدد ١١ ، تموز ١٩٧٢ ، ص ٦٧

(٥٧) انظر في ذلك ماهرن البندك ، اسرائيل مجتمع عسكري ، مطابع دار الكفاح بيروت ١٩٧١ ص ٤٤ - ٦٦.



فالكيان الصهيوني بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، يقوم في موقع استراتيجي هام كهزمة وصل بين قارات ثلاث وهو يقع على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفييتي ويشكل من خلال الصبغة الدينية اليهودية التي يضيفها على القاعدة الصهيونية، مركزاً لاذكاء ازدواجية الولاء ليهود الدول الاشتراكية، والحيولة دون اندماجهم في اوطانهم والقيام بدورهم ضمن مجتمعاتهم، والعمل على تحويلهم الى قوى احتياطية حليفة للامبريالية والصهيونية داخل النظام الاشتراكي.

وهو بالاضافة الى ذلك يقع على مقربة من منابع النفط الذي يشكل الوقود الاساسي للصناعات الغربية. وفي قلب منطقة لا يزال سكانها يكثر حجمهم يشكلون مصدراً لليد العاملة الرخيصة، وبقوتهم الشرائية سوقاً هامة لتصريف المنتجات الغربية، وينتمون الى امة واحدة تملك كل مقومات الاستقلال والتطور والتقدم ولها تاريخ مجيد.

وبالتالي فان الكيان الصهيوني القائم في قلب الوطن العربي، ويحكم طبيعته الاستيطانية العنصرية، يشكل بالنسبة للامبريالية العالمية الحليف الاكثر قدرة على حراسة مصالحها، وقد تعزز دوره هذا بعد الانتصار العظيم للشعب الفيتنامي البطل وبعد اسقاط شاه ايران فغدى الحليف المستقر الوحيد والاكثر مصداقية في الشرق الاوسط.

كما يشكل الكيان الصهيوني بحكم طبيعته العدوانية اهم مختبر لقياس فعالية وتطور الآلة الحربية للنظام الامبريالي، وضمانة لاستمرار سوق الاسلحة التي تنتجها شركات تسيطر على القرار السياسي في العديد من الدول الصناعية.

وبالمقابل ، فالولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للصهيونية العالمية تشكل باعتبارها قائدة الامبريالية العالمية، الحليف الاهم من أجل انجاز مهام المرحلة الجديدة من المشروع الصهيوني، مرحلة دمج الكيان الصهيوني ، في المنطقة، بعد ان تم انجاز المرحلة الاولى - اقامة وتثبيت الكيان - بالتحالف مع الاستعمار الكولونيالي البريطاني ومن ثم الامبريالية الأمريكية وبالتواطؤ مع الحركة النازية من جهة والرجعية العميلة من جهة اخرى، وتشكل المرحلة الجديدة نقلة نوعية في الاستراتيجية الامبريالية والصهيونية تتميز بالمزج بين اسلوب الارهاب والعدوان المسلح ضد الامة العربية، واستخدام كل أشكال الضغط والتأمر السياسي والاقتصادي بما في ذلك التلويح بسلاح التجويع بهدف فرض الكيان ودمجه في المنطقة. وهكذا جاء اتفاق التعاون الاستراتيجي انعكاساً لتوافق وتقاطع المصالح والاهداف بين الولايات المتحدة الأمريكية والحركة الصهيونية ممثلة بالكيان الصهيوني في فلسطين وتعبيراً عن تطور درجة التنسيق بين استراتيجيتها الى درجة التوحيد وصياغة استراتيجية مشتركة، من أجل انجاز مهام المرحلة الجديدة.

لقد حدد اتفاق التعاون اهم معالم تلك الاستراتيجية والتي يمكن ايجازها وفق ما اورده الصحافة بالتالي :-

- ١ - قيام مناورات مشتركة بين مختلف الاسلحة العاملة في الجيش الأمريكي وجيش الكيان الصهيوني الجوية والبحرية والبرية على اختلاف انواعها.
- ٢ - اقامة مجلس عسكري - سياسي للتنسيق وتحديد المصالح المشتركة لكلا الطرفين، يتولى الاشراف على تقييم الموقف في المنطقة، وتحديد أماكن الخطر الذي يهدد مصالح الطرفين، واعلان حالة

التأهب والطوارئ في احدى بلدي الاتفاق طبقاً لاتفاق مشترك يتم التوصل اليه بالتنسيق مع قياداتهم.

٣ - فتح الاسواق الأمريكية امام المنتجات الصهيونية وخاصة الحربية والسماح للصناعة الحربية في الكيان الصهيوني ببيع منتجاتها العسكرية للدول التي لها مصالح مشتركة مع كلا الطرفين، وهذا ينطبق على الاسلحة التي تتركب داخل الكيان الصهيوني وتحتوي على قطع ومعدات من انتاج امريكي.

٤ - المشاركة في رسم استراتيجية التصدي للسوفيات في المنطقة والوقوف ضد تهديدات الاتحاد السوفييتي او أية قوى يوجهها الاتحاد السوفييتي اوله تأثير عليها<sup>(١)</sup>.

٥ - تقدم الولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني مساعدات اقتصادية وعسكرية لكي تستطيع اقامة وتطوير القواعد العسكرية البحرية والجوية والبرية، ووضعها بمستوى يمكنه من استقبال القوات الأمريكية وتموينها وصيانة معداتها وتقديم الخدمات الطبية لها. اضافة الى تهيئته للقيام بمهام والتزامات ومتطلبات المرحلة الجديدة.

٦ - بناء مستودعات طوارئ لتخزين الادوية والمعدات الطبية والعسكرية في الكيان الصهيوني لاستخدامها عند الضرورة.

٧ - التعاون في مجالي التجسس والاستخبارات.

٨ - فتح الموانئ امام القوات والاساطيل الأمريكية والتأكيد على ضرورة التدخل الأمريكي المباشر في حالة اندلاع أي توترات عسكرية للحفاظ على المصالح الحيوية لكلا الطرفين.

ورغم أن ما نشر أو كتب عن اتفاقية التعاون الاستراتيجي حتى الآن يفتقد الى المعلومات والبيانات التفصيلية المعقدة الا اننا نكتفي بوصف الارهابي الصهيوني «شارون» الذي قال عن الاتفاقية «تاريخية وتضع العلاقات الاسرائيلية الأمريكية في مستوى جديد».

ولن نتناول الاتفاق بالتحليل لانه ليس موضوع بحثنا، فهدفنا من وراء هذا العرض الموجز تحديد الاطار الذي تشكل اتفاقية المنطقة التجارية الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني احد فصوله.

ثانياً : اتفاقية المنطقة التجارية الحرة - مفهومها - اهميتها - اهدافها :

المفهوم التقليدي للتبادل التجاري الحربيين طرفين، هو الغاء كافة القيود التي تفرض على التجارة بينهما، بما في ذلك الرسوم الجمركية والحصص النسبية والترخيصات المقيدة، والأمثلة على ذلك متعددة كاتفاقية التبادل التجاري الحربيين الكيان الصهيوني والسوق الأوروبية المشتركة واتفاقيات التبادل التجاري الحربيين بعض دول أمريكا اللاتينية في بداية تأسيس مجموعة الأندين، لكن اتفاقية المنطقة التجارية الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني اكثر من اتفاق للتبادل التجاري الحر وان لم ترق الى مستوى الاتحاد الاقتصادي، فهذه الاتفاقية تمثل شكلاً أكثر تطوراً، يتعدى تحرير التجارة الى التكامل الانتاجي والتكامل التكنولوجي، كما انها تختلف عن اتفاقيات التكامل التي عرفها التاريخ الاقتصادي كالسوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاضد / الكوميكون /



ويمكن القول انها تشكل تجربة فريدة بحكم الطابع الفريد لأحد طرفي الاتفاق / الكيان الصهيوني / ولا بد من الإشارة هنا الى بعض خصوصيات هذا الاتفاق :-

١ - أنه كما سبق وأشرنا ليس اتفاقا اقتصاديا قائماً بذاته وإنما جزء من اتفاق للتعاون الاستراتيجي وبالتالي فإن أهدافه تتجاوز الجانب الاقتصادي الى الأهداف العامة للاتفاق الاطار.

٢ - أنه اتفاق بين قائدة الامبريالية العالمية / الولايات المتحدة الأمريكية / وقاعدة الصهيونية العالمية / الكيان الصهيوني المصطنع / الذي يشكل نواة للمشروع الصهيوني في المنطقة.

٣ - أنه اتفاق بين طرفين غير متكافئين / الولايات المتحدة الأمريكية التي يبلغ حجم ناتجها الاجمالي المحلي وفق تقديرات البنك الدولي أكثر من تريليون دولار ٣,٠٠٩,٦٠٠<sup>(٢)</sup> مليون دولار عام ١٩٨٢، والكيان الصهيوني الذي بلغ حجم ناتجه المحلي الاجمالي وفق تقديرات البنك الدولي ولنفس العام ٢٠,٤٩٠ مليون دولار<sup>(٣)</sup> أي بين طرفين يمثل الناتج المحلي الاجمالي لهما ٠,٦٪ من حجم الناتج المحلي الاجمالي للطرف الآخر.

٤ - أنه اتفاق بين طرف مدين بما يوازي ١٤٠٪ من ناتجه الاجمالي المحلي حيث تبلغ ديون الكيان الصهيوني حوالي ٢٨ بليون دولار<sup>(٤)</sup> تشكل اعلى معدل مدين بالنسبة للفرد الواحد بالعالم اجمع، ٧٠٪ من هذه الديون للطرف الآخر في الاتفاق، الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٥)</sup>.

٥ - أنه اتفاق بين طرفين احدهما / الكيان الصهيوني / لا يملك القدرة على البقاء لو التزم الطرف الآخر / الولايات المتحدة الأمريكية / الحياد اتجاهه.

٦ - أنه اتفاق بين طرفين يحظى احدهما / الكيان الصهيوني / بدعم سنوي من الطرف الآخر بلغ عام ١٩٨٣ - ١٠,٤٦٠<sup>(٦)</sup> مليون دولار أي ما يوازي ٥١٪ من ناتجه المحلي الاجمالي لعام ١٩٨٣م.

٧ - أنه يتم بين طرفين احدهما / الكيان الصهيوني / الذي يتحتم عليه احضار سكانه من جميع انحاء العالم واستيعابهم في فترة وجيزة وبناء قاعدة اقتصادية كاملة خلال جيل واحد، والحفاظ على طاقات تشغيل كاملة ومستوى معيشي مرتفع لاستجلاب المزيد من المهاجرين، وعلى اعلى معدل من التعبئة والاستنفار والاتفاق العسكري لاستكمال تنفيذ المشروع الصهيوني في المنطقة العربية. وبين الولايات المتحدة الأمريكية / الطرف الثاني / التي تقف على رأس الدول المتقدمة صناعيا واقتصاديا.

#### الاطار الحالي للتبادل التجاري بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني :

من المفيد القاء نظرة على واقع المبادلات التجارية ومكوناتها بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، فهي تتم وفقاً لنظام المعاملة التفضيلية GSP وبموجب هذا النظام فإن ٩٠٪ من سلع الكيان الصهيوني المصدرة الى الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٧)</sup> تتمتع بالاعفاءات الجمركية ولكنها مقيدة بشروط أخرى كعدم السماح باستيراد أكثر من ٢٥٪ - ٥٠٪ من بلد واحد.

ومن الواضح ان هذه الشروط ضعيفة التأثير على الكيان الصهيوني ان لم نقل معدومة. ذلك ان اجمالي صادرات الكيان الصهيوني للعالم ومن كافة السلع لم تتجاوز عام ١٩٨٢ - ١,٩٪<sup>(٨)</sup> من

اجمالي واردات الولايات المتحدة الأمريكية لنفس الفترة. كما ان هذا الامر ينطبق بشكل متفاوت على مفردات صادرات الكيان الصهيوني الى الولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل الـ ١٠٪ المتبقية بصورة اساسية الاسلحة وبعض المنتجات الكيماوية والاليكترونية، ومن المهم في هذا المجال تتبع السياسة الاقتصادية والتركيب الهيكلي للاقتصاد الصهيوني، حيث يلاحظ ان السياسة الاقتصادية ارتكزت في المرحلة الاولى / مرحلة اقامة الكيان وتثبيتته / على انتاج ما أمكن من احتياجاته وتلبية بقيتها عبر علاقاته مع الدول الصناعية المتقدمة، وخاصة السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة الأمريكية.

لكن السياسة الاقتصادية للكيان الصهيوني وخاصة منذ منتصف السبعينات، وللتكيف مع مهام المرحلة التالية من المشروع الصهيوني / الدمج في المنطقة / بدأت بالتركيز على قطاع الصناعة الذي ارتفعت مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من ٣٢٪ عام ١٩٦٠ الى ٣٥٪ عام ١٩٨٢. بينما انخفض نصيب قطاع الزراعة من ١١٪ الى ٥٪<sup>(٩)</sup> خلال نفس الفترة. ويتركز الاهتمام في قطاع الصناعة على الصناعات المتطورة وخاصة العسكرية والاليكترونية والكيماوية حيث ارتفعت صادرات الكيان الصهيوني من المنتجات الكيماوية بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٨٢ بنسبة ٥١,٥٪، ومن المعدات بنسبة ٢٦١٪ ومن الآلات والمعدات غير الاليكترونية بنسبة ٨٧٪ وللمعدات الاليكترونية بنسبة ٣٣٥٪ بينما انخفضت صادراتها من المواد الغذائية بنسبة ٤٢,٣٪ ومن النسيج بنسبة ٣٧٪ خلال نفس الفترة (١٩٧٠-١٩٨٢). بمعنى آخر فقد جرى إعادة هيكلة اقتصاد الكيان الصهيوني باعطاء دور اكبر للقطاع الصناعي وكذلك إعادة هيكلة القطاع الصناعي لحساب الصناعات المتطورة وخاصة الصناعة الاليكترونية وصناعة المعدات والآلات والصناعات الكيماوية، أي الصناعات ذات التكنولوجيا العالية.

وتبرز أهمية الأبعاد الحقيقية لاتفاقية المنطقة التجارية الحرة / التي تتخذ ظاهرياً تصريح الـ ١٠٪ المتبقية من صادرات الكيان الصهيوني الى الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال مراجعة اجمالي واردات الولايات المتحدة الأمريكية من مكونات تلك النسبة، ونعني المنتجات الكيماوية والاليكترونية. فقد تعادلت<sup>(١٠)</sup> عام ١٩٨٢ مع صادرات الكيان الصهيوني من الاليكترونيات ولم تزد عن ٢٩٪<sup>(١١)</sup> من اجمالي صادرات الكيان الصهيوني من المنتجات الكيماوية.

ذلك يوضح بما لا يدع مجالاً للشك، ان اتفاقية المنطقة التجارية الحرة المتزامنة مع إعادة هيكلة صناعة واقتصاد الكيان الصهيوني لا ولن تؤدي الى جعل الولايات المتحدة الأمريكية سوقاً هاماً لتلك المنتجات، حيث ان وارداتها تعادل او تقل عن صادرات الكيان الصهيوني الحالية منها، وعليه فإن الهدف الحقيقي للاتفاقية هو فتح اسواق امريكا خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية والتي تشكل الدول العربية جزءاً منها<sup>(١٢)</sup> او بتعبير أدق السوق الطبيعية لها حسب المفهوم الأمريكي الصهيوني بحيث يكون التكامل الانتاجي والتكنولوجي الذي يهدف اليه الاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، وسيلة لفرض هذا الكيان اقتصادياً على العالم العربي من خلال سوق السلاح والتكنولوجيا، ولعل هذا يفسر أيضاً الهجمة التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف السبعينات على المقاطعة الاقتصادية العربية واصدارها جملة من التشريعات المناهضة لها واتجاه المجموعة الأوروبية لاتخاذ موقف موحد مماثل.



ذلك ان تقويض المقاطعة الاقتصادية العربية وانهاؤها عبر مختلف الوسائل بما في ذلك اقامة المنطقة التجارية الحرة يشكل احد متطلبات انجاز المرحلة الجديدة للمشروع الصهيوني - فرضه اقتصاديا تمهيدا لدمجه في المنطقة.

### ثالثاً : المزايا المباشرة لاتفاقية المنطقة الحرة بالنسبة لاقتصاد الكيان الصهيوني :

كما اشرنا فان الازمة الاقتصادية التي يعاني منها الكيان الصهيوني ازلية بسبب ارتباطها بطبيعة وخصوصية هذا الكيان، ودوره في المنطقة، الأمر الذي يحد من فعالية اي اجراء مهما كان بحيث لا يتجاوز دوره التخفيف من حدة الازمة دون أن يتمكن من انائها، وفي ضوء هذا الفهم يمكن تتبع المكاسب المباشرة التي ينتظر ان يجنيها الاقتصاد الصهيوني من اتفاقية المنطقة التجارية الحرة والتي يمكن ايجازها بالتالي : -

١ - الالتفاف على الحصار الاقتصادي الذي فرضته المقاطعة الاقتصادية العربية «وضع حد لمعاملة اسرائيل كبلد منبوذ اقتصادياً»<sup>(١٣)</sup> وتسييد الضربة للمقاطعة العربية وشل فاعليتها كسلاح اقتصادي فعال والذي غدا بفعل الواقع العربي الراهن، السلاح الوحيد في الصراع العربي الرسمي مع الكيان الصهيوني.

٢ - تطوير الصناعة الحربية الصهيونية حيث تقوم الولايات المتحدة الامريكية بموجب الاتفاق بدعم ومساعدة الصناعة الحربية الصهيونية ونقل التكنولوجيا الحديثة اليها واقامة المشروعات المشتركة في مختلف الميادين وهذا بالضرورة يؤدي الى التقدم في المنتجات المدنية ايضاً<sup>(١٤)</sup>.

٣ - خلق اطار اكثر استقراراً للصادرات وزيادة حجمها وانعكاس ذلك بالضرورة ايجابيا على ميزان المدفوعات بتضييق الهوة فيه، حيث بلغ عجز ميزان المدفوعات للكيان الصهيوني عام ١٩٨٢ - ٥ مليارات دولار<sup>(١٥)</sup>.

٤ - الحد من التضخم الذي سجل في الاعوام الماضية ارقاما قياسية في ارتفاع الاسعار، حيث وصل الى ١٩١٪ عام ١٩٨٣<sup>(١٦)</sup>.

٥ - تمكين الكيان الصهيوني من تدمير ما تبقى من الاقتصاد الفلسطيني في الجزء المحتل منذ عام ١٩٦٧ / الضفة الغربية وقطاع غزة/ وذلك عبر اغراق اسواقهما بالسلع الامريكية الرخيصة والمنافسة الماثلة لتلك السلع المنتجة والتي استمرت في البقاء حتى الآن بفعل عدم تماثلها مع المنتجات الصهيونية، بهدف تقويض الاساس المادي للشخصية الوطنية الفلسطينية داخل الوطن المحتل وتهجير الجزء الأكبر من المواطنين الفلسطينيين والحاق من يتبقى منهم نهائياً بعجلة الاقتصاد الصهيوني.

٦ - تمكين الاقتصاد الصهيوني من الاستفادة من خبرات التسويق الامريكية وقدرات وامكانيات الشركات المتعددة الجنسية المنتشرة في معظم انحاء العالم بحيث يتم الانتاج في الكيان الصهيوني والتسويق على يد الشريك الامريكي<sup>(١٧)</sup>.

### رابعاً : المزايا المباشرة لمنطقة التجارة الحرة بالنسبة للاقتصاد الامريكي :

من الهام بداية الاشارة الى ان الولايات المتحدة الامريكية لا ترمي على الاطلاق الى تحقيق منافع اقتصادية من اتفاقها مع الكيان الصهيوني حول اقامة منطقة التجارة الحرة، لخصوصية هذا الكيان وخصوصية دوره في الاستراتيجية الامريكية، ولحقيقة موضوعية وهي ان الولايات المتحدة الامريكية تتحمل بشكل اساسي تكلفة استمرار هذا الكيان، وقد اشرنا الى ان حجم الدعم الامريكي السنوي للكيان الصهيوني بلغ عام ١٩٨٢ ٥١٪ من الناتج المحلي الاجمالي لهذا الكيان وهو دعم يزداد باضطراد. وبالإضافة الى ذلك فان الكيان الصهيوني لا يشكل سوقاً مغرية للولايات المتحدة الامريكية ذلك أن اجمالي ناتجه المحلي عام ١٩٨٢ لا يشكل اكثر من ٩,٦٪<sup>(١٨)</sup> من مجموع الصادرات الامريكية واجمالي واردات الكيان الصهيوني عام ١٩٨٢ لم تتجاوز ٣,٧٪<sup>(١٩)</sup> من إجمالي صادرات الولايات المتحدة الامريكية. الا ان ذلك لا يمنع من تحقيق الاقتصاد الامريكي بعض المنافع الاقتصادية المباشرة والتي يمكن ايجازها بالتالي : -

١ - زيادة الصادرات الامريكية للكيان الصهيوني على حساب صادرات دول أخرى وبشكل خاص صادرات السوق الأوروبية المشتركة حيث تشكل واردات الكيان الصهيوني من الولايات المتحدة الامريكية ١٧,٠٦٪ فقط من اجمالي وارداتها عام ١٩٨٢<sup>(٢٠)</sup> ذلك أن ٥٠٪ من الصادرات الامريكية للكيان الصهيوني يخضع للضرائب، كما ان تعرفه الكيان الصهيوني أعلى بمرتين من التعرفة الامريكية، علاوة على ذلك فالكيان الصهيوني مرتبط باتفاقية تبادل تجاري حر مع السوق الأوروبية المشتركة يجري بموجبها تحرير التجارة تدريجياً بينهما لتصل الى التحرير الكامل عام ١٩٨٩، وهذا بالضرورة يعرض المنتجات الامريكية لمنافسة حساسة من قبل المنتجات الأوروبية في سوق الكيان الصهيوني / لو استمرت القيود الجمركية/ ولعل في تصريح رئيس اتحاد الغرف التجارية في الكيان الصهيوني توضيح لما يمكن ان يصبح عليه الوضع بعد اقرار اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الامريكية...

«في كثير من الحالات فان المنتجات الامريكية مثل معدات المكاتب أكثر تقدماً، لكننا نشترى منتجات اوروبية لأن الضرائب على المنتجات الامريكية تجعل وارداتنا الأوروبية أرخص، ان اتفاقية التجارة الحرة ستؤدي الى انتقال تدريجي نحو البضائع الامريكية»<sup>(٢١)</sup> والأمثلة كثيرة ومتعددة فالكيان الصهيوني يستورد على سبيل المثال معظم أوجل احتياجاته من السيارات من الخارج والضرائب على السيارات تتراوح بين ٢٠-٤٦٪ وهو يستورد ٥٠٪ من احتياجاته من المانيا الغربية و ٢٠٪ من الولايات المتحدة الامريكية وبالتالي فان اقامة المنطقة التجارية الحرة يؤدي بالضرورة الى تحول نحو الاستيراد من امريكا، ومثل هذا الأمر بالنسبة للخشب حيث ان مزودي الكيان الصهيوني الاساسيين فنلندا ويوغوسلافيا هم خارج السوق الأوروبية المشتركة ولن يتمتعوا بتعرفة منخفضة، وكذلك الحال بالنسبة للنسيج حيث يستورد الكيان الصهيوني ٥٠٪ من احتياجاته من دول السوق الأوروبية المشتركة بينما يستورد



١٥,٤٪ فقط من الولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - تمكين منتجات الاستثمارات الأمريكية المقامة في الكيان الصهيوني من تخطي الحواجز والتغلغل في أسواق دول السوق الأوروبية المشتركة والافادة من اتفاقية التبادل التجاري الحريين الكيان الصهيوني والسوق الأوروبية المشتركة.

٣ - تمكين الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق ارباح اضافية من خلال مبيعات منتجاتها المشتركة مع الكيان الصهيوني في اسواق المنطقة ورفع قدرتها التنافسية امام المنتجات الأخرى بفعل اختصار نفقات النقل الباهظة الثمن نسبياً بسبب بعد الولايات المتحدة الأمريكية الجغرافي عن المنطقة.

خامساً: مخاطر اتفاق المنطقة التجارية الحرة على الاقتصاد العربي :

تتجاوز اتفاقية المنطقة التجارية الحرة بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها إحدى حلقات اتفاق التعاون الاستراتيجي - تتجاوز في خطورتها الاقتصاد العربي لتشمل الأمن العربي بل الوجود العربي بأسره، فبالإضافة للآثار الإقليمية المباشرة لدعم اقتصاد الكيان الصهيوني على اعتبار ان الدعم الاقتصادي والعسكري سوف يمكنه من تصعيد عدوانه على الأمة العربية واتاحة الفرص أمامه لمزيد من الاحتلال والتوسع والتقدم في تحقيق المشروع الصهيوني، فان لاتفاقية المنطقة التجارية الحرة آثار مباشرة على غاية من الخطورة على الاقتصاد العربي يمكن ايجاز أهمها بالتالي :-

١ - ان التكامل الانتاجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني الذي يهدف الاتفاق لتحقيقه، سيعمل على نقل بعض فروع الانتاج الأمريكي - الحربي والتقني الى الكيان الصهيوني وسيتيح أمامه فرصاً واسعة للنفاذ العلني من خلال سوق السلاح والتكنولوجيا وفرض الكيان الصهيوني كواقع Defacto.

٢ - شل فاعلية سلاح المقاطعة الاقتصادية العربية فيما لو لم تواجه الدول العربية الموقف باستراتيجية شاملة وهو أمر مستبعد حسب معطيات الوضع الراهن.

٣ - صياغة العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والكيان الصهيوني بعد هدم اسوار المقاطعة على نمط العلاقة السائدة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية / علاقة الحاق وتبعية / ومن الهام الاشارة الى هشاشة الاقتصادات العربية وضعف مناعتها وتخلفها، الأمر الذي يسهل مهمة الكيان الصهيوني المتحالف مع الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. ويجدر هنا الاشارة الى نجاح الكيان الصهيوني في تدمير الاقتصاد الفلسطيني في الجزء المحتل منذ عام ١٩٤٨ وفي تشويه الاقتصاد الفلسطيني والحاقه في فلك الاقتصاد الصهيوني في الجزء المحتل عام ١٩٦٧ وفي الآثار السلبية العميقة على اقتصاد الجنوب اللبناني وعموم الاقتصاد اللبناني.

خلاصة :

مما تقدم يتضح ان اتفاقية المنطقة التجارية الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني لا يمكن النظر اليها كاتفاقية اقتصادية فقط، فمثل هذا التعامل تبسيط للأمور واخفاء

لحقيقة الأهداف والأبعاد والمخاطر، كما ان مواجهتها، لا يمكن ان تكون باتخاذ اجراءات وقائية مجزوءة، أو ببيانات تنديد جماعية، وانما بتبني استراتيجية شاملة تواجه الاتفاق الاطار / اتفاق التعاون الاستراتيجي / وتتصدى للمرحلة الجديدة الأهم والأخطر في المشروع الصهيوني / مرحلة دمج الكيان الصهيوني في المنطقة / استراتيجية أوحى اتفاقية دفاع عن النفس وعن الوجود لكافة الدول العربية، تشمل كافة المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

فالمشروع الصهيوني يستهدف الوجود العربي بأسره وان كان بأولويات مختلفة في البرمجة اثناء تحقيقه، والفكر الصهيوني حذف من قاموسه التصنيفات التي نتناولها: التطرف والاعتدال، فالوجود العربي بحد ذاته قمة التطرف، والمفاعل النووي في اي بلد عربي وان كان للأغراض السلمية، وحتى لو انشأته دول صديقة للكيان الصهيوني يشكل بالمنظار الصهيوني حالة اعتداء خطيرة تستوجب الرد، وملكية دولة عربية لطائرات الأواكس وان كان مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية / الطرف الثاني في اتفاق التعاون الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني / يشكل تهديداً لأمن الكيان الصهيوني، واقامة مدرسة في اليمن الديمقراطي او مصنع في المغرب الأقصى يشكل خطراً على وجود هذا الكيان. واذا لم تكن دروس الجولان وجنوب لبنان وشروط اتفاقيات كامب ديفيد كافية لاقناعنا ان الاطماع الصهيونية لا تقف عند حدود فلسطين الجغرافية، فلعل مراجعة بنود اتفاقية التعاون الاستراتيجي التي تأتي في فترة يؤكد فيها العرب انشغالهم عن فلسطين، ويثبت بعضهم مصداقيته عبر حرب تصفوية يشنها على الفلسطينيين باعتبارهم النقيض المباشر للكيان الصهيوني.

ولعل قراءة اتفاقية المنطقة التجارية الحرة بمختلف ابعادها الاقتصادية والسياسية، تمكننا من اختصار فترة الانتظار التي تعيشها اقطارنا العربية للتيقن من حدوث الخطر .... فالخطر محسوس وان لم يتخذ في بعض البلدان صورة جندي او مستوطن صهيوني، فقد يتخذ صورة آلة او سلعة او احد مكوناتها، وقد يتخذ صورة براءة اختراع، لكن الهدف واحد: اخضاع المنطقة العربية والسيطرة عليها والحاقتها من خلال فرض الكيان الصهيوني ودمجه فيها.

والمواجهة تقتضي فهم الاستراتيجية المعادية وصياغة استراتيجية بنفس القدر من الشمولية للدفاع عن النفس، كما ان الأولوية في بناء التحالفات وصياغة العلاقات تعطى لمن يقف فعلياً في مواجهة المشروع الصهيوني.



## إشارات

(١) من الجدير بالذكر انه بالمفهوم الامبريالي والصهيوني فان جميع فصائل وقوى التحرر الوطني «يوجهها» الاتحاد السوفييتي وله تأثير عليها.

(٢-٣) The world bank - world Development Report 1984 P, 223

(٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٤ ص ٢٣٠.

(٥) جدعون بات - وزير الصناعة (٧٠) من الديون الخارجي ليست ديون تجارية وهي تخص الولايات المتحدة الامريكية واليهود فيها.

المصدر : منطقة التجارة الحرة بين اسرائيل وامريكا - الفوائد العائدة الى الطرفين. بيغي بيلر.

(٦) التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٨٤ ص ٢٤٢.

(٧) البضائع المعفاة من الضرائب المتجهة من الكيان الصهيوني الى الولايات المتحدة تشكل ٩٠٪ من صادرات الكيان الصهيوني الى الولايات المتحدة و ٥٠٪ من اجمالي الواردات الامريكية.

(٨) بلغت اجمالي واردات الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٨٢-٨٤ ٢٥٤٨٨٤ مليون دولار بينما بلغت اجمالي صادرات الكيان الصهيوني في نفس العام ٥٠١٧ مليون دينار.

المصدر : United Nations conference on trade and Development Handbook of International trade and

development statistics 1984P; 2-3.

(٩) The world bank-world development Report 1984 P; 223 Handbook of International trade and development statistics 1984P; 109/unctad.

(١٠، ١١) UNCTAD مصدر سابق ص ١٤٦.

(١٢) شكلت مستوردات الدول العربية من الولايات المتحدة ، عام ٨٢-١٢٪ من اجمالي المستوردات العربية / ورقة عمل حول المنطقة التجارية الحرة بين الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني مقدمة من الامانة العامة لجامعة الدول العربية / الادارة العامة للشؤون الاقتصادية / الى الدورة ٣٧ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي المنعقد في عمان ما بين ٢٧-٢٠/٨/٨٤م جدول رقم ٥. كما تشير دراسة مقدمة من الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية الى ندوة العلاقات التجارية والاقتصادية العربية الامريكية ٢١-٢٢/٥/٨٤م بعنوان «التجارة العربية مع الولايات المتحدة الامريكية - واقعها ومستقبلها» الى ان معدل حجم التجارة العام المتوقع للدول العربية مع الولايات المتحدة الامريكية سيتراوح ما بين ٣٠-٤٠ مليار دولار سنوياً خلال النصف الثاني من الثمانينات.

(١٣) منطقة التجارة الحرة بين اسرائيل وامريكا - الفوائد العائدة على الطرفين بيغي بيلر. - اوراق اللجنة الامريكية «الاسرائيلية» للعلاقات العامة رقم ٩/١٩٨٤. اصدار اللجنة الامريكية «الاسرائيلية» للعلاقات العامة ترجمة مركز التخطيط التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية.

(١٤) تشير الاوساط الامريكية في هذا الصدد الى تجربة «ناسا» مؤسسة الابحاث الفضائية الامريكية بتصنيع المبتكرات التجارية.

(١٥) منطقة التجارة الحرة بين «اسرائيل» وامريكا - الفوائد العائدة على الطرفين، مصدر سابق ص ٣٧.

(١٦) ورقة عمل حول اقامة منطقة تجارية حرة بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني مقدمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته ٣٧ - ص ١٠.

(١٧) منطقة التجارة الحرة بين اسرائيل وامريكا - الفوائد العائدة على الطرفين، مصدر سابق ص ٣٩.

(١٨، ١٩) UNCTAD مصدر سابق ص ٢، ٢.

(٢٠) ورقة عمل حول اقامة منطقة تجارية حرة بين الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني / مصدر سابق جدول رقم ٢ المقدمة للدورة ٣٧ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(٢١) منطقة التجارة الحرة بين اسرائيل وامريكا - الفوائد العائدة على الطرفين ، مصدر سابق ص ١٤.

## مصادر البحث

## أولاً : تقارير :

١ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٤.

٢ - United Nations Conference on Trade and Development; Handbook of International Trade and development Statistics 1984.

٣ - World Development Report 1984:

## ثانياً : ابحاث :

١ - ورقة عمل حول اقامة منطقة تجارية حرة بين الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني صادرة عن الادارة العامة للشؤون الاقتصادية - جامعة الدول العربية - مقدمة للدورة ٣٧ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي المنعقد في عمان ٢٧-٢٠/٨/٨٤م.

٢ - مذكرة منظمة التحرير الفلسطينية الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني في سبتمبر ١٩٨٤.

٣ - الكيان الصهيوني والمساعدات الخارجية الامريكية. مديرية الدراسات والبحوث الاردنية - وزارة الاعلام ٢٠/١١/١٩٨٣.

٤ - منطقة التجارة الحرة بين «اسرائيل» وامريكا - الفوائد العائدة على الطرفين، بيغي بيلر - اوراق اللجنة الامريكية «الاسرائيلية» للعلاقات العامة - رقم ٩ - ١٩٨٤ - اصدار اللجنة الامريكية «الاسرائيلية» للعلاقات العامة / ترجمة مركز التخطيط التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ١٩/١٢/١٩٨٤.

٥ - التجارة العربية - واقعها ومستقبلها ، دراسة صادرة عن الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية مقدمة الى ندوة العلاقات التجارية والاقتصادية العربية الامريكية، الكويت ٢١-٢٢ أيار ١٩٨٤.

## ثالثاً : دوريات :

## ١ - مجلات

١ - فلسطين الثورة ٢١/٩/١٩٨١

٢ - روز اليوسف ٢/١١/١٩٨١

٣ - المستقبل ١٩/٩/١٩٨١ - ٢٦/١١/١٩٨٢

٤ - الاتحاد الاسيوي ٣/١٢/١٩٨١



## منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل (٢) وجهة نظر عربية

ب - نشرات  
مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية ١١/١٢/١٩٨١.

١ - النهار	١٩٨١/٩/٢٢
٢ - الرأي العام	١٩٨١/١/١٩ - ١٩٨١/١/٥
٣ - الرأي الاردنية	١٩٨٣/١٢/١ - ٨١/١٠/٢٠
٤ - الصباح	١٩٨١/١٠/١١
٥ - الشرق الأوسط	١٩٨٤/١/٢٥
٦ - أخبار الخليج	١٩٨١/١٢/٦
٧ - تشرين	١٩٨١/١٢/٧ - ١٩٨١/١٢/١١

يعود طرح الفكرة الخاصة بانشاء منطقة تجارة حرة بين اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية الى عشر سنوات خلت، حين اقترحت اسرائيل على الولايات المتحدة عام ١٩٧٤ - ابان بلورة منطقة التجارة الحرة مع دول السوق الأوروبية المشتركة، التي دخلت حيز التطبيق في عام ١٩٧٥ - التوقيع معها على اتفاقية مماثلة لاتفاقيتها مع الجماعة الأوروبية، الا ان الامريكيين لم يتحمسوا للفكرة، خشية ان يشكل مثل هذا الاتفاق سابقة تدفع دولاً أخرى الى مطالبتهم باتفاقات مماثلة. ولكنهم في الوقت نفسه كانوا حريصين على مد يد العون، في هذا المجال، للجهة التي تنال حصة الأسد من مساعداتهم الخارجية، فاقترحوا اعتبار اسرائيل - في حقل التجارة - دولة نامية، لكي تستطيع الاستفادة من اسلوب الافضليات الاقتصادي المخصص للدول النامية. وهذا ما حصل فعلاً. فمنذ مطلع عام ١٩٧٦ جرى تطبيق «اسلوب الافضليات العام» G.S.P. ، الذي شمل نحو ثلاثة الاف سلعة تعفى من الرسوم الجمركية لدى دخولها الولايات المتحدة<sup>(١)</sup>، وقد افادت اسرائيل من هذا الترتيب فائدة ملحوظة، وهذا ما يؤكد ازيداً حجم الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة. «فمقابل ٤٤٠ مليون دولار في العام ١٩٧٦ وصل في العام ١٩٨٣ الى ١٣٢٧ مليون دولار. وارتفعت حصة الولايات المتحدة من الصادرات الاسرائيلية الاجمالية في الفترة نفسها من ١٨٪ الى ٢٦٪»<sup>(٢)</sup>.

غير ان اقتصاد اسرائيل - القائم اصلاً على الهبات والمساعدات المالية الضخمة لقاء قيامه بدور الحارس الامين للمصالح الامريكية والمنفذ لمخططاتها في المنطقة العربية - لا تجدي معه هذه الحقن المهدئة التي سرعان ما يزول تأثيرها مع اتساع الدور الذي تضطلع به اسرائيل في خدمة الامبريالية الامريكية، وما تقوم به - تحقيقاً لمخططاتها الصهيونية التوسعية في المنطقة العربية - من تحركات عسكرية باهظة التكاليف، فتعود الازمة الاقتصادية لتطل برأسها مهددة الكيان الصهيوني. وكان غزو لبنان - اواسط عام ١٩٨٢ - وما ترتب عليه من نفقات باهظة، قد فجر الازمة الاقتصادية في اسرائيل من



جديد. وقد اخفقت جميع المحاولات التي قامت بها حكومة الليكود لانقاذ الاقتصاد الاسرائيلي من استمرار الاندفاع باتجاه التدهور والانهيار. وكان من أبرز المقترحات في هذا الصدد، ربط الاقتصاد الاسرائيلي ربطا مباشرا بالدولار الأمريكي والاستغناء عن التعامل بالعملة الاسرائيلية في المعاملات التجارية كافة. وهذا ما اصطلح على تسميته بـ «مشروع الدولار» الذي رأى فيه مؤيدوه «علاجاً شافياً لجميع الامراض التي يعانيها ميزان المدفوعات والتضخم النقدي والميزانية العامة للدولة»<sup>(٣)</sup> في حين رأى فيه معارضوه تقييداً لحرية القرار الاسرائيلي. وفي هذا الاطار اثرت من جديد فكرة انشاء منطقة تجارة حرة بين اسرائيل والولايات المتحدة، املا في زيادة الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة، وبالتالي مساعدة الاقتصاد الاسرائيلي على الخروج من ازمته الخانقة، او التخفيف من حدتها على الاقل.

### ولادة الفكرة وبدء المفاوضات

كان جدعون بات - وزير العلوم والتطوير الحالي ووزير التجارة والصناعة السابق - اول من اثار الموضوع بصورة فعلية في العام ١٩٨٢<sup>(٤)</sup> اثناء لقاءاته مع الوزير المسؤول عن التجارة الخارجية في الولايات المتحدة. ثم طرح الموضوع رسمياً بين الحكومتين الأمريكية والاسرائيلية اثناء الزيارة التي قام بها اسحاق شامير - رئيس حكومة اسرائيل آنذاك - الى الولايات المتحدة او اخر العام ١٩٨٣. فقد اتفق اثناء تلك الزيارة مع الرئيس ريغان على «فتح المباحثات حول توسيع مناطق التبادل التجاري الحر بين اسرائيل وأمريكا»<sup>(٥)</sup>. وبعد فترة وجيزة بدأت المفاوضات يومي ١٨ و ١٩ / ١ / ١٩٨٤ في واشنطن على مستوى الامناء العاملين للوزارات الاقتصادية في الدولتين. وكان من أهم نتائج هذه الجولة «الاتفاق على ان يشمل الغاء الرسوم الجمركية بين الطرفين جميع المنتجات التي يصدرها كل منهما الى الآخر»<sup>(٦)</sup> ثم تواصلت المفاوضات، وتوصل ممثلو الطرفين في اواسط ايار هذا العام الى «تقدم ملحوظ في سلسلة من المجالات، حيث تركزت المداولات حول تحديد قواعد منشأ البضائع، وقضايا الترخيص والاستيراد وتحديد الخدمات التي ستضمونها الاتفاقية المنتظرة، والخطوات المؤقتة التي يمكن اتخاذها من أجل منع تردي الميزان التجاري الاسرائيلي»<sup>(٧)</sup>.

وفي مطلع شهر يونيو/ حزيران ١٩٨٤ قام جدعون بات وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلية آنذاك، بزيارة لواشنطن اجرى خلالها مباحثات حول شروط عقد اتفاقية المنطقة الحرة مع وزير التجارة الخارجية الأمريكي وليام بروك. وبنتيجة هذه المباحثات «تعهدت اسرائيل بالغاء الدعم الحكومي الشامل لثلاثة من اصل الصناديق الاربعة للتصدير حتى يناير / كانون الثاني ١٩٨٩، وهو الموعد الذي ينتهي فيه اجل الاتفاقيات القائمة بين اسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة. كما تقرر ان يؤخذ بعين الاعتبار العجز في ميزان المدفوعات الاسرائيلي، وان يشكل فريق لتسوية الخلافات التي قد تنشأ بين البلدين اثناء العمل بالاتفاقية. كما اتفق الوزيران على تشكيل لجنة مشتركة تجتمع مرة في العام، وعلى اللجوء الى التحكيم من حيث المبدأ - في حال نشوب خلافات»<sup>(٨)</sup>.

ثم استؤنفت المفاوضات بين ممثلي الطرفين في يوليو/ تموز ١٩٨٤ وحول نتائج هذه الجولة قال جدعون بات: «ان الطرفين اتفقا في هذه الجولة من المفاوضات على عدة نقاط، الا ان الجانب الأمريكي لم يتنازل عن طلبه المبدئي بأن تلغي اسرائيل الدعم المالي الذي تقدمه للمنتجات المصدرة». وأضاف انه يبدو ان الحل سيكون في التقليل التدريجي لهذا الدعم»<sup>(٩)</sup>. كما بحث في هذه الجولة حسب

المصدر السابق - الصيغة القانونية للاتفاقية المزمع ابرامها بين الطرفين. فقد ذكر مراسل الاذاعة الاسرائيلية ان عقد هذه الاتفاقية يتطلب تشريعاً مسبقاً من قبل الكونغرس الأمريكي.

### موقف الجانب الأمريكي

اقر مجلس الشيوخ الأمريكي يوم ٢٠ / ٩ / ١٩٨٤ قانون التجارة الذي يشمل، من بين ما يشمل، اقامة منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة واسرائيل<sup>(١٠)</sup>. ولكن ذلك لا يعني ان الطريق اصبحت ممهدة تماماً لاقرار الاتفاقية في الكونغرس، وذلك لأن مجلس الشيوخ يضم اغلبية جمهورية تؤيد باستمرار مبادرات الادارة الأمريكية، اما مجلس النواب فيضم اغلبية ديمقراطية تحاول عادة احباط مبادرات الادارة الأمريكية، فضلاً عن ان اعضاء مجلس النواب اكثر تحسناً من اعضاء مجلس الشيوخ للرغبات والمخاوف لدى سكان المناطق الأمريكية المختلفة. ومن شأنهم ان يعارضوا الاتفاقية التي ستكشف المشاريع في مناطقهم الانتخابية امام الاستيراد المنافس. ولكن في موضوع المنطقة التجارية الحرة يقف مجلس النواب في مواجهة ضغط اللوبي اليهودي من جهة، وضغط الصناعيين والمزارعين، مصدرى الالبسة والأحذية وما الى ذلك، لا تتوقع ان يقف مجلس النواب حجر عثرة في طريق توقيع الاتفاقية. لأن الموضوع يتعلق باسرائيل - الولد المدلل - ويحظى بتأييد الادارة الأمريكية. وعن هذا يقول أحد المعلقين الاسرائيليين «ان اسرائيل في نظر الأمريكيين اليوم الحليفة الأكثر اخلاصاً لهم في الشرق الاوسط، وبالنظر الى الاخفاق الأمريكي على الساحة اللبنانية وتدهور الحرب في الخليج العربي، تبدو اسرائيل الدولة المستقرة الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها عند أي امتحان استراتيجي حاسم»<sup>(١١)</sup>.

من هذا المنطلق يبدي الأمريكيون استعدادهم لتقديم مساعدات كبيرة لاسرائيل من أجل انقاذها من الازمة الاقتصادية التي تواجهها. «فموظفو الادارة الأمريكية يؤكدون من جديد انهم على استعداد لتأييد كل خطة جريئة من شأنها ان تنقذ الاقتصاد الاسرائيلي دفعة واحدة من امراضه كافة»<sup>(١٢)</sup> وقد ورد هذا التأكيد على السنة شخصيات من اعلى المستويات في الادارة الأمريكية، من بينها وزير الخارجية جورج شولتز الذي قال: ان الادارة الأمريكية ستكون على استعداد لتقديم كامل المساعدة - دفعة واحدة - التي يحتاجها تصحيح وضع الاقتصاد الاسرائيلي<sup>(١٣)</sup>.

واذا اضفنا الى ذلك رغبة الادارة الأمريكية في أن تثبت للنخبين اليهود في الولايات المتحدة مدى اهتمام الادارة الجمهورية باسرائيل، فاننا نخلص الى الاستنتاج ان ادارة ريغان حريصة على الاسراع في توقيع الاتفاقية، بيد أنها تدرك من جهة ثانية ان التسرع ليس دائماً مضمون العواقب، خاصة وان الامر يتعلق باتفاقية لم يسبق للولايات المتحدة ان ابرمت لها مثيلاً مع أي من دول العالم. من هنا يمكن ان تفهم الدوافع التي حملت الادارة الأمريكية على عدم الاستجابة لطلب ممثلي اسرائيل في المفاوضات، قيام ممثل الادارة الأمريكية للتجارة الحرة وليام بروك الذي يعتبر أيضاً ممثلاً الرئيس الأمريكي للتجارة الخارجية) بزيارة اسرائيل للتوقيع على مذكرة تفاهم او للتوقيع على هذه الاتفاقية بالأحرف الأولى. «فالمدوب الأمريكي (بروك الذي يؤيد الاتفاقية لا يرضى بتعريض هذه الاتفاقية للخطر بخطوة تكتيكية، لا طائل تحتها سوى ارضاء السياسيين في اسرائيل، لأن مثل هذه الخطوة تحطم اصول اللعبة وقد تؤدي الى تجميد الاتفاقية»<sup>(١٤)</sup>.



ولكن اذا كان هذا هو موقف الادارة الاميركية فان السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما الفوائد التي يمكن ان تعود على الولايات المتحدة من وراء هذه الاتفاقية؟

يقول وزير التجارة الخارجية الاميركية وليم بروك «ان اتفاقية انشاء منطقة تجارة حرة مع اسرائيل سوف تمنح الولايات المتحدة مجالا اوسع من أجل الوصول الى السوق الاسرائيلية وبتبج لها فرصة (تنافسية) افضل قد لا تتوفر ثانية»، ويضيف قائلا: «انها فرصة نحتاجها لأن المنتجات الاميركية لا تحظى الآن بحظ وافر بسبب مواجهتها للمنافسة الشديدة والمتنامية من قبل البضائع التي تنتجها السوق الأوروبية المشتركة»<sup>(١٥)</sup>

ولكن اهذا حقا سبب كاف يجعل الولايات المتحدة تقدم على مثل هذه الخطوة الفريدة في تاريخها، أم أن هناك اسبابا يحجم الأمريكيون عن الافصاح عنها؟

من الواضح ان هذا السبب لا يبدو كافيا، لأن السوق الاسرائيلية ليست، اصلا، موصدة في وجه البضائع الاميركية، ثم ان انكشاف السوق الاسرائيلية الصغيرة للسلع الاميركية لا يعدل، من الناحية الاقتصادية انكشاف السوق الاميركية الكبيرة للسلع الاسرائيلية. اصف الى ذلك ان انشاء منطقة التجارة الحرة لن يحد من تنامي المنافسة التي تتعرض لها البضائع الاميركية من قبل بضائع السوق الأوروبية المشتركة، بل على العكس، اذ ان من شأن ذلك ان يؤدي الى احتدام هذه المنافسة لغير صالح البضائع الاميركية، ذات تكلفة الانتاج العالية. واذا لاحظنا ان الحديث عن انشاء منطقة التجارة الحرة لم يأخذ ابعادا جدية وعملية الا حين بلغت الأزمة الاقتصادية في اسرائيل حد الاختناق، واخذت تنذر بالانهيار الكامل، فراح المسؤولون الأمريكيون يبدون استعدادهم للمساعدة على انقاذ هذا الاقتصاد مهما كلفهم ذلك من ثمن - اذا لاحظنا ذلك فاننا ندرک بطلان ما يدعيه وزير التجارة الخارجية وليم بروك. ولكن هنا لا يعني انه ليس للولايات المتحدة مصلحة في انشاء منطقة التجارة الحرة بينها وبين اسرائيل. الا ان هذه المصلحة ليست من النوع الذي يتحدث عنه بروك. ذلك ان الاتفاقية ستضمن، على حد تعبير بروك نفسه، ازدياد حجم الصادرات الاميركية الى ثمانية مليارات دولار<sup>(١٦)</sup>، وهذا يعني عمليا وضع مصير الانتاج المحلي والسوق المحلية الاسرائيلية تحت رحمة الاحتكارات الاميركية وسيزيد في النهاية من تبعية الاقتصاد الاسرائيلي للولايات المتحدة<sup>(١٧)</sup>، كما ستشكل الاتفاقية - حسب التصور الاميركي - غطاء لانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات الاميركية الى اسرائيل، لزيادة عسكرة اقتصادها من جهة، ولتغطية التسلل الاميركي الى اسواق دول العالم الثالث عبر اسرائيل من جهة ثانية<sup>(١٨)</sup>.

وهذا ما أكدته صحيفة معاريف في قولها: «ان الأمريكيين سيزيدون من حجم المساعدات الاقتصادية لاسرائيل، التي ستقدم لهم مقابل خدمات معينة في المنطقة، وربما ايضا في امريكا الوسطى وافريقية»<sup>(١٩)</sup>.

### موقف الجانب الاسرائيلي

كانت الأزمة الحادة التي يعانيها الاقتصاد الاسرائيلي من أهم العوامل التي دفعت القائمين على الاقتصاد في اسرائيل، الى اثاره موضوع الاتفاقية الخاصة بانشاء منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة، وذلك املا في أن تؤدي زيادة الصادرات الاسرائيلية الى السوق الاميركية الى انقاذ هذا الاقتصاد من محتته.

وقد تحدث جدعون بات عن مزايا هذه الاتفاقية بقوله: «ان منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة تحمل الخير في الحاضر والمستقبل، وذلك لأنها سوف تعطي اشكالا تجارية جديدة لزيادة اخرى في الصادرات الاسرائيلية، وستفتح اسواق الدولتين في شتى الميادين، بدءا بالصناعات الزراعية وانتهاء بالخدمات المصرفية والتأمين»<sup>(٢٠)</sup>. الأمر الذي سوف يؤدي في النهاية - حسبما يراه بات - الى «ثورة في الاقتصاد الاسرائيلي عامة وفي الصادرات خاصة، حيث سيصل حجم الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة الى ملياري دولار في عام ١٩٨٥»<sup>(٢١)</sup>، «والى خمسة مليارات دولار بعد ٥ - ٦ سنوات من توقيع اتفاقية التجارة الحرة»<sup>(٢٢)</sup>. وبذلك ستكون تلك الاتفاقية - كما يرى بات - أهم اتفاقية توقع عليها اسرائيل بعد اتفاقية كامب ديفيد<sup>(٢٣)</sup>.

### فوائد اسرائيلية

ومن جهة ثانية اعد اتحاد الغرف التجارية مذكرة أكد فيها ان اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الاميركية من شأنها ان تعود على الاقتصاد الاسرائيلي بفوائد اقتصادية هامة تفوق بكثير الثمن الذي ستضطر اسرائيل لدفعه جراء تنفيذ الاتفاقية.

وقد تضمنت المذكرة عددا من المزايا التي يتوقع ان تتحقق لاسرائيل من هذه الاتفاقية، وأهمها:

١ - الاتفاقية بديل لأسلوب جي. اس. بي :

في كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ ينتهي مفعول أسلوب الافضليات الجمركي الذي تتمتع به اليوم الصادرات الاسرائيلية. ومن المتوقع ان يحرم جزء لا بأس به من السلع الاسرائيلية المصدرة الى الولايات المتحدة، من الاعفاء الجمركي الذي كانت تتمتع به حتى الآن في إطار الأسلوب، الذي ضمن اعتبار من عام ١٩٧٦ اعفاء لنحو ٢٠٠٠ سلعة مستوردة الى الولايات المتحدة من الدول النامية، بما في ذلك اسرائيل، من الرسوم الجمركية.

والفوائد التي جنتها اسرائيل في السنوات الأخيرة من هذا الأسلوب لا شك فيها. فالاحصائيات المنشورة تفيد ان قيمة الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة (بالدولار) بلغت ثلاثة اضعاف ما كانت عليه منذ ان دخل هذا الترتيب حيز التنفيذ. ومرد ذلك، أولا، الى ان الصادرات التي افادت من أسلوب الافضليات، ازدادت من ١١٠ مليون دولار الى نحو ٦٥٠ مليون دولار (من ٢٥٪ الى نحو ٥٥٪ من اجمالي الصادرات الى الولايات المتحدة).

### ٢ - زيادة القدرة التصديرية :

تمثل التجارة الخارجية عنصرا هاما من عناصر الاقتصاد الاسرائيلي اذ ان نصف الانتاج الصناعي تقريبا مخصص للتصدير، والاتفاقية الجديدة لانشاء منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة، من شأنها ان تضمن رفع القدرة التصديرية للاقتصاد الاسرائيلي، وبخاصة في الفروع المغلقة اليوم او شبه المغلقة في وجه سلع التصدير الاسرائيلية، كالمنتجات الزراعية الطازجة والمصنعة والمنسوجات والالبسة وما الى ذلك.

### ٣ - تحسين قدرة السلع الاسرائيلية على المنافسة

السوق الاميركية سوق ذات قدرة عظيمة على الاستيعاب. واعفاء السلع الاسرائيلية المستوردة الى هذه السوق من الرسوم الجمركية، يضمن تحسين قدرة السلع الاسرائيلية على المنافسة سواء



بالنسبة للمنتجين الأمريكيين، أم- وهذا هو الأهم- بالنسبة للسلع المستوردة الى الولايات المتحدة من دول أخرى، والتي سيخضع قسم منها للرسوم الجمركية. هذه الميزة تضمن أيضا سعرا مريحا للسلع الاسرائيلية، وقد تمنع أو تحد من وصول سلع منافسة للسلع الاسرائيلية الى السوق الأمريكية.

#### ٤ - تشجيع الاستثمارات في اسرائيل.

ان منح السلع المصدرة من اسرائيل الى الولايات المتحدة تسهيلات يضمن أيضا زيادة حجم الاستثمارات في اسرائيل، وبخاصة في الفروع التي ستضمن فيها لاسرائيل افضلية نسبية معينة على منافسيها من الدول الصناعية الأخرى. وتجربة الماضي تثبت ان صناعات غير قليلة تطورت وتقدمت في البلاد بواسطة استثمارات أجنبية اثر توقيع الاتفاقية مع السوق الأوروبية المشتركة. وعلى ذلك فان الاتفاقية الجديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية تفتح طريقا آخر لضمان وصول مزيد من السلع الى السوق الأمريكية بواسطة استثمارات في اسرائيل.

#### ٥ - رفع قيود غير جمركية.

تعاني الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة جملة من القيود غير الجمركية، من بينها: طلبات مختلفة بوسم المجوهرات، وقيود كمية على استيراد المنتجات الزراعية، وكذلك قيود في اطار أسلوب الجي. اس. بي. G. S. P. أيضا في الحالات التي تكون فيها الصادرات الى هذا البلد بأحجام نسبية او مطلقة، عالية جدا. ومن شأن تطبيق الاتفاقية الخاصة بإنشاء منطقة تجارة حرة ان يلغي جانبا من هذه القيود وأن يخفف الجانب الآخر.

#### ٦ - تطوير صناعة النسيج

لا تشمل اتفاقية ال جي. اس. بي. G. S. P. المنسوجات واللبسة التي تصدر اليوم الى الولايات المتحدة، ولذلك فهي تصطدم بأسوار جمركية عالية تصل في معظم الحالات الى أكثر من ٢٠٪. وإذا ما تكللت المفاوضات بهذا الشأن بالنجاح فإن من شأن الاتفاقية الخاصة بإنشاء منطقة تجارة حرة ان تضمن منح هذه السلع اعفاء تاما من الرسوم الجمركية في مرحلة مبكرة من تنفيذ الاتفاقية او بعد فترة من الزمن.

#### ٧ - الانكشاف

تؤلف اتفاقية منطقة التجارة الحرة مرحلة جديدة في عملية الانكشاف الايجابية للسوق وهناك طرق أخرى تضاف الى عملية الانكشاف التي بدأت فعلا مع دول السوق المشتركة. وانكشاف الانتاج المحلي، سواء في الاتفاقية القائمة مع السوق المشتركة أم في الاتفاقية المنتظرة مع الولايات المتحدة، يتم وسيتم بصورة تدريجية وطويلة، لتمكين الصناعة المحلية من التكيف مع السلع المستوردة المنافسة. وأكثر من ذلك، حتى بعد الغاء الرسوم الجمركية نهائيا، ستبقى هناك أنظمة مختلفة غير جمركية وتشريعية تسمح بحماية الصناعة المحلية عند الحاجة.

#### ٨ - زيادة نجاعة الواردات

ان الاتفاقية مع السوق الأوروبية المشتركة، التي ضمنت من بين ما ضمنتها، فرض ضرائب مخفضة على السلع المستوردة من السوق المشتركة وكذلك انخفاض قيمة العملات الأوروبية في

السنوات الأخيرة- قد حوّل بشكل ملحوظ مصادر الاستيراد الاسرائيلي الى دول السوق المشتركة. وهكذا مثلا ازداد حجم الواردات من السوق المشتركة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ من ٢,٧٠٣ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى ٣,٤٧٤ مليار دولار عام ١٩٨٢ - أي بزيادة ٢٨,٥٪ وفي مقابل ذلك، بقي الاستيراد من الولايات المتحدة في تلك الفترة ثابتا: ١,٦٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٢ مقابل ١,٦٤١ مليار دولار عام ١٩٨٠.

هذه المعطيات تشير الى ان الاعتبار الرئيسي في تحديد مصادر الاستيراد كان الثمن الاجمالي الذي سيضطر المستوردون لدفعه في نهاية الأمر. وهو اعتبار صحيح بحد ذاته من زاوية المستورد الفرد، الا أنه يمكن قطعاً ان تكون له آثار سلبية من زاوية عموم الاقتصاد.

وإذا ما ضمنت للسلع المستوردة من الولايات المتحدة ظروف مماثلة لتلك المستوردة من السوق المشتركة، فإن من شأن ذلك ان يزيل هذه الانحرافات الاقتصادية، وأن يضمن تنفيذ القرارات الخاصة باستيراد الأفضل وفق اعتبار ظروف الاستيراد كافة.

#### ٩ - بديل للمساعدات الاقتصادية الأمريكية

استنفدت اسرائيل في السنوات الأخيرة امكانيات الحصول على مساعدات مباشرة- سواء على شكل هبات ام على شكل قروض- من الولايات المتحدة الأمريكية. والحقيقة ان المبالغ المخصصة اليوم لاسرائيل بلغت على ما يبدو خط النهاية في قدرة الولايات المتحدة على الزيادة وفي قدرة اسرائيل على طلب المزيد.

وبتوقيع الاتفاقية الخاصة باقامة منطقة تجارة حرة، تستطيع اسرائيل ان تضمن زيادة المساعدات من الولايات المتحدة- ولو بطريق غير مباشر.

#### ١٠ - فتح السوق الحكومية الأمريكية امام البضائع الاسرائيلية

يضمن القانون الأمريكي اليوم للمنتجين الأمريكيين افضلية في المشتريات الحكومية. وذلك اذا لم تكن عروضهم اعلى من عروض منافسيهم من الخارج بنسبة ٥٠٪. وتطالب اسرائيل بأن تلغى هذه الميزة للصناعات الأمريكية في نطاق الاتفاقية الخاصة بإنشاء منطقة تجارة حرة. ولئن تمت الموافقة على هذا الطلب فإن ذلك سيضمن للصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة سوقا جديدة ذات امكانيات ضخمة لا مجال اليوم للوصول اليها.<sup>(٢٤)</sup>

#### مخاوف اسرائيلية

الى جانب هذه الفوائد، التي يتوقع الاقتصاديون الاسرائيليون جنبها من الاتفاقية الخاصة بإنشاء منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة، هناك مخاوف تراود بعض الجهات في اسرائيل، وفي مقدمتها ارباب الصناعة. ذلك ان الجانب الأمريكي يطالب بالغاء الدعم والحوافز التي تقدمها الحكومة الاسرائيلية للصادرات، وبانضمام اسرائيل الى ميثاق «مجموعة قوانين الدعم» الدولي، الذي ينظم استخدام الدعم الحكومي في مجال التصدير، بهدف منع مصدري احدى الدول من الافادة من ميزات لا يفيد منها منافسهم، لأنهم يحصلون على دعم حكومي. ويعتبر هذا الموضوع من أهم الموضوعات



ومن المخاوف التي يبديها ارباب الصناعة أيضا، انهم يخشون فتح السوق الاسرائيلية امام البضائع الأمريكية على نحو يؤدي الى اغراقها ويتساءلون: «الن تخنقنا الصناعة الأمريكية الهائلة والقوية، لدرجة ان العديد من المصانع في البلاد سوف تنهار، ويحرم عمالها من مصدر قوتهم، وذلك الى جانب توقع بطالة في الاقتصاد»<sup>(٣٥)</sup>

لذا فان ارباب الصناعة يطالبون بأن يكون كشف السوق الاسرائيلية للبضائع الأمريكية حذرا وبطيئا، ويمتد الى عشر سنوات ونيف، ويقولون: «اذ اكد الأمريكيون على المطالب التي لا نستطيع القبول بها، فان حالة اللاتفاق او استمرار المداولات حتى يتم التوقيع على اتفاق مناسب لنا، خير من التسرع الى اتفاق بأي ثمن»<sup>(٣٦)</sup>. وهم يعللون موقفهم بالقول: ان توقيع الاتفاقية يعني ان نفتح امام الأمريكيين سوقا تستورد كل عام سلعاً بحدود ٩ مليارات دولار، علماً بأن حجم الواردات اليوم من الولايات المتحدة يصل الى نحو ١,٥ مليار دولار سنوياً. اما الصادرات الصناعية الاسرائيلية الى الولايات المتحدة فتبلغ اليوم ٧٠٠ مليون دولار سنوياً. ولو نجحت المصانع الاسرائيلية في مضاعفة صادراتها خلال ٥ سنوات فستصل الصادرات الى الولايات المتحدة الى نحو ١,٤-١,٥ مليار دولار، وربما الى نحو ٢ مليارات دولار بعد عدة سنوات. من هنا فان التصدير من اسرائيل لن يعرض الصناعة الأمريكية للخطر بنفس القدر الذي يتهدد المصانع الاسرائيلية»<sup>(٣٧)</sup>

ويشير الصناعيون الاسرائيليون بهذا الصدد الى حقيقة ان الانسان الاسرائيلي يفضل شراء المنتجات الاجنبية على شراء المنتجات الاسرائيلية المحلية. ولهذا فان هناك خطراً جسيماً يتهدد الصناعة الاسرائيلية اذا ما نجحت المصانع الأمريكية في اغراق السوق الاسرائيلية بمنتجاتها وبأسعار غير مرتفعة. ومثل هذا الاغراق سوف يؤدي الى التصفية السريعة للمعامل الصناعية، التي تكون قد فقدت حتى السوق المحلية التي تشكل دائماً الأساس للنشاطات في أسواق التصدير<sup>(٣٨)</sup>. وفي الوقت نفسه يضغط الأمريكيون من أجل الكشف السريع للسوق الاسرائيلية امام منتجاتهم ويريدون تنفيذ هذا الكشف حتى عام ١٩٨٩. وهم يبدون - في المقابل - استعدادهم لفتح السوق الأمريكية امام المنتجات الاسرائيلية خلال ٥ - ١٠ سنوات أي على مراحل طويلة. واذا كان ارباب الصناعة يبدون تخوفهم من انكشاف السوق الاسرائيلية للمنتجات الأمريكية، فان هناك من يرون في ذلك مصلحة للاقتصاد الاسرائيلي، اذ يقولون: «ليس هناك اليوم ادنى شك في أن عملية الانكشاف لمنتجات دول السوق الأوروبية المشتركة منذ عام ١٩٧٥، كانت حيوية للاقتصاد الاسرائيلي، ولولاها لما كنا قد وصلنا الى تصدير مصنوعات بنحو خمسة مليارات دولار. وهذا المبلغ يعادل نصف المردود الصناعي الاسرائيلي. ولسنا بحاجة لأن نأسف على المصانع التي اغلقت، وعلى أننا نقود اليوم السيارات المصنعة بكاملها في الخارج، وعلى أن الحال التجارية تغص بالصناعات الأجنبية، ما دامت الصناعة تتوسع ولا يجد عمالها صعوبة في ايجاد عمل»<sup>(٣٩)</sup>. وهذا ما يؤكد حتى ممثل ارباب الصناعة في المفاوضات، غاد غروفر، رئيس لجنة التجارة الخارجية في اتحاد ارباب الصناعة، اذ يقول: «من المفهوم بطبيعة الحال ان الاتفاق ايجابي. واذا كان اصحاب المصانع يريدون ان يتطوروا ويواكبوا الزمن، فانه يتعين عليهم ان يكونوا على استعداد للمنافسة ليس فقط في الأسواق الخارجية، بل ودخل السوق الاسرائيلية ايضاً»<sup>(٤٠)</sup>.

وهناك ادعاء آخر تردد على السنة ارباب الصناعة، وهو أنه لا يجوز لاسرائيل ان تعطي الولايات المتحدة ما تعطي بلدان السوق الأوروبية المشتركة من تسهيلات في التصدير الى اسرائيل، وذلك بسبب

التي تتناولها المفاوضات بين الطرفين. وأمام اصرار الولايات المتحدة على هذا الأمر واعتباره شرطاً للتوقيع على الاتفاق، اضطرت اسرائيل «لابدء استعدادها للانضمام الى هذا الميثاق الدولي»<sup>(٤١)</sup>، على الا يتم الغاء دعم التصدير ضمن جدول زمني قصير، بل تقوم بتجميد الدعم للمصدرين عند المستوى الحالي لمدة اربع سنوات تبدأ يوم يدخل الاتفاق حيز التنفيذ، ثم تبدأ تخفيضاً تدريجياً لهذا الدعم يستمر هو الآخر اربع سنوات اخرى. وهكذا تعطي الصناعة الاسرائيلية مهلة زمنية مناسبة للاستعداد والتكيف مع الوضع الجديد.<sup>(٤٢)</sup>

اما ارباب الصناعة في اسرائيل فهم يعارضون هذا الشرط ويعللون معارضتهم بما يتحملة القطاع الصناعي الاسرائيلي من «تكاليف زائدة في الانتاج ناجمة عن الوضع الجغرافي - السياسي الخاص لاسرائيل وتتجلى في: اعباء الاحتياط، والأسعار العالية للطاقة، والاعباء الباهظة للضرائب، والبعد عن مصادر المواد الأولية. وهذه التكاليف الزائدة تضعف قدرة السلع الاسرائيلية على المنافسة»<sup>(٤٣)</sup>

وقد قدر اتحاد ارباب الصناعة في اسرائيل التكاليف الزائدة التي تحملتها الصناعات الاسرائيلية عام ١٩٨٢، اذا ما قورنت بالصناعات في الدول الصناعية، ب ٦٣٠ مليون دولار، نصيب الصناعات المعدة للتصدير منها ٢٥٨ مليون دولار<sup>(٤٤)</sup>. وليست حوافز التصدير حسب رأي ارباب الصناعة - اعانات، حسبما يزعم الأمريكيون، بل «هي تعويض عن نفقات زائدة بنسبة ١٢٪ مرتبطة بالطاقة البشرية، و ٤٠٪ - ٥٠٪ تكلفة تمويل. اما في الولايات المتحدة فان التكلفة هي ٦ - ٧٪ وتكلفة الطاقة هناك اخص منها في اسرائيل بنحو ٤٠٪»<sup>(٤٥)</sup>

ومن بين الحجج التي يوردها ارباب الصناعة - دعماً لموقفهم المعارض لالغاء الدعم الحكومي للصادرات - أن «٩٥٪ من الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة تتمتع اليوم بالاعفاءات الجمركية بموجب اتفاقية ال G.S.P. أي وفقاً للتسهيلات التي يقدمها الأمريكيون للدول النامية، وأن ٥٪ فقط من الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة يخضع للرسوم الجمركية الكاملة»<sup>(٤٦)</sup>.

من هنا فان ارباب الصناعة طالبوا ممثلي اسرائيل في المفاوضات بعدم التسرع قائلين: ان الأمريكيين خبراء ومجربون في ادارة المفاوضات وهم يدركون انهم سيحققون فوائد جمة، ولهذا لا يجوز أن نتنازل لهم بسهولة.<sup>(٤٧)</sup>

وفي معرض الرد على ارباب الصناعة وتفنيد مزاعمهم، يقول الاقتصاديون الاسرائيليون: سادت في السنوات الأخيرة نية لدى الادارة الأمريكية والكونغرس لتقليص التسهيلات الممنوحة لعدد من الدول النامية ومن بينها اسرائيل. ولن يكون بوسع الادارة الأمريكية ان تلغي تسهيلات الضرائب التي تقدمها لعدد من الدول النامية، وان تترك هذه التسهيلات للمصدر الاسرائيلي وحده<sup>(٤٨)</sup>، وليس هناك ايضاً ما يضمن عدم اخراج اسرائيل من بين الدول النامية، خاصة وان كثيراً من الدول ترى ان اسرائيل تفقد من هذا الاسم دون وجه حق<sup>(٤٩)</sup>. هذا فضلاً عن ان تصدير احدى السلع الواردة ضمن قائمة السلع المعفاة من الرسوم الجمركية، يخضع لقيد كمي، اذ لا يجوز ان يتعدى سقف ٥٥ مليون دولار في السنة»<sup>(٥٠)</sup>.



قوة الجذب في اسرائيل للصناعات الأمريكية<sup>(٤١)</sup> وللتدليل على الخطر الكامن في ذلك تم الاستشهاد بتسابق الاسرائيليين على حيازة البرادات الأمريكية الصنع على الرغم من أنها اليوم أغلى بكثير من البرادات المستوردة الأخرى.

ولعل اطرف ما في المخاوف التي يبديها الاسرائيليون تجاه اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، خوفهم من الالتزامات القانونية مع الولايات المتحدة مع ما قد يترتب على ذلك من قضايا ومحاكمات، اذ يقولون: نحن بحاجة للتجارة مع امريكا، لكننا لا نريد تجارة مرتبطة بقانون، لأن القانون - على ما فيه من فائدة - يخرج الأمور من سيطرة الادارة الأمريكية والكونغرس المؤيدين لاسرائيل، ويحولها الى المجال القضائي والقانوني القائل<sup>(٤٢)</sup> وهم يعتقدون في هذا الصدد. مقارنة بين دول السوق الأوروبية المشتركة وبين الولايات المتحدة قائلين: ان الجماعة الأوروبية شريكة مريحة تجاريا، ليس فقط بسبب قربها الجغرافي الى اسرائيل، بل لأن الأوروبيين يعرفون انه لا مجال للتجارة مع اسرائيل من دون تغاض عن ممارساتها وتصرفاتها. وهذا الأمر لا ينطبق على الأمريكيين الذين سيبحثون دائما عن المحامين الذين سيجروننا الى المحاكم على كل صغيرة وكبيرة، صحيحة او مختلفة. وبالتالي فان اتفاقية وزير التجارة والصناعة «بات» ستعرض لعلاقاتنا التجارية مع الولايات المتحدة التي صمدت في الاختبار حتى الآن، وتضعنا تحت رحمة قوة تجارية ضخمة ومعقدة كثيرة المطالب والمشاكل<sup>(٤٣)</sup>. ولذلك فهم يؤثرون الاكتفاء بما يتمتعون به من مزايا في علاقاتهم التجارية مع الولايات المتحدة، تطبيقا للمثل القائل: عصفور في اليد ولا عشرة على الشجرة.

### مبادئ اتفاقية منطقة التجارة الحرة

لم يتوفر بعد النص الكامل للاتفاقية الخاصة بانشاء منطقة تجارة حرة بين اسرائيل والولايات المتحدة، ولا للمبادئ التي ستقوم عليها هذه المنطقة. وقد اشرنا في سياق الدراسة الى عدد من النقاط التي تم الاتفاق عليها، ونضيف هنا بعضا من المبادئ والبنود التي نالت موافقة الطرفين<sup>(٤٤)</sup>.

- تنطبق الاتفاقية على السلع كافة (صناعية وزراعية) دون استثناء، وذلك علما بأن الاتفاقية القائمة بين اسرائيل والسوق المشتركة لا تشمل بصورة كاملة سوى السلع الصناعية، اما السلع الزراعية فتشمل جزءا منها فقط.

- تنطبق الاتفاقية على فروع الخدمات أيضا.

- تكون فترة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وتخفيض الرسوم الجمركية، وازالة اسوار الحماية الجمركية بالنسبة للسلع التي تعد من السلع الحساسة فترة طويلة جدا.

- تقسم الصادرات الى ثلاث مجموعات: مجموعة ترفع عنها الرسوم الجمركية فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ومجموعة ترفع الرسوم الجمركية عنها تدريجيا وعلى مدى خمس سنوات، والمجموعة الثالثة - التي تضم السلع الحساسة على وجه الخصوص، تخفض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بمعدلات بطيئة ولن يتم الغاؤها نهائيا الا بعد فترة زمنية طويلة.

- يسمح للطرفين - في اطار الاتفاقية - باتخاذ اجراءات وقائية ضد الاستيراد في حالات الاغراق التي تنطوي على مساس بالبضاعة المحلية.

- يحدد بلد المنشأ للسلع المتبادلة بين الطرفين، وذلك للحيلولة دون انتقال بضائع من اسرائيل الى الولايات المتحدة او بالعكس، ليست من انتاجها.

- تلغي جميع القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد في الدولتين لدى تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة.

- تشكل لجنة متابعة وتنظيم مشتركة برئاسة وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي ووزير التجارة الخارجية الأمريكي، مهمتها الاشراف على تنفيذ الاتفاقية وحل الخلافات، في حال ظهورها اثناء التنفيذ. وتعتقد هذه اللجنة اجتماعا دوريا واحدا في العام، الا أنه يمكن دعوتها الى عقد جلسة طارئة في حال ظهور خلافات في فترة ما بين دوري الانعقاد العاديين. وفي حال اخفاق اللجنة في التوصل الى حل، تحال القضية الى حكم محايد.

### الموقف العربي من الاتفاقية

ناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته السابعة والثلاثين التي عقدت في عمان ٢٧ - ٣٠ / ٨ / ١٩٨٤، موضوع المحادثات الجارية بين الولايات المتحدة واسرائيل حول انشاء منطقة تجارية حرة بينهما وعبر عن بالغ قلقه واستنكاره للتوجهات الكامنة وراء هذا المشروع، وخطورة اثره على الأمن والاقتصاد القومي العربي. حيث ان اقامة المنطقة التجارية الحرة، ينبغي النظر اليها باعتبارها جزءا مكملًا لاتفاق التعاون الاستراتيجي الأمريكي - الاسرائيلي. فهي تتجاوز المفهوم التقليدي للمنطقة التجارية الحرة، وترقى الى مستوى التكامل الانتاجي والتقني، وبخاصة في مجال الصناعة الحربية المتطورة، مستهدفة عسكرة الاقتصاد الاسرائيلي وتعزيز قواعده الانتاجية وانتشاله من ازمته الاقتصادية بما يعزز قدراته العدوانية وتمويل كلفة غزواته ومشروعاته الاستيطانية في الاراضي العربية المحتلة وتماديته في خرق المواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة، بهدف اهدار طاقات الدول العربية ومواردها وتعطيل مسيرتها التنموية.

وفي ضوء ذلك قرر المجلس:

١ - التطبيق الفوري والحازم، رسميا وشعبيا، للمقاطعة العربية بالنسبة لاية شركة تساهم ماليا او فنيا، جزئيا او كليا، في أي من مشروعات المنطقة التجارية الحرة.

٢ - تكوين فريق عمل برئاسة السيد الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية، يكون من بين المهام المناطة به: اقتراح مجموعة من التدابير والاجراءات التي ينبغي ان تطبقها الدول العربية فور ابرام اتفاقية منطقة التجارة الحرة، على أن يتم تطوير هذه الاجراءات تبعا للتطورات اللاحقة.

٣ - ان يكون المحور الرئيسي للدورة القادمة الثامنة والثلاثين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، موضوعا المقاطعة العربية، والمنطقة التجارية الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل، الى جانب دراسة تقرير فريق العمل المشار اليه في الفقرة السابقة<sup>(٤٥)</sup>

### خاتمة

ان منطقة التجارة الحرة لن تنقذ الاقتصاد الاسرائيلي من الغرق، لأن الأزمة الحادة التي يعانيها هذا الاقتصاد ليست وليدة ظروف اقتصادية معينة، بل هي محصلة الظروف التي ولدت فيها



## منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل ( ٣ ) وجهة نظر اسرائيلية

تدخل هذه الأيام المفاوضات بشأن انشاء منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة في مرحلة متقدمة . وسوف يفتح مجملها الايجابي عصرا جديدا في الاقتصاد الاسرائيلي ، وسوف يسرع اتجاهات بدأت مع تطبيق الاتفاق مع الاسرة الاوروبية . وفي نهاية فترة قصيرة تستطيع جميع الصادرات الاسرائيلية دخول الولايات المتحدة معفية من الجمارك والقيود غير الجمركية الاخرى . وسوف يكون الوصول الى السوق الاميركية مضمونا وافضل من ذلك القائم في اطار نظام الافضليات الاميركي .

مقابل ذلك ، ستضطر اسرائيل الى ان تكشف بصورة تدريجية صناعاتها وتجارتها امام منافسة حرة مع المنتجات الاميركية . هذا علاوة على كشف منتجاتها امام المنتجات الصناعية التي مصدرها السوق الاوروبية ناهيك عن النتائج على صعيد دعم الصادرات . ان تطبيق الاتفاق سيسرع عملية التخصص للاقتصاد الاسرائيلي عبر خلق ظروف ملائمة لكثرة مزاياه النسبية . وسوف يشجع اتفاق التعاون الصناعي بين اسرائيل والولايات المتحدة وبين الدول الاوروبية ، وسيتيح انخراط الانتاج الاسرائيلي في انتاج هذه الكتل الاقتصادية . وبذلك سيساهم الاتفاق في تقليص العجز عن ميزان المدفوعات واقتربنا من الاستقلال الاقتصادي .

في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ استبشرنا بأن رئيس حكومة اسرائيل ورئيس الولايات المتحدة اعلنا خلال لقائهما في واشنطن عن نيتهما البدء في مفاوضات بشأن منطقة تجارة حرة بين الدولتين . وقد شكل هذا القرار نهاية موفقة لجهود اسرائيلية كان هدفها اقناع الولايات المتحدة بالفائدة الاقتصادية التي ستعود على الدولتين من وراء التحرر المطلق للتبادل التجاري بينهما .

لقد بحث الاقتراح الاسرائيلي بشأن انشاء منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة لأول مرة مع الادارة الاميركية سنة ١٩٧٤ عندما بدأ يبرز خلال المفاوضات مع الاسرة الاوروبية امكان ابرام

اسرائيل ، والادوار التي أخذت ، وما فتئت تأخذ على عاتقها تنفيذها خدمة للمصالح الامبريالية والمطام الصهيونية في المنطقة العربية . واذا كان نيف وثلاثون مليار دولار ، حصلت عليها اسرائيل من الولايات المتحدة في السنوات العشر الأخيرة<sup>(٥)</sup> ، قد آلت بالاقتصاد الاسرائيلي الى هذا المصير الذي يواجهه اليوم ، فلن تكون منطقة التجارة الحرة اكثر نجاعة من هذا السيل من المليارات التي تتدفق على اسرائيل في صورة معونات ، وهبات ، وقروض قصيرة او طويلة الأجل وغير ذلك .

ومع ذلك فان هذه الاتفاقية ، اذا ما خرجت الى حيز الوجود ، تمثل قناة جديدة من قنوات الداء الاميركي لاسرائيل ، ومحاولة لضرب الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الامة العربية عليها عبر احكام المقاطعة العربية . الأمر الذي يتطلب موقفا عربيا موحدًا وحازمًا يحبط هذا المخطط الجديد ، ويحمل الولايات المتحدة الاميركية على احترام الارادة العربية .

### المصادر:

- (١) دافار ٩/٣/١٩٨٤
- (٢) معاريف ٩/٥/١٩٨٤
- (٣) معاريف ١٠/٤/١٩٨٤
- (٤) معاريف ٩/٥/١٩٨٤
- (٥) يديعوت احرونوت ١١/٢٩/١٩٨٣
- (٦) هآرتس ١/٢٠/١٩٨٤
- (٧) دافار ٥/٢٠/١٩٨٤
- (٨) هآرتس ٦/١٢/١٩٨٤
- (٩) الاذاعة الاسرائيلية ٧/١٢/١٩٨٤
- (١٠) دافار ٩/٢١/١٩٨٤
- (١١-١٢-١٣) يديعوت احرونوت ٧/١٣/١٩٨٤
- (١٤) هآرتس ٩/٤/١٩٨٤
- (١٥) الارض ٨/٧/١٩٨٤ نقلا عن «البعث» ١١/٢/٨٤، ص ٣٤
- (١٦) هآرتس ٥/٢٤/١٩٨٤
- (١٧) الاتحاد ٥/٣٠/١٩٨٤
- (١٨) الارض ٨/٧/١٩٨٤ ص ٣٤
- (١٩) معاريف ١٢/١١/١٩٨٣
- (٢٠) هآرتس ٥/٢٥/١٩٨٤
- (٢١) هآرتس ٦/١٢/١٩٨٤
- (٢٢) ملحق معاريف ٨/٧/١٩٨٤
- (٢٣) الاذاعة الاسرائيلية ٧/١١/١٩٨٤
- (٢٤) دافار ١٠/٢/١٩٨٤
- (٢٥-٢٦) ملحق معاريف ٨/٧/١٩٨٤
- (٢٧-٢٨-٢٩) ملحق معاريف ٩/٣/١٩٨٤
- (٣٠) ملحق معاريف ٨/٢٨/١٩٨٤
- (٣١) ملحق معاريف ٩/٣/١٩٨٤
- (٣٢) دافار ٨/٢٤/١٩٨٤

\* ننشر هذه المقالة للكاتب الاسرائيلي موشيه سمدار . وقد نشرت في مجلة «دفاعون ليكلالا»، العدد ١٢١، تموز (يوليو) ١٩٨٤ . (نقلاً عن «الملف»، العدد (٨)، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤).



## تجديد نظام ال جي . اس . بي . الأميركي والتغيرات في سياسة التجارة الخارجية الأميركية

في منتصف عام ١٩٨٢ بدأت في الولايات المتحدة المداولات حول تجديد مفعول « نظام الافضليات الشاملة » . وفي تلك السنة اعلنت جميع الدول المتطورة ، الدول التي تمنح [تسهيلات] ال جي . اس . بي . عن نيتها بتمديد مفعول انظمتها بعشر سنوات اخرى . وكانت الولايات المتحدة في ذلك الوقت تمر في ذروة ازمة اقتصادية لم تشهد لها مثيلا منذ الثلاثينات . فقد ازدادت الواردات بنسب كبيرة ، واتسع العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة ، ووصلت البطالة الى ذروات جديدة ( اكثر من ١٠٪ من مجموع القوة العاملة المدنية ) . وكانت الصناعات الأساسية مثل صناعة المركبات و انتاج الصلب تمر في ازمة شديدة ، وافلست مصانع كثيرة . وازدادت الضغوط على الادارة والكونغرس لانتهاج سياسة اكثر تشددا ، وتقييد الاستيراد الذي يسبب ضررا للصناعة الأميركية .

وطلبت جماعات الضغط اتخاذ تدابير ضد الاستيراد الذي مصدره الدول التي تضع العراقيل امام دخول الصادرات الأميركية الى اسواقها ، بما في ذلك الدول النامية ، اوضح دول تنافس بصورة غير نزيهة ، بصورة عامة بواسطة الدعم ، منتوجات الولايات المتحدة في اسواق ثالثة . وقد تنامت كثيرا الاصوات التي تدعو الى ارساء العلاقات التجارية على مبدأ « التكافؤ » ، والذي معناه سوق اميركية غير مفتوحة الا امام الذين يفتحون اسواقهم امام السلع والخدمات الأميركية . وهذا الموقف يعارض المبادئ الأساسية التي تقوم عليها اتفاقية الجات كما ورد آنفا . وقد بدأت تسمع مقترحات لانشاء سوبرجات ، وكان هذا يعني السير في طريق التحرر ازاء التبادل التجاري مع دول مستعدة للمساهمة في الجهود الرامية الى فتح المزيد من الأسواق امام منتوجات الولايات المتحدة . وكان من الواضح ان الدول التي لن تساهم في هذه الجهود وفي انتهاج سياسة متحررة في اسواقها ، لن يسمح لها ، بالتمتع بثمار هذه الجهود . وفي هذا الجوبدت احتمالات تمديد مفعول « نظام الافضليات الأميركية » بصورته الحالية ضعيفة جدا . ففي واشنطن بدأ البحث عن صيغ يمكن أن يوافق عليها الكونجرس . اذ أن بعض المقترحات بمقدار ما يتم الموافقة عليها ، سيحرم اسرائيل تماما من امتيازات النظام ، والمقترحات الأخرى ستقلص هذه الامتيازات الى درجة كبيرة . وفي ضوء ذلك نشأت حاجة ملحة لضمان الوصول الحر لمنتوجاتنا الى السوق الأميركية التي كانت تستوعب في تلك السنة ٢٢٪ من مجموع صادراتنا .

في ضوء ذلك ، تقرر تجديد الاقتراح بانشاء منطقة تجارة حرة بين اسرائيل والولايات المتحدة . وقد اتضح هذه المرة ان الادارة الأميركية اكثر استعدادا لدراسة هذا الاقتراح .

## الناحية الإسرائيلية :

ان انشاء منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة سيمكن الصادرات الاسرائيلية ، التي ما زالت تتمتع حتى اليوم بنظام الافضليات الأميركي ، من مواصلة دخولها السوق الأميركية وهي معفية مع الجمارك ومن القيود غير الجمركية . وتستطيع هذه الصادرات ان تتطور لتصبح معفية من القيود القائمة في النظام الأميركي والتي سبق وصفها آنفا .

ونظام الاستيراد التحرري هذا سيفسح في المجال امام مجموعة من هذه المنتوجات لمواصلة زخم نموها ، كما ذكرنا آنفا ، اخذين بعين الاعتبار ، وبثقة نسبية ، ان نظام الاستيراد لن يتغير في المستقبل .

تسوية شبيهة . وخلال تلك الفترة لم تظهر الولايات المتحدة اهتماما بالاقتراح ، حيث اعتبرت اتفاقات التفضيل بأنواعها خطرا على نظام التجارة الدولية الذي طبق بعد الحرب العالمية الثانية ، والذي ضمن ترميم اقتصاد الدول الغربية وتوسيع التبادل التجاري الدولي لصالح جميع الدول التي ساهمت فيه . وكان هذا النظام الذي اساسه الاتفاق العام على التعريفات والتبادل التجاري يستند الى مبادئ « حكم الأمة الأكثر تفضيلا » و « عدم التمييز » بين الدول الاعضاء . واتفاقات التفضيل مثل « الوحدة الجمركية » او « مناطق التجارة الحرة » عرضت هذه المبادئ الأساسية للخطر اذ انها اتاحت للدول الاعضاء منح الدول الاعضاء الأخرى افضلية للوصول الى الأسواق .

لقد اضطرت اسرائيل الى اجراء مفاوضات حول تسوية مؤقتة بصورة « نظام الافضليات العامة » ( جي . اس . بي . ) الذي طبق في الولايات المتحدة ابتداء من ١/١/١٩٧٦ ، والذي كان من المفروض ان يبقى ساري المفعول حتى اواخر عام ١٩٨٤ .

## الصادرات الاسرائيلية في اطار نظام ال جي . اس . بي . الأميركي

ان نظام ال جي . اس . بي . الأميركي يسمح ل ٣٠٠٠ منتج ، صنع او انتج في دول نامية ، بدخول الولايات المتحدة معفيا من الجمارك . ولا تتضمن قائمة المنتوجات انواعا تعتبر حساسة بالنسبة الى واردات الولايات المتحدة ، مثل النسيج ، والالبسة ، والمنتوجات الجلدية ، ومنتوجات الصلب الأساسية . ويشمل النظام ايضا قيودا هدفها ضمان عدم تمتع المنتوجات القادرة على المنافسة في السوق الأميركية بالمزايا التي تتمتع بها هذه السوق . وتقاس القدرة على المنافسة لمقتضى هذا الأمر بنسبة استيراد منتج معين من دولة نامية معينة من مجموع واردات الولايات المتحدة . وبمقدار ان هذه النسبة تجاوزت في سنة معينة ٥٠ بالمئة ، فان المنتج من تلك الدولة لا يتمتع ، كقاعدة ، بمزايا هذا النظام في السنة التالية . وثمة مصير شبيه متوقع لمنتوج بلغ حجم تصديره الى الولايات المتحدة اكثر من ٥٥ مليون دولار في السنة .

بالاضافة الى هذه القيود جرت مراجعة سنوية لنظام ال جي . اس . بي . واسقطت منه منتوجات اعتقدت الولايات المتحدة بأن هذه المنتوجات ليست بحاجة الى امتيازات من أجل منافسة السوق الأميركية .

وتعلم المصدرون الاسرائيليون كيف يطورون صادراتهم الى الولايات المتحدة اخذين بعين الاعتبار القيود التي فرضها نظام ال جي . اس . بي . خلال السنوات الخمس الأخيرة . وقد اخرجت من حكم هذا النظام خمسة منتوجات اسرائيلية فقط . وتجاوزت كلها حاجز الخمسين بالمئة من مجموع الصادرات الى الولايات المتحدة .

واظهرت التجربة التي اكتسبت منذ سنة ١٩٦٧ ان الوصول الحر الى السوق الأميركية انما هو حيوي من اجل تطوير التصدير الى هذه السوق المهمة بسرعة . ولو كان بالامكان ضمان استمرار مفعول نظام الافضليات الأميركية ، بكل قيوده ، لسنوات عديدة ، لما كانت هناك حاجة ملحة الى انشاء منطقة تجارة حرة بيننا وبين الولايات المتحدة بهدف ضمان استمرار نمو صادراتنا الى تلك السوق .



وانشاء منطقة تجارة حرة سيمكن القطاعات التي تصطدم اليوم بنظام استيراد ذي قيود شديدة لدى تصدير منتوجاتها الى الولايات المتحدة من التمتع بنظام استيراد تحرري ، وبعد فترة انتقالية ، سيتم الاتفاق عليها ، ستكون معفية من الجمارك ومن سائر القيود غير الجمركية . والميزة بالنسبة لهذه المجموعة مزدوجة : من جهة ستتحسن قدرتنا على المنافسة ازاء منتجين اميركيين ومن جهة اخرى ، سيطرأ تحسن مماثل أيضاً على منافسة مزودين منافسين من دول اخرى ، الذين سيواصلون دفع جمارك عالية والخضوع لقيود شديدة لدى ادخال منتوجاتهم الى الولايات المتحدة .

وسيوفر اتفاق منطقة التجارة الحرة ايضا مناخا من المشاركة بين الصناعات والصناعيين في الولايات المتحدة وفي اسرائيل ، اذ ان السلعة التي تمر في مراحل التجهيز المختلفة تستطيع التنقل ذهابا وايابا بين الدولتين ، وهي معفية من الجمارك والقيود الاخرى . وهذا سيفسح المجال امام تعزيز علاقات التعاون الصناعي بين الدولتين عبر استغلال المزايا التي تتمتع بها كل واحدة منهما . ولا بد من افتراض ان ثمة توقعات ايضا لاستثمارات صناعية اوروبية في اسرائيل ، اذ ان الهدف هو توجيه معظم المنتوجات الى السوق الاميركية .

ومن أجل تحقيق هذه المزايا ستكون هناك حاجة الى كشف القطاعات الانتاجية الاسرائيلية امام منتوجات الولايات المتحدة . وهناك قطاعات اخرى تحتاج الى المزيد من الكشف ، علاوة على كشفها امام الواردات التي مصدرها الاسرة الاوروبية ، والذي سينتهي في سنة ١٩٨٩ ، أن يسبب لها صعوبات ، وسوف تكون هناك حاجة الى اخذ هذه الناحية بعين الاعتبار خلال المفاوضات ، وضمان مهلات زمنية ملائمة لها تكون طويلة نسبيا . علاوة على ذلك ، ستضطر اسرائيل الى الرضوخ لانضباط دولي بشأن منع دعم الصادرات ، الأمر الذي من شأنه جعل الحكومة تواجه صعوبات في ضمان ربحية الصادرات عن غير طريق قيمة الصرف .

نظام الاستيراد الذي تمارسه الولايات المتحدة ازاء الاستيراد الذي مصدره اسرائيل

يعرض الجدول ١ تطور التصدير الى الولايات المتحدة منذ سنة ١٩٧٦ . ولتوضيح التحليل الذي سيرد لاحقا وزعت المنتوجات وفق نظام الاستيراد الذي طبق عليها لدى دخولها الولايات المتحدة .

الجدول (١)

الصادرات	١٩٧٦ بملايين الدولارات	١٩٨٢ بملايين الدولارات	بالنسبة المئوية
مجموع الصادرات الاسرائيلية	٢,٤٢٠	٥,٢٨٠	١٠٠
مجموع الصادرات الى الولايات المتحدة منها :	٤٤٠	١,١٢٢	١٠٠
صادرات معفية من الجمارك (مقيدة بالجات)	٤٤	٦٢٨	٥٦
صادرات معفية من الجمارك - جي . اس . بي .	١١٠	٤٣٨	٣٩
صادرات خاضعة للجمارك	٢٨٦	٥٦	٥

والمقارنة بين هذه المعطيات تشير الى الظواهر التالية :

- زيادة صادرات اسرائيل الى الولايات المتحدة :

- حدثت زيادة كبيرة في صادرات اسرائيل الى الولايات المتحدة من ٤٤٠ مليون دولار الى ١١٦٢ مليون دولار .

- ازدادت الصادرات الى الولايات المتحدة بوتيرة اكبر من وتيرة الصادرات الى العالم بأسره . ونتيجة لذلك ازدادت نسبة الصادرات الى الولايات المتحدة من مجموع الصادرات من ١٨٪ سنة ١٩٧٦ الى ٢١٪ سنة ١٩٨٢ .

- منتوجات معفية من الجمارك :

حدث تحرر كبير جدا في نظام الاستيراد الذي يطبق على صادرات اسرائيل الى الولايات المتحدة . ففي حين كانت نسبة ٦٥٪ من مجموع الصادرات الاسرائيلية خاضعة للجمارك لدى دخولها الى الولايات المتحدة في سنة ١٩٧٦ ، تقلصت نسبة الصادرات الخاضعة للجمارك الى ٥٪ فقط في سنة ١٩٨٢ .

لقد تم احراز التحرر هذا في المفاوضات التي اجرتها اسرائيل في اطار « جولة طوكيو » والتي اجريت تحت رعاية الجات . وقد الغيت في هذه المفاوضات الجمارك على تصدير الالماس المصقول ، والطائرات المدنية ، وعدد من المواد الخام . ففي سنة ١٩٨٢ بلغت صادرات الالماس الى الولايات المتحدة ٤١١ مليون دولار ، اي ٢٥٪ من مجموع الصادرات الى الولايات المتحدة في تلك السنة . وقد بلغت صادرات الطائرات المدنية ٨٧ مليون دولار وهي تشكل ٨٪ من مجموع الصادرات ، وكان هذان الفرعان يشكلان معظم الصادرات المعفية من الجمارك في الولايات المتحدة باستثناء المنتوجات الخاضعة ل « نظام الافضليات الاميركي » . ولذا ، فانه على الرغم ما لهذه المزايا التي تحققت في « جولة طوكيو » من أهمية ، فانها حصرت في عدد ضئيل من المنتوجات .

- منتوجات تمتعت بمزايا نظام الافضليات الاميركي

ان التصدير الذي تمتع بمزايا نظام الافضليات الاميركي ، على الرغم من قيوده ، اظهر اكبر قدر من الديناميكية . فقد ازداد حجم هذا التصدير من ١١٠ مليون دولار سنة ١٩٧٦ الى ٤٣٨ مليون دولار سنة ١٩٨٢ . كما ازدادت حصته من مجموع الصادرات الى الولايات المتحدة من ٢٥٪ الى ٣٩٪ . وتكشف معطيات غير نهائية النقاب عن ان الاتجاه الذي يميز هذه المجموعة من المنتوجات مستمر ايضا في ١٩٨٣ .

تضم هذه المجموعة منتوجات الفروع الصناعية التي جرى تطويرها بوتيرة سريعة خلال السبعينات ، ومن بينها الحلي ، والادوية ، والمنتوجات الكيماوية ، وادوات العمل ، والمعدات الصناعية ، والمعدات الالكترونية والاجهزة الطبية المتطورة . وهذه هي الفروع التي من المتوقع أن تشهد خلال العقد القادم تطورا ديناميكيا كبيرا وهي التي ستكون لها المساهمة الكبرى في تطور الصادرات الاسرائيلية .

لقد ادى نظام ال جي . اس . بي . الى تحسين كبير في قدرتنا على المنافسة في السوق الاميركية ، بالمقابلة مع منافسينا الذين لا يتمتعون بمزايا هذا النظام .



في سنة ١٩٨١ منح هذا النظام ميزة للتداول التجاري لمنتجاتنا التي تمتعت بمزاياه بنسبة ٧,٣٪ بالمعدل وبكلمات أخرى ، لو تم تصدير المنتجات نفسها من دولة متطورة كانت ستخضع الى جمارك بنسبة ٧,٣٪ بالمعدل في حين ان صادراتنا تمتعت باعفاء كامل من الجمارك . وفي تلك السنة حظيت نسبة ٢٨٪ من مجموع الصادرات التي تتمتع بمزايا نظام ال جي . اس . بي . بتفضيل جمركي تراوح بين ٠,١٪ و ٥,٠٪ . وحظيت نسبة ٢٩٪ بتفضيل يتراوح بين ٥,١٪ و ١٠٪ وتمتع الثلث الأخير بتفضيل بنسبة عالية تجاوزت ١٠٪ .

هذا التوزيع يشير بوضوح الى ان المنتجات التي ادرجت في الفترتين الأخيرتين حظيت بواسطة نظام ال جي . اس . بي . بمزايا مهمة ، وغالبا ما كانت حرجة لدى دخولها السوق الأميركية او تغلغلها فيه . والتجربة التي اكتسبت من خلال معالجة الشركات التي فقدت مزايا هذا النظام او التي اوشكت على فقدانها ، تؤكد في كل مرة من جديد ، الأهمية البالغة للاعفاء الجمركي من أجل تطوير الصادرات الاسرائيلية .

#### - منتجات خاضعة للجمارك

في سنة ١٩٨٢ كانت هذه المنتجات تشكل ٥٪ من مجموع الصادرات الاسرائيلية . وهذا المقدار اقل بكثير من مقدار المنتجات او الفروع الاسرائيلية الشاملة . ومن بين المنتجات المدرجة في هذه الفئة : المنسوجات والألبسة ، منتجات زراعية متنوعة ، وعدد ضئيل من المنتجات الصناعية الأخرى مثل انايب الصلب . وتعتبر هذه المنتجات في الولايات المتحدة حساسة ، وبالتالي لم تدرج في قائمة المنتجات التي تتمتع بنظام الافضليات الأميركية ، وتفرض عليها بصورة عامة جمارك عالية ويسري على قسم آخر منها قيود أنظمة الاستيراد مثل حصص الاستيراد والمطالب الخاصة بالموصفات الدقيقة . وبلغت الرسوم الجمركية في سنة ١٩٨١ المفروضة على استيراد هذه المنتجات ١٣,٤٪ بالمعدل ، وبالنسبة الى سائر المنتجات كانت نسبة الجمارك تتجاوز ١٠٪ .

وتجدر ملاحظة انه سيطبق على هذه المنتجات ايضا نظام تحرري معين في اطار تطبيق خفض الرسوم الجمركية والذي تم التوصل اليه في اطار « جولة طوكيو » . وفي سنة ١٩٨٧، تلك السنة التي سيطبق خلالها خفض الاخير للرسوم الجمركية ، ستخفض نسبة الجمارك على تلك الفئة من المنتجات الى ٩,٣٪ في المعدل . وهذا يعتبر خفضاً كبيراً جداً للرسوم الجمركية . ولكن ، على الرغم من ذلك سيفرض على معظم المنتجات التي تهمنا نسبة من الجمارك تزيد عن ١٠٪ اذ ستبلغ هذه النسبة ٢٠٪ او ٣٠٪ بالنسبة الى عدد من القطاعات . ان هذه النسب الجمركية لن تتيح لنا تطوير صادراتنا الى الولايات المتحدة بوتيرة سريعة . ففي عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ عندما ازدادت الصادرات التي تتمتع بمزايا ال جي . اس . بي . من ٣٦٠ مليون دولار الى ٤٢٨ مليون دولار حافظت الصادرات في هذه الفئة على مستواها الذي بلغ نحو ٥٦ مليون دولار .

#### الناحية الأميركية :

ان تطبيق الاتفاق الذي يفرض الى انشاء منطقة تجارة حرة بين اسرائيل ودول الأسرة الأوروبية سيقتضم من القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الأميركية في السوق الاسرائيلية . ويمكن ان نتوقع ان الميزة التي ستعود على منتجات الدول العشر الاعضاء في الأسرة الأوروبية ستزداد اتساعاً كلما

خفضت اسرائيل من رسومها الجمركية وفق الجدول الزمني المدرج في الاتفاق . ففي سنة ١٩٨٩ عندما تدخل منتجات الأسرة الأوروبية الى اسرائيل معفية من الجمارك ستبقى المنتجات الأميركية تخضع لجمارك بنسبة ١٠,٥٪ في المعدل .

لقد استوردت اسرائيل في العام الماضي سلعا لأغراض مدنية بمقدار ٩ مليارات دولار ، تم استيراد نحو ١,٦ مليار دولار منها من الولايات المتحدة . واسرائيل هي السوق الثانية من حيث اهميتها بالنسبة الى الولايات المتحدة في الشرق الأوسط . وينبغي ان يكون للولايات المتحدة مصلحة في الحؤول دون ابعاد منتجاتها من السوق الاسرائيلية .

ونظام الاستيراد الذي يسري على اسرائيل ازاء الاستيراد الذي مصدره الولايات المتحدة : يصف الجدول ٢ توزع الصادرات الأميركية الى اسرائيل في سنة ١٩٨٢ وفي نظام الاستيراد الذي يسري عليها لدى دخولها اسرائيل .

#### منتجات محكومة باتفاق الجات :

جرت بين الولايات المتحدة واسرائيل مفاوضات عديدة بشأن خفض الجمارك في اطار جولات من المفاوضات بين دول متعددة جرت برعاية منظمة الجات . وقد حصلت اسرائيل خلال هذه المفاوضات على تعهدات بعدم رفع نسبة الجمارك المفروضة على ٥٢٠ سلعة عن النسبة المتفق عليها ومن بينها نحو ٢٢٠ سلعة ذات أهمية خاصة للولايات المتحدة .

وتعهدت اسرائيل ، على سبيل المثال ، في « جولة طوكيو » ، تلك الجولة من المفاوضات التي انتهت في سنة ١٩٧٩ بخفض وتقييد رسومها الجمركية على ٩٠ سلعة منها ٥٦ ذات أهمية خاصة للولايات المتحدة .

من بين المنتجات المدرجة في هذه الفئة توجد منتجات لا تخضع لاي اعفاء جمركي . وقد بلغ استيرادها سنة ١٩٨٢ نحو ٣٤٤ مليون دولار ، او ٢٢٪ من مجموع الواردات التي مصدرها الولايات المتحدة . ان باقي المنتجات التي تخضع لقيود جمركية ، تعتبر نسب الجمارك المفروضة عليها ايجابية وتتراوح بين ١٠٪ و ١٠٠٪ بالنسبة الى قيمتها . فالرسوم الجمركية المقيدة بلغت ١٨,٥٪ في سنة ١٩٨١ .

سيكون للتطبيق الكامل لخفض الرسوم الجمركية في اطار الاتفاق القائم بين اسرائيل والأسرة الأوروبية تأثيرات مختلفة على قدرة المنافسة الأميركية في السوق الاسرائيلية . ولن يطرأ أي تغيير على الفئة الأولى التي لا تخضع للاعفاء الجمركي . ان الاستيراد من المصدرين سيتيح لاسرائيل الحصول على اعفاءات جمركية . ولكن من المتوقع ان يحدث تراجع في القدرة التنافسية ، من شأنه ان يقود الى ترجيح الكفة الى صالح السلع التي مصدرها الأسرة الأوروبية بالنسبة الى المنتجات المدرجة في الفئة الثانية . وعمق التراجع ومدى خطر ترجيح الكفة لصالح تلك السلع يتوقفان على نسبة الرسوم الجمركية التي فرضت عليها قيود . فكلما كانت هذه النسبة اكبر ازداد الخطر على الصادرات الأميركية .



## جدول (٢)

مليارات الدولارات	بالنسبة المئوية
مجموع الاستيراد من الولايات المتحدة منه :	١,٥٥٩
منتجات خاضعة لقيود الجات	٦٩٨
منتجات خاضعة للاعفاء الجمركي	٣٤٤
منتجات مقيدة وفق نسب جمركية متفق عليها	٣٥٤
منتجات غير مقيدة	٨٦١
	١٠٠
	٤٤,٨
	٢٢,١
	٢٢,٧
	٥٥,٢

تجدر الملاحظة هنا أن دراسة جرت بشأن الاستيراد الذي مصدره الولايات المتحدة في سنة ١٩٨١ أظهرت أن التطبيق الكامل للتعهدات التي أخذتها إسرائيل على عاتقها على الصعيد الجمركي ، في إطار « جولة طوكيو » والتي ستطبق في سنة ١٩٨٧ ، لن تغير بصورة مهمة من مدى التمييز الجمركي لصالح الاستيراد الذي مصدره دول الأسرة الأوروبية بالنسبة إلى هذه المجموعة من المنتجات . والرسوم الجمركية على السلع التجارية ستخف من ١٨,٥٪ بالمعدل في سنة ١٩٨١ إلى نحو ١٨٪ في المعدل في سنة ١٩٨٧ .

أن مجموعة المنتجات الخاضعة للقيود تشمل ، بين أمور أخرى مواداً كيميائية أساسية ، مبيدات ، طائرات ، أجهزة تلفون وتلغراف ، جرارات الية وأجهزة طبية .

## المنتجات غير الخاضعة لقيود الجات :

أن معظم الاستيراد الذي مصدره الولايات المتحدة غير خاضع لقيود الجات . كما أن إسرائيل تتمتع بالقدرة على تغيير الرسوم الجمركية المفروضة على هذه المنتجات كما يحلو لها . ومنذ سنة ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٣ يتمتع هذا الاستيراد بمشروع تحرري من جانب واحد طبق على حكومة إسرائيل بالنسبة إلى القطاع الصناعي .

ويمكن الاستدلال من عينة شاملة تضم نحو ١٣٠ سلعة صناعية ، تخضع لرسوم جمركية في إسرائيل ، وهي ذات أهمية خاصة للولايات المتحدة والتي صدرت إلى إسرائيل سنة ١٩٨٢ على الظواهر التالية :

١ - كان معدل نسبة الرسوم الجمركية المصنفة تجارياً ، والتي فرضت على هذه المنتجات في سنة ١٩٧٥ ، السنة التي سري فيها مفعول الاتفاق مع الأسرة الأوروبية ، نحو ٢٥٪ . وفي سنة ١٩٨٢ انخفض معدل نسبة الرسوم الجمركية إلى ١٠,٥٪ ، أي أن الصادرات من الولايات المتحدة لهذه المنتجات تمتعت بميزة تحررية كبيرة جداً من جانب واحد وهو إسرائيل . ولولا هذا التحرر لكان هناك شك في قدرة الولايات المتحدة على المحافظة على مكانتها في السوق الإسرائيلية إزاء معظم هذه المنتجات .

## منطقة التجارة الحرة -

٢ - أن تفحص مستوى الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات المدرجة في العينة انطفأ الذكر أظهر أن أكثر من ٥٠٪ من مجموع الواردات - التي بلغت قيمتها نحو ٣٦٠ مليون دولار سنة ١٩٨٢ خضعت لرسوم جمركية تزيد عن ١٠٪ بالنسبة إلى قيمتها .

٣ - هناك منافسة دائماً بين الاستيراد الذي مصدره الولايات المتحدة وبين الاستيراد الذي مصدره دول الأسرة الأوروبية . فقد بلغ مجموع الاستيراد سنة ١٩٨٢ نحو ٨٥٠ مليون دولار ، منها استيراد من دول الأسرة الأوروبية بمبلغ ٤٢٠ مليون دولار ، ومن الولايات المتحدة ، كما ذكرنا ، ٣٦٠ مليون دولار ، ومن دول أخرى ٧٠ مليون دولار .

٤ - تضم هذه المجموعة المنتجات التي أظهرت أعلى نسبة من النمو في الصادرات الأميركية إلى إسرائيل ، هذه المنتجات التي ضمتها عينة كبيرة نسبة ١٧٤٪ بين السنوات ١٩٧٦ و ١٩٨٢ في حين أن باقي المنتجات التي تصدرها الولايات المتحدة إلى إسرائيل حققت نمواً خلال تلك الفترة بنسبة ٥٦٪ فقط . أن مشروع التحرر من جانب واحد الذي اعتمدته إسرائيل في القطاع الصناعي يمر في مراحله النهائية : ولا يمكن الافتراض أن إسرائيل ستخفف بصورة كبيرة رسومها الجمركية على الاستيراد الذي مصدره دول ليست أعضاء في الأسرة الأوروبية ، باستثناء تطبيق التعهدات على الصعيد الجمركي التي أخذت في إطار « جولة طوكيو » ، وبناء عليه ، فإن التخفيضات الجمركية في إطار الاتفاق مع الأسرة الأوروبية ستخلق شروطاً مفضلة لصالح الأسرة الأوروبية . وتقدر الثغرة التي ستنشأ في مجموعة هذه المنتجات في سنة ١٩٨٩ بنحو ١٠٪ . وهذه الثغرة يمكن أن تؤدي في ظروف عادية إلى ترجيح الكفة التجارية ، لغير صالح الولايات المتحدة الأمر الذي يفرض عليها أن يكون لها مصلحة في الحؤول دون حدوث مثل هذا التطور .

## قيود غير جمركية :

جرى حتى الآن عرض المزايا الجمركية المتوقعة من إنشاء منطقة التجارة الحرة . ولكن ينبغي من أجل ضمان استغلالها بصورة كاملة الحرص على إزالة القيود غير الجمركية . إذ لا يمكن الاستفادة القصوى من الاعفاء الجمركي ، إذا كان منتوجاً معيناً خاضعاً للتمييز نتيجة للتفضيل الذي يمنح لمزودين محليين أو إذا كان هذا المنتج خاضعاً لقيود كمية أو قيود غير جمركية أخرى . ومن مصلحة الدولتين رفع هذه القيود . ولإسرائيل مصلحة خاصة في رفع القيود غير الجمركية التالية :

١ - Buy American Act - بحسب هذا القانون الأميركي يتمتع المزودون الأميركيون بتفضيل على صعيد المشتريات الحكومية ، والتي لا تخضع لـ « الاتفاق بشأن المشتريات الحكومية » لمنظمة الجات ، إذا كانت عروضهم لا تزيد عن ٥٠٪ من العروض المنافسة في الخارج . وإسرائيل معنية بمنافسة المزودين الأميركيين بشروط متكافئة .

ب - قيود كمية : إزالة القيود الكمية على تصدير المنتجات الزراعية المصنعة مثل الطماطم .

ج - الإجراءات الجمركية : تغيير إجراءات جمركية معينة خلال الفترة الانتقالية .

د - الملصقات التصنيفية Labeling : تغيير متطلبات الملصقات التصنيفية التي تشاغب على تصدير الحل من إسرائيل .



## تقارير

### اقتصاديات فلسطين المحتلة ( ١٩٤٨ )

#### الأوضاع الاقتصادية

تميزت الأوضاع الاقتصادية في فلسطين المحتلة في السنوات الماضية بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، حيث لم تتجاوز هذه المعدلات ٣,٧٪ عام ١٩٨٠ ، باستثناء ١٩٧٨ حيث تم تحقيق معدل نمو قدره ٥,٢٪ وقدر معدل النمو المتحقق عام ١٩٨١ بحوالي ٢,٥٪ . أما عن الأوضاع الاقتصادية في عام ١٩٨٢ ، فقد تميزت بالتردي بشكل لم يسبق له مثيل ، حيث تدهور الناتج القومي الاجمالي بنسبة ٢,٤٪ وهي ظاهرة لم يواجهها الاقتصاد الصهيوني منذ ٢٩ عاما كما شهد هذا العام انخفاضا كبيرا في قيمة الشيكل أمام العملات الأجنبية وزادت نسب البطالة بشكل واضح .

ويعود تزايد حدة التدهور الاقتصادي الى قيام الكيان الصهيوني بغزولبنان في صيف عام ١٩٨٢ ، وإلى الاجراءات القمعية التي استخدمها لتنفيذ ما سمي بعملية « سلامة

اعداد الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

الجليل » داخل الارض المحتلة ، بحيث أدت الى تفاقم النفقات العسكرية التي قدرت بأكثر من بليون دولار بالاضافة الى التكاليف الباهظة المترتبة على احتلال الاراضي اللبنانية .

وكان لهذا الغزو اثاره السلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية ، حيث :

١ - بلغت خسائر قطاع السياحة مثلا حوالي ٢٧٧ مليون دولار في هذا العام نتيجة انخفاض الدخل السياحي بنسبة ٨٪ حيث لم يحقق هذا القطاع سوى ٨٧٥ مليون دولار ، وبلغ النقص في عدد السياح ١٢٥ الف سائح .

٢ - وعلى صعيد الصناعة ، كان لاستدعاء ٦٠٪ من مجموع العاملين في هذا القطاع للمشاركة في عملية الغزو اثره على الانتاج الصناعي حيث قدر الانخفاض فيه بما لا يقل عن ٥٪ ، بالرغم من محاولة تعويض الاعداد المستدعاة باعداد كبيرة من المتطوعين الصهاينة الذين وصلوا الارض المحتلة من الخارج .

لقد اشارت الولايات المتحدة هي ايضا الى اهتمامها برفع القيود غير الجمركية الاسرائيلية ، وتجدر الاشارة الى بعضها :

- أ - دعم التصدير والولايات المتحدة مهتمة بان تفرض اسرائيل على نفسها انضباطا بالنسبة الى كل ما يتعلق بدعم التصدير والانضمام الى « قواعد الدعم » التي تعتمد عليها منظمة الجات .
- ب - التخمين لمقتضى الجمارك : وهنا ايضا يطلب من اسرائيل ان تأخذ على عاتقها الالتزام بالقواعد المحددة بالاتفاق الدولي بشأن تخمين الجمارك الذي تعتمد الجات . وينص هذا الاتفاق على ان القيمة المقدرة لمقتضى الرسوم الجمركية تكون نفس الصفقة التجارية الفعلية .
- ج - اذونات الاستيراد : ان المصلحة الأميركية هنا مزدوجة . فمن جهة تريد المزيد من المرونة في نظام اعطاء اذونات الاستيراد في اسرائيل . ومن جهة اخرى ، تريد تقليص القيود الكمية على المنتوجات التي لها اهمية للتصدير الاميركي .

الخلاصة :

ان التجربة التي تراكمت من خلال تطبيق الاتفاق مع الأسرة الأوروبية تدل على ان الوصول الحر الى الاسواق الكبرى يمكن من زيادة التصدير اليها بسرعة اكبر .

والصادرات الى دول الأسرة الأوروبية ازدادت من ٧٢٥ مليون دولار في سنة ١٩٧٥ الى ٢,١٢١ مليون دولار في سنة ١٩٨٠ . كما ان العجز التجاري تقلص من ١٠٢٦ مليون دولار الى ٥٦١ مليون دولار خلال تلك السنوات . الا ان هذه الاتجاهات الايجابية توقفت نتيجة لتغيرات كبيرة في قيم الصرف للعملات الأوروبية بالمقارنة مع الدولار والتي أدت الى تغييرات في قدرتنا على المنافسة بالمقارنة مع المزودين الأميركيين .

ثمة نتائج شبيهة جرى عرضها لدى عرض تطور الصادرات الاسرائيلية في اطار « نظام الافضليات الأميركية » .. فقد ساهم الاتفاق مع الأسرة الأوروبية ايضا في زيادة خبرة الصناعة الاسرائيلية ؛ اذ ان نسبة الصادرات من مجموع الناتج الصناعي ازدادت من ١٨٪ في سنة ١٩٧٥ الى ٢٥٪ في سنة ١٩٨٢ ، كما ان هذه الخبرة ستزداد في حال حدوث المزيد من الانخراط في السوق الأميركية .

ولا بد من الافتراض ان الاتفاق مع الولايات المتحدة سيفتح عصرا جديدا على صعيد الاستثمارات الأوروبية في اسرائيل ، وسوف يعزز اتجاهات التعاون الصناعي مع الصناعة الأميركية . ويمكن ان يؤدي هذا الاتفاق الى استئناف النمو وتقليص العجز التجاري لدولة اسرائيل .

\* مصدر المعطيات في هذا المقال : معطيات التجارة الخارجية للولايات المتحدة واسرائيل . معطيات الصادرات الاسرائيلية تستند الى معطيات من الولايات المتحدة . ومعطيات الاستيراد تستند الى معطيات المكتب المركزي للاحصاء .



٣ - وبالنسبة لقطاع الزراعة ، فقد زادت معاناته ، حيث واجهته في الفترة الأخيرة مشكلة التسويق ، والتي حاولت السلطات الصهيونية بعد انخفاض حركة الصادرات الى اوربوا التغلب عليها باتتبع سياسة اغراق السوق اللبنانية بهذه المنتجات او تسريبها الى الدول العربية بمختلف الوسائل .

وبسبب الصعوبات التي تواجه الكيان الصهيوني في تصدير الحمضيات ، فان هذه المنتجات مهددة بالانهيار خلال عدة سنوات ما لم تسارع السلطات المختصة الى تقديم مساعدات تبلغ قيمتها ٧٠ مليون دولار . ويتهدد الخطر مساحة ٤٠٠ الف دونم من البيارات ، و ٦٠٠ الف دونم من المناطق المزروعة بالقطن . وقد اضطر المزارعون الى اقتلاع اشجار الحمضيات من ٣٥ الف دونم . وتقدر مساحة الاراضي المزروعة عام ١٩٨١ في الجزء المحتل من فلسطين قبل عام ١٩٦٧ بحوالي ٤ ملايين دونم ، بزيادة قدرها ١٠٪ عن عام ١٩٧١ ، خصص ٧٢٪ منها للقرى الزراعية والتعاونية وكبار المزارعين . و ١٥٪ على شكل مزارع تتراوح مساحة كل منها بين ٢١-١٠٠ دونم ، كما خصص ٢٥٪ من اجمالي الاراضي المزروعة للاشجار المثمرة ، و ٤٠٪ للمزروعات الفصلية المروية و ٢٥٪ للمزروعات الحقلية البعلية و ١٠٪ للمزروعات الاخرى مثل الورود والخضروات .

ومما يزيد مشكلة الكيان الصهيوني حدة أن الاستهلاك الفردي والعام والذي بلغت نسبته في عام ١٩٧٢ نحو ٦٨٪ من اجمالي الناتج المحلي ، يتجه الى الارتفاع اذ بلغ حوالي ٩٩,٧٪ من

الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٢ ومعناه انخفاض معدلات الادخار .

وتشكل ظاهرة البطالة المتزايدة وبالاخص بين العمال العرب واليهود الشرقيين احد المشاكل الهامة التي يعاني منها الاقتصاد الصهيوني بما تتركه من آثار اجتماعية واقتصادية . فقد بلغت نسبة البطالة حوالي ٥,٢٪ من مجموع قوة العمل في عام ١٩٨٢ ليصل عدد العاطلين عن العمل الى نحو ٩٢ الف عامل ، ذلك بالرغم من استدعاء اعداد كبيرة من جنود الاحتياط للمشاركة في غزولبنان . وقد وصلت هذه النسبة الى ٨٪ عام ١٩٨٣، وهي ظاهرة قد تبدو غريبة على كيان يعتمد في الاساس على زيادة اعداد المهاجرين .

### التضخم :

يعتبر التضخم أحد المظاهر والمشاكل البارزة في الاقتصاد الصهيوني وبدأ يزداد حدة في السنوات الأخيرة . فبينما بلغ في عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ نحو ٥١٪ ، ٧٨٪ على التوالي نجده يرتفع في عام ١٩٨٠ الى ١٣١٪ ، لذلك استهدفت السلطات الصهيونية تخفيض هذه المعدلات المتسارعة بحيث لا تتجاوز نحو ٩٠٪ ، ولكنها وجدت نفسها عاجزة عن تحقيق هذا الهدف ، اذ وصلت نسبة التضخم الى حوالي ١١٧٪ عام ١٩٨١ و ١٢٠٪ عام ١٩٨٢ . وقد حدثت الزيادة هذه بالرغم من الاجراءات الاقتصادية العديدة لكبح جماح التضخم ومحاولات الحكومة تثبيت أسعار بعض السلع الضرورية وتقديم الدعم لبعض الخدمات مثل الكهرباء والماء والمواصلات . ومع ذلك فقد تراجعت عن القدر

الاكبر من الدعم خاصة المقدم للسلع الأساسية لامتناس أكبر قدر من القوة الشرائية .

ومن أبرز آثار ظاهرة التضخم ، الانخفاض في القدرة الشرائية للأسر ذات الدخل المتوسط بالإضافة الى انخفاض قيمة الدخل الحقيقي للفرد بنسبة ٢,٧٪ . وترتب على التراجع في اجور مستخدمي القطاع العام الذي بلغ ٦٪ زيادة في نسبة الافراد العاملين في هذا القطاع ممن هم تحت خط الفقر من ٢,٨٪ الى ٦٪ خلال السنوات الأربع الأخيرة . ولقد زاد عدد الافراد الذين تحت خط الفقر في الكيان الصهيوني بشكل عام عن ٣٠٠ الف شخص في نهاية عام ١٩٨٢ ، أي بنسبة ٩,٨٪ من السكان ، منهم عدد كبير من السكان العرب والآخر من اليهود الشرقيين .

ومما فاقم من حدة التضخم ، اضطراب الحكومة لتغطية نفقات غزوها للأراضي اللبنانية ، بطرح المزيد من الاوراق النقدية حيث بلغت قيمة المطروح منها للتداول خلال عام ١٩٨٢ نحو ٢٢ مليون شيكل وذلك مقابل ١١ مليون في تشرين الثاني ( نوفمبر ) عام ١٩٨١ . ويعبر الانهيار المتزايد لقيمة الشيكال امام العملات الأجنبية عن مدى تزايد حدة التضخم . فقد بلغت نسبة انخفاضه امام الدولار في نهاية عام ١٩٨٢ نحو ١١٦٪ ليصبح كل ٣٢,٦٥ شيكلا يساوي دولارا واحدا . في الوقت الذي كانت قيمة الدولار تساوي ما يعادل ٠,٧١٠ شيكلا عام ١٩٧٥ .

### الديونية الخارجية

احتل الكيان الصهيوني المرتبة السادسة في جدول الدول المدينة عام ١٩٨٢ . فقد ارتفع

حجم الديون الخارجية في ذلك العام ليصل الى نحو ٢٥,٢ بليون دولار ، بزيادة قدرها ١,٧ بليون دولار ، وذلك مقابل زيادة في عام ١٩٨١ بلغت نحو ١,٥ بليون دولار .

وتشكل القروض قصيرة الاجل البالغة ٢,٨ بليون دولار مشكلة بالغة التعقيد ، حيث يستحق سدادها خلال نفس العام ما لم يتم تجديدها . وهذه القروض تتزايد من عام الى عام اذ بلغت الزيادة في العام الاخير وحده نحو ٥٠٠ مليون دولار عن العام السابق .

ويواجه الكيان الصهيوني اعادة سداد ٣,٢ بليون دولار في عام ١٩٨٢ وهو مبلغ يفوق مجمل المساعدات التي طلبتها السلطات الصهيونية من الولايات المتحدة والبالغة ٣,١ بليون دولار ، وبذلك يكون عبء سداد الدين الخارجي قد ارتفع الى ما نسبته ١٤٪ من اجمالي قيمة الناتج القومي الاجمالي بعد أن كانت هذه النسبة حوالي ١١,٨٪ عام ١٩٨١ .

وكما يبدو فان العجز الدائم في الميزان الاقتصادي للكيان الصهيوني ، يتطلب المزيد من القروض الخارجية ، وبالرغم مما يواجهه من صعاب نتيجة أوضاعه الاقتصادية والسياسية ، الا أنه يعتمد في ضمان سداد هذا العجز على الولايات المتحدة من جهة والجاليات الصهيونية ذات الموارد الضخمة من جهة أخرى ، باعتبار الصهيونية هي الركيزة الأساسية للولايات المتحدة والعالم الرأسمالي في المنطقة .

### مشكلة الطاقة

يعتبر موضوع توفير مصادر الطاقة التي يفتقر اليها الكيان الصهيوني من الموضوعات



ذات الأهمية الكبرى في الاقتصاد الصهيوني . ويرجع ذلك الى الاعتماد المتزايد على النفط في السنوات الأخيرة كمصدر رئيسي للطاقة ، خاصة في مجالات الانتاج الزراعي والصناعات الكيمائية والصناعات الثقيلة . وحيث امكانية توفيره وخاصة في الفترة الأخيرة من مصادر قريبة باتت معدومة ، ناهيك عن ارتفاع تكاليف استيراده . وقد قلل هذا من القدرة التنافسية للسلع الصهيونية في الاسواق الخارجية ، مما أدى الى زيادة المخصص من العملات الاجنبية لشرائه .

وقد بلغت احتياجات الكيان الصهيوني من الوقود عام ١٩٨١ نحو ٨,٣ مليون طن ، تحصل على ٢ مليون طن من مصر والباقي من الدول الأخرى لا سيما المكسيك . ويتوقع أن تتزايد الاحتياجات لتصل الى نحو ١٣ مليون عام ١٩٩٠ ، بالرغم من الاتجاه المتصاعد لتوفير الطاقة المأخوذة من استخدام الفحم والتي تأمل السلطات الصهيونية أن تغطي مستقبلا ما نسبته ٤٠٪ من مجمل احتياجاتها ، وذلك بالإضافة الى زيادة استخدام بدائل النفط والفحم لتغطي نسبة ٥٪ من مجمل الاحتياجات .

لذلك نشأ اتجاه قوي داخل الكيان الصهيوني لوضع أكثر من مشروع بديل موضع التنفيذ لتخفيف الاعتماد المتزايد على النفط المستورد كمصدر أساسي للطاقة . وفي الواقع هناك اتجاهان يسعى كلاهما نحو تحقيق هذا الهدف .

الأول : ويطلب باقامة مفاعلات نووية لتوليد الطاقة ، ويواجه هذا الاقتراح صعوبة تنفيذه

حاليا ، نظرا لرفض البلدان المصنعة للمفاعلات ، بيع الكيان الصهيوني مفاعلا لأسباب سياسية من جهة ، ولرفض الكيان الصهيوني التوقيع على ميثاق الحد من انتشار الاسلحة النووية من جهة أخرى .

وعليه فقد اقترح ان يقوم الكيان الصهيوني ببناء مفاعل نووي اعتمادا على امكانياته الذاتية . الا ان هذا الاقتراح يصطدم هو الآخر بصعوبة تنفيذه لعدم كفاية الامكانيات المادية اللازمة من ناحية ، ولعدم توفر الكوادر الفنية القادرة على انجاز هذا المشروع حاليا من ناحية أخرى ، وان كانت السلطات الصهيونية قد بدأت فعلا بتدريب الكوادر وتهيئة الأجهزة اللازمة لاكتساب التقنية المطلوبة في هذا المجال . ويبدو مما تقدم تصميم السلطات الصهيونية على تبني نهج الاعتماد على المفاعلات النووية لتوليد الطاقة ، سواء عن طريق شراء المفاعلات من الخارج ، او بنائها اعتمادا على الامكانيات الذاتية ، وسيكون لهذا النهج ابعاده في المستقبل سواء على الاقتصاد الصهيوني او على المنطقة العربية بشكل عام .

الثاني : ويدعو الى البدء بتنفيذ مشروع قناة البحرين ، ويعتمد هذا المشروع على سحب مياه البحر الابيض المتوسط عبر قناة في قطاع غزة ، ونفق يصب في الجزء الجنوبي من البحر الميت ، لتسقط المياه فيه من ارتفاع يصل الى ٤٠٦ متر . وتستخدم المياه المتساقطة في انتاج الكهرباء .

ويتوقع ان يغطي المشروع عند انجازه ربع احتياجات الكيان الصهيوني من الطاقة .

الزراعية والمنتجات الصناعية . وقد كانت صادرات الاسلحة في مقدمة الصادرات في السنوات الأخيرة وبلغت قيمتها عام ١٩٨٢ نحو ١٢٠٠ مليون دولار ، ثم الماس الذي بلغت قيمة صادراته نحو ١١١٢ مليون دولار بانخفاض نسبته ٢٠٪ مقارنة بالعام السابق فيما تراجعت الصادرات الزراعية بنسبة ٦٪ والمنتجات الصناعية بنسبة ٣٪ .

### العلاقات التجارية مع الدول الصناعية

تميزت العلاقات التجارية مع الدول الصناعية بالقوة والمتانة ، وبكفي للتدليل على ذلك أن أكثر من ثلثي صادرات الكيان الصهيوني توجه الى الدول الصناعية . وقد بلغت نسبة هذه الصادرات في عام ١٩٨١ نحو ٦٨٪ من اجمالي صادرات الكيان الصهيوني وكانت قيمتها نحو ٣٦٤٨ مليون دولار مسجلة انخفاضا قدره ١٧٥ مليون دولار وبنسبة بلغت ٣٪ عما كانت عليه عام ١٩٨٠ . ويبدل الكيان الصهيوني جهودا مكثفة من اجل زيادة الصادرات الى الدول الصناعية بهدف تخفيض العجز في ميزانها التجاري ولمواجهة العديد من المشاكل الاقتصادية الأخرى ، مثل تراكم المديونية الخارجية والحاجة الى تحقيق وتأثر انتاج مرتفعة وخفض نسب البطالة . وأهم الدول الصناعية المستوردة للصادرات

الاسرائيلية في عام ١٩٨١ ، الولايات المتحدة حيث جاءت في المرتبة الأولى بنسبة ٣٠,٩٪ ثم بريطانيا بنسبة ٨,٢٪ وسويسرا بنسبة ٧,٩٪ . أما وارداتها من الدول الصناعية فقد سجلت نسبة زيادة قدرها ١,٧٪ في عام ١٩٨١ عما كانت عليه عام ١٩٨٠ لتبلغ نحو ٥٤٤٨ مليون

ويضيف مؤيدو قيام هذا المشروع بأن انشاء سيساعد على زيادة حجم السياحة وتلطيف الجو في المنطقة المحيطة . كما يضيفون أن المشروع سيوفر فرص عمل كثيرة خلال فترة انجازه الطويلة والتي تقدر بعشر سنوات . وعلى الصعيد السياسي يعني تحقيق هذا المشروع ، عمليا ادماج الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل نهائي في نطاق الكيان الصهيوني .

ويواجه الاقتراح ، بمعارضة متزايدة عربيا وعالميا ، سياسيا واقتصاديا بالإضافة الى رأي البعض في الكيان الاسرائيلي نفسه ان تكلفته المقدرة بنحو ١,٢ بليون دولار ستؤدي الى سحب موارد ضرورية لقطاعات انتاجية أكثر أهمية .

### التجارة الخارجية

بلغت قيمة واردات الكيان الصهيوني في عام ١٩٨١ نحو ٩٥٠١ مليون دولار . فيما بلغت قيمة الصادرات ٥٣٨١ مليون دولار . أي أن العجز التجاري لهذا العام بلغ نحو ٤١٢٠ مليون دولار ، بعد أن كان نحو ٤٢٧١ مليون دولار عام ١٩٨٠ . وقد ارتفع العجز الى نحو ٤٨٨٣ مليون دولار عام ١٩٨٢ . ويرجع السبب في تزايد العجز الى انخفاض قيمة الصادرات بنسبة ٥٪ ، وارتفاع قيمة الواردات بنسبة ٢٪ .

وقد اثار تراجع قيمة الصادرات بهذه النسبة قلقا كبيرا لدى الاوساط الاقتصادية نتيجة خشية هذه الاوساط ، من أن يؤثر ذلك على عملية الانتاج بشكل عام . وأن يؤدي بالتالي الى زيادة معدلات البطالة . أما أهم السلع التي انخفضت قيمة صادراتها فهي الماس والمنتجات



دولار بعد أن كانت نحو ٥٣٥٨ مليون دولار عام ١٩٨٠ .

وقد اختصت هذه الواردات في عام ١٩٨١ نحو ٥٧,٣٪ من اجمالي واردات الكيان الصهيوني التي تمثل الدول الصناعية مصدرا مهما له حيث نجد أن أكثر من نصف وارداته اعتمد لسنوات طويلة على تلك الدول . وأهم الدول المصدرة للكيان الصهيوني بين الدول الصناعية عام ١٩٨١ الولايات المتحدة في المرتبة الاولى بنسبة ١٨,٨٪ التي زادت الواردات منها في عام ١٩٨١ بنحو ١٦٪ عن السنة السابقة ، والمانيا الغربية في المرتبة الثانية بنسبة ٩٪ ، ثم بريطانيا بنسبة ٦٪ .

#### العلاقات مع الدول النامية

كان الكيان الصهيوني ولا يزال يسعى من اجل توطيد علاقاته الاقتصادية مع الدول النامية بهدف ايجاد اسواق مضمونة لمنتجاته . وقد حقق قدرا لا بأس به من النجاح في هذا المجال ، حيث وصلت نسبة صادراته الى الدول النامية عام ١٩٧٥ نحو ٢٧٪ من مجمل صادراته ، الا أنها بدأت بالانخفاض تدريجيا لتصل الى نحو ١٦٪ عام ١٩٨١ بفعل فقدانه لأسواقه في الدول المصدرة للنفط . فبعد أن كانت صادراته اليها في عام ١٩٧٥ تمثل حوالي ٧,٥٪ ، انخفضت هذه النسبة في عام ١٩٨٠ و ١٩٨١ الى نحو ١٪ ، بالإضافة الى انخفاض هذه الصادرات وبنسبة أقل الى كل من افريقيا وآسيا والدول الأوروبية غير الصناعية . الا أنه يلاحظ أن الكيان الصهيوني بدأ يتجه بقوة نحو دول امريكا اللاتينية والوسطى في السنوات

هذه الدول يعاني من عجز في موازين مدفوعاته وتضخم في مديونيته الخارجية .

أما الواردات من الدول النامية فلا تشكل الا حصة متواضعة من مجمل واردات الكيان الصهيوني لم تتجاوز في احسن حالاتها ٦٪ من الاجمالي وذلك في عام ١٩٧٩ . وقد بلغت جملة هذه الواردات عام ١٩٨١ نحو ٥١١ مليون دولار مسجلة بذلك نسبة زيادة بلغت ٩,٦٪ عما كانت عليه عام ١٩٨٠ .

أما أهم الدول المصدرة للكيان الصهيوني فهي جنوب افريقيا وفنزويلا ونيجيريا والجابون وساحل العاج وهونج كونج وكوريا الجنوبية والارجنتين والبرازيل والاروجواي .

#### القروض والمساعدات الخارجية

اعتمد الكيان الصهيوني منذ انشائه وحتى الآن على التدفق المستمر للاموال من الخارج . واتخذ هذا التدفق المتواصل اشكالا عدة فمنها ما كان على شكل هبات من جهات رسمية وغير رسمية على هيئة مبالغ نقدية ، أو مساعدات وقروض عينية مدنية وعسكرية .

وبلغت جملة الهبات التي حصل عليها الكيان الصهيوني منذ عام ١٩٦٥ حتى منتصف عام ١٩٨١ نحو ٢٧ بليون دولار ، منها نحو ١٣ بليون من مصادر خاصة ونحو ١٤ بليون من مصادر حكومية . الا أن أهم مصدر من مصادر الدعم المالي لهذا الكيان ، فيتمثل في الاموال التي ترد اليه من الولايات المتحدة ، التي بدأت تنهال عليه ابتداء من عام ١٩٥١ على شكل مساعدات اقتصادية ، ثم اخذت تتزايد سنة بعد أخرى .

وبذلك زادت قيمة الدعم المقدم في ذلك العام بمقدار ٣٠ مليون دولار مقارنة بعام ١٩٨١ . ويلاحظ انخفاض حجم القروض العسكرية



بمقدار ٥٠ مليون دولار وارتفاع حجم المساعدات العسكرية بنفس المقدار لتبلغ ٥٥٠ مليون دولار . كما زادت قيمة المساعدات الاقتصادية بمقدار ٤٢ مليون لتبلغ ٨٠٦ مليون دولار مقابل انخفاض المساعدات المخصصة لتوطين المهاجرين بمبلغ ١٢ مليون دولار ، حيث أصبحت ١٣ مليون دولار .

ويتضح مما سبق ذكره أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تألو جهداً ولا تبخل بمال من أجل توطين وتثبيت الاقتصاد الصهيوني . وتزداد نتائج هذا الدعم خطورة نتيجة اتخاذ هذا الدعم في غالبه شكل المساعدات التي لا ترد ، بدلا من القروض التي يفترض ردها في آجال قصرت أو طالت . فقد بلغت نسبة المساعدات الممنوحة إلى جملة الدعم المقدم نحو ٦٢٪ وشكلت القروض من مجمل الدعم عام ١٩٨١ نحو ٤١٪ وقد انخفضت هذه النسبة عام ١٩٨٢ إلى ٣٨٪ لترتفع نسبة المساعدة إلى نحو ٦٢٪ من مجمل الدعم . ويتجسد الاهتمام الأمريكي بدعم الكيان الصهيوني في تزايد نسبة هذا الدعم حيث وصلت إلى ٢١٪ من مجمل المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة إلى ما تعتبره دولا صديقة عام ١٩٨١ . وارتفعت هذه النسبة إلى نحو ٢٥٪ عام ١٩٨٢ ويتوقع لها أن تبلغ نحو ٢٨٪ من إجمالي هذه المساعدات عام ١٩٨٣ ، مع أنها لم تتجاوز نسبة ٤,٧٪ عام ١٩٧٣ .

ويؤخذ من تقرير لحدى الدراسات المقدمة للكونجرس الأمريكي أن ما تتحمله الولايات المتحدة بشكل مباشر وغير مباشر في السنة لمساعدة الكيان الصهيوني تمثل في ٢,٥ بليون دولار معونة معلنه و ٢٠٠ مليون تمويلا من

الحكومة و ٢٠٠ مليون دعما امريكي لصناعة الاسلحة و ٧٥٠ مليون دولار حوالات خيرية و ٤٥٠ مليون دولار حصيلة بيع سندات اسرائيلية و ٣ بليون قروضا قصيرة الاجل و ١٥٠ مليون استثمارات امريكية خاصة في اسرائيل و بليون واحد مشتريات من اسرائيل و ١,٥ بليون دولار خسارة نتيجة فقدان أعمال وغيرها لصالح اسرائيل . ووصل المجموع في عام واحد نحو ٩,٨ بليون دولار .

### الهجرة والنزوح

تعتبر الهجرة إلى الكيان الصهيوني حجر الأساس في استمراره وبقائه . ذلك أن فكرة إقامة هذا الكيان اعتمدت على جمع شتات يهود العالم في ما تدعوه الحركة الصهيونية بأرض الميعاد . وقد عمل الاستعمار البريطاني على تأكيد هذا الكيان بفتح الباب لهجرة اليهود للاستيطان بكل الوسائل . فبينما لم يزد عدد اليهود في فلسطين عن ١٣ ألف عام ١٩١٤ إذ نجده يرتفع إلى ٥٦٥ ألف عام ١٩٤٧ . وبعد اعلان قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ ، تزايدت أعداد المهاجرين حيث بلغ عددهم حتى عام ١٩٥١ حوالي ٧٠٤ ألف مهاجر .

ألا أن هذه الهجرة لم تجر على نسق واحد بعد تلك الفترة ولا حتى الآن ، لأنها تعتمد بطبيعتها على معطيات عديدة . فهناك الدول المرسلة التي تختلف نظرتها لاكثر من سبب إلى هجرة اليهود من سكانها إلى خارجها . فقد لا تتلاءم هذه الهجرة مع احتياجات هذا البلد أو ذاك من الخبرات الفنية أو العلمية . أو أن سماحها بالهجرة لا يتناسب والسياسات التي

تلتزمها سواء في داخل البلد أو خارجه . ولعل افضل مثال لذلك هو الاتحاد السوفييتي . وبعض الدول لا تمنع في هجرة سكانها بما فيهم اليهود ، بل أنها يمكن أن تشجع هجرة اليهود من سكانها إلى الكيان الصهيوني ما دام هذا الأمر يخدم علاقاتها مع هذا الكيان أو يخفف مشكلة الاقلية اليهودية فيها .

ويرتبط الكيان الصهيوني بعوامل موضوعية تفرض عليه التشدد في طلب زيادة عدد المهاجرين إليه ملوحاً بما يدعيه من خطر يتهدده ، أو حاجته إلى الأيدي العاملة ولضمان التوطن في فلسطين . وقد تلجأ الصهيونية لاجتذاب المهاجرين إلى إثارة حملة اعلامية عالمية معادية لهذا البلد أو تلك الدولة ممن لا يسمحون بهذه الهجرة ، حتى وإن كان ذلك مجرد عملية ضغط أو تشهير أو لا يترافق مواقف سياسية . كما أنها مضطرة لأعداد الكثير من المستلزمات لاستقبال المهاجرين الجدد ، كالسكن وتهئية فرص العمل وتوفير الخدمات الاجتماعية كالمدارس والمستشفيات والمواصلات إلى غير ذلك . وهذا كله يستلزم أموالاً طائلة ينوء بحملها اقتصاد هذا الكيان ، فيلجأ إلى طلب المساعدات لتوطين فيض المهاجرين ، سواء من الدول الصديقة كالولايات المتحدة ، أو من الجاليات اليهودية في الخارج .

وهناك ظاهرة أخرى ، وهي النزوح إلى خارج الكيان الصهيوني ، حيث لا يجد المهاجرون الجدد ، الحياة التي بشروا بها سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي ، بالإضافة إلى الاحساس بعدم توفر الأمن الذي

ينشده المهاجرون ، خاصة والكل يشعر في هذا الكيان بأنه غريب عن هذه الأرض التي لا ينعم فيها بالطمأنينة التي كان ينشدها .

وقد بلغ عدد المهاجرين إلى الكيان الصهيوني عام ١٩٨١ حوالي ١٢٦٠٠ مهاجر بعد أن كان هذا العدد ٢٠٤٠٠ عام ١٩٨٠ ووصل عددهم في عام ١٩٨٢ إلى نحو ١٢٢٤٣ مهاجر . وكانت أهم مصادر هذه الهجرة أوروبا الغربية والولايات المتحدة والارجنتين والاتحاد السوفييتي ورومانيا .

وتعمل السلطات الاسرائيلية على توفير العديد من التسهيلات للمهاجرين الجدد كيلا يعودوا ادراجهم ، مثل دفع مبالغ مالية معينة وتوفير فرص العمل وتأمين السكن ، خاصة وأن العمل في إقامة المستوطنات يجري باستمرار على قدم وساق .

### سياسة الإدماج

دأب الكيان الصهيوني منذ احتلاله للضفة الغربية وقطاع غزة على اتباع مختلف الأساليب لتحقيق دمج هاتين المنطقتين مع الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٤٨ ، سواء ما تعلق منها بمصادرة الأراضي العربية أو السيطرة على مصادر المياه وتوجيهها لخدمة اقتصاديات المستعمرات التي تنشئها ، أو عن طريق فرض الضرائب المرتفعة على السكان العرب في مختلف النشاطات الاقتصادية ، واتباع الكثير من الأساليب الأخرى لافراغ الضفة والقطاع من السكان .

ويلاحظ أن أعداد العاملين العرب ضمن الاقتصاد الاسرائيلي تزايدت بشكل كبير في



لا يمثل الا ما بين ٥٠٪ و ٦٠٪ من أجر العامل اليهودي في فلسطين المحتلة.

أما عن الاستيطان ، فإن الكيان الصهيوني يبذل جهدا غير عادي في هذا المضمار ، حيث يهدف الى زرع الضفة والقطاع باكثر عدد من المستوطنات بهدف خلق واقع جديد لا يواجه به العرب فحسب ، بل والعالم كله ، وعلى افتراض عدم استمرار بقاءه في الضفة والقطاع يكون على الأقل قد نجح في جعلها المشكلة الأساسية أمام العالم بحيث لم تعد مسألة وجوده ككيان عنصرى هي المشكلة الأساسية .

وتشير الاجراءات الاسرائيلية الى أن عدد المستوطنات المخطط اقامتها بالاضافة الى ما هو تحت الانشاء سيصل في نهاية عام ١٩٨٣ الى ٧٩ مستوطنة ونقطة استيطانية موزعة كما يلي :

السنوات الأخيرة ، فبينما كان العدد في عام ١٩٧٠ حوالي ٢١ ألف عامل ، ارتفع الى ٦٦ الف عامل في عام ١٩٧٥ وإلى ٧٦ الف عامل عام ١٩٨١ و ٨٠ الف عامل عام ١٩٨٢ . وتبلغ نسبة هؤلاء العمال حوالي ٥,٥٪ من قوة العمل في اسرائيل ، ولا تشمل هذه الارقام العمال الذين يعملون دون تراخيص عمل رسمية من مكاتب التشغيل ويقدر عددهم رسميا بحوالي ٢٠ الف عامل . ويلاحظ أن متوسط اعمار العمال العرب يتراوح بين ١٤ - ٢٤ سنة ، معظمهم متزوجون ونصفهم معيلون وحيدون لأسرهم . أما مجالات عملهم فقد توزعوا بنسبة ٥٠٪ في قطاع البناء و ٢٠٪ في الصناعة و ١٣٪ في الزراعة و ١٧٪ في الخدمات . ويعمل ٤٢٪ منهم في منطقة تل أبيب و ٣٠٪ في المنطقة الجنوبية و ٢٠٪ في منطقة القدس و ٧٪ في المنطقة الشمالية . وجدير بالذكر أن أجر العامل العربي

### الجدول رقم (١)

عدد المستوطنات والنقاط الاستيطانية المخطط اقامتها والتي قيد الانشاء عام ١٩٨٣

البيان المنطقة	مستوطنة مخطط	نقطة استيطانية مخطط	المجموع
الجولان	٢	—	٢
قطاع غزة وسفوح جبل الخليل	٤	—	٨
الضفة الغربية	١٤	٢٠	٣٤
موزعة	١٢	١	١٣
منطقة ظهر الجبل	٧	—	١٩
منطقة الأغوار	٨	٢٠	٢٨
المجموع	٤٤	٢٠	٧٩

\* يخطط لاقامة مدينة استيطانية باسم نابلس العليا خاصة بالطائفة السامرية مساحتها ١٥٠ ألف دونم .

يسمى تطوير الجليل خاصة في المجال الصناعي ، لخلق قاعدة مادية لحركة الاستيطان فيها ولزيادة عدد المستوطنين الصهاينة هناك . ولذلك قررت اعفاء كل من يرغب في بناء مسكن له في الجليل من رسوم الحكر بنسبة ٤٠٪ . ومن الأساليب الجديدة لتشجيع الاستيطان نشر اعلانات في الولايات المتحدة وكندا لعرض بيع اراضي في الضفة الغربية لمن يرغب وبأسعار زهيدة وهي بذلك تظهر وكأنها صاحبة الارض وبصورة شرعية ، ثم أنها تطبع في ذهن الرأي العام هناك أنها صاحبة اتخاذ القرار ( على الأقل ) في شأن تقرير مصير هذه الاراضي .

وبلغت جملة مساحة الاراضي التي تم الاستيلاء عليها في الضفة الغربية حتى أيلول ( سبتمبر ) ١٩٨٢ نحو ٢ مليون دونم ، أي نحو ٢٧٪ من مساحة الضفة . وبلغ عدد المستوطنات ٢٩٦ مستوطنة في الضفة و ٢٦ في الجولان . وتواصل سلطات الاحتلال دعم وتعزيز المستوطنات في المناطق المحتلة من خلال المشاريع الاقتصادية ، فقد بلغت المشاريع الصناعية التي اقيمت لذلك حوالي ٢٢٩ مصنعا وبلغ عدد المشاريع المخططة حوالي ٨٢ مصنعا جديدا وخلال فترة قريبة سيتم الانتهاء من انشائها .

### الجليل

تهتم سلطات الكيان الصهيوني بعملية ما



الواردات المستمر . إذ بلغ فائض الواردات من ١٩٥٠ - ١٩٧٠ في المتوسط حوالي ٢٠٪ من الناتج « القومي » الاجمالي . والحكومة الاسرائيلية كانت هي الممول الرئيسي لأوجه الانفاق المختلفة وليس القطاع الخاص كما هو عليه الآن . بل ان القطاع الخاص كان يعتمد على القروض من الحكومة .

#### الاستراتيجية الصهيونية

لما كانت الاستراتيجية بمفهومها العام هي فن استخدام الموارد لتحقيق الأهداف القومية ، وتقوم على ثلاثة عناصر رئيسية ( الاستراتيجية الاقتصادية الشاملة - استراتيجية استخدام الموارد البشرية - واستراتيجية عسكرية وسياسية ) فيمكن من هذا المنظور اعتبار التجربة الاقتصادية الاسرائيلية من حيث تحقيق بعض أهدافها المرحلة تجربة ناجحة .

ولكن لما كانت السياسة الاقتصادية الاسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ ، ليست منفصلة عن السياسة الاقتصادية الصهيونية قبل هذا التاريخ ، ويفترض فيها أن تكون مرتبطة عضوياً ومصيرياً باستراتيجية المؤتمر الصهيوني عام ١٨٩٧ وأهدافه ، فلا يمكن اعتبار أن الاقتصاد الاسرائيلي قد حقق حتى الآن النجاح المنشود . ذلك أن فكرة الأمن « القومي » التي حددها المؤتمر الصهيوني آنذاك تقتضي إنجاز مهمتين :-

**الأولى :** خلق جيش قوي متفوق كما وكيفا ومتسلحاً بوسائل التقدم التكنولوجي المعتمدة على الوارد « القومي » للانفاق الحربي .

**الثانية :** خلق وإنشاء اقتصاد قومي يتمتع بدرجة عالية من التقدم الفني والتقني وقادر على تحقيق مستوى مرتفع لمعيشة السكان ، ويتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية - الاكتفاء الذاتي -

مكان ، على أن يتم هذا الانتقال دفعة واحدة ، أو بدفعات كبيرة متتالية ، وبطريقة ديناميكية ، شريطة أن تزول عقبة ضيق نطاق السوق .

ومن ١٩٥٠ - ١٩٦٥ كان معدل النمو السنوي للقوى العاملة الاسرائيلية هو ٤,٥٪ سنوياً في حين كان معدل نمو العمالة ( التشغيل ) هو ٥٪ سنوياً - والفارق بينهما يعكس الانخفاض المستمر في معدل البطالة .

وتشير نشرة البنك المركزي الاسرائيلي إلى أن « معجزة » إسرائيل الانمائية آنذاك لم يكن من الممكن لها أن تتم لولا التدفق الهائل من هذين العاملين : رأس المال والقوى البشرية .

وقد مثل انسياب رؤوس الأموال من الخارج خلال الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٧٠ حوالي ٩ بليون دولار . ولم يمثل هذا الانسياب ديوناً أجنبية يقع عبئها على الاقتصاد الاسرائيلي ، إذ مثلت التحويلات من جانب واحد حوالي ٧٠٪ من جملة هذا الانسياب ، ولهذا تمكنت إسرائيل من تحقيق فائض في الواردات ممثلاً في حجم الفجوة في ميزان حساب العمليات الجارية الخارجي ساعدها على زيادة حجم مواردها المتاحة للاستخدامات المختلفة ، ومكّنها من تحقيق معدل مرتفع للانماء ( ١٠٪ سنوياً ) عن طريق الارتفاع في معدل الاستثمار دون المساس بقدرتها على تحقيق مستوى مرتفع للانفاق الحربي مع الارتفاع المستمر في متوسط استهلاك الفرد ( ٥٪ سنوياً ) .

وهكذا وصلت نسبة الناتج « القومي » الاجمالي إلى جملة الموارد المتاحة خلال تلك الفترة في المتوسط حوالي ٧٢٪ . ويرجع نشوء فائض الواردات إلى أن معدل زيادة ومستوى الاستيعاب المحلي كانت أعلى .

ولعل إحدى السمات الأساسية التي ميزت نموذج النمو الاسرائيلي آنذاك هي ظاهرة فائض

## أزمة الاقتصاد الاسرائيلي ومحاولة الانقاذ الاميركية

الناتج الحقيقي قدره ١٠,٣٪ سنوياً ، علماً بأن الاقتصاد الاسرائيلي قد تمكن من التخلص من مشكلة البطالة في نهاية الخمسينات .

**ثانياً :** توجيه جزء كبير من الموارد المتاحة إلى الانفاق الحربي ، حيث وصل مستوى الانفاق على الشؤون العسكرية والتسلح خلال تلك الفترة ما بين ١٠ - ١٢٪ من الناتج القومي .

ولكن على الرغم من هذا المستوى العالي من الانفاق الحربي الذي لا يختلف اثنان على اسبابه ودوافعه الاستيطانية - التوسعية أو على الاستراتيجية التي تحركه ، إلا أن الاقتصاد الاسرائيلي استطاع أن يحقق مستوى مرتفع من الاستثمارات الاجمالية بلغ في المتوسط خلال تلك الفترة ٣٠٪ من الناتج « القومي » الاجمالي سنوياً .

ويمكن إيجاز الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذا الانجاز الضخم السى الاستزراع الاقتصادي ، وهو أحد نماذج الانماء عن طريق الاستثمار الاستيطاني ، حيث يتم نقل حجم سكاني بأعداد وروؤوس أمواله ومهاراته ومعارفه الفنية والسوق الذي يمثل من مكان إلى

شهد الاقتصاد الاسرائيلي ما بين العامين ١٩٥٠ - ١٩٧٠ ، أي الفترة التي توسطت بدايات قيام إسرائيل على الأرض الفلسطينية ومشارف حرب تشرين ١٩٧٣ ، تجربة إنمائية مذهلة ندر أن تحققت في اقتصاد اية دولة أخرى . وتمثل هذا الاعجاز في بداية الخمسينات بتحقيق ارتفاع هائل ومستمر في معدل النمو رغم العديد من القيود الهامة التي يستحيل بوجودها تحقيق هذا المعدل العالي للنمو في أي اقتصاد آخر ، حيث حقق الاقتصاد الاسرائيلي في تلك الفترة زيادة كبيرة في الناتج القومي الاجمالي قدرها ٦٠٪ ، وبمعدل نمو سنوي قدره ١٠,٣٪ ، وظلت هذه النسبة تتراوح بين ٨٪ - ١٣٪ وذلك بالرغم من :-

**أولاً :** الانفجار الاستيطاني الذي زاد بحوالي ٢٢٨٪ ( من ٩١٥ ألف - ٣ ملايين مستوطن ) أي بمعدل سنوي قدره ٥,٤٪ . وبطبيعة الحال فإن الهجرة الاستيطانية تعتبر مسؤولة عن أكثر من ٥٠٪ من هذه الزيادة ( تدفق ٧٠٠ ألف مهاجر إلى إسرائيل ) . ومع ذلك سجل الاقتصاد الاسرائيلي معدل نمو في



وحين نمنع النظر في هاتين المهمتين ، نجد انهما ما زالتا بعيدتين عن التحقق ، وأن احتمالات تحققهما بالاستناد الى معطيات الواقع الاقتصادي الاسرائيلي بعد عام ١٩٧٣ تكاد تكون مستحيلة .

### الخلل المزمن في الاقتصاد الاسرائيلي

يعود الخلل الخطير الناشب في بنية الاقتصاد الاسرائيلي ، رغم النجاح المرحلي العابر الذي تحقق في الخمسينات والستينات الى كونه اقتصاداً ائتالياً اعتمد وما زال يعتمد في الاساس على المساعدات الخارجية وبخاصة المساعدات الاميركية والالمانية وغيرها... الى درجة أنه وصف بالاقتصاد الطفيلي الذي يتغذى ويعيش على غيره .

وفضلاً عن الازمات الاقتصادية التي شهدتها العالم الغربي الرأسمالي والتي انعكست بنسب متفاوتة على الدول التي تتعامل مع العالم الرأسمالي ومن ضمنها إسرائيل . فإن أهداف الاستراتيجية الصهيونية في التوسع والاستيطان على حساب الأرض العربية ، وما سببته من حروب عدوانية متواصلة ضد العرب ، قد ألقى على عاتق الاقتصاد الاسرائيلي أعباءً كبيرة . ففي كل حرب خاضتها اسرائيل ضد العرب كان يتبعها بناء اضطراري جديد للقوات العسكرية وشراء أسلحة متطورة تعويضاً عن خسائرها من الأسلحة والعتاد ، أو سعياً وراء ضمان استمرار التفوق العسكري على العرب .

ففي حرب تشرين وحدها خسرت إسرائيل ما يقارب ٤٠٠٠ دبابة مدرعة وحوالي ١٥٠ طائرة حربية ، هذا عدا الخسائر الفادحة بالعتاد والمعدات العسكرية الأخرى . فلمرة الأولى بعد حرب ٥ حزيران ١٩٦٧ أخذت اسرائيل تعي الثمن الباهظ الذي تقدمه في

حروبها وفي احتلالها للأراضي العربية ، حيث أثرت حرب تشرين ١٩٧٣ تأثيراً كبيراً على ميزانية إسرائيل وحولت اتجاهها الاقتصادي وبدون حدود أو تحفظ نحو الولايات المتحدة الأميركية من حيث الاعتماد على مساعداتها الاقتصادية والعسكرية ، ولا سيما الاعتماد على المساعدات التي أقرها الكونغرس الأميركي ضمن قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٧٤ .

أما حرب الليطاني وغزو لبنان واستمرار الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني حتى اليوم ، فقد جاءت لتدفع الاقتصاد الاسرائيلي إلى نهاية انهياره . فحرب الليطاني عام ١٩٧٨ وغزو لبنان في حزيران ١٩٨٢ ، وضعا الاقتصاد الاسرائيلي في أخطر مأزق ، بحيث بات من العسير للغاية للمة هذا الاقتصاد وترميمه في ظل الواقع الاسرائيلي الراهن أو خلال مدة قصيرة .. فحسب تقديرات اسرائيلية اقتصادية وعسكرية فإن ثمن الغزو الاسرائيلي للبنان في السنة الأولى وحدها قد بلغ حوالي ١,٥ مليار دولار ، وإسرائيل ما تزال موجودة في « المستقبل اللبناني » حسب تعبير شمعون بيريز نفسه .

وهنا تخطر في الذهن مقولة ياسر عرفات : « يكفي أن تحاربنا إسرائيل كل سبع سنوات ونحن سوف نريكم وضع إسرائيل الحقيقي » .

كما أن الفوضى الاقتصادية التي اجتاحت إسرائيل في عهد الليكود جراء تخلي الحكومة عن دورها المهم في الاقتصاد والتخلي عن السيطرة على جميع ينابيع ومصادر هذا الاقتصاد وعلى جميع الميزانيات للقطاع الخاص .. ثم أن توزيع الأموال من ميزانية الدولة ومن مخزون الاحتياط من المساعدات الاميركية كان له أثر كبير في تدهور الاقتصاد .

هذا كله علاوة على أن الانسحاب من سيناء قد جعل إسرائيل تفقد نفط « أبو رديس » الذي استغلته طيلة فترة احتلالها لسيناء منذ عام ١٩٦٧ ، مما جعلها تضطر لشراء النفط بأثمان باهظة .

### المساعدات الاميركية لاسرائيل

حسب قول وزير المالية الاسرائيلي الأسبق سيمحا إيرايخ « أنه لولا الولايات المتحدة الاميركية ، ومساعداتها ودعمها الكبير لأصبحت إسرائيل في حالة انهيار اقتصادي تام » . فمضاعفة المساعدات الاميركية منذ عام ١٩٧٤ لاسرائيل هو الذي حال دون إفلاسها التام .. حيث قدمت واشنطن أموالاً طائلة لاسرائيل من أجل التغطية على ميزان مدفوعاتها السلبي .

والمساعدات الاميركية كانت وما تزال على نوعين ، مساعدات اقتصادية وعسكرية .. كما أن المساعدات المدنية تدفع لبنوك أميركية مقابل استيراد كميات هائلة من الحبوب والطحين ومعدات ومواد خام مختلفة .. أما المساعدات العسكرية فانها تغطي مدفوعات تشتري بها إسرائيل الطائرات الحربية والدبابات والعتاد العسكري.. ويذكر ان ريغان وقّع على اتفاقية التجارة الخارجية الذي يتضمن بندا بإقامة منطقة تجارية حرة بين واشنطن وتل أبيب .

وبينما تحصل اسرائيل من الولايات المتحدة على ٢,٦ مليار دولار من المساعدات الرسمية ( ١,٤ مليار مساعدات عسكرية ، ١,٢ مليار مساعدات اقتصادية ) فإن المساعدات الاميركية الرسمية وغير الرسمية ، المباشرة وغير المباشرة ، تقدر بحوالي ١٠-٨ مليارات دولار في السنة . ولذلك فإن إسرائيل تعتبر أول دولة في العالم من حيث نصيب الفرد من الديون الخارجية ومن حيث العجز في الميزان التجاري والاعتماد على المساعدات الاجنبية .

### ديون إسرائيل

تقدر ديون اسرائيل الرسمية بحوالي ٢٥ مليار دولار منها حوالي ٤٠٪ للولايات المتحدة الاميركية .. أما ديونها الرسمية وغير الرسمية فتقدر بحوالي ٢٢ مليار دولار .

وتأتي زيادة المديونية نتيجة لزيادة القروض التي حصلت عليها الحكومة الاسرائيلية من الخارج وبخاصة من الولايات المتحدة الاميركية ..

وقد أعلن بنك اسرائيل في ٢٨/١٠/١٩٨٤ أن هيكل الدين شهد تدهوراً خطيراً ، وأن مجمل الديون الخارجية قد ازداد بمقدار ١,١ مليار دولار خلال النصف الأول من عام ١٩٨٤ أي سجل زيادة قدرها ٥٪ بالمقارنة بالنصف الثاني من عام ١٩٨٣. ومن المقرر أن تسدّد إسرائيل ٢ مليارات دولار من أقساط وفوائد الديون خلال الاثني عشر شهراً القادمة ..

### النسبة بين دفعات حكومة اسرائيل الناجمة عن الديون (بما في ذلك الفوائد) وبين الناتج القومي:

السنة	قروض خارجية	قروض داخلية	المجموع
١٩٧١	٤,٥٪	٣,٥٪	٨٪
١٩٧٥	٤,٤٪	٧,٦٪	١٢٪
١٩٨٣	٥,٦٪	٧,٥٪	١٣,١٪
١٩٨٤	٨,٠٪	١٣,٠٠٪	
١٩٨٤	٨,٠٪	١٣,٠٠٪	٢١,٠٪
	١١,٥٪	٢٤,٥٪	٣٦,٠٪

المصدر: ميزانية الحكومة لسنة ١٩٨٤ .. ونقلنا عن صحيفة هآرتس الاسرائيلية، في ٣٠/٥/١٩٨٤ .



## محاولات يائسة لمعالجة هذا التدهور الاقتصادي

لقد شهد عهدا المعراج وتكتل الليكود محاولات عديدة يائسة لوضع حد للتدهور السريع في الاقتصاد الاسرائيلي منذ عام ١٩٧٢ ، وأخفقت كلها . واليوم تنبري الولايات المتحدة الاميركية ، في محاولة جديدة لانقاذ الاقتصاد الاسرائيلي من كارثة محتومة، فقد شدد وزير الخارجية الاميركي « شولتز » كي يستطيع مساعدة إسرائيل على وضع برنامج اقتصادي كامل على أن يتم ذلك بين شهري تشرين الثاني وكانون الثاني ١٩٨٤ ، وذلك لبدء نشاط اللجنة الاقتصادية الاميركية - الاسرائيلية المشتركة. وحسب ما جاء في «صحيفة القدس» فإن الادارة الاميركية رفضت اعطاء اسرائيل مساعدات مباشرة بمبلغ يتراوح بين ٢-٥ مليارات دولار - كما ان ريفان طالب بان تمر جميع المساعدات التي تعطي لاسرائيل بفحص كيفية انفاقها على أن تتولى الادارة الاميركية طريقة انفاقها. كما طالبت الادارة الاميركية بأن أية مساعدات طارئة تعطي لاسرائيل يجب أن تستعمل:

١ - كمساعدات مباشرة للاقتصاد ولاخراجه من ورطته .

٢ - لاستعمال هذه المساعدات لرفع مستوى المعيشة والكماليات .

٣ - تعيين ال ٣٠ من تشرين الثاني ١٩٨٤ كأخرموعد لرسم خطة اقتصادية شاملة .

٤ - نقل عمال من المكاتب الحكومية الى حقل الانتاج والتصنيع .

٥ - اقالة عمال وفرض بطالة على الاقتصاد الاسرائيلي .

## ٦ - التقليل من النفقات العامة للحكومة .

وحسب صحيفة « القدس » ايضا فقد وافق ريفان في حالة تنفيذ اسرائيل لهذه الخطوات جميعها على إعطاء قرض لاسرائيل بقيمة ٢ مليار دولار ، وإقامة مشاريع اقتصادية في حقل الانتاج والتصدير والتكنولوجيا بين الولايات المتحدة وإسرائيل . كما وافق على مواصلة تطوير مشروع الطائرة الحربية من صنع اسرائيلي - اميركي ( لافي ) بقيمة ٢٥٠ مليون دولار، وعلى النظر بمساعدات اميركية أخرى لاسرائيل ثم تأجيل سداد الدين الاميركي ( ١٢ مليار ) والتصويت على قانون يضمن لاسرائيل ولمدة خمسة أعوام الحد الأدنى من المساعدة التي لا تسد هذا إضافة إلى إنشاء المنطقة الحرة التجارية بينهما . وفوق ذلك كله التدخل لتعديل احتياطي إسرائيل من العملة الصعبة ، قبل الافلاس التام .

وهناك خبراء إسرائيليون يرون أن على اسرائيل اتباع سياسة خاصة لتحسين ميزان المدفوعات وتقليل معدل التضخم النقدي ( ٨٠٠٪ ) والذي قد يصل الى ١٠٠٠٪ في الشهور المقبلة، وهذا حسب رأي الخبراء الاقتصاديين في اسرائيل لن يتم الا عن طريق تقليل النفقات الحكومية المختلفة بحجم ٥-٦ بالمائة من الناتج القومي ، وعن طريق التوصل الى تسوية متفق عليها لاعادة جدولة الديون الخارجية ، ثم فرض ضرائب على أرباح رؤوس الأموال التي ستتراكم لدى أصحاب الأسهم المصرفية حتى يوم التسديد .

ويطرح أيضاً حل آخر يسميه الخبراء الاسرائيليون بالحل البارد وهو « دولة » النقد الاسرائيلي .. ومعناه مصادرة حق بنك اسرائيل في إصدار الشيكات واستخدام قانوني للدولار كوسيلة دفع

سلامة عكور

## تركة ليكود الاقتصادية

التضخم فيها قد وصلت الى ١٤,٣٪ في أيار ( مايو ) ١٩٨٤ . وهو ما يجعل نسبة التضخم في اسرائيل هذا العام تصل الى أكثر من ٤٠٠٪ ، أي أكثر من ضعف مستواه في عام ١٩٨٣ ( ١٩١٪ ) .

وقد تصاعدت نسبة التضخم مع تولي الليكود السلطة في عام ١٩٧٧ ، حيث سجلت في هذا العام نسبة قدرها ٣٧٪ ، زادت الى ٥٢٪ عام ١٩٧٨ وإلى ٩٥٪ عام ١٩٧٩. وفي نهاية عام ١٩٨٠ بلغت ١٣٣٪ وانخفضت قليلا عام ١٩٨١ لتصل الى ١١٠٪ ووصلت بعد عام ١٩٨٢ الى ١٢٧٪ ثم ١٩١٪ عام ١٩٨٣ ثم قفزت الى ٤٠٠٪ أواخر العام الماضي (١٩٨٤).

وقد قام الليكود أثناء ولاية وزير المالية السابق ( يورام اريدور ) بمحاولة لكبح جماح التضخم من خلال خفض قيمة العملة الاسرائيلية ، والزيادات السعرية للسلع والخدمات الخاضعة للرقابة الحكومية بما لا يتجاوز ٥٪ شهريا . ولكن تلك السياسة لم تنجح في امتصاص التضخم وادت الى ارتفاع حجم الدعم الى ٢٤,٣ مليار شيكل سنويا .

تعتبر الأزمة الاقتصادية التي تمر بها اسرائيل حالياً ، هي أهم المشكلات التي تقابلها حكومة « الوحدة الوطنية » التي تكونت في اسرائيل في ايلول ( سبتمبر ) ١٩٨٤ ، على إثر الانتخابات العامة التي اجريت في تموز ( يوليو ) ١٩٨٤ .

وسوف نعالج في هذا المقال المشكلات الاقتصادية التي خلقتها حكومة ليكود ( بيجين - شامير ) منذ عام ١٩٧٧ . هناك ثلاثة أنواع من الأزمات الاقتصادية تواجهها اسرائيل حالياً . الأولى هي أزمة التضخم الجامح والذي بلغ رقما قياسيا في العام الماضي هو ٤٠٠٪ ، وهو من اعلى المعدلات في العالم . الأزمة الثانية هي أزمة الديون الخارجية والتي وصلت الى ٢٩,٣ مليار دولار في ديسمبر ( كانون الاول ) ١٩٨٣ . والأزمة الثالثة التي تعانيها اسرائيل حالياً هي آلام أزمة النمو الهيكلية الناتجة عن التوسع الامبريالي ، وخاصة منذ غزولبنان عام ١٩٨٢ ، وكذلك بناء المستوطنات في الضفة الغربية .

أولاً : التضخم الجامح في اسرائيل :

تشير آخر الاحصاءات في اسرائيل أن نسبة



وقد وصل الأمر الى فوضى كاملة ، اذ أصبح أصحاب المحلات في اسرائيل يحددون أسعار ما يبيعونه يومياً طبقاً لسعر الدولار . وقد زادت المبيعات بنسبة ٥٠٪ في ابريل ١٩٨٤ بسبب محاولة المستهلكين الاستفادة من الاجراءات الوقتية التي اتخذتها حكومة ليكود قبل الانتخابات لتحسين صورتها أمام الاسرائيليين الذين يعلمون أنها اجراءات ستنتهي بانتهاء الانتخابات . واصبحت ربوات البيوت يهرولون في اليوم الأول من كل شهر عقب تسلم المرتبات لشراء حاجياتهن بمرتب الشهر ، لأن قيمة المرتبات تنخفض بنسبة ٥٠٪ شهرياً بسبب التضخم .

وقد تفشت الاضرابات في اسرائيل نتيجة لهذا التضخم . اذ أن على الأسرة المتوسطة ( ٣,٥ فرد ) أن تتفق في المتوسط ٦٧٠ دولار شهرياً . بينما نجد أن متوسط الأجر الشهري في اسرائيل يبلغ ٥٠٠ دولار فقط . وقد سعى أعضاء الهستدروت ( حوالي ١,٥ مليون عامل ) الى رفع الأجور بنسبة ٢٢٪ في حين رأت الحكومة رفعها بنسبة ١٢٪ فقط

وقد ولدت في هذه الاثناء فكرة ( دلورة ) اسرائيل في عام ١٩٨٣ ، أي إلغاء التعامل بالشيكل كلياً واستبداله بالدولار الأمريكي . وكان وزير المالية السابق يأمل في انتهاء التضخم الجامح ، وإلغاء ربط الأجور والمرتبات والأسعار بالارواق القياسية لتكاليف المعيشة . الا أن حكومة ليكود فشلت في اتخاذ هذا الاجراء . واستقال وزير المالية وقتها بسبب الابعاد السياسية الخطيرة لتلك الفكرة .

ومن ناحية أخرى شنت أحزاب المعارضة حملة هجوم عنيفة على السياسة الاقتصادية لتكتل ليكود ، والتي فشلت في الحد من معدل التضخم ، مما أدى الى خفض مستوى معيشة الاسرائيليين بنسبة ٧٪ منذ بداية العام الماضي .

### ثانياً : مشكلة المديونية الخارجية :

فقد بلغت مديونية اسرائيل الخارجية ٢٩,٣ مليار دولار في كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٨٣ ، بزيادة ١,٢ مليار دولار عن حجمها في كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٨٢ . وذلك بعد أن كانت ١٢,٤ مليار دولار عند تسلم الليكود الحكم في عام ١٩٧٧ .

وتبلغ حصة الفرد في اسرائيل من الديون الخارجية أكثر من ٦٠٠٠ دولار ، وهو أعلى رقم للمديونية الخارجية في أي بلد في العالم . بما في ذلك دول امريكا اللاتينية مثل البرازيل والأرجنتين .

وتقدر أعباء خدمة الديون الخارجية خلال العام الحالي ب ٦,٤ مليار دولار . منها ٣,٣ مليار دولار خاصة بالقروض قصيرة الأجل . بالإضافة الى ١,٦ مليار دولار للقوائد المستحقة على القروض طويلة الأجل ، و ١,٥ مليار دولار لسداد جزء من هذه الديون ذاتها .

ومن الاسباب التي أدت الى هذه المديونية الضخمة ، العجز في ميزان المدفوعات ، حيث أظهر عجزاً صافياً قدره ٥٤٣ مليون دولار في عام ١٩٨٢ . أما الحساب الجاري الذي يترجم الفعاليات الاقتصادية الحقيقية ، فبذل على عجز كبير يبلغ ٢,١ مليار دولار في عام ١٩٨٢ ، والذي ارتفع الى ٥ مليار دولار عام ١٩٨٣ ، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الاسرائيلي معتمداً بشكل أساسي على الدعم المالي الأمريكي من جهة والاقتراض من الخارج من جهة أخرى . فقد بلغ الدعم الأمريكي الرسمي لاسرائيل ٢,٤ مليار دولار عام ١٩٨٤ . وتسعى حكومة الوحدة الوطنية لزيادة قدرها ٧٠٠ مليون دولار في شكل مساعدات عاجلة تقدمها الولايات المتحدة لاسرائيل .

وقد ردت حكومة الليكود على القائلين بفداحة الدين الخارجي بأن ٧٠٪ منه ليس ديناً

تجارياً ، بل هو مديونية للولايات المتحدة ، ولأناس يهود . وال ٢٥٪ الباقية فقط هي مديونية مباشرة للبنوك ، ونصفها فقط هي ديون قصيرة الأجل . أي أنه حتى وإن كانت الديون ضخمة ، الا أنه يظل بالإمكان معالجتها ، وذلك بالرغم من ارتفاع نفقات خدمتها ، والذي يأخذ ثلث النفقات الحكومية ( مع الدين الداخلي أيضاً ) والثلث الآخر يذهب الى نفقات الدفاع ، والثلث الأخير مخصص للصرف على الخدمات الحكومية للمواطنين .

### ثالثاً : أزمة آلام التطور الاقتصادي :

وهي أزمة نمو هيكلي ، وتعتبر صحية من وجهة نظر الاقتصاد الاسرائيلي . اذ أنها تعني تغييراً في هيكل الاقتصاد الاسرائيلي ، ليواكب ويصاحب تغير الدور الذي تقوم به في المنطقة . والذي تم تنويجه بغزو لبنان عام ١٩٨٢ . وفي الحقب القادرة ستستمر اسرائيل في تدعيم اقدامها في الهيمنة على جيرانها من العرب ، حيث ستقوم بالتأثير المباشر وغير المباشر على سياساتهم واخضاعهم لعمليات التطبيع ، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية .

ولبيان ذلك نجد أن ثلث نفقات الحكومة الاسرائيلية هي للدفاع ، مقارنة ب ٢,٥-٤٪ فقط في معظم أنحاء العالم . ومن ناحية ثانية فمنذ عام ١٩٧٢ كان ١٠٣ مليون دولار أو ٧,٥٪ من كل الصادرات الاسرائيلية ، هي في مجال التكنولوجيا المتقدمة . وفي عام ١٩٨٣ قفز الرقم الى ١,٥ مليار دولار أو ٣٠٪ من كل الصادرات الصناعية . وقد ذكرت حكومة الليكود أنه منذ عام ١٩٧٥ تم استثمار ٩٠٠ مليون دولار سنوياً في اقامة مشروعات صناعية جديدة أو للتوسع في المشاريع القائمة فعلاً .

وقد حصلت اسرائيل في العام ١٩٨٣ على ١١ مليار دولار من الصادرات السلعية والخدمية ، مقسمة بينهما بالتساوي . وفي عام ١٩٩٢ تتوقع الدوائر الحكومية أن تصدر اسرائيل صادرات سلعية فقط ب ١١ مليار دولار ، أكثر من نصفها صناعات تكنولوجية متقدمة

ويقال في اسرائيل حالياً أنها ستعتمد في المستقبل على تطورها الصناعي « فنحن لدينا المعرفة التكنولوجية ، والادارة والمهمات التسويقية » ، ولكننا نحتاج الى شركاء خارجيين لمساعدتنا في توسعنا الصناعي السريع . وتأتي الولايات المتحدة بالطبع على رأس قائمة الشركاء . وللتدليل على ذلك ، فقد وقعت حكومة الليكود ، قبل الانتخابات ، اتفاقية للتجارة الحرة يبدأ تطبيقها في يناير ( كانون الثاني ) ١٩٨٥ . وبمقتضاها ستبلغ الصادرات الاسرائيلية للولايات المتحدة عام ١٩٨٥ أكثر من ملياري دولار ، في مقابل ١,٣ مليار دولار عام ١٩٨٣ . والجدير بالذكر أن اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي وافقت الولايات المتحدة على اجراء مفاوضات معها حول اتفاقية لمنطقة تجارة حرة .

وفي اطار ذلك النمو الهيكلي تظهر التناقضات ، الا انه يتم علاجها دائماً على حساب العرب ( سواء في الأراضي المحتلة أو في خارجها ) . فقد اقامت حكومة الليكود ١٠٠ مستوطنة منها ١٠ مدن جديدة في الضفة الغربية ، لتعزل بالفعل اقامة دولة فلسطينية في المستقبل . ويعارض البعض في اسرائيل اقامة المستوطنات على أساس اقتصادي طالما أنها لا تشكل عاملاً أمنياً ضرورياً .

ومثال آخر لعلاج تناقضات النمو الهيكلي ، هو أن اسرائيل لا تحتل علاج التضخم لديها



## النفقات العسكرية والديون الخارجية في الموازنة الاسرائيلية

الاسرائيلي ولم يكن عام ١٩٨٤ بأفضل من العام الذي سبقه ، بل زادت الحالة سوءا واستفحلت الأزمة الاقتصادية ، وارتفع العجز في ميزان المدفوعات الاسرائيلي ، وتراكمت الديون الخارجية ، واصبح التضخم المالي ذو ارقام اربعة بمعنى ان الوضع الاقتصادي مصاب بحالة من الفوضى والارتباك امتدت لتصيب القطاعات الاجتماعية والسياسية كافة .

ومن الأدلة على حالة الفوضى التي تعترى

يؤكد المحللون الاقتصاديون ، وخاصة في الدول الصناعية ، ان الأزمات الاقتصادية التي تجتاح الكيان الصهيوني بين فترة واخرى ، ستؤدي الى انهيار الاقتصاد الاسرائيلي وشله .

وفي هذه المقالة سنحاول القاء بعض الضوء على الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي صفت الكيان الصهيوني مرات عديدة ، حتى انه يقال ان عام ١٩٨٣ كان من أسوأ المراحل وأكثرها صعوبة التي مر بها الاقتصاد

وتضطر بعض الورش الى التوقف عن العمل ، بهدف تسهيل تداول البضائع الاسرائيلية . وبالتوازي مع ذلك ، فان الاجور التي يحصل عليها الاسرائيليون تزيد بكثير عن الاجور التي تمنح للفلسطينيين .

على هذا نجد أنه وإذا كانت سياسات ليكود الاقتصادية قد أثمرت عن ازمات التضخم الجامح وديون خارجية ضخمة ، الا ان الجانب الايجابي الوحيد ( من وجهة نظر اسرائيل ) والتي ساهمت حكومة الليكود في انصاجها ، هي وضع الاقتصاد الاسرائيلي في وضع الاستعداد لفترة التوسع السياسية والاقتصادية القادمة في ( الحقبة الاسرائيلية ) . ولا نشك أن تلك ستكون المهمة الأولى لحكومة الوحدة الوطنية في اسرائيل .

ابراهيم احمد ابراهيم

عن طريق زيادة البطالة داخلها والا أدى ذلك الى هروب العقول الى الخارج. ومع ذلك فقد أظهرت ارقام البطالة أنها كانت ٤٧,٤ ألف عام ١٩٧٧ وقلت الى ٤٤,٧ ألف عام ١٩٧٨ وإلى ٣٦,٨ ألف عام ١٩٧٩ ، ثم زادت الى ٦٣,٦ ألف عام ١٩٨٠ . وقد تفاقم الوضع مع ارتفاع البطالة أخيرا بنسبة ٤٣٪ خلال الفترة من أكتوبر ١٩٨٣ حتى مارس ١٩٨٤ وهو ما يعني أن ٥,٧٪ من اجمالي القوى العاملة الاسرائيلية عاطلة عن العمل .

ويتم علاج البطالة تلك عن طريق استيعاب جزء من العمالة في احتلال جنوب لبنان ، أو عن طريق استخدام اسرائيل لسياساتها الاقتصادية لزيادة البطالة بين السكان الفلسطينيين وبشروط عمل قاسية للغاية ، وبصورة تمنع تصدير انتاجهم الصناعي .

جدول رقم (١)  
الميزانية العامة للكيان الصهيوني ( ١٩٧٨ - ١٩٨٥ )

السنة	المزانية العامة	ميزان وزارة الدفاع	نسبتها في الميزانية العامة الديون	حصة سداد	نسبتها من الميزانية العامة	نسبة ٢+١
١٩٧٨ - ١٩٧٩	١٨٢	٥٤	٢٧٪	٦٠	٣٠٪	٥٧٪
١٩٨٠ - ١٩٨١	٤٢٥	١٣٣	٢٨,٧٪	١٢١	٢٨,٤٪	٥٧,١
١٩٨١ - ١٩٨٢	٦٥٣	٢١١	٣٢,٢٠٪	١٩٤	٢٩,٦٪	٦١,٨٪
١٩٨٢ - ١٩٨٣	٥٠٣	١٢٦	٢٥,٤٪	١٥٧	٣١,٢٪	٥٦,٦٪
١٩٨٣ - ١٩٨٤	١١٢٤	٥٧١	٤٢,٢٪	٤٢٢	٣٧,٦٪	٧٩,٨٪
١٩٨٤ - ١٩٨٥	٤٣٦٠	٩٧٢	٢٢,٣٪	٢٢٩٠	٥٢,٥٪	٧٤,٨٪

المصدر : الأرض في عدد رقم ٢٠ الصادر بتاريخ ١٩٨٤/٧/٧

\* الأرقام بالليار ليرة اسرائيلية \*\* الأرقام بالليار شيكل



الاقتصاد الاسرائيلي الميزانية العامة ، والجدول التالي يتضمن حجم ميزانية الكيان الصهيوني ، وحصة نفقاتها العسكرية ، وما يترتب على ذلك من ديون خارجية ونسبة هذه الديون المتصاعدة .

١٩٨١/٨٠	١٦٠,٣٪
١٩٨٢/٨١	٢٥٦,٥٪
١٩٨٤/٨٣	٢٦٨,٨٪
١٩٨٥/٨٤	٥٤٢,٧٪

واذا اضفنا نسبة سداد الديون الى نسبة نفقات الدفاع من الميزانية العامة كما هي موضحة في الجدول رقم (١) ، فاننا نلاحظ ان هذه النسبة عالية جدا وتبلغ حوالي ٧٤,٨٪ لعام ٨٥/٨٤ ، وهي اعلى نسبة في العالم اذا ما قورنت بعدد السكان ، حيث ان حصة الفرد الاسرائيلي من الديون الخارجية تقدر بحوالي ٥٥٠٠ دولار . ومن الطبيعي ان الزيادة في النفقات العسكرية للكيان الصهيوني تؤدي بصورة تلقائية الى تقليص النفقات المخصصة في الميزانية للخدمات الاجتماعية ، ومؤسسات التعليم والصحة والتأمين والتطوير وغيرها . ولا تزيد حصة هذه القطاعات جميعا عن ٢٥٪ من حجم الميزانية العامة للعام المالي ٨٤/٨٥ ، علما بانها لم تتجاوز ٢٠٪ من حجم الميزانية العامة للعام المالي ٨٣/٨٤ .

واذا ما حسبنا نسبة الانفاق العسكري الى الناتج القومي المحلي او الناتج القومي الاجمالي ، لوجدنا ان هذه النسبة بلغت اعلى معدل لها بين مجموع الدول الصناعية والدول النامية وقدرت هذه النسبة بحوالي ٣٧,٩٪ في نهاية عام ١٩٨٢ .

والجدول التالي رقم (٢) يبين هذه النسبة ، وموقع الكيان الصهيوني بين الدول الكبرى حيث تأتي اميركا في المرتبة الثانية ، وتحتل بريطانيا المرتبة الثالثة .

اما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي فقد تراجع بنسبة ٢٪ ، رافق ذلك زيادة في العجز في ميزان المدفوعات بلغ ١٠٧٨ مليون دولار ، وعجز في الميزان التجاري بمبلغ ٥ مليارات دولار ، واذا

وتدل ارقام الميزانية العامة ان نفقات وزارة الدفاع ومخصصاتها في تزايد مستمر ، حتى انها اصبحت تشكل ٤٢,٢٪ من حجم الميزانية العامة للعام المالي ٨٣/٨٤ . بزيادة قدرها ١٥,٢٪ مقارنة مع ميزانية الدفاع للعام المالي ٧٨/٧٩ . ويبين الجدول رقم (١) ان هنالك ضغوطاً على الانفاق العسكري في ميزانية عام ٨٤/٨٥ ، وهذه الضغوط بفعل الأحزاب السياسية المتصارعة على الحكم ، والتي تجلت أثناء الاعداد للانتخابات في الكيان الصهيوني . وقد توجه اهتمام الأحزاب الى تقليص ميزانية وزارة الدفاع ، وذلك للحد من ارتفاع نسبة التضخم وفي محاولة لتقليصها وتخليص الاقتصاد الاسرائيلي من الاثار السلبية التي خلفها حزب الليكود منذ توليه الحكم عام ١٩٧٧ وحتى تشكيل حكومة الائتلاف الحالية . وعلى الرغم من تخفيض ميزانية وزارة الدفاع بنسبة ٢٠٪ للعام المالي ٨٤/٨٥ ، الا ان هذه النسبة بقيت مرتفعة وتعتبر في اسرائيل من اعلى النسب في العالم وهي ٢٢,٣٪ ، في حين انها وصلت ١٠,٦٪ في الولايات المتحدة الاميركية ، و ٧,٥٪ في بريطانيا ، و ٤,٨٪ في فرنسا ، و ٨,١٪ في ألمانيا الغربية .

اما فيما يتعلق بمديونية اسرائيل فانها في زيادة مستمرة وقد وصلت هذا العام مبلغ ٢٨ مليار دولار ، والجدول التالي يوضح ذلك .

السنة  
نسبة زيادة الديون عن  
السنة السابقة

١٩٨٠/٧٩	٢٠١,٧٪
---------	--------

## جدول رقم (٢) الانفاق العسكري ونسبته من الناتج القومي الاجمالي لبعض الدول الصناعية واسرائيل لعام ١٩٨٢ .

الدولة	قيمة الانفاق العسكري ١	حصة الفرد من الانفاق العسكري	النسبة المئوية للدفاع من الانفاق الانفاق العسكري	الدفاع كنسبة مئوية من الانتاج القومي الاجمالي
اسرائيل	٨,٢٤٢	٢٠٦٠	٤٠,٧٪	٣٧,٩٪
اميركا	٢١٥,٩٠٠	٩٣٨	٢٩,٢٪	٧,٢٪
بريطانيا	٢٤,٢٠٠	٤٣٢	١١,٩٪	٥,١٪
ألمانيا	٢٨,٤٥٣	٤٦١	٢٧,٩٪	٤,٣٪
فرنسا	٢١,٩٦٩	٤٠٨	١٧,٥٪	٤,١٪
اليابان	١٠,٣٦١	٨٧	٥,٥٪	١,٠٠٪

المصدر : الاقتصاد الاسرائيلي بين واقع الحرب والسلم ، تأليف الدكتور فؤاد بسيسو .

ما قسمنا هذا المبلغ على عدد سكان اسرائيل فانه يلحق الفرد مبلغ ٥ الاف دولار . هذا بالاضافة الى تدهور احتياطي اسرائيل من العملات الصعبة . وافادت تقارير مصرف اسرائيل ان احتياطي اسرائيل من العملات الصعبة تناقص بمبلغ ٣٥١ مليون دولار خلال شهر تموز من عام ١٩٨٢ الماضي ، وتناقص هذا الاحتياطي بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار خلال شهري نيسان وحزيران من عام ١٩٨٤ ، ونتيجة لهذا التناقص قامت وزارة المالية الاسرائيلية بطباعة المزيد من الأوراق النقدية دون وجود غطاء نقدي لها مما ادى الى تدهور الوضع وسقطت البورصة ، وزادت نسبة التضخم وارتفعت اسعار جميع المواد الغذائية بعدة أضعاف خلال عام ١٩٨٤ ، حيث وصلت نسبة ارتفاع الاسعار الى حوالي ٤٠٠٪ . ويقال أن وزير مالية الكيان الصهيوني السابق توقع ان تصل نسبة التضخم ١٠٠٠٪ في نهاية العام الحالي .

ويبين الجدول رقم (٣) نسبة التضخم في اسرائيل ما بين ١٩٦٨ و ١٩٨٤

## جدول رقم (٣)

السنة	نسبة التضخم
١٩٦٨ - ١٩٧٠	٣٪
١٩٧٤ - ١٩٧٧	٣٦٪
١٩٧٨ - ١٩٧٩	٦٥٪
١٩٨٠	١٣١٪
١٩٨١	١١٧٪
١٩٨٢	١٣٢٪
١٩٨٣	١٩١٪
حزيران ١٩٨٤	٤٠٠٪

من الجدول رقم (٣) يتبين لنا ان نسبة التضخم ازدادت اثر الزيادات المتتالية في النفقات العسكرية خلال السنوات الأربع الأخيرة . وتشير التقارير الاحصائية الى ان غزو لبنان العسكري كلف الميزانية العسكرية حوالي ٢,٧ بليون دولار ، وهذا المبلغ يمثل ضعف احتياطي اسرائيل من العملة الأجنبية . وهناك نفقات أخرى تثقل كاهل الكيان الصهيوني تتمثل في نفقات الاستيطان التي اضافت الى

الميزانية العامة اعباء بقيمة ٦ بلايين دولار في السنوات الأربع الأخيرة .

ونتيجة استمرار ارتفاع نسبة التضخم في اسرائيل انخفضت قيمة العملة الاسرائيلية بل وفقدت قيمتها بين العملات الاخرى وخاصة الدولار ، حيث وصل سعر الدولار اثناء الانتخابات ٣٤٠ شيكل في السوق السوداء ، في حين بلغ سعر صرفه في المصارف ٢٨٠ شيكل لكل دولار . اما سعر الشراء فقد بلغ حوالي ٢٩٢ شيكل لكل دولار ، وهذا يعطي دليلا على ان الدولار ارتفع بحدود ٢٨٠ مرة في اسواق البنوك ، بينما ارتفع بما يقارب ٣٤٠ مرة في السوق السوداء منذ تولي حزب الليكود الحكم عام ١٩٧٧ وحتى تشكيل حكومة الائتلاف .

اما الاجور فقد انخفضت بنسبة ١٥٪ في بداية عام ١٩٨٤ ، ثم ارتفعت في منتصف نفس العام لتصل الى ١٧٪ ، الامر الذي ادى الى تدهور الوضع المالي للطبقتين المتوسطة والفقيرة وقد بلغ متوسط الاجور في عام ١٩٨٤ حوالي ١٥٢ ألف شيكل في الشهر في مقابل ٤١٠ ألف شيكل شهريا عام ١٩٧٧ . وهذا يعطينا دلالة على ان الاجور زادت بمقدار ٣٧٠ مرة خلال السبعة اعوام الماضية ، وعلى الرغم من هذه الزيادة في الاجور الا انه يصاحبها زيادة اكبر في الاسعار ، حيث ادت الزيادة في الاسعار الى تآكل الاجور بنسبة ١٨٪ خلال عام ١٩٨٤ .

ان اعباء ميزانية الكيان الصهيوني ، وما

تعطيه هذه الميزانية من دلالات وبما تحمله من مؤشرات وارقام بدأت تنعكس على فئات المجتمع الصهيوني برمته . فقد افادت احصائيات مؤسسة التأمين الوطني الاسرائيلية ان نصف مليون يهودي يهددهم الفقر ، وهذا الخطر يتضاعف خلال السنوات الأخيرة ، وذلك بسبب ارتفاع الاسعار ، وتآكل الاجور ، وازدياد عدد العاطلين عن العمل الذين وصلت نسبتهم ٦٪ من القوة العمالية المدنية وهذه نسبة عالية جدا اذا ما علمنا ان عددا كبيرا من العاملين المدنيين انخرطوا في صفوف القوات المسلحة العسكرية الاسرائيلية ، وان كان انخراطهم في صفوف القوة العسكرية قد خفف من حدة البطالة الا ان سوق العمل الاسرائيلية اصبحت عاجزة عن توفير فرص عمل وخاصة لليهود الشرقيين الذين قصدوا اسرائيل بغية الاستقرار واملا في العيش الآمن والمستقر ، ووجدوا على ارض الواقع زيف الدعاية الصهيونية والتي يروج لها الكيان الصهيوني في الخارج باستمرار . ويعتبر انخفاض نسبة المهاجرين الى اسرائيل مؤشرا اخر على سوء الحالة الاقتصادية للكيان الصهيوني . وقد اثارت مسألة تدني الهجرة الى اسرائيل جدلا كبيرا ونقاشا حادا في الكنيست الصهيوني في الوقت الذي كان يهاجر فيه الى اسرائيل حوالي ٣٧ ألف مهاجر سنويا في الفترة ما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٦ ، وقد اصبح عدد المهاجرين الذين يرغبون العيش في ظل الكيان الصهيوني حوالي ١٩ ألف مهاجر سنويا وذلك منذ عام ١٩٧٧ وحتى الان .

احمد لطفي طه

## العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة واسرائيل

الاسرائيلي اولاً .

٢ - انتاج بعض انواع الاسلحة الغربية باذن من الشركات الصانعة كبنادق « فال » وصواريخ « هوك » وقطع الغيار

٣ - ادخال تعديلات وتحسينات على الاسلحة المستوردة لتحديثها وجعلها ملائمة للجيش الاسرائيلي كالدافع المحمولة وادخال تحسينات على الدبابات

٤ - دراسة تصاميم الاسلحة الغربية وادخال تعديلات عليها ومن ثم انتاجها على انها اسلحة اسرائيلية ، كمدافع الطائرات عيار ٢٠ ملم وطائرات كفير وباراك والدبابات .

وتهدف اسرائيل من خلال برنامج صناعة السلاح الى امرين هما :

١ - تحقيق الاكتفاء الذاتي بحيث لا تصبح رهينة لدولة اخرى ايا كانت .

٢ - اقتحام سوق تصدير الاسلحة الثقيلة والمتطورة حتى لو كان على حساب صادرات السلاح الغربي .

الصناعة العسكرية متقدمة بالنسبة لمجموعة دول الشرق الاوسط ، ولكنها ما تزال متخلفة في كثير من النواحي عن مثيلاتها في الدول المتقدمة ، فاسرائيل لا تملك مصانع لسكب الصلب الذي تصنع منه ابراج الدبابات وهيكلها وسبطانات المدافع ، كما ان الصناعة العسكرية الاسرائيلية لا تستطيع انتاج محركات السيارات والدبابات ، الامر الذي يضطرها الى الاستيراد من الخارج .

ولا بد لاسرائيل مهما حاولت ان تطور صناعتها العسكرية من ان تعتمد على المصادر الخارجية للحصول على بعض المعدات والقطع لاستخدامها في عدد من الاسلحة التي تصنع محليا ، كما ان وضع التصاميم الاولية وبناء نماذج تجريبية وتطويرها وصنع المعدات اللازمة لانتاجها يتطلب استثمارات مالية ضخمة ، مما حدا بالصناعة العسكرية الاسرائيلية ان تبني نشاطها على اربعة مستويات هي :

١ - انتاج الاسلحة الصغيرة التي لا تتطلب استثمارات ضخمة ، اعتمادا على تصاميم اسرائيلية كرشاشات عوزي وبنادق غاليل ومدافع الهاون وانتاج الاسلحة اللازمة للجيش



وقد كان لفرنسا دور مهم في الصناعة العسكرية الاسرائيلية قبل سنة ١٩٦٧ ، فبعد عدوان السويس منحت فرنسا اسرائيل اذنا بانتاج قذائف الطائرات والدبابات الفرنسية الصنع كما زودتها بالخبرة والمعرفة التقنية وساعدتها في تطوير بعض انواع الصواريخ والاسلحة . ورغم اعلان الحظر الفرنسي بعد عام ٦٧ ، فان شركة تربوميكا اقامت لها فرعاً في اسرائيل لانتاج محركات الطائرات .

ومع تحول اسرائيل نحو الولايات المتحدة كمصدر رئيسي للسلاح بدأت الاخيرة بتشجيع الصناعة الاسرائيلية والمساعدة على تنميتها حيث مكنتها من انتاج بعض الاعتدة العسكرية الثقيلة .

ولقد حصلت اسرائيل في بداية الامر على اذن من الولايات المتحدة بموجب اتفاقية بينهما ، لانتاج قطع الغيار للاسلحة الاميركية الصنع التي يستخدمها الجيش الاسرائيلي ولم يكشف النقاب عن الاسلحة التي تشملها الاتفاقية الا ان اسرائيل صنعت قطع الغيار لدبابات م٤٨ و م٦٠ وناقلات الجنود م١١٢ وطائرات سكاي هوك وفانتوم واف ١٥ واف ١٦ فيما بعد .

إن الكيان الصهيوني بامكاناته البشرية والتقنية وضالة الموارد الطبيعية لا يستطيع تحقيق اكتفاء ذاتي الا في انواع محددة من السلاح . وحتى السبعينات كانت صناعة السلاح في اسرائيل تتبع برنامجاً معقولاً الى حد ما بالتركيز على الصواريخ الصغيرة مثل صاروخ جبريئيل والاسلحة الخفيفة وطائرات الاستكشاف الالية واجهزة الاتصالات ، الا أن الوضع تغير تماماً عندما تولى موشي اريئس رئاسة مؤسسة صناعة الطائرات . ومن ثم وزارة الدفاع في مطلع الثمانينات حيث بدأ برنامجاً واسعاً لتطوير وتصنيع اكثر الطائرات تقدماً وتكلفة .

وفي الوقت نفسه كان ابراهام ثال قائد سلاح الدبابات سابقاً يخطط هو الآخر لاقتحام صناعة الاسلحة الثقيلة عن طريق الدبابات مركبا .

وبدا مشروع طائرة «كفير» بعد سرقة مواصفات طائرة الميراج الفرنسية ، وقد اسهمت التقنية والاموال الاميركية في برنامج تصنيعها ، لكن ما أن دخلت الطائرة «كفير» مرحلة الانتاج حتى كانت تقنية صناعة الطائرات قد سبقتها بمراحل وتحولت «كفير» الى طائرة دعم ميداني وللإستخدام في حروب محدودة .

وقد تمكن اللوبي الصهيوني في واشنطن من تحويل الاعتمادات المخصصة لشراء الدبابات الاميركية م٦ الى استثمار في تصنيع الدبابات «مركبا» لان الدبابات لا تتعرض لتطورات متلاحقة في هيكلها مثل الطائرة ، واي تغيير عليها يكون مقتصرًا على المدفع والجهزة المساعدة الاخرى ، وثبتت عملية تصنيع الدبابات «مركبا» وخرج منها نموذج مطور في الوقت الذي دخل فيه مشروع تطوير طائرة جديدة اطلق عليها اسم «لافي» مرحلة التنفيذ .

وكان الرئيس الاميركي كارتر اول من مهد الطريق لتصنيع هذه الطائرة - التي لن تدخل الخدمة الفعلية على اي حال قبل منتصف العقد المقبل - عندما وافق على منح اسرائيل ترخيصاً لصنع محركات «برات - هويتيتي» كمكافأة لها على توقيع اتفاقات كامب ديفيد ، لكن بقي على اسرائيل وضع يدها على التقنية اللازمة للتصنيع والحصول على الاموال اللازمة لتنفيذ المشروع .

وطلبت اسرائيل في البداية منحها تراخيص لاستيراد ٢٥ مواصفة تقنية تشمل اوجه تصنيع الطائرة كافة ابتداء من معدن صناعة الجناح وذيل الطائرة الى العقل الاليكتروني

الذي يتحكم في الملاحة والاسلحة الموجودة في الطائرة .

ويستخدم قسم من هذه المواصفات في تطوير القاذفة الاستراتيجية الاميركية للمستقبل من طراز ب١ والمقاتلة اف ١٨ التي ستكون عماد السلاح الجوي الاميركي في التسعينات .

ومرة أخرى تحرك اللوبي الصهيوني بعد رفض البنتاغون الموافقة على تصدير المواصفات ، وفي شهر ايار ١٩٨٢ حصلت اسرائيل من جورج شولتز وزير الخارجية الاميركية على اصدار اوامر التصدير . ووقف البيت الابيض والكونغرس الى جانب قرار شولتز ضد البنتاغون .

وقد استطاعت اسرائيل أن تتخطى مشكلة التمويل ، ذلك ان اول نموذج تجريبي للطائرة بحاجة الى ملياري دولار .

#### برنامج تطوير طائرة لافي :

وقد استطاع شولتز مرة أخرى بالتعاون مع الكونغرس من اصدار قرار بتحويل الاعتمادات المخصصة لشراء الطائرات الاميركية الى برنامج تطوير لافي . وبلغ حجم الاستثمارات التي تم تحويلها حتى منتصف عام ٨٤ مليار دولار دون ان يعقد الكونغرس اي جلسة لمناقشة وقرارات التمويل خلافا لما يحدث عندما يطلب البنتاغون اعتمادات . وبالإضافة الى الاعتمادات التي تم تحويلها فان شركة «يوناييتد تكنولوجي» الاميركية اشترت ٤٠٪ من اسهم المصنع الاسرائيلي لانتاج المحركات التوربينية في بيت شيمش .

وشركة يوناييتد تكنولوجي هي فرع لشركة اند ويتيتي التي تنتج بالاشتراك مع المصنع الاسرائيلي المحركات النفاثة للطائرة لافي .

وقد ذكرت الصحف الاسرائيلية ان وزارة الدفاع الاسرائيلية التي تمتلك ٩٨ بالمئة من اسهم المصنع تعهدت لبعض المستثمرين الاميركيين بأن تباع لهم كل اسهم المصنع التي ما تزال تمتلكها وهي ٥٨٪ .

وكان المصنع قد آل الى وزارة الدفاع الاسرائيلية بعد أن اقدمت على شرائه عندما كان مهدداً بالاغلاق بسبب انخفاض انتاجه من صاحبه رجل الصناعة الفرنسي «جوزيف سفيدلوفسكي»

#### الاستثمارات الاميركية في

##### الصناعة الاليكترونية

تحتل اسرائيل مركزاً متقدماً بالنسبة الى حجمها في مجال التقدم التكنولوجي ، وقد تلقت هذه الصناعة دفعة قوية ودعمًا كبيراً بعد حرب ١٩٦٧ لتلبية حاجات اسرائيل العسكرية وتنفيذ سياسة الاكتفاء الذاتي .

واعتمدت اسرائيل في هذا المجال الى حد كبير على نتائج الابحاث والتطوير في البلاد المتقدمة خصوصاً الولايات المتحدة ، فاستوردت المعلومات وبراءات الاختراع وعملت على تطويرها في مؤسساتها العلمية لتخدم الحاجات الاسرائيلية العسكرية اولاً ثم المدنية . وتساهم الاموال والخبرة الاميركية في اكبر الشركات الاسرائيلية المتخصصة في هذا المجال ومنها :-

#### فلايران :

وهي اكبر شركة للصناعات الاليكترونية واكبر مصانع لمعدات الاتصال خارج الولايات المتحدة ، ويتركز نشاطها على تصنيع معدات تطابق المواصفات الفيدرالية الاميركية ، واسست الشركة سنة ١٩٦١ كجزء من مجمع «كور» الذي تملكه الهستدروت ، وتملك كور

٦٥٪ من الاسهم في حين تملك شركة جنرال تلفون الاميركية بقية الاسهم .

وللشركة اتفاقات لتبادل المعلومات مع ١٤ شركة معظمها اميركية .

#### الرون ، Eron

ثالث اكبر شركة للصناعات الاليكترونية في اسرائيل ، تأسست سنة ١٩٥٦ كمشغل ثم حولتها جماعة من المهندسين عام ١٩٦٢ الى مصنع ، ومولت هذا التحول مجموعة من الاميركيين منهم دافيد ولورانس روكفلر وتمتلك ٢٢٪ من الاسهم . س . د . اس .

س . د . اس

اسست سنة ١٩٦٥ من قبل شركة الرон وشركة س . د . اس الاميركية ، وهي متخصصة بالحاسبات الكبيرة وتقديم خدمات لشركات الطيران الاسرائيلية وكالة الطاقة الذرية ومعهد وايزمان وغيرها .

مونوسيل ، اسست سنة ١٩٦٩ / ١٩٧٠ وتملك اسهمها شركة الرون ٤٠٪ ومونستابو الاميركية ٦٠٪ ومتخصصة في صنع عدادات واجهزة توقيت ومعدات اليكترونية

موتورولا : رابع اكبر شركة للصناعة الاليكترونية في اسرائيل ، وتستفيد من خبرة شركة « موتورولا » الاميركية ، وتمتلك موتورولا شيكاغو الاميركية ٣٧٪ من اسهمها وتختص في صناعة اجهزة اتصال ومعدات اليكترونية واجهزة للضبط عن بعد واجهزة اتصال عسكرية

فيسكاي ، تابعة لشركة فيسكاي انتر تكنولوجيا اميركية اسست سنة ١٩٦٩ تتولى صناعة القطع الاليكترونية والمقاومات الدقيقة .

مايكرو الكترونيكس ، وتملكها شركة J. F. O الاميركية شركة « ياعل » ويساهم فيها

عن بيع اسلحة للدول التي تتعامل مع اسرائيل مسؤولا عن تحقيق قدر كبير من المبيعات الاسرائيلية .

ومع توسع صادرات الاسلحة في ميزان التبادل الخارجي لاسرائيل فسيزداد الدور الاميركي اهمية سواء على صعيد التعاون في مجال التكنولوجيا او على صعيد السماح باعادة تصدير التكنولوجيا او الامتناع عن التنافس مع الصادرات الاسرائيلية في عدد من الاسواق العالمية .

لقد وقعت اسرائيل مع الولايات المتحدة في ١٩ اذار ١٩٨٢ على مذكرة للتفاهم الامني لمدة خمس سنوات كجزء من اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الجانبين . وتشمل المذكرة مجالات البحث والتطوير الامني كما تساعد على زيادة الصادرات العسكرية الاسرائيلية الى الولايات المتحدة

واقترحت اسرائيل على اميركا في حزيران ٨٤ التعاون بين الجانبين لتطوير اسلحة من خلال دمج تكنولوجيا اسرائيلية واميركية ، كما طلبت تمكين الشركات الاسرائيلية من المنافسة في عطاءات تطرح في الولايات المتحدة مع الشركات الاميركية .

وستكون اسرائيل هي المستفيد الاول من تنفيذ هذه الاقتراحات ، فبالاضافة الى استفلالها للتقدم التكنولوجي الاميركي والتمويل فانها ستساعد على تخفيض حدة الازمة الاقتصادية التي تعاني منها تل ابيب .

ان الصناعات الجوية الاسرائيلية لديها الان طلبات شراء قيمتها ٥٠٠ مليون دولار ، وذلك تنفيذاً لاتفاق تشتري بموجبه الشركات الاميركية معدات من الصناعات الجوية الاسرائيلية .

شركة فرعية سميت كومودور جيت سيلز مركزها في ارلنغتون في ولاية فرجينيا الاميركية .

ان المساعدات الاميركية المقدمة الى الصناعة العسكرية الاسرائيلية على الرغم من صعوبة معرفتها بدقة الا انها تعتبر احد اهم اشكال المساعدة الاميركية لاسرائيل ، وتتضمن امدادها الثابت بتكنولوجيا عسكرية وتسهيل تسويق منتجاتها ، وتشكل السلع العسكرية حالياً القطاع الرائد في الصادرات الاسرائيلية .

ولقد تمتعت اسرائيل على الدوام بحرية الوصول الى التكنولوجيا الاميركية من خلال الاقتناء المجاني او باسعار رمزية لعدد كبير جدا من المعلومات التقنية التي توفر تكاليف كبيرة في مجال الابحاث والتطوير او التصنيع ، وكذلك من خلال التنقل الكثيف للمهندسين والعلماء بين المنشآت الدفاعية او المخبرات العسكرية الاميركية وبين اسرائيل مما سمح لاسرائيل بزيادة قدرتها التنافسية في الاسواق الخارجية حتى امام الولايات المتحدة نفسها وبرضاها وموافقتها في اغلب الاحيان .

ان تحول اسرائيل نحو الانتاج المعد للتصدير لمصلحة الصناعات المتطورة مثل المعدات الاليكترونية وادوات الطيران والادوات العلمية ، يعتمد في الاساس على تدفق الاموال والخبرات الاميركية التي تستغل التسهيلات التي تمنحها الحكومة الاسرائيلية للتعاقد مع شركات اسرائيلية باتفاقات انتاج مشترك ، وتتكفل الشركات الاميركية بتسويق المنتجات التي تصنع في اسرائيل .

ولقد وضعت الولايات المتحدة على نفسها قيودا كابحة في بعض اسواق الاسلحة وخاصة في اميركا اللاتينية وجنوب افريقيا لتسهيل المبيعات الاسرائيلية ، وكان التمنع الاميركي

مستثمر اميركي وهي متخصصة في انتاج اجهزة استكشاف تتركب على جميع انواع الاسلحة وقد تم تطوير هذه الاجهزة لاكتشاف تحركات الفدائيين .

بريسيجن ميكانيكس ، وتملكها مؤسسة صناعة الطائرات الاسرائيلية مناصفة مع شركة « اوستن انترومنس الاميركية ، وتنتج مجموعة واسعة من المعدات الكهروميكانيكية وعلب السرعة والمحركات واجهزة القوة المضاعفة .

#### مشروع الكومودور جيت :

في شهر ايلول ١٩٦٧ اشترت الحكومة الاسرائيلية الادوات الخاصة بصنع طائرات جيت كوماندور من شركة اير - كوماندور - روكويل « الاميركية وتم تبرير الصفقة في حينه على انها تهدف الى تسهيل اندماج شركة روكويل مع شركة نورث اميركان . وبلغت قيمة الصفقة ٢٥ مليون دولار .

وذكر في حينه ان انتاج الطائرات سيستمر في الولايات المتحدة مدة تتراوح بين سنة ونصف وستين في اثناء نقل المصنع الى اسرائيل كما شملت الصفقة ٤٩ طائرة كانت الشركة الاميركية قد انتهت او على وشك الانتهاء من انتاجها

وادخلت مؤسسة الصناعات الجوية الاسرائيلية تعديلات على النموذج الاميركي وبدأت انتاجها باسم كومودور جيت ومن ابرز التعديلات استخدام محركات جديدة اقوى وزيادة طول هيكل الطائرة لتستطيع نقل ١٠ اشخاص بدلاً من ثمانية كما اضيفت حجيرات وقود على الجناحين لزيادة المدى ولتأمين بيع وصيانة الطائرات الاسرائيلية الصنع في الولايات المتحدة انشأت المؤسسة الاسرائيلية



وتنفيذا لهذا الاتفاق تقوم المصانع الاسرائيلية بتصنيع اجزاء من طائرة اف ١٦ لحساب شركة جنرال ديناميكس وخزانات وقود الطائرات اف ١٥ لحساب السلاح الجوي الاميركي ، كما تقوم بتصنيع اجزاء من طائرة هيلوكبتر لحساب احدى الشركات الاميركية .

كما قام سلاح البحرية الاميركي بشراء عدد من طائرات التجسس التي تطير بدون طيار من اسرائيل . كما وقع البنتاغون على اتفاقية مع اسرائيل لاستئجار ١٢ طائرة كفير لمدة ثلاثة اعوام لتدريب الطيارين الاميركيين في الاسطول عليها خلال المناورات بدلاً من طائرات اف ٥ التي تقوم بدور مقاتلات العدو .

وسيدفع الاسطول الاميركي للصناعات الجوية الاسرائيلية ٦٨ مليون دولار مقابل الصيانة ، وستحصل تل ابيب بدل الايجار على عتاد عسكري من انواع مختلفة .

وفازت الصناعة الحربية الاسرائيلية بمناقصة اجراها الجيش الاميركي لشراء جسور حربية ، ويبلغ طول الجسر الذي ستعمل اسرائيل على تطويره بالتعاون مع شركة « ب . ام . ف » الاميركية المتخصصة بالاساس في انتاج المدافع ، ٢٤ مترا ، ويتكون من ثلاثة اجزاء ويمكن تحميله على طائرات نقل من طراز هيركوليس س ١٣٠. وكانت اسرائيل قد فازت في عام ١٩٨٢ بمناقصة لتطوير جسر محمول على دبابة من طراز م ١ ، وان المدة الزمنية المقدرة لانجاز تطوير هيكل الدبابة هي سنتان .

كما وقعت شركة « تديران » الاسرائيلية على صفقة مع الجيش الاميركي لتزويده باجهزة اتصال خاصة بالدبابات وناقلات الجنود بقيمة ٢٩ مليون دولار وكانت شركة « كور » الاسرائيلية قد قررت اقامة مصنع في القدس بالتعاون مع شركة اميركية لانتاج معدات

عسكرية متطورة وخاصة اجهزة اتصال واجهزة متنوعة للقتال الليلي .

ان التعاون الاستراتيجي بين اميركا واسرائيل يشمل اجراء تدريبات عسكرية مشتركة وتخزين اجهزة طبية اميركية في اسرائيل وفتح المستشفيات الاسرائيلية لمعالجة الجنود الاميركيين في حالات الضرورة . كما ان هناك دراسات لاقامة مخازن للوقود في اسرائيل لاستخدام قوة الانتشار السريع اذا قررت العمل في المنطقة .

وستشكل هذه المخازن احتياطي نفطيا لاسرائيل في حالات الطوارئ مما يقلل اعتمادها على النفط المستورد ، كما يساعدها على بناء صناعة لتكرير النفط ، وفي اعقاب توقيع اتفاق التعاون زادت قطع الاسطول الاميركي من زياراتها للموانئ الاسرائيلية .

ان العديد من الشركات الاميركية الكبرى اظهرت رغبة في العمل مع اسرائيل لانتاج طائرة « لافي » ومعدات عسكرية اخرى منها ماكرونيل دوغلاس ونورثروب وجنرال ديناميكس ، كما ان مدير عام شركة « استرسيستم اند انجنيرينغ اينك » الاميركية اعلن ان شركته تنوي التعاون مع الشركات الاسرائيلية لتعرض عليها خدماتها التكنولوجية لتطوير مشاريع في المجالات الجوية ومشاريع فضائية واعمال هندسية مختلفة في المجالات الالكترونية وتقديم المشورة في المجال الجوي والتكنولوجي .

### زيارة واينبرغر الاخيرة لاسرائيل تظهر مدى التعاون الصناعي المشترك

اظهرت الزيارة التي قام بها كاسبار واينبرغر وزير الدفاع الاميركي لاسرائيل مؤخرا مدى العمق الذي وصلت اليه العلاقات الاميركية الاسرائيلية في مجال الصناعات العسكرية، فقد

وافق واينبرغر على الطلبات التي تقدمت بها اسرائيل وهي:

١ - استمرار تقديم الدعم المالي الاميركي لانتاج طائرة « لافي » وتزويدها بالتكنولوجيا اللازمة للانتاج .

٢ - السماح للصناعات العسكرية الاسرائيلية بدخول السوق الاميركية .

كما وافق البنتاغون على صفقة لشراء ٤٤٠٠ مدفع هاون من عيار ١٢٠ ملم من اسرائيل بالاضافة الى خمسة ملايين قذيفة بقيمة ٧٠٠ مليون دولار على مدى عدة سنوات ، وتنص الصفقة على تزويد الولايات المتحدة بالخبرة الاسرائيلية لانتاج مدافع الهاون ودمج منتجين اميركيين في مراحل الانتاج .

وكشف واينبرغر النقاب عن أن الولايات المتحدة تقوم حاليا بمساعدة اسرائيل في تطوير قارب جديد حامل للصواريخ لاستعماله في سلاح البحرية الاسرائيلي .

وسيتم تزويد هذا القارب بأسلحة اميركية واسرائيلية توفر لاسرائيل احتياجاتها من شبكات الدفاع البحري خلال العقد المقبل .

كما ان الولايات المتحدة تدرس امكانية اقامة قاعدة في اسرائيل لبناء الغواصات الحربية ، وستزود القاعدة بتجهيزات كاملة لبناء الغواصات طبقا لنماذج المانية غربية .

وقد طرحت فكرة انشاء القاعدة خلال زيارة واينبرغر لاسرائيل للخروج من المأزق الذي نشأ نتيجة لطلب اسرائيل بناء ثلاث غواصات لحسابها في الولايات المتحدة تعمل بالديزل .

لقد اوجد الطلب الاسرائيلي مشكلة للمصانع الاميركية التي لا تصنع غواصات الديزل ، لذلك فعليها أن تعد مصنعا جديدا لبناء الغواصات التي طلبتها اسرائيل .

وقال مصدر في البنتاغون ان خطة اقامة قاعدة في اسرائيل تلقى قبولا في وزارة الدفاع الاميركية لانها تعطي الولايات المتحدة قاعدة جديدة لتموين واصلاح الغواصات .

وتقضي الخطة بشحن هياكل الغواصات من كييل بالمانيا الغربية الى اسرائيل على شكل قطع يتم تجميعها في القاعدة ثم تركيب المعدات الالكترونية والاسلحة الاميركية عليها ومن شأن ذلك ايجاد مخرج للحظر الذي تفرضه المانيا الاتحادية على تصدير الاسلحة الى مناطق التوتر في العالم .

الا ان مصانع الغواصات الاميركية تبدي معارضة لبناء غواصات تسير بالديزل خوفا من قيام الكونغرس بحث وزارة الدفاع على البدء بصنع غواصات ديزل بكلفة اقل من الغواصات النووية .

وتكلف غواصة الديزل مئة مليون دولار في حين ان تكاليف الغواصة النووية يصل الى سبعمئة مليون دولار .

لقد تردد مؤخرا ان واينبرغر اتفق مع المسؤولين الاسرائيليين على قضيتين مهمتين احيطتا بالسرية التامة :

### القضية الاولى :

اتفاق على توثيق تعاون اجهزة المخابرات العسكرية في البلدين ، خصوصا على صعيد جمع المعلومات المتعلقة بالنشاطات السوفياتية في المنطقة او بنشاطات تنظيمات وقوى معادية للولايات المتحدة ، ووفقا لهذا الاتفاق سيتم تبادل المعلومات التي تحصل عليها طائرات التجسس والسفن الحربية الاسرائيلية مع الولايات المتحدة والعكس بالعكس فيما يتعلق بأمن اسرائيل .

ان التعاون الاستخباري بين تل ابيب وواشنطن ليس جديدا ولم يبدأ مع الغزو الاسرائيلي للبنان وانما الى سنوات سابقة . فقد وطدت المخابرات المركزية الاميركية علاقاتها مع اسرائيل وان رئيسها وليم كيسي قدم لاسرائيل صورا التقطتها الاقمار الاصطناعية الاميركية ، وهذه الصور ذات طابع حساس وتكشف عن معلومات كانت ممنوعة عن اسرائيل حتى عام ١٩٧٨ .

ان حجم التعاون في مجال المخابرات بين الولايات المتحدة واسرائيل قد ادى الى ظهور قلق معين داخل جهاز المخابرات الاميركية ، فبعض كبار المسؤولين يعتقدون بأن كيسي ذهب الى أبعد مما يجب في منح معلومات لاسرائيل وقال المسؤولون في المخابرات الاسرائيلية ، ان الصور التي يرسلها كيسي لاسرائيل والتي اطلق عليها اسم « هدايا كيسي لاسرائيل » غالية جدا ، ولا تقدر بثمن .

ومما ساعد على تعزيز التعاون الاستخباري بين الجانبين هو ان الاسرائيليين استطاعوا اقناع المسؤولين في الادارة الاميركية في مختلف العهود بضرورة التعاون بينهما لمحاربة ما يسمى « بالارهاب الدولي »

اما القضية الثانية : التي وافق عليها وزير الدفاع الاميركي فهي تطوير اتفاق التعاون الاستراتيجي الموقع بين واشنطن وتل ابيب والذي تم تجديده في اذار الماضي لمدة خمس سنوات بحيث تصبح اسرائيل جزءا من النظام الدفاعي الاميركي في العالم وفي كل ما يتعلق بامننا ويخطط « مواجهة السوفيات » وهذا يؤدي الى تنسيق عسكري وأمني اكبر بين اميركا واسرائيل .

### اخراج الترخيص الصناعي

#### من قواعد التبادل التجاري

أوصت اللجنة الاميركية الخاصة بمعالجة المشاكل الاقتصادية لاسرائيل باخراج مسألة

الترخيص الصناعي من قواعد التبادل التجاري ، بحيث لا تحتاج الشركات الاميركية لموافقة حكومتها على الترخيص لاسرائيل بانتاج المنتجات الاميركية محليا واستخدام براءات الاختراع الاميركية .

وتكمن خطورة هذا الاجراء في انه يتيح للعديد من الشركات الاميركية نقل أقسام رئيسية من خطوط انتاجها الى اسرائيل دون عقبات بيروقراطية او سياسية ، وتعتبر الشركات المتخصصة في الصناعات العسكرية ابرز هذه الشركات ومنها شركة « برات وتيني » المتخصصة في صناعة محركات الطائرات المقاتلة ، والتي لها نسبة من اسهم المصنع الاسرائيلي لصناعة محركات الطائرات .

ولقد حدث تطور نوعي مهم في العلاقات الاميركية الاسرائيلية في الفترة الاخيرة ، وقال خبير اميركي بارز في شؤون الشرق الاوسط ان اسرائيل نجحت خلال هذه الفترة في اقناع ادارة الرئيس ريغان بانها الحليف الحقيقي الوحيد للولايات المتحدة في الشرق الاوسط الذي لا يمكن الاستغناء عنه ، او التفكير في اضعافه ، وأضاف هذا الخبير ان عددا من الاسرائيليين وأنصارهم في الولايات المتحدة أخذوا يرددون في الآونة الاخيرة أمام بعض زعماء الكونغرس والمسؤولين في ادارة الرئيس ريغان ، « ان الولايات المتحدة ليس لديها حليف عربي واحد حقيقي ، وان كان لديها اصدقاء عرب كثيرون ، والفارق كبير بين الصديق والحليف ، واسرائيل هي حليف اميركا الوحيد في المنطقة ».

كما ان المسؤولين الاسرائيليين ركزوا في لقاءاتهم مع الاميركيين على ضعف العرب وتفكك قوتهم وعجزهم عن ممارسة أي ضغط حقيقي على الولايات المتحدة .

ويقول الخبير الاميركي ان ادارة الرئيس ريغان اقتنعت تماما بوجهة النظر الاسرائيلية هذه ، وان ما تشهده العلاقات الاميركية - الاسرائيلية من نمو هو من ثمار ونتائج هذه القناعة وفي هذا الاطار .

إن لهجة المسؤولين الاسرائيليين في التعامل مع اميركا أصبحت أقوى من السابق - رغم تردي وضع اسرائيل الاقتصادي - وأخذت تركز على أن الدعم الاميركي لاسرائيل ليس من مصلحة « الدولة اليهودية » فقط بل هو أيضا من مصلحة الولايات المتحدة .

لقد تلقت اسرائيل من الولايات المتحدة مساعدات عسكرية ومالية وفنية واقتصادية مباشرة وغير مباشرة ، ودعم سياسي ودبلوماسي لم تحصل عليه أية دولة أخرى في العالم ، ومع ذلك فقد صرح مسؤولون اسرائيليون بأن ما قدمته اميركا من مساعدات لاسرائيل هو أقل بكثير مما قدمته اسرائيل للولايات المتحدة .

وقد صدر التصريح الاول في هذا الشأن من ارييل شارون الذي قال بأن اميركا أعطت اسرائيل مساعدات قيمتها ٣٠ مليار دولار منذ انشائها ، لكن في المقابل قدمت اسرائيل خدمات للولايات المتحدة بمئة مليار دولار ، أي أن اميركا مدينة لاسرائيل بسبعين مليار دولار ، ولم يوضح شارون طبيعة هذه الخدمات .

وقد رد شمعون بيريس رئيس الحكومة الاسرائيلية كلاما مشابها خلال زيارته الاخيرة لواشنطن ، واستهل تصريحه بالقول « ان من مصلحة الولايات المتحدة مساعدة اسرائيل ودعمها لتجاوز كل مشاكلها الاقتصادية لكي تبقى قوية في المنطقة ».

وأضاف أن الولايات المتحدة تنفق سنويا ١٣٠ مليار دولار على حلف الأطلسي ، كما ان

لديها آلاف الجنود الاميركيين في أوروبا الغربية ، وذلك للدفاع عن مصالح اميركا والغرب . وفي المقابل ماذا نرى ؟ نرى أن اسرائيل تكلف اميركا أقل بكثير من ذلك ، واسرائيل لا تطلب من اميركا أن ترسل قواتها اليها ، ولكن في الوقت نفسه تؤمن للولايات المتحدة مصالحها في الشرق الاوسط وتقف معها في المواجهة مع السوفيات !!

وفي الوقت الذي انطلقت فيه تصريحات المسؤولين الاسرائيليين لمح وزير الدفاع الاميركي مؤخرا الى أنه لم يحدث أبداً أن كانت هناك نسبة من الرؤيا المشتركة في المواضيع الاستراتيجية للمنطقة بين اسرائيل والولايات المتحدة ، كما هي الآن ، وأشاد بالدور الاستراتيجي لاسرائيل وإسهام هذا الدور في استراتيجية الولايات المتحدة في حوض البحر الأبيض المتوسط .

من هنا يتضح لنا مدى عمق الترابط في العلاقات الاميركية - الاسرائيلية .

« البنتاغون يحدد بنية اسرائيل العسكرية »  
« البنتاغون يحدد بنية اسرائيل العسكرية » لذلك فإن وزارة الدفاع الاميركية تهتم باسرائيل اهتمامها بالقوات الاميركية المسلحة ذاتها ، وعلى هذا الأساس تضع في كل سنة دراسات خاصة بحاجات القوات الاسرائيلية مماثلة للدراسات الخاصة بالقوات الاميركية .

وانطلاقا من هذا المفهوم وضع البنتاغون تقريرا لبنية اسرائيل العسكرية جعلها مستندة الى ١٤ فرقة مدرعة و ١٥ لواء مشاة و ١٢ لواء من قوات الحدود و ٦٠ كتيبة مدفعية ذاتية الحركة ، و ٢٥ سربا للطائرات المقاتلة و ٨ أنظمة أساسية لقذف الصواريخ ٥١٠٠ دبابة و ١٥٠



ألف ناقلة جنود مدرعة وألف مدفع ٨٥ طائفة مروحية للهجوم ٣٦ زورقا للصواريخ .

وتستند هذه الأرقام الى تقرير لرئاسة الأركان الأميركية المشتركة معزز بتحليل لوكالة المخابرات المركزية ومرفق بجدول رقمي يقارن بين القوات الاسرائيلية والقوات العربية كما هو واضح في الجدول المرفق :-

المعدات الحربية	ما لدى العرب	ما لدى اسرائيل
دبابات	٧٥٣٠	٣٦٨٠
مدرعات	٧٧٠٠	١٠,٠٠٠
مدفعية	٣١٨٠	١١٦٥
طائرات حربية	١٤٧٥	٦٥٥
بطاريات صواريخ	٢٥١	٢١
الوية قتال	٩٩	٥٤

وقد اشار تقرير سري لمكتب المحاسب العام الاميركي الى أنه رغم عدم وجود اتفاقية رسمية بين الولايات المتحدة واسرائيل بالنسبة لبناء القوة الاسرائيلية ، فإن الولايات المتحدة وافقت على أن يكون لدى اسرائيل ما بين ٥٧٥ و ٦٢٥ طائفة حربية حديثة باعتبار أن هذا الأمر معقول ، كما لا توجد اتفاقية بالنسبة لنقلات الجنود المدرعة أو الدبابات أو المدافع الذاتية الحركة ، الا أن الولايات المتحدة تفضل أو تحبذ أن يكون لدى اسرائيل ١٠ فرق مدرعة بدلاً من ١١ فرقة ويكون لديها ٣٧٠٠ دبابة حديثة الا أن هذه الرسالة لم تنقل رسمياً لاسرائيل .

وامتنع المسؤولون الأميركيون عن متابعة بحث الاختلافات حول الأرقام مع اسرائيل لثلاثة اسباب هي :-

أولاً : ان أي رغبة جادة لحل بعض المواضيع قد تشكل التزاماً أميركياً ضمناً لتمويل بناء قوة عسكرية اسرائيلية معينة .

ثانياً : في ضوء تمويل تكنولوجيا صناعة الأسلحة الأميركية المتفق عليه اضافة الى قدرة اسرائيل على صنع تلك الأسلحة محلياً لا يكون في إمكان الولايات المتحدة التأثير أو السيطرة على طبيعة ومستوى البنية العسكرية لاسرائيل في السنوات الخمس المقبلة .

ثالثاً : من المشكوك فيه بالنسبة لرأي وزارة الدفاع الأميركية أن تطور الولايات المتحدة قاعدة منطقية سليمة وبعيدة عن كل شك في تقديراتها المستقبلية لاحتياجات البنية العسكرية الاسرائيلية ، فالموضوع في حاجة الى إعادة بحث طالما إن « عملية السلام » لم تنفتح بعد ، كما أن اسرائيل لن تقبل بالمخاطرة بتخفيض قواتها المسلحة قبل احراز أي تقدم وعطيد حول القضية الفلسطينية والمناطق العربية المحتلة ولبنان والمشكلات الاقليمية الأخرى المتصلة بالنزاع .

ويحرص المخططون الاسرائيليون على إظهار أن اسرائيل سوف لا توسع بنيتها العسكرية ، وإنما ستوقف النمو العسكري عند المستويات المقررة ، وفي الوقت ذاته يؤكدون احتياج اسرائيل الى تحديث قوتها الحاضرة والبقاء على أفضليتها نوعياً بالحصول على تجهيزات ومعدات جديدة وأفضل ويوضح الجدول التالي التجهيزات العسكرية والأسلحة الأميركية التي زودت بها الولايات المتحدة اسرائيل .

ولقد وضعت الولايات المتحدة نوعاً من القيود على نفسها بالنسبة لتوريد الأسلحة الى بعض الأسواق لأسباب عديدة وقد أحجمت واشنطن عن بيع أسلحة الى الأرجنتين وجنوب افريقيا ونيكاراغوا - قبل ثورة الساندينستا - مما فتح هذه الأسواق أمام الصادرات الاسرائيلية ، فتزايدت مبيعاتها وبشكل ملحوظ

النوع	العدد	النوع	العدد	النوع	العدد
الطائرات	٤١	انظمة صواريخ	٧	القوات الارضية	٧١١
ف ١٥	٤٠	قاذفات صواريخ لانسر	١٠٠٠	دبابة م ٤٨	١٤٠٦
ف ١٦	٧٥	قاذفات دراغون	٢٠٠	دبابة م ٦٠	٢٠٠
ف ٤ ، اف ٤	٤٦٦	صاروخ لانسر	١٦١٣٢	وم ٣١	٥٧١٩
ميلوكيترا هـ ١ ج ١٨	١٨	م . د صاروخ دراغون	٥٢٠	ناقلة جنود مدرعة	١١٣ - ١١
١ - س	٨	قاذفة تار	٣٠	م - ١١٨	٢٤٩
س ٥٣١	٨	انظمة الدفاع الجوي	١٧	ساحية دبابة طراز	٢٢٨
صواريخ جو - جو	٦٩٤٧	هوك ١	٨٩٥	شاحنة طراز م ٥٤٨	٣٩٣
صاروخ سباروايم	٢٥٨٢	صاروخ هوك ١	٩١٢	مركز قيادة م ٥٧٧	١٠٤٨
مايدوند رايم	١٠٠	قاذفة شابريل	٦٠٠	هاوزر ذاتي الحركة عيار	٧٦٩
صواريخ ارض ارض	١٠٠	صاروخ شابريل	٤٨	١٥٥ ملمترا	
هاريون	١٠٠	مدفع فولكان ٢٠ ملم	١٠٤٨		
		صواريخ رداي	٦٠٠		
		صواريخ جو ارض	٧٦٩		
		مافريك			
		ستاندر ارم			
		شرايك ارم			

ولا يقتصر هذا النشاط والتعاون على أميركا اللاتينية وإنما يتعداه الى افريقيا حيث تقوم وكالة التنمية الأميركية باعطاء اسرائيل مشاريع لتنفيذها في عدد من الدول الافريقية لتعزيز الوجود الاسرائيلي في افريقيا وخاصة بعد أن أقدمت الدول الافريقية على قطع علاقاتها مع اسرائيل عام ١٩٧٣ .

وقد اقترحت اسرائيل اقامة صندوق أميركي لتمويل النشاطات الاسرائيلية في أميركا الوسطى وافريقيا . والعلاقات الاسرائيلية الأميركية لا تقتصر على المجالات « المشروعة » المدونة في اتفاقات رسمية وإنما تقوم اسرائيل بزرع العملاء في كافة المراكز الحساسة في

كما أن هناك تنسيقاً واضحاً بين واشنطن وتل أبيب في مجال تصدير الأسلحة ، حيث تقوم اسرائيل نيابة عن أميركا بتزويد المتمردين المناهضين للحكومة الساندينستية في نيكاراغوا بالأسلحة كما تعمل نفس الشيء مع حكومات هندوراس والسلفادور والعديد من دول أميركا اللاتينية وقد قام خبراء اسرائيليون بمساعدة المخابرات الأميركية في تدريب المتمردين في نيكاراغوا .

وقد قبلت اسرائيل القيام بهذه المهمة نيابة عن واشنطن في أعقاب الضجة التي أثارها الكونغرس حول دور الولايات المتحدة في أميركا الوسطى .

## الاقتصاد السياسي لاسرائيل

الاقتصاد الصهيوني في فلسطين على تهيئة الاجواء بتحويل الاقتصاد الفلسطيني لمصلحة الاقتصاد اليهودي الذي كان يعتمد بالدرجة الاولى على الزراعة وقطاع المصارف، ويعتمد على التمويل الخارجي. وعند قيام دولة الاغتصاب تكون اقتصادها من تراكم هذه التحولات التي تتلخص بنهب الاراضي والسيطرة على التجارة والبنوك وزيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية. وشرعت المؤسسة الصهيونية بتطوير الزراعة، والانفاق على توطين المهاجرين والاندماج بالسوق العالمي مع الاتجاه الى العناية بالقطاع الصناعي والبحث عن مصادر المياه الذي انتهى بمشروع تحويل نهر الاردن سنة ١٩٦٤ رغم المعارضة العربية. وقد ازداد اعتماد الاسرائيليين على القطاع الصناعي بعد عام ١٩٦٧ كما اتجه الى البحث عن مجالات جديدة في التعدين. اما في حقل الاستثمار فقد شكل البناء واعمال التشييد مجاله الاول. وهو الاداة الرئيسة لتوزيع الدخل القومي. ويعد قطاع الخدمات كالنقل والمواصلات والسياحة والبنوك من انشط القطاعات وهي تساهم بنسبة ٥٥ الى ٦٠٪ من الناتج القومي الاجمالي. وتوفر العمل لمثل هذه النسبة من الايدي العاملة. بيد

يقع هذا الكتاب في نحو ١٧٠ صفحة من القطع الكبير موزعة في ستة فصول ومقدمة قصيرة لمؤلفه الدكتور فؤاد مرسي.

في المقدمة يحدد الكاتب هدفه بالقول: «ان التعرف على طبيعة الاقتصاد الاسرائيلي نفسه يبدو امرا ضروريا، وسابقا لدراسة النتائج الاقتصادية لاية تسوية سلمية مع اسرائيل، ولسوف تقودنا خطانا الى التعرف الى اسرائيل من حيث هي شريك مضغر للامبريالية العالمية في هذه المنطقة الحيوية من الكون».

وما من شك في ان موضوعا كهذا لا يستطيع الباحث ان يعطيه حقه من البحث والدراسة والتدقيق ما لم يلجأ الى التاريخ. ومن هنا كانت المقدمة التاريخية الضافية التي تحدث فيها المؤلف عن الهجرة اليهودية الى فلسطين وبذور المؤسسات الاقتصادية اليهودية فيها اعتبارا من اواخر القرن التاسع عشر الى قيام الدولة الصهيونية سنة ١٩٤٨، وفي هذا الصدد يثبت المؤلف ان (اسرائيل) شكلت منذ وجودها معسكرا للمستعمرين القادمين الى فلسطين. وهذا المعسكر كان ثمرة لظاهرتين متعاصرتين هما الصهيونية والامبريالية، ولهذا قام

الادارة الاميركية لتزويدها بأحدث المعلومات التكنولوجية ومساعدتها في الحصول على المعونات والعمل على منع تصدير السلاح الى الدول العربية .

ويعتبر ريتشارد بيرلي مساعد وزير الدفاع الاميركي لشؤون الامن العالمي من أبرز العملاء الذين يزودون اسرائيل بالمعلومات ويساعدونها . وقد اضطر الى تقديم استقالته

موسى عاطف



ان الاقتصاد الاسرائيلي بالرغم من كل عمليات التنشيط والحقن الا انه ظل يواجه اعباء متزايدة بسبب توطين المهاجرين واعباء الدفاع، لهذا ظل اعتماده على المساعدات الخارجية يتزايد رغم ارتفاع الدخل القومي، فطوال ١٧ عاما من ١٩٤٩-١٩٦٥ حصلت اسرائيل على اكثر من ٦ مليارات دولار لسد العجز في ميزان المدفوعات. وقد تزايدت هذه المبالغ بعد عام ١٩٦٥ ووصلت الى ١٩,٠٠٩ مليون دولار منها ٦٧٪ على شكل هبات وتبرعات. وبلغت المساعدة في السنوات من ١٩٧٥ الى ١٩٧٧ ٨,٥ مليار دولار الى جانب الدعم العسكري الذي لم يدخل في حسابات المساعدات النقدية، والذي يقدر بنحو ٢ مليارات دولار. فالخاصية الكبيرة في بنية الاقتصاد الاسرائيلي هي اعتماده الدائم على المساعدات الخارجية وشدة ارتباطه بالتمويل الامبريالي الأمريكي، وهذا التمويل لا تفيض آثاره على القطاع الاقتصادي العام، بل يتلقاه القطاع الخاص مما ساعد الدولة على احكام سيطرتها على الاقتصاد ورفع نصيب الحكومة من الاستثمار والاستهلاك.

ويرى الدكتور فؤاد مرسى ان كل دولة او كل كيان سياسي يقوم بتكوين رأسماله القومي، الا ان اسرائيل تختلف في ان الرأسمالية العالمية قامت بهذه المهمة الحيوية عنها، فالمساعدات الخارجية جعلت الموارد تفوق الناتج القومي مما اتاح القيام بجهد استثماري ادى الى ارتفاع معدل النمو، وهو ما يعبر عنه الغربيون عادة بكلمة «المعجزة الاسرائيلية». اما القنوات التي ضمنت بواسطتها اسرائيل تدفق الاموال فهي الى جانب التبرعات والجباية اليهودية: التعويضات الشاملة التي ألزمت بها حكومة المانيا الغربية عما اسمته بالاضطهاد النازي لليهود والتي بلغت نحو ٨٥٤ مليون دولار وتشجيع الاستثمارات الاجنبية في فلسطين المحتلة ولا سيما الاستثمار الأمريكي والاماني

يشير المؤلف في الجواب على هذا السؤال الى ما اسماه الكارتيل النفطي، او احتكارات النفط العالمية في المنطقة. وهي احتكارات تخضع تاريخيا لسيطرة الايدي اليهودية في لندن وباريس ونيويورك، وتديرها تلك الايدي في منطقة الشرق الاوسط تحت ستار الشركات النفطية الثمانية، منها خمس شركات امريكية هي: اكسون، وتكساكو، ونيوجيرسي، وجولف، وموبيل، يضاف اليها شل البريطانية وشركة النفط الانجليزية وشركة النفط الفرنسية.

وقد قام هذا الكارتيل النفطي ببناء اسرائيل من الاساس. ودعمها وتمويلها ويكفي ان نعلم بان روتشيلد الذي استصدر وعد بلفور من اقطاب النفطين في العالم. وروكفلر ايضا. ويرى الباحث في سيطرة الاحتكارات النفطية على الاقتصاد الأمريكي عاملا مساعدا قويا من سيطرة هذه الاحتكارات على الاقتصاد الاسرائيلي وجعلها في حاجة مستمرة ودائمة لوجود اسرائيل: الضمان الوحيد لاستمرار تدفق النفط الى الولايات المتحدة. وقد ظهر الدور الذي تقوم به اسرائيل في خدمة هذا الكارتيل النفطي جليا واضحا بعد حرب حزيران ١٩٦٧، واغلاق قناة السويس. وتبعاً لخضوع الاقتصاد الاسرائيلي لانظمة الاحتكارات النفطية العالمية وللمساعدات والهبات المنظورة من العالم الخارجي، فقد نشأ عن ذلك نظام فريد من نوعه، وهو ان تكون الدولة تملك رأسمال الاحتكارات، وان ينزع النظام الاقتصادي الى التحالف مع انظمة الاحتكارات الرأسمالية العالمية، فهو على هذا الاساس نموذج حكمته الفكرة والتطبيق الصهيوني لرأسمالية الدولة الاحتكارية، التي تمثل الائتلاف العضوي بين الدولة والاحتكارات. وهو بحكم تركيبه الداخلي من قطاع حكومي وعمالي هو في الواقع قطاع رأسمالي بيروقراطي، وقطاع خاص للرأسمالية الاحتكارية. والهدف

من جهة اخرى فان تغلغل الرأسمالية في القطاعات الاقتصادية الاسرائيلية ضمان لوجودها في (فلسطين المحتلة) بوضمان لاستمرار سيطرتها على الاقتصاد الاسرائيلي. ويعرض المؤلف امثلة تبين خضوع السياسة الاسرائيلية للامبرياليين في امريكا ومانيا الغربية بسبب سيطرتهم على الاقتصاد.

ومن ذلك قصة المفاعل النووي في ديمونا التي انتهت باستقالة بن غوريون بعد ان هدد كندي بمنع المساعدات الاقتصادية الامريكية اذا قامت الحكومة بتنفيذ المشروع. وكان بن غوريون قد اعلن الاستمرار في المشروع وخالفته بذلك حكومته مما دعا الى استقالته، وكتب على نفسه العزلة حتى مات (ص ٦٨).

وينتهي المؤلف الى تسليط الضوء على محاولات اسرائيل للقيام بدور المستعمر الامبريالي في دول العالم الثالث ولا سيما في افريقيا بحيث تزايد النشاط الصهيوني في الدول الافريقية بعد عام ١٩٥٦. وقد بلغت استثمارات في افريقيا حوالي ٥٠٠ مليون دولار في اكثر من ٢٠٠ شركة في ٢٨ دولة افريقية، وزاولت بعض هذه النشاط الاستثماري في ٢٣ دولة امريكية لاتينية و ١١ دولة اسيوية و ٨ دول في حوض المتوسط. ويستعرض المؤلف الوقائع المدعمة بالارقام لاثبات ان هذه الانشطة كانت تزاولها الدول الامبريالية، ولم تكن اسرائيل الا قناعا لهذه الدول، وفي مقدمتها المانيا الغربية والولايات المتحدة.. ويخلص المؤلف الى تقرير النتيجة التالية: وهي: ان المشروع الاقتصادي الاسرائيلي ما هو الا مشروع اقتصادي استعماري تديره الاصابع الامبريالية متعددة الجنسية وهو مملوك لها في الاساس (ص ٧٠) فمن هي هذه الاصابع التي تحرك هذا الاقتصاد من وراء الستار؟

من التحالف بين الرأسمالي الاحتكاري الاسرائيلي والرأسمال الاحتكاري العالمي، انقاذ المشروع الصهيوني، والحفاظ على النظام الرأسمالي العالمي، والصراع ضد الاتجاه الاشتراكي، على المستويين المحلي والدولي. وعليه فإن المقولة الصهيونية القديمة القائلة بإمكان قيام اسرائيل على جسر يصل الاشتراكية بالرأسمالية هي مقولة لا أساس لها من الصحة لأن اسرائيل تقوم على تحالف واندماج عضوي بالاقتصاد الرأسمالي.

بعد هذا ينتقل المؤلف وفي الفصل الخامس الى دراسة الأوضاع العسكرية وأثرها في الوضع الاقتصادي الاسرائيلي فيقدم لذلك بمقدمة تاريخية يثبت من خلالها ان اسرائيل ما هي الا معسكر كبير يطلق عليه اسم دولة اسرائيل. وان الاسباب التي تجعل منها معسكرا كبيرا هي الظروف التي احاطت وتحيط بانشاء الدولة في وسط رافض، ومن اجل ذلك شغل التخطيط والتنمية الاقتصادية مكانا ثانويا بالقياس الى التخطيط والمجهود الحربي. وقد أدى هذا المجهود الى قيام عراقيل امام الاقتصاد الاسرائيلي تتلخص في الاعباء المتزايدة من اجل استيعاب المهاجرين، والامل بالوصول الى قدر من الاستقلال السياسي عن المولين في الخارج، وفي هذا ايضا ما فيه من الاعباء، ناهيك عن المحاولات المبذولة لنقل القدرات والخبرات التكنولوجية العسكرية الى موقع اعلى، وهذا كله قاد الى ما اسماء المؤلف بعسكرة الاقتصاد الاسرائيلي. وهو الاقتصاد الذي يقوم على تعبئة الموارد الداخلية والخارجية من اجل كسب الحرب الدائمة ضد العرب. وعلى هذا كانت نفقاتها الدفاعية تشكل ما نسبته ٤٥٪ من الميزانية العامة سنوات ١٩٤٩-١٩٥٤ وفيما قبل عام ١٩٦٧ كانت الميزانية العسكرية تمثل ما نسبته ٩٪ من الدخل القومي وقفزت لتصبح

وشرعت اسرائيل شيئا فشيئا بالتحول من بلد يعتمد اساسا على الزراعة الى بلد يعتمد على القطاع الصناعي. لكن المشكلة التي تواجه هذا القطاع هو استمرار ارتباطه بالمعونات الخارجية، وارتباطه بالسوق الخارجي. فما يستوعبه الاستهلاك المحلي من المنتجات لا يتناسب مع تزايد الناتج القومي الامر الذي يجعلها بحاجة الى اسواق خارجية للتصدير والتصدير ومن هنا يخلص المؤلف الى ان اي اتفاقية سلام مع اسرائيل ستسفر ان اردنا ام لم نرد عن وقوع الاسواق العربية تحت رحمة المصدر الاسرائيلي، وعن خضوع المواد الخام العربية لنزوات المستورد والمنتج الاسرائيلي وسنجد انفسنا بعد فترة من الزمن نمر في نوع جديد من الاستعمار الاقتصادي. فاسرائيل بحسب رأي المؤلف، ليست الا نموذجا مصغرا، وشريكا مضاربا، للرأسمالية العالمية التي تحركها الاحتكارات النفطية.

ابراهيم خليل

الفلسطيني، واستقدام الملايين من المهاجرين اليهود للاقامة في فلسطين ثم اتباع سياسة الغزو والتوسع الاقليمي على حساب الاقطار العربية المجاورة متذرة بفكرة الامن الاسرائيلي، وتجسيدها لاحلام صهيون باقامة دولة اسرائيل الكبرى التي تمتد من النيل غربا الى الفرات في الشرق. وقد تأكدت طبيعة اسرائيل العدوانية التوسعية بشكل فاضح بعد عام ١٩٦٧. ونتج عن هذه الطبيعة التوسعية للمشروع الصهيوني ان الاهتمام بتنمية الموارد المحلية واستصلاح الاراضي الزراعية واستخدام رؤوس الاموال، سار جنباً الى جنب مع توطين القادمين وتنفيذ مخططات التوسع البشري والجغرافي، وبعد ان ضاقت الارض عن استيعاب القادمين واستيعاب الاستثمارات زاد التوجه الاسرائيلي الى الصناعة التي ازدادت نسبة دخلها قياسا الى الناتج القومي زيادة مضاعفة لا سيما بعد ان تمكنت من التغلب على عامل الطاقة (بترول سيناء) ورفع فاعلية الطاقة الكهربائية وتوفير بعض المواد المعدنية الخام.

١٩٪ بعد تلك الحرب. وقد بلغت عام ١٩٧٣ نحو ٤٠,٨٪ من الدخل القومي. ونظرا للمهمة الحربية التي تضطلع بها اسرائيل نيابة عن الامبريالية العالمية في هذا الجزء من العالم فقد ظل ارتباطها بالحلف الاطلسي ارتباطا وثيقا ومن اجل ذلك نزع اسرائيل الى تطوير صناعاتها الحربية، وقد احتلت المرتبة الثالثة بعد الصين، والهند في الانتاج الحربي بين دول العالم الثالث وقبل عام ١٩٧٠ كان الانتاج الحربي يمثل ٩٪ فقط من الانتاج الاجمالي القومي. ولكن حجم هذا الانتاج تجاوز ٢٠٪ بعد هذا التاريخ الامر الذي يدل على الشوط البعيد الذي قطعته اسرائيل في الاعتماد على الصناعات الحربية. واصبحت اسرائيل تحصل ما نسبته ٥٠٪ من احتياجاتها العسكرية بواسطة انتاجها المحلي. واصبحت اكبر مصدر للسلاح بعد الدول الكبرى.. تستورد منها اكثر من ٤٠ دولة في افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية. وفي عام ١٩٧٦ بلغت صادراتها من السلاح نصف مليار دولار، وفي عام ١٩٧٨ اصبح مليار دولار وبهذا الانتاج اصبح اسرائيل تجد الجرة في طلب اسلحة متطورة وحدث مما تجود به صناعاتها على الدول المتأخرة. وكان من شأن التعاون العلمي والتكنولوجي بين اسرائيل وفرنسا ان حصلت من الاخيرة على مساعدات لاقامة مفاعلها النووي، والسماح باجراء تجاربها الخاصة لصنع قنبلة ذرية. وسرعان ما تأثرت الولايات المتحدة بهذه الاجواء فشرعت في تعاون علمي وتكنولوجي مع اسرائيل يفوق ذلك التعاون الذي ميز العلاقات الفرنسية الاسرائيلية.

بعد ذلك يقف المؤلف - في الفصل الاخير - عند النموذج الصهيوني للتوسع الاستعماري. ويذكر بان اسرائيل منذ قيامها شرعت في تنفيذ برنامجها التوسعي بابتلاع كامل التراب



الاسرائيلية ( المحتملة ) من الاسواق العربية .. الخ ..

انها كما نرى عناوين واضحة الدلالة ، بل انها تكاد تقول كل ما يريد ان يقوله الكاتب لنا . ومع ذلك فان من يقرأ هذا الفصل لا يجد إجابة شافية على تساؤلاته . ولـن يتاح له ان يعرف لماذا ستختار اسرائيل السلام كوسيلة لحل ازمتها الاقتصادية . على أي حال فانه لا بأس من استعراض ما جاء به الكاتب لدعم ما يذهب اليه . فقد قام بأجراء تحليل للأزمة الاقتصادية التي تعتبر « اكبر أزمة اقتصادية وأكثرها جدية في تاريخ اسرائيل الاقتصادي » وقد تعرض أثناء هذا التحليل لأسباب هذه الأزمة ومظاهرها والمحاولات التي تقوم بها اسرائيل للتغلب عليها وهو يستخلص من كل ذلك ان هذه الأزمة لا حل لها في ظل المعطيات القائمة - اي في ظل حالة الحرب مع العرب والمقاطعة العربية الاقتصادية لاسرائيل . وبما انه لا أمل لاسرائيل بحل ازمتها الاقتصادية المزمنة الا باقامة السلام مع العرب ، لذلك فان السلام يكاد يصبح امراً حتمياً وقريب المنال . هذا ما يقوله لنا الكتاب باختصار شديد .

والسؤال الذي يثور هنا : هل صحيح أنه لا أمل لاسرائيل بحل أزمتها الاقتصادية ؟

ان الكاتب يستبعد ضمناً ان تقوم اسرائيل بشن حرب جديدة كوسيلة للخروج من ازمتها الاقتصادية الراهنة . لماذا ؟ ربما لان احتلال الضفة الغربية وغزة لم يأت معه بحل لمشاكلها . وربما بسبب تجربتها المرة في لبنان . اننا نقول ربما لان الكاتب لم يتعرض لشرح مثل هذا الاحتمال - اي شن الحرب .

ولكن اليس من المحتمل ان تنجح اسرائيل في ترتيب بيتها من الداخل ؟ الجواب على ذلك هو - ١٤٣ -

١٩٦٥ . وقد استمر هذا الركود حتى حرب عام ١٩٦٧ . وبعد ذلك حدث انتعاش اقتصادي استمر بضع سنوات ، ثم عادت الأزمة الاقتصادية الى اسرائيل من جديد .. وهي ما تزال مستمرة حتى الآن . وما يهمني من ذلك كله ان أزمة عام ١٩٦٥ الاقتصادية هيأت « مناخاً ملائماً ودافعاً قوياً للقيام بحرب حزيران عام ١٩٦٧ » . وهذه حقيقة لا خلاف عليها .

### الأزمة الحالية واحتمالات السلام

يقول المؤلف في مقدمة الكتاب ان عدم الاستقرار الاقتصادي يمكن أن يؤدي الى الحرب « كما أثبتته تحليلاتنا المتعلقة بالمحتوى الاقتصادي الاسرائيلي لحرب عام ١٩٦٧ » ، او قد يؤدي الى خلق دوافع قوية للتوجه نحو السلام . ويقرر الكاتب أن الوضع الأخير ينطبق على الأوضاع الراهنة التي يشهدها الاقتصاد الاسرائيلي . والسؤال الذي يتبادر الى الذهن هنا : لماذا ؟ لماذا يجب علينا ان نتوقع ان تنجح اسرائيل نحو السلام هذه المرة ، وليس الى الحرب ، كما فعلت عام ١٩٦٧ ؟ ما الذي تغير ؟ على كل حال فان من يلقي نظرة على العناوين الفرعية للفصل الثاني يخيل اليه انه سيجد ضالته هنا لا محالة ، اي سيجد الاجابة على هذه التساؤلات .

ومن العناوين التي تستوقف النظر ما يلي : جذور الأزمة الاقتصادية « الاسرائيلية » ، المشاكل الناجمة عن حرب لبنان والكساد العالمي ، توقع فشل الاجراءات الاقتصادية الأخيرة ، تحقيق السلام ينهي ظاهرة الأزمة الاقتصادية ( في اسرائيل ) ، التأثير العام لقيام علاقات اقتصادية عربية - اسرائيلية على الاقتصاد الاسرائيلي ، المستوردات

## الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام

الاقتصادية الاسرائيلية على اقتصاديات الأراضي المحتلة - لا يدخل في صلب الموضوع ، ومع ذلك فقد أضافه المؤلف الى الكتاب « نظراً لوقوع المناطق العربية المحتلة في قلب أهداف الحرب الاسرائيلية وفي الوقت نفسه تلعب دور المحدد الرئيسي لاحتمالات الحرب والسلام بين العرب واسرائيل » . مهما يكن فان هذا الفصل - مثله مثل بقية الكتاب - يحتوي على الكثير من الأرقام والبيانات والمعلومات النافعة للدارسين والمهتمين بأوضاع الأراضي العربية المحتلة وبالشؤون الاسرائيلية .

وهكذا فان الموضوع الرئيسي للكتاب ينحصر في الفصلين الأول والثاني . اما الفصل الأول فقد جاء موجزاً أكثر مما كان متوقعاً . وقد تناول المؤلف في هذا الفصل الدوافع والأسباب الاقتصادية الكامنة وراء رغبة اسرائيل في التوسع . وأهم هذه الأسباب هي محدودية الموارد الطبيعية لدى اسرائيل والمقاطعة العربية والأعباء التي يزرع تحتها الاقتصاد الاسرائيلي والناجمة عن الانفاق العسكري واستقدام المهاجرين اليهود من الخارج . وقد أدى كل ذلك الى ركود اقتصادي لم يسبق له مثيل عام

يتلخص موضوع هذا الكتاب في ان الاقتصاد الاسرائيلي - بتركيبته الهشة وضعفه المتأصل - قد يكون سبباً في انتهاج سياسة الحرب والتوسع كما حدث في حرب عام ١٩٦٧ ، وقد يكون سبباً في « خلق دوافع وضغوط قوية للتوجه الاسرائيلي نحو السلام » كما هو الحال الآن - وذلك حسب ما توصل اليه مؤلف الكتاب الدكتور فؤاد حمدي بسيسو الامين العام للجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود في الوطن المحتل .

ويقع الكتاب في نحو ١١٠ صفحات من القطع المتوسط ، وهو مقسم الى مقدمة وثلاثة فصول وخلاصة عامة . والفصول الثلاثة هي : أولاً ( الاقتصاد الاسرائيلي ودوافع الحرب في عام ١٩٦٧ . ثانياً ( الاقتصاد الاسرائيلي ودوافع السلام . ثالثاً ( آثار الأزمة الاقتصادية الاسرائيلية على اقتصاديات المناطق المحتلة . اضافة لذلك فهناك ثبت بالمراجع التي استعان بها المؤلف في اعداد هذا البحث .

وقبل ان نمضي في عرض الكتاب نود ان نشير الى أن الفصل الثالث منه - آثار الأزمة

ان طموحات اسرائيل اكبر بكثير من قدراتها ، وذلك بسبب انتهاجها لسياسة التوسع . ولأن الاسرائيلي يريد ان يأكل اكثر مما ينتج . لذلك فلا امل يرجى من محاولة الاصلاح .

### المساعدات الامريكية

اذن ماذا عن المساعدات الامريكية ؟ ولماذا لا تستطيع اسرائيل حل مشاكلها باستخدام هذه المساعدات الضخمة والتي تتزايد باستمرار ؟

يجيب الكاتب على ذلك اجابة ذات شقين . فهو يرى من ناحية ان الولايات المتحدة لن تعجز رغم كل مشاكلها عن تأمين « احتياجات هذا الكيان الذي اثبت فعالية فائقة في خدمة المصالح الامريكية في المنطقة » . ومن ناحية اخرى فانه يحذر من الاعتقاد بأن للمساعدات الامريكية قوة سحرية على حل مشاكل الاقتصاد الاسرائيلي : فالتمويل ليس كل شيء . وهناك دول لم تستطع تحقيق تنمية حقيقية ومتوازنة رغم توفر كثير من المال . صحيح ان اسرائيل تمتاز على دول كثيرة بامتلاك القاعدة العلمية والتكنولوجية التي تهيء لاستخدام افضل لمواردها المالية والبشرية ، ولكنها غير قادرة على استيعاب الاستثمارات على الوجه الأمثل نظراً لصغر السوق والناجم بدوره عن المقاطعة العربية . والخلاصة هي انه لا أمل لاسرائيل بالخروج من أزمتها الاقتصادية ، لا بالحرب ولا بالمساعدات الامريكية ولا بالاصلاحيات الداخلية . هناك طريق واحد للخروج من الازمة : انه تحقيق السلام مع العرب والتخلي عن احلامها التوسعية . جميع السبل الاخرى توفر حلاً جزئياً او مؤقتة ، اما السلام مع العرب فيقدم حلاً جذرياً . وما على اسرائيل اذا ارادت ان تستريح والى الابد من أزمتها

الاقتصادية المزمنة سوى ان تُقبل على السلام وان تضع يدها في يد العرب .

### ماذا تستفيد اسرائيل من السلام

يقول الكاتب ان اسرائيل تخسر نحو ١٠٪ من ناتجها القومي نتيجة حرمانها من التجارة مع الدول العربية . ومن البديهي ان هذه الخسارة سوف تتحول الى ربح في حالة السلام . يضاف الى ذلك ان السلام سيمكن اسرائيل من تخفيض انفاقها العسكري والذي يمتص الان نحو ٣٠٪ من الناتج القومي الاجمالي ( أعلى نسبة من نوعها في العالم اجمع ) . ثم ان اسرائيل ستفوز بسوق واسعة لتصريف منتجاتها الصناعية وهو ما سيساعد على نمو الصناعة الاسرائيلية ويقوي القاعدة الانتاجية للاقتصاد الاسرائيلي - وذلك حسب ما يقوله أحد الاقتصاديين الاسرائيليين . ويرى الكاتب انه يمكن لاسرائيل ان تقوم بعمليات نشيطة لتصدير الخدمات للدول العربية وحصولها من ذلك على دخل وفير . فهي تستطيع ان تباع الخدمات في الميادين السياحية والطبية والتعليمية .. وخدمات النقل او الترانزيت ، ثم ان هناك امكانية إقامة مشاريع عربية - اسرائيلية مشتركة . وعلى الرغم من الندرة النسبية للمياه في البلدان العربية ، الا ان الكاتب يرى اننا نستطيع مساعدة اسرائيل في مواجهته حتى مثل هذه المشكلة « اما في نطاق تحويل مياه نهر الاردن او تحلية مياه البحر باستخدام الطاقة الذرية » . وفيما يتعلق بالنقطة الاخيرة فان المقصود في اعتقادنا هو ان العرب سيقدّمون رأس المال وليس التكنولوجيا .

وختاماً فان الكتاب الذي نحن بصددده يعتبر محاولة جريئة لاقتحام أرض محرمة ، ونعني بذلك الخوض في موضوع علاقات عربية

مفيد لمن تشغله قضية الحرب والسلام بين اسرائيل والدول العربية . وبالنسبة للمختصين بالموضوع فان الكتاب قد يكون بداية حوار تطرح فيه وجهات النظر المتباينة على بساط البحث

عبد القادر احمد



يتفق المؤلف مع كارل ماركس في أن أي نمط للانتاج لم يتم المحافظة عليه دون صراع على كافة الجبهات الاقتصادية والسياسية والايدولوجية تدريجيا الى كل قطاعات الحياة الاجتماعية . فكل الممارسات الاجتماعية بنظر ماركس - وينظره - تحتوي على الايدولوجيا بكل صورها وكنعكاسات لبنائها وعلاقاتها الداخلية . فالايديولوجيا مكملة لكل ممارسة اجتماعية ، وبالتالي فهي مكملة لحركة السيرة الكلية للمجتمع . ثم يمضي في شرح هذا الموقف الماركسي موضحاً أن نفاذ الايدولوجيات الطبقية السائدة الى عمق وعي الطبقات الاخرى المسودة في أي مجتمع هي مسألة تعتمد على الشروط اليومية الاقتصادية والسياسية والثقافية . ففي مجتمع طبقي ذي تعارضات متطورة لا تعد ولا تحصى فان أنواعا متعددة ومختلفة من الايدولوجيا بالامكان أن تنشأ ولكنها تبقى متميزة حسب المحاور الطبقية للمجتمع ، فستبقى هناك دائما في المجتمعات الطبقية فروق ايدولوجية ضمن وعبر الطبقات تعكس انقساماتها الافقية والعمودية » ص ٨٣ .

وبعد هذا التحليل الماركسي الذي يقر بان الايدولوجيات كلها طبقية في المجتمع المنقسم الى طبقات . وبأن كل ايدولوجيا هي قناع ووعي زائف ، وبعد توضيحه لاسباب كراهية ماركس وعدائته للايدولوجيا ، فإن المؤلف ينتقل الى تحليل المواقف الاخرى غير الماركسية للايدولوجيا والمحاولات المتعددة الرامية الى تضيق او توسيع المفهوم الماركسي لها، مركزا على العالم كارل ماركس ومفهومه للايدولوجيا كما ورد ذلك في كتابه «الايدولوجيا واليوتوبيا». ويختتم هذا الفصل بتحليل دقيق وواضح لمواقف بعض علماء الاجتماع البرجوازي المعاصر من مسألة الايدولوجيا، مثل غادستين وروسيك وشبنجلر.

يقول المؤلف هو التوصل الى قاعدة لاستعمال الايدولوجيا بكيفية مرضية لفهم المعالم الرئيسية والاساسية للتغير والثبات الاجتماعيين . وبهذا المعنى فان الكتاب/ الرسالة هو بالتالي محاولة يريد منها المؤلف ان يستكشف امكانية تأسيس اطار عمل نظري ومنهجي لدراسته الواقع الاجتماعي بابعاده التاريخية وقضاياها ومشاكله التي يتناولها علم الاجتماع بمداخله ومنظوراته وبأدواته المتعددة ( ص ١٠-١١ ) .

وفي تحقيقه لهذا الهدف ، يختار المؤلف منهجاً يقوم على تحليل عينة من الانساق النظرية من المراحل الكلاسيكية والمعاصرة بالنظر الى اطار تحليلي يحتوي على ثلاثة أبعاد هي : البعد المعرفي ، البعد المنهجي ثم أخيراً البعد العيني . إن طبيعة مثل هذه الدراسة تقتضي في الواقع منهجاً كهذا الذي اختاره المؤلف ، بالرغم من التساؤلات والشكوك حول « موضوعية » اختيار هذه النصوص سواء الكلاسيكية منها ام المعاصرة تظل قائمة .

لقد كنا نفضل لو أن المؤلف قام بتحديد وتوضيح المقصود بهذه الأبعاد الثلاثة ووضع الاسس التي اختار على ضوءها هذه العينة ، والمشاكل التي واجهته هو بالذات أو تواجه الباحث بشكل عام في هذا المجال . إذ لا يخفى على القارئ بأن نجاح أو فشل أي عمل - خاصة - رسالة دكتوراة - يعتمد على توضيح ودقة منهجية الباحث (Methodology)

يتناول الباب الاول من الكتاب/ الرسالة طبيعة الفهم العلمي للايدولوجيا . فبعد استعراض المؤلف الدقيق والمتسلسل لأصل وتطور هذا المفهوم تاريخياً ، ينتقل الى مناقشة الايدولوجيا كظاهرة اجتماعية ، مركزاً بذلك على الفلسفة الماركسية كواحدة من أهم وأدق الفلسفات التي عُنيت بتحليل مثل هذا المفهوم .

## تأثيرات الايدولوجيا في علم الاجتماع

لقوى الرجعية والامبريالية من جهة ، وتغلغل الايدولوجيا الرجعية لدى بعض علماء الاجتماع البرجوازي سواء العربي منه أو ذلك الذي يتبناه بعض « العلماء » العرب دونما وعي لخطورته من جهة أخرى .

يقع كتاب الدكتور سمير أيوب والصادر ضمن سلسلة الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية عن معهد الانماء العربي ببيروت . ١٩٨٢ ، في اربعمائة واحد وعشرين صفحة من القطع الكبير ، تضمنت مقدمة وستة فصول وخاتمة وثبت بالمراجع باللغتين العربية والانجليزية .

يذكر المؤلف في المقدمة بأن هذا الكتاب هو رسالة مقدمة الى جامعة الاسكندرية لنيل درجة الدكتوراة ، دون ان يشير الى اذا ما كان هذا العمل الذي بين أيدينا هو الرسالة برمتها كما أعدت للجنة المناقشة ، أم أنه مُعدّل ليتناسب مع نشره ككتاب ان مثل هذا التحديد يترتب عليه في الواقع بعض الملاحظات النقدية التي تتناسب وطبيعته ، فيما لو كان رسالة دكتوراة او كتاب ، كما سأوضح فيما بعد .

إن الهدف من هذا الكتاب/ الرسالة كما

تحتل العلاقة بين الايدولوجيا والعلوم الاجتماعية بشكل عام وعلم الاجتماع بشكل خاص مكانة مميزة ، خاصة تلك التي تتعلق بطبيعة التأثيرات فيما بينها . وعلى الرغم من غنى المكتبة الغربية ووفرة الدراسات والابحاث فيها حول هذه العلاقة ، الا ان المكتبة العربية ما زالت تعاني من نقص ملحوظ في هذا المجال .

من هنا تأتي أهمية المحاولة الرائدة التي قام بها الدكتور سمير أيوب في هذا الصدد ، حيث زج نفسه للخوض في موضوع شائك وحساس طالما تذر من وعورته الكثيرون الى درجة أدت بهم الى الاحجام عن معالجته

في البدء وقبل الخوض في عرض وتحليل هذا الكتاب ، أود أن أشير الى أنني ترددت كثيراً في القيام بهذا العرض لاسباب كثيرة ، لعل أهمها هو « تخوفي » من أن بعض ملاحظاتي عليه قد تنقص من قيمته العلمية لدى البعض ، وهذا بالطبع أمر لا أقصده بتاتا ، خاصة لمحاولة كهذه ، والتي أصر على وصفها بأنها محاولة جريئة ورائدة في هذا المجال وفي هذه الفترة الحرجة بالذات من تاريخ نضالنا الوطني والاجتماعي ضد النشاط الايدولوجي المسعور

بالرغم من أن هذا الفصل هو بمثابة حجر الزاوية في كتابه / رسالته ، وبالرغم من الجهد المبذول في توضيح تطور مفهوم الايديولوجيا وموقف الماركسية وغير الماركسية منها ، إلا أن ذلك لم يحل دون وقوع المؤلف في بعض الهفوات ذات الدلالة المنهجية ، خاصة أن كان الأمر يتعلق باطروحة دكتوراة . فعلى سبيل المثال ، نجده أحيانا ( ص ٢٩ ) يقتبس اقوالاً لبعض المفكرين (دوتراسي وآيخن) دون أن يذكر الصفحة أو السنة ثم نجده أيضاً يدخل علماً جديداً هو «نابليون» دون أن يحدد من هو «نابليون» الذي يريده؟ أهو «بونابرت (١٧٦٩-١٨٢١) أم هو نابليون الثالث (١٨٠٨-١٨٧٣) رئيس الجمهورية الفرنسية الثانية . أن مثل هذه الملاحظة قد تبدو هامشية ولكنها تصبح ذات دلالة حينما نعرف الظروف المترتبة على نظرة كل منهما الى الايديولوجيا ، وبالرغم من هذه الملاحظات «الهامشية» وملاحظات أخرى تتعلق باقتباسات مختلفة لأشخاص مختلفين تماماً يضعها وكأنها للشخص نفسه (ص ٧٥-٧٦) ، واستخدامه ل (Ibid) والتي تعني نفس المرجع السابق - في غير موضعه ص ٦٤ فاننا نشير، الى الملاحظات الهامة التالية:

( ١ ) هناك سوء توظيف واستخدام لبعض المراجع في هذا الفصل . إذ نجده يزوج الكثير من المراجع التي لا داعي لها ، إذ جاءت على حساب الفكرة فخنقتها بدلاً من أن نشرحها ونُدعمها ونوثقها .

( ٢ ) هناك ملاحظة أخرى تتعلق بإدخاله لبعض القضايا والمواضيع ذات العلاقة المعقدة ، والتي لا تكفي لتوضيحها بعض الأسطر التي أفردها لها . فمثلاً نجده في ص ٢٤ من المقدمة يتحدث عن طبيعة اللغة وقدرتها على لعب دور جهاز ايديولوجي فعال في عملية

التكيف الايديولوجي . أن هذا الدور الفعال هو دور معقد حقاً لا تكفيه هذه الأسطر . وكان من الأحرى بالمؤلف ( خاصة إذا كان العمل هو رسالة دكتوراة ) أن يفرّد له مكاناً أوسع في رسالته بحيث يغطي جوانب كثيرة منه ، محيلاً القارئ الى مراجع مختصة للمزيد من المعلومات حول ما لم يسعه شرحه ( وهذا ما لم يفعله ) ، أو - في أسوأ الأحوال - فقد كان عليه أن لا يتطرق الى مثل ذلك حتى لا يضع نفسه في موقف يصعب منه الدفاع عن نفسه أمام لجنة المناقشة / القارئ ثم أن هذا المطب المنهجي نفسه ، نجده في الخاتمة ص ٨٩ ، حينما تعرض المؤلف بشكل سريع جداً ودون إحالة القارئ الى مراجع للاستعانة بها في توضيح طبيعة العلاقة المعقدة بين الواقع والنظرية .

أما الفصل الثاني من الكتاب / الرسالة ، والذي يتناول موضوع « التحرر من القيم بين الالتزام العلمي والواقع الايديولوجي » ، فإنه يأتي أكثر تماسكاً ووضوحاً من الفصل الأول ، وأكثر دقة في الوصول الى ما يريده المؤلف . ففي الجزء الأول من الفصل يبدأ المؤلف بتعريفه للعلم ومرتكزات المحاكاة العلمية ، كالاستناد الى الملاحظة الدقيقة وأجراء التجريب والاعتماد على الاستقراء السليم . وبعد عرضه الدقيق لهذه القواعد ، يشرع في طرحه لبعض الاسئلة الهامة التي شغلت وما تزال تشغل بال وتسؤلات العديد من الباحثين ، وهي إمكانية تطبيق قواعد المنهج العلمي الصارمة في دراستها للظواهر المادية على الظواهر الاجتماعية ، وإمكانية التنبؤ بالظواهر الاجتماعية المستقبلية بالاستناد الى تلك القوانين كما هي الحال في العلوم الطبيعية . وبالتالي هل يمكن الاستفادة من هذه القوانين والنظريات الاجتماعية في النواحي التطبيقية لتحسين مستوى حياة الانسان .

يجيب المؤلف على هذه الاسئلة بالإيجاب ،

وذلك بعد مناقشته للمشاكل التي تعترض « علمية » علم الاجتماع وتطبيق المنهج العلمي على الظواهر الاجتماعية ، ويقول بهذا الصدد : « يمكن القول بأن كل الظواهر الاجتماعية ككل انواع الظواهر الطبيعية ، يمكن أن تخضع لدراسة علمية دقيقة تؤدي بتطبيق قواعد المنهج العلمي المعاصر ، ومن خلال فهمنا المعاصر لماهية القوانين العلمية ، يمكن التوصل الى قوانين علمية لا تقل دقتها وصرامتها عن قوانين العلوم الأخرى » ( ص ١٢٠ ) ثم يضي ليؤكد هذه الحقيقة مرة ثانية فيقول أن دراسة الظواهر الاجتماعية لا تسمح لنا بالتوصل الى قوانين علمية عامة فقط ، بل يمكننا أيضاً بعد التوصل الى تلك القوانين الدقيقة . من التنبؤ بمستقبل الظواهر الاجتماعية على نحو ما يفعل العلماء في باقي مجالات المعرفة الانسانية . ص ١٢٠ .

بعد هذا الاسهام الجاد للمؤلف في هذا الفصل ، والذي يعكس سعة اطلاعه وموقفه ، فإنه ينتقل الى الجزء الباقي منه والذي خصصه لمعالجة مسألة حساسة ، أي بمعنى آخر : ما مدى إمكانية قيام علم اجتماع متحرر من أحكام القيمة (Value-Free Sociology)

وقبل أن يعطي المؤلف رأيه في هذه المسألة ، فإنه يستعرض وبدقة طبيعة هذه المشكلة كما وردت في كتابات دور كايم وكونت وخاصة ماكس فيبر الذي أفرّد له جزءاً كبيراً من هذا الجزء من الفصل وذلك لاهتمام فيبر نفسه بهذه المسألة وتصوره الخاص لها . ثم ينتقل بعد ذلك الى اصحاب الوضعية الحديثة - تلامذة فيبر وبارسونز - أمثال جورج لندبرج ، وستيورات دود وغيرهما ليوضح موقفهم الذي يمكن تلخيصه كالتالي : أن علم الاجتماع وعلماء الاجتماع يمكن بل وينبغي أن يكونوا محايدين حياداً تاماً ، وموضوعيين موضوعية كاملة في

تناولهم بالدراسة اية ظاهرة اجتماعية . ص ١٢٦ . أما كيف يكون ذلك الحياد والموضوعية ممكناً برأيهم فانهم يجيبون على ذلك بالقول بتجديد أساليب المنهج العلمي واستخدامه باخلاص واتقان . من هنا - وكما يوضح المؤلف على لسانهم - فإن الجهود يجب أن تنصب على تطوير مناهج البحث الاجتماعي وأدوات التجريب وأساليب جمع المعلومات وابتكار المقاييس المقتنة واستخدام الاساليب الاحصائية والرياضية .

يفند المؤلف هذا الموقف ويبين زيفه وعدم صدقه ، قائلاً بأن متابعة مجالات البحث العلمي في كل زمان ومكان على اختلاف العصور ترينا بأن هذه الابحاث كانت مرتبطة دائماً بأحكام مبنية على القيمة ، لذلك فإن مسألة الموضوعية الكاملة في العلوم الاجتماعية تعتبر مثلاً أعلى يصعب تحقيقه . ص ١٦٥ .

ويستشهد المؤلف هنا بموقف جيبسون Gibson القائل بأن الباحثين الاجتماعيين هم أفراد يعيشون في مجتمعات ويتفاعلون مع اوضاع الحياة القائمة ويقبلون الوانا معينة من اساليب التفكير والسلوك القائم في مجتمعاتهم . فهناك عوامل تبعدهم عن الموضوعية ( كالمركز الذي يشغله الفرد ، الطبقة التي ينتمي اليها ، العصر الذي يعيشه ) ، ولهذا فلا يمكن للعلوم الانسانية أن تتخلص تماماً من كل آثار الايديولوجيا . ( ص ١٤٥ - ١٤٦ )

ويستمر المؤلف في معالجته لقضية الموضوعية الخالصة والحياد المطلق في العلوم الاجتماعية وتحرير الفكر السوسيولوجي من الاحكام القيمة ، فيفرّد لها فصلاً آخر يعتبر امتداداً للفصل الثاني وهو بعنوان « العلاقة بين النظرية السوسيولوجية والتوجيه الايديولوجي »



يقر المؤلف في مقدمة هذا الفصل بأن الفكر الاجتماعي الذي يفسر مجرى الواقع والاحداث الاجتماعية في كل عصر هو فكر يرتبط بطبيعة المرحلة التاريخية وبنوعية البناء الاجتماعي والثقافي وبالنظم الاجتماعية السائدة لذلك العصر وفي مقدمتها النظام الاقتصادي . لهذا فان العلوم الاجتماعية هي علوم ايدولوجية بحكم طبيعتها ، فالموضوعات التي يدرسها عالم الاجتماع مثلا والظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يعيش في ظلها هذا العالم ، والبناء الايدولوجي القائم داخل مجتمعه ، والقيم التي يؤمن بها ، والطبقة التي ينتمي اليها ، كلها أمور تبعده عن نطاق الموضوعية المطلقة ، سواء من حيث الموضوعات التي يدرسها او المناهج التي يستخدمها او نماذج التحليل والتفسير التي يتبناها والنتائج التي يتوصل اليها . ان مثل هذا التحليل يجعلنا نقول بأن المؤلف لم يكن موضوعيا في اختياره لعينته من الانساق النظرية من المراحل الكلاسيكية والمعاصرة التي تم تناولها في المقدمة . ولكن هذا النقد لا يضير المؤلف لانه يعترف بأن العالم او الباحث لا يستطيع ان يكون موضوعياً ومتجرداً من فلسفته الخاصة وقيمه والتزامه . تلك النظرة التي اشاركه فيها تماما .

وبعد فحص الكاتب الدقيق وتحليله المتناسق والمتكامل لطبيعة العلاقة بين علم الاجتماع الوظيفي كما ورد في كتابات أشهر ممثليه وبين حتمية التوجه الايدولوجي ، نجده يخلص الى النتيجة التالية وهي بالطبع نتيجة اكدها اكثر من مرة - وهي أن تاريخ علم الاجتماع هو تاريخ يثبت بصورة كافية انه علم يتأثر ويؤثر بقضايا المجتمع وبتوجيهات قيمية وايدولوجية معينة ، وبالتالي فان محاولة علماء الاجتماع الوظيفيون إقامة علم اجتماع متحرر من الاحكام القيمية

هي محاولة دفاعية « رجعية » هدفها عدم المساس بالنمط الاجتماعي للمجتمع بصورته الرأسمالية .

اما الفصل الرابع من الكتاب/ الرسالة ، فيناقش فيه المؤلف « الازمة في علم الاجتماع » . وهنا يحاول ان يجيب على أهم الاسئلة المطروحة حالياً في علم الاجتماع حول ما اذا كانت هناك أزمة حقيقية في هذا العلم أم لا ؟ وان كانت هناك أزمة فهل هي في العلم نفسه أم في النظرية أم هي في عالم الاجتماع ؟ ويستعرض المؤلف هذه الازمات كل على حدة مبيناً ان هناك أزمة فعلاً ، وعلى عدة مستويات : فعلى مستوى النظرية مثلا ، نجده يقول بأن النظرية المعاصرة في علم الاجتماع لم تصل بعد الى مرحلة الاكتمال في بنائها وتعيش أزمة هي احدى افرازات هذا العصر المنصف بالتضخم السريع ( ص ٢٥٨ ) . ثم بعد ذلك ينتقل الى التأكيد على وجود عدة أوجه لهذه الازمة المتعلقة بالنظرية الاجتماعية أهمها : أزمة المنظرين انفسهم ، أزمة التقنية ، الفجوة الواسعة بين البحوث التطبيقية والصيغ النظرية الخ . اما فيما يتعلق بازمة المنهج في علم الاجتماع وازمة عالم الاجتماع فانه يبحثهما مسهبا بطريقة تعكس وعيه وادراكه لهذه القضايا مشيراً الى بعض المهمات التي اذا تنبه عالم الاجتماع اليها ، يصبح بإمكانه تجاوز مثل هذه الازمة .

ان الاسهام الجوهرى للمؤلف في نظري هو في الواقع في الفصلين الاخيرين المتعلقين بقضايا ومفاهيم التنمية ، وبشكل خاص الفصل الاخير في هذين الفصلين تتضح سعة اطلاع الكاتب والمامة وتمكنه من معالجة المفاهيم المتعددة « للتخلف » والتقدم ، والتنمية تلك المفاهيم المحاطة بشيء من الغموض والالتباس خاصة في كتابات علماء الاجتماع البرجوازيين . فبعد ربطه بين نظريات التنمية وخلفياتها

التاريخية في الفصل الخامس ، ينتقل الى موضوع التخلف والتنمية في علم الاجتماع وعلاقة ذلك بالتأثير الايدولوجي والتحليل الموضوعي . فعملية التنمية كما يراها المؤلف هي ليست في الواقع مجرد مقولة مطلقة ومجردة من الانتساب الى التوجيه الايدولوجي الذي يحكم المجتمع المعني ، بل هي عملية متعددة الابعاد يستهدف بها مجموعة غايات ووسائل وسياسات تنفيذية محددة وترتبط ارتباطاً مباشراً بسياسات الدول الاقتصادية والاجتماعية ايا كان الانتماء والاختيار الايدولوجي لها . ومن هذا المنطلق والفهم المتميز لطبيعة التنمية ، فان المؤلف ينطلق الى تحليل الاسباب التي أدت الى فشل معظم التجارب التنموية في العالم التابع - كما يسميه - مركزاً على التصورات الفلسفية الخاصة والخاطئة لمنظري هذه البلدان وربط ذلك بالتحيز والصراع الايدولوجي .

ثم يختتم كتابه/ رسالته بتصوّر خاص لطريق التنمية الصحيح والذي على البلدان التابعة ان تسلكه اذا أرادت ان تتجاوز عتبة

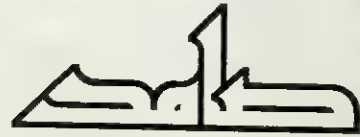
الركود الذي تعانيه . ان يتوجب على القائمين والمشرفين على عملية التنمية ان يهتموا ويفهموا ويحللوا بشكل موضوعي واقعهم التاريخي والواقع المحيط بهم كمنطلق لوضع منهج متكامل للتنمية ليس بالضرورة ان يكون تابعاً لاحدى الدول الصناعية الكبرى ، او هو نفسه النهج التقليدي الذي سلكته هذه الدول وهي في سبيل تحقيق تقدمها ، بل يجب ان يكون مساراً ومنطلقاً وأساليب هذا النهج مساراً خاصاً يراعي الظروف التاريخية والموضوعية والاحتياجات الفعلية للمجتمع المعني

في النهاية ، ارغب في التأكيد على أن هذه المراجعة وهذا العرض المختضب لا يغني بأي حال من الاحوال عن قراءة الكتاب/ الرسالة . اذ ان القيمة العلمية والاسهام المميز له جعلنا نوصي بقراءته والاحتفاظ به في مكتبتنا العربية كرافد من روافد المعرفة التي نسعى للتزود بها في العلوم الاجتماعية .

د . حلمي ساري  
قسم علم الاجتماع  
الجامعة الاردنية



ملف



سامد تحيي احتفالات الثورة في بيروت

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين م.ت.ف و بولندا

سامد في معرض « دكار » الدولي

العمال النموذجيون في سامد





الفرح تحت ظل البندقية

لقد استعادت احتفالات «صامد» في بيروت هذا العام تقليداً عزيزاً على قلوب عمالنا، حيث كان الاحتفال في مصانع صامد ومن أجل صامد وعمالها، وفي ذكرى تأسيسها، جزءاً من الاحتفالات بانطلاقة الثورة الفلسطينية المسلحة، باعتبار «صامد» وعمالها جزء لا يتجزأ من جسد هذه الثورة، وفعالية انتاجية تدفع باتجاه تقدم الثورة وسيورتها المستمرة..

واذ غابت مظاهر الاحتفال التقليدية بانطلاقة الثورة عن بيروت لعامين متتاليين، فإن عمال صامد، وفرقة صامد الفنية للفنون الشعبية معهم فرقة أبناء شهداء صبرا وشاتيلا، وكل شعبنا في المخيمات حملوا الأمانة هذا العام.. فأحيوا العرس الفلسطيني الذي زغرت فيه امهات الشهداء للثورة الفلسطينية، لقائدها لشهدائها، للوحدة الوطنية التي تجلت في ذلك اليوم.. في بيروت.. تحت سقف «صامد».

وفي هذا الاحتفال، القى الأخ سمير أيوب مدير فرع صامد في لبنان- كلمة «صامد»، والتي نورد نصها الكامل:

## صامد تُحيي احتفالات الثورة في بيروت

المكان: قاعة الشهيد علي سالم- تجمع مصانع «صامد» في مخيم برج البراجنة- بيروت

الزمان: ١٩٨٤/١٢/٢٩

الحدث: عمال «صامد» يُحيون احتفالات الذكرى العشرين لانطلاقة ثورتهم، والذكرى الخامسة عشرة لتأسيس مؤسستهم الانتاجية (مؤسسة صامد)، ويُحيون العمال النموذجيين منهم..

في العرس الفلسطيني الذي اقامه عمال صامد لذكرى ميلاد ثورتهم ومؤسستهم، اطلت بيروت بهويتها المتوهجة.. ساحة للفرح الفلسطيني، لتعلن انها ما زالت «خيمة» و«نجمة»، ووردة لا يفقدها الجرح اريجها..

عمال صامد في احتفالهم، اعادوا لبيروت الذاكرة حينما غنوا ورقصوا تحت ظل البندقية التي لا تبحث الا عن وطن، والتي تشمخ لكي تحمي حلماً غذاه الدم الفلسطيني عبر عشرين عاماً من الفعل الثوري المتواصل..

في يوم الفرح الذي احياه عمال صامد، نزح الالاف من ابناء شعبنا في مخيمات بيروت والجنوب ليشهدوا العرس الفلسطيني المتجدد، وليشاركوا عمالنا في تجمع مصانعهم على استعادة جذوة النار والفرح التي ظن الاعداء، كل الاعداء، انها قد خبت تحت رماد عامين او ما يزيد من رحيل البندقية عن بيروت. غير ان السواعد التي حملت البندقية لترقص تحت ظلها، والاقدام التي استمدت من قوتها قوة الزلزال وهي تدق الأرض بالدبكة الفلسطينية، كانت تعلن انها لم ترحل: ولن ترحل الا الى حيث يتحول الحلم الى ملاعب لاطفالنا، والى حيث نستبدل الخندق بالبيت، والمنافي بالوطن. لن ترحل من أية بقعة من ممرات الأرض الا الى.. فلسطين.



كلمة « صامد » في الاحتفال ، والتي القاها  
الأخ د. سمير أيوب

الاخوات والاخوة عمال صامد في لبنان  
وخارجه ..

الاخوات والاخوة ضيوفنا الاعزاء ..

باسم الاخ ابو علاء رئيس جمعية معامل  
ابناء شهداء فلسطين ( صامد )  
ومديرها العام .

باسم أسرة صامد ..

وباسم الهيئة الادارية لفرع لبنان  
وباسمي شخصيا ارحب بكم جميعا  
اجمل الترحيب ، وأتمنى أن تمضوا معنا  
ساعات من الفرح الفلسطيني الذي  
اعتدنا ان نمضيه معا في مثل هذه  
الأوقات من كل عام .

أما أنت أيها السواعد القوية التي  
تبني صامد لبنة لبنة وباصرار وطموح  
متواصل رغم كل المتاعب ، فيسعدني ان  
أنقل لكم تحية القيادة الفلسطينية وعلى  
رأسها الأخ / أبوعمار القائد العام للثورة  
الفلسطينية .

أما الأخ أبو علاء فقد كلفني في  
اتصال هاتفي صبيحة هذا اليوم أن أنقل  
لكم أولا فردا فردا ومعملا معملا تحياته  
وتقديره ، وهو الذي اعتاد مشاركتكم  
سنويا لحظات فرحكم بما انجزته  
سواعدكم وعقولكم طيلة عام كامل .

وثانيا ، أن أحدثكم عن طموحاتنا  
لعام ١٩٨٥ ، أما الأمر الثالث الذي طلب  
مني نقله لكم نيابة عنه فسأترك الحديث  
عنه لنهاية حديثي اليوم لكم .

أيها الاخوات والاخوة/

اعتدنا ، نحن في صامد ، ان نجسد  
الفرح الفلسطيني والطموح الفلسطيني  
بوقفة سنوية نحتفل فيها بما انجزته  
سواعد عمالنا ، ونجدد العهد ونستمر في  
السير فيه بجهود مضاعفة يفتت المصاعب  
ويمهد السبيل وينمي الطموح .

أيها الاخوات والاخوة/

انني أرى صامد خلال الخمسة عشر  
عاما على تأسيسها قد استطاعت ان  
تصبح سلسلة من الطموحات التي  
تتجاوز حدود الاهداف التي رسمت لها ،  
وأن تقفز كما يقول الأخ / أبوعمار من  
المواقع الخلفية ، لتحتل مكانا متصدرا  
من الاهتمام والتقدير .

منذ خمسة عشر عاما ولد هذا الانجاز  
العظيم ، صامد ، جمعية معامل أبناء  
شهداء فلسطين . ولد هذا الانجاز في  
رحم حركة فتح التي زودت الفكرة بكل  
عناصر الحياة والتطور والشموخ ،  
لتصبح الفكرة تجربة ، ولتتحول التجربة  
طموحا مشروعا يغدو الخطى ليكون نواة  
القطاع العام الفلسطيني في المهجر .

صامد ، أيها الاصدقاء ، ليست فقط  
فرع لبنان ، بل هي اليوم ثلاث وثلاثون  
فرعا يحتضنها اشقاؤنا العرب في بلادهم  
واصدقائنا في الدول الاجنبية الصديقة .

صامد ، أيها الاصدقاء ليست تجربة  
اجتماعية فقط ، بل هي تجربة صناعية

الصامد بدمه هنا في لبنان وهناك حيث  
تمتد صامد التجربة وراء الطموح  
المتجدد .

ما أريد أن ألفت انتباهكم الخاص  
اليه ، هو أن لنا في لبنان عشرات من  
الورش والمشاغل والمصانع هناك في  
الجنوب الحبيب المحتل ، وهنا في بيروت  
وضواحيها ، وهناك في البقاع ، وهناك  
في الشمال ، وعندما يملك الانسان معرفة  
فعلية بالظروف التي احاطت بعملنا منذ  
أن اجتاحت العدو الصهيوني لبنان ،  
ومعرفة وثيقة بالسقف الذي يرتفع فوق  
رأسنا ، فانه يتفهم عثرائنا واخطائنا  
وانجازاتنا .

الستم معي في أن أيا منا في السنتين  
الماضيتين لم تكن كلها سمن وعسل . بل



الأخ د. سمير أيوب يلقي كلمة «صامد» ..

وتجربة زراعية وتجربة تجارية . صامد  
أيها الاصدقاء ، ليست مصانع ومزارع  
أو مؤسسة للتوظيف فقط ، بل هي الى  
جانب كل ذلك مدرسة للاعداد المهني  
والتدريب والتأهيل . ولقد عبر مراكز  
التدريب فيها منذ تأسيسها عشرات  
الألوف من شبابنا الباحث عن التكوين  
والاعداد .

لكن أيها الاصدقاء ، فيما نحن  
فخورون جدا بصامد الطموح ، وفيما  
نحن فخورون جدا بصامد التجربة ، الا  
اننا نشعر الان باعتزاز أكثر لأن لدينا  
رواداً ولدوا هذه الفكرة من حاجات أسر  
شهادتنا ، فقدم بعض هؤلاء الرواد  
عقولهم وعرقهم وصحتهم ليشمخ  
البناء ، وبعض هؤلاء قد عجن تراب هذه





جانب من الحضور

تم تقديم كل المستحقات كاملة لعمالنا ، بل تمت اضافة مائتي ليرة شهريا وربيع مخصص شهري لكل واحد منهم للتخفيف من وحش الغلاء آنذاك .

ثم انتقلنا الى اعادة تأسيس البنى التحتية للمؤسسة من نواة ادارية وفنية تتولى اعادة التشغيل التجريبي من جديد . وتتولى الوفاء بكل التزامات صامد تجاه الآخرين . وبالفعل ، فقد تم خلال اسبوع تسديد كل مستحقات الموردين الذين كل لهم شيئا في ذمة صامد .

وما ان اطلّت علينا بدايات عام ١٩٨٣ ، الا وكنا قد حددنا شعارنا لعام

خليط من طعم الحنظل وقلق المترقب وتوجس الخائف واصرار الرسل وارادة الحياة وتفاؤل الأنبياء ؟

بهذه الخلطة العجيبة من المشاعر واجهنا قدرنا نحن في صامد .

بعد أن اتصلنا بقيادة صامد في الخارج ، حددنا اهدافنا للشهر الأخيرة من عام ١٩٨٢ بالحفاظ على الذات . ذات صامد ، عمالا ومصانع ، او بالأحرى ما تبقى من هؤلاء واولئك بكل الوسائل المتاحة آنذاك . شجعنا المترددين ، عذرنا الخائفين ، اتصلنا بالهاجرين ، فتزايد الصامدون المسكون بالجمر ، وتم حصر ما تبقى لنا من موجودات بشرية ومادية .



تشتمخ لتحمي الحلم الذي غذاه الدم

١٩٨٣ ، وكان هذا الشعار هو جمع الشظايا واعادة الحياة لها .

نظمنا من عاد من عمالنا ، وفي البدء تمت زيادة المخصصات الاجمالية لعمالنا بنسبة ١٠٪ لكل منهم وتم صرف مخصص شهر كامل لكل العمال اسميناه شهر الصمود في وجه الغلاء ، وتم تشغيل الصالح من مصانعنا في المرحلة الاولى. وفي المرحلة الثانية رممنا مصانعنا المتضررة واعداها الى الحياة . ثم نظمنا قنوات الاتصال بادارتنا المركزية في عمان ، وبكافة فروع المؤسسة خارج لبنان . واجهنا مصاعب السوق المحلي وندرة المواد الاولية فيه واهتزاز الثقة المحلية بجدوى التعامل مع المؤسسات الفلسطينية .

لعلكم تذكرون أيها الاخوة اننا كنا نبحر في نهايات عام ١٩٨٢ وعام ١٩٨٣ في بحر من الألغام الطافية وغير الطافية . أبحرنا وكنا نصر مهما حصل على تقليل الخسائر الى حدها الأدنى .

هذا الابحار في بحر الالغام كان احيانا بلا منارة تهدي وسط الضباب ، فأخطأنا حيناً وأصبنا احيانا كثيرة وعذرنا اننا حاولنا واجتهدنا ، وحينها كانت العين بصيرة واليد قصيرة كما يقول مثلنا الشعبي .

ومع نهاية عام ١٩٨٣ ، كانت شعاراتنا لعام ١٩٨٤ قد حددتها ظروف البطالة التي تحيط بشعبنا الفلسطيني في لبنان ، وبظروف الغلاء التي تكاد ان





فلسطين... حاضرة ابداً

على صعيد التوسع الكمي ابشركم ان في جعبة صامد مخططات جاهزة للتوسع الأفقي والعمودي لخلق فرص جديدة للعمل في لبنان حيث سيتم تأسيس خمسة مصانع جديدة ستسهم بالتأكيد في تخفيف عبء البطالة عن شعبنا في لبنان وفي زيادة اسرة صامد وفي رفع طاقتها الانتاجية .

أما بالنسبة للتحسين النوعي ، بتحسين جودة انتاجنا وتنويعه فكان بارزا في مخططاتنا للعام القادم ، ليلبي هذا التحسين احتياجات مراكز التوزيع في الخارج وذوق المستهلك هنا واحتياجاته الفعلية . ولأجل ذلك سيتم الارتقاء في ميكانيكيات التنسيق ما بين

ويبقى في جعبة انجازاتنا لهذا العام شيء آخر نعتز به فعلا . فنحن منذ فترة وجيزة نخوض غمار تجربة جديدة في ممارسة الشورى في المؤسسة عبر انتخاب ثلثي المجلس التنفيذي للمؤسسة انتخابا مباشرا من العمال فمجلسنا التنفيذي يتشكل الان من أربعة عشر عضوا منتخبا من العمال وسبعة فقط معينين . وفي مخططنا لتطوير هذه التجربة اعادة انتخاب كل المجلس انتخابا مباشرا من العمال .

ايها الاصدقاء ،

ونحن نسمع نبض عام جديد ، لا بد ان يكون شعارنا لعام ١٩٨٥ التوسع الكمي والتحسين النوعي .

استفاد منها ٨٠٪ من مجموع عمالنا اما عن طريق القروض او شراء منتوجات صامد بأسعار خاصة . ناهيك عن المساعدات التي قدمت لبعض عمالنا عندما كانوا يواجهون عادة بطاريء ما يقتضي تقديم يد العون لمواجهة ما طرأ عليهم من مصاعب .

### احصاءات انتاجية :

واذا ما تركنا الارقام تحكي ، فستقول ارقامنا المتاحة للجميع ، بأننا قد انتجنا :

٢٣٢٥٢٥ قطعة ملابس جاهزة  
٢٨٣١٤٨ علبة حلالة وطحينة  
٢٩٢٨٠ علبة راحة  
٦٥٤٧٠ قطعة ليف  
١١٦٠٠ شنطة مدرسية  
١٧٤٩٧ قطعة تطريز  
١٢٧٣٠٠ حجر  
١٠,٠٠٠ كيس ناريت

وزاد عدد عمالنا فقط في عام ١٩٨٤ مائتي عامل وزادت اجمالي مخصصاتنا لهذا العام عن العام الماضي بنسبة ٥٤٪ نتيجة التوسع في العمالة وزيادة الاجور وتعديلها ونتيجة للتوسع في العمل الاضافي .

هل نحدثكم اكثر حديث الارقام ؟ أرقامنا مطبوعة وفي متناول الباحثين عن الحقائق لتحليلها ومقاربتها مقارنة موضوعية من أجل التصويب واعادة التصويب .

تلتهم مداخيل عمالنا في صامد . فالتوسع الافقي في فرص العمل كان طموحا لنا في عام ١٩٨٤ . ونحن نعيش الايام الأخيرة من هذا العام نعتز بالقول بأن هذا الطموح قد تحقق بعد ان افتتحنا عام ١٩٨٤ ستة معامل واجرينا توسيعات على معامل اخرى استوعبت بمجموعها حوالي ٢٠٠ عامل ، مما رفع طاقتنا العمالية الى أكثر من ألف ومائتي عامل في بيروت وضواحيها فقط .

اما الغلاء الذي كاد أن يلتهم مداخيل عمالنا في صامد انذاك ، فقد قررنا مواجهته عبر عدة معالجات . فقد رفعنا منذ بداية عام ١٩٨٤ الاجمالي الكلي لمخصصات كل عمالنا بنسبة ١٠٪ وايضا رفعنا بعض الرواتب المتدنية ، ووفرنا بعض وسائل النقل المحدودة الطاقة لنقل العمال من مساكنهم الى مواقع عملهم وكنا قد وفرنا فرصا اسكانية قليلة لبعض عمالنا في ما تبقى من عقارات صامد وبكلفة بسيطة .

وافتحنا كافيتيريا للعمال وحضانة تضم اطفال عمالنا في المؤسسة ووفرنا فرصا للعمل الاضافي لمن يريد ان يحسن دخله الشهري بأجر قيمته مرة ونصف من القيمة العادية من الاجر . وبالفعل فقد وصلت قيمة العمل الاضافي في المؤسسة الى ٢٥٪ من قيمة الاجور المدفوعة عن العمل الرسمي .

بالاضافة الى ذلك فقد قدمت تسهيلات استلاقية وشرائية لعمالنا



خطط الانتاج والتوزيع والتمويل لتجنب مخاطر الاختناق الانتاجي الذي ألم بنا في بعض الفترات من عام ١٩٨٤ . اما عمالنا ، أسرتنا في صامد ، فلها الجزء الأكبر من اهتمام قيادة صامد وعلى رأسها الاخ / أبو علاء الذي انتقل الان للحديث عن النقطة الثالثة التي طلب مني نقلها لكم أخي ابو علاء .

- فقد طلب منا تطوير التجربة الديمقراطية في المؤسسة باتجاه توسيع قاعدة المشاركة العمالية في ادارة المؤسسة هنا .

- واعداد برنامج لرفع الكفاءة الفنية لعمالنا من خلال ايفادهم في دورات تدريبية للخارج ومن خلال استضافة مدربين اجانب في بعض فروع الانتاج .

- بالاضافة الى ذلك تقديم بعض المنح الدراسية لاهلنا الراغبين في استكمال دراساتهم الجامعية في الخارج .

- دفع الوعي العمالي الى الامام باعادة اصدار مجلة العامل في صامد في اقرب فرصة ممكنة .

- دراسة مشروع تفصيلي متطور لتوفير الضمان الصحي والاجتماعي وتطبيقه بشكل يشمل عمالنا وأسرههم ويوفر لهم الرعاية الصحية والاجتماعية اللازمة .

- افتتاح ناد يقضي فيه عمالنا مع أسرهم أوقاتا مشتركة ويمارسون فيه هواياتهم الرياضية .

ايها الاخوة والأصدقاء ،

لم تغب موجة الغلاء الضاربة عن بال الادارة المركزية لصامد ، بل هي في البال دائما . ومن اجل ذلك فقد انتهى الأخ أبو علاء / تكليفاته لي هذا اليوم بابلاغكم بقرار زيادتكم كلكم بنسبة ١٠٪ اعتبارا من ١/١/١٩٨٥ ، فمبروك لكم جميعا ....

ايها اخوة ، ايها الاصدقاء ،

هذه هي صامد ، هذا بحرنا ، وذاك افقها ، التجربة هي أنتم والطموح بالتأكيد لكم .

هذه حصيلة التجربة فيها حققنا نجاحات ، وفيها ارتكبنا اخطاء .

نعم ايها الاخوة ، ارتكبنا أخطاء نقولها بشجاعة . نقول لكل من لفت انتباهنا لأي منها ولكل من نقدنا من أجل الاقتراب أكثر من الصواب شكرا لكم . ونعدكم بتصحيح مسار عملنا . أما لأولئك الشتامين في المطلق الذين ألقوا بالطوب علينا ظلما ، نقول لهم ايها الاخوة ، قول رب العالمين : باسم الله الرحمن الرحيم ( اذا جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ... ) نقول لهؤلاء الشتامين اتقوا الله ، فليس هكذا تورد الابل . نحن نقبل النقد ، وبالتأكيد نرفض الهدم من



تحية لعمالنا النموذجيين

جهة كان ، هدم ما انجزته سواعد عمالنا وما بنوه بعرقهم ويدهم .

ايها الاخوة ايها الاصدقاء ،

في ايديكم الان ، نسخ من مطبوعات تحمل اسم فلسطين ، هذه المطبوعات ترجم الفكرة وترجم التجربة وترجم الرواد وترجم البناء ، وترجم السواعد ، وترجم النتائج ، تكاد هذه المطبوعات بظلم ان تهدم ما تبقى للفلسطيني في لبنان من المؤسسات سواء مؤسسات الهلال الأحمر الفلسطيني ، أو مؤسسة رعاية أسر الشهداء ، أو الجمعيات التعاونية ، أو مؤسسة صامد .

اقرأوا ايها الاخوة ما بأيديكم من أوراق تطفح بالشتائم نرجوكم أن تقرأوا بتمعن وأن تدلوننا لمصلحة من يعهر اليوم



العمل الفلسطيني ؟ لمصلحة من نزيد مرارتنا مرارة ؟ ألا تكفيننا موجات الماراة التي ضحها العدو وافرازاته في حلقنا ؟

يشهد الله ، لا العلم الذي تعلمته في الجامعات ولا الخبرة التي استقيتها من عملي النضالي طيلة أكثر من ربع قرن قد ساعدتني على فهم هذه الشتائم وبركاتها على انها للمصلحة العامة . ان القدرة على الشتم ليست امتيازا لأحد ، او بطاقة دخول لجنة الوطنية وكتنوناتنا .

كفانا ايها الاخوة هناك ، كفى شعبنا مرارة ، كفى رجما للذات ، هل انتهيت من الصهيونية وافرازاتها هنا وهناك لترقصوا رقصة الانتحار ؟

أما ان الوقت للملمة الجراح الفلسطينية ؟ تلعنون بعضكم وتسنون



العدو المتربص بكم ، ماذا دهاكم ، افيقوا . فالشتيمة لن تصح مسار أي خطأ وانما تكاتف الجهد وتكامله وتطويره هو الكفيل بالتصويب واعادة التصويب حتى تحقيق الأهداف . فالعمل اليومي - الدؤوب أيها الأخوة وسيلة لتصحيح مسيرة العمل واسترداد الذات من الفشل والخروج من الهامش الى قلب القرار .

#### أيها الاخوة ، أيها الاصدقاء ،

هل أذكر الشتامين بأن ايقاد شمعة بعيدا عن الاستعراضية الفارغة أفيد من قضاء العمر في شتم الظلام ؟ أترأهم قد نسوا هذه الحقيقة ؟ لست أدري هداهم الله .

كنا ندرك منذ زمن ، بأننا قد نواجه بتفجيرات كلامية يستعين بها البعض لتغطية عجزه وافلاسـه ، وليقيم من شتائمه اقواس نصر يعبر عليها ومن تحتها .

شتائمهم أيها الاخوة وان أكلت من رصيدنا الشخصي وان استنزفت بعض سمعتنا لن تربكنا عن العمل ولوللحظة . فنحن في صامد مصفحون ضد كل محاولات الاحباط النفسي وضد كل محاولات الاستفزاز . ولئن كان الاتهام لاحباطنا ، فليستمرروا في شتائمهم ، ولا بد غدا من أن يذوب الثلج ويظهر المرج . سنواجههم باخلاقيات ايجابية . فنحن لا نملك سوى رغبتنا في اصلاح



وتبقى فلسطين في القلب..

فاما ان تعطونا العلامة الكاملة واما ان تعطونا صفرا . انتم وانجازاتنا البوصلة ، وبغير هذه البوصلة لن نتمكن من تحديد النقطة الجغرافية التي نحن فيها .

عمالنا ليسوا جمهورا من المراهقين او المخبرين كما يقولون ، ولكنهم قطاع عريض جدا من الناس يجمع العامل والاداري والمهندس ، العمل ليس حفلة زعيرة وكرنفال تجليط ، المزعبر يستطيع ان يشتم لمدة خمس دقائق ، عشرة دقائق ، ربع ساعة على الاكثر ، او يسود صفحة .. او كتابا او مجلة ولكنه لا يستطيع ان يقف على المسرح لمدة خمسة عشرة سنة .

قلوبكم وعقولكم فوالله ليس كل ما في حقولنا عشب سام وحرام ان نقول بأن كل ما في بيادرننا زوان .

لا الاخلاق الثورية ولا الاخلاق الرفاقية ولا الاخلاق الاصلاحية ولا الخلق الديني ولا الليبرالي ولا اخلاقيات الصحافة تسمح لأي كان مهما علت مكانته بالتطاول على الناس بلا وجه حق وبدون اثبات فعلي .

طبعاً هناك من لن يعجبهم هذا الكلام. لم نعد متخلفين فقد بلغنا سن الرشد ايها الاخوة ، فلا الطلبة تجميعنا ولم تعد العصا تفرقنا .

ولكن ، مرة اخرى اقول ان انجازاتنا هي لجنة الامتحان التي نقف امامها ،

اخطائنا وتطوير عملنا ومحاسبة أنفسنا . ونحن نسعى الى صيغة تحتوي اشواق عمالنا الكادحة والفئات المحرومة العاطلة عن العمل من شعبنا . لن نغفل اخطاءنا وتجاوزاتنا التي قد تفهم ظروفها واسبابها .

#### ايها الاخوات والاخوة ،

نحن في صامد نربط بين الواقع والطموح ، نميز بين المحارة واللؤلؤة ، نميز بين الناقد والبهلوان ، ونتواصل مع الرواد .

نحن في صامد سنبقى محطة تتلاقى فيها كل القطارات القادمة من الوطن الى الطموح المشروع .

نقول للاخوة الجالسين على البلاكين ويطلون على الناس بالشتائم . نحن نحبك ، نحن منكم وانتم منا ، وكلنا من اهل البيت .

لسنا مختلفين ابدا على احتضان كل نقد واعد . نحن مع كل عصفور يغني جيدا ونصفق لكل حصان يركض جيدا ، ولكننا نقولها بصراحة ، لا يمكن لنا أن نجاهل أحدا على حساب الوطن . فنحن بالضرورة ضد حملة المعاول الهادمة وسكاكين الطعن . فنحن نعلم بأن لكل تجربة تحمل معها بذرتها وترايبها وماؤها وثماها وفي بعض الاحيان تحمل معها عشباً . ولكن أيها الاخوة الاحبة ، يا من شتمتمونا ظلما وعدوانا ، تبصروا فيما تسمعون ، تبينوا ، تفحصوا ، افتحوا



## العمال النموذجيون في صامد



تحية للعمال النموذجي..

جرياً على عاداتها السنوية، وتواصل مع تراث كرسنه «صامد» عبر السنوات الماضية واعتادت على تجسيده في مطلع كل عام في احتفالها السنوي الذي كانت تقيم في ذكرى انطلاق الثورة وتأسيس «صامد»، أعلن الأخ د. سمير أيوب في احتفالات صامد في بيروت، أسماء العمال النموذجيين للعام ١٩٨٤، والتي جاءت كما يلي:

ديمقراطي معنا بعيداً عن أي تعصب أو  
ترزمت أو اغتصاب لعقولنا وأرادتنا ،  
فالحقيقة لا بد أن تفرض نفسها ، حتى  
وان تاهت لفترة وبشكل مؤقت ضمن  
المتاهات القائمة .

سنبقى في صامد نمد يدنا لكل بان لا  
لكل هادم ونفتح صدرنا لكل نقد لا لكل  
شتيمة . وعقلنا يتسع لكل محاور لا  
للمجادلين على طريقة ( عنزة ولو  
طار ) .

ايها الاخوة ،

في هذه اللحظة ، ارى امامي الشهداء  
الابرار ، كل الشهداء الابرار ، لكل  
شهيد من امتنا سقط مقارعا العدو  
الرحمة ، ولكل اسيرة شهيد عهد على  
الوفاء بالاهداف والاستمرار بالتجربة  
وتحقيق الطموح . وللرواد البناة الاوائل  
اعترافنا . وللقيادة المركزية لصامد وعلى  
رأسها الاخ ابو علاء تحياتنا وتقديرنا .

ولقيادتنا الفلسطينية وعلى رأسها  
الاخ/ ابو عمار شكرنا لرعايتهم الدؤوبة  
لصامد .

ولكم جميعا ولكل اسيرة صامد هنا  
وهناك الشكر والتقدير على الحضور  
والمشاركة ، ولكل من سهر الليالي يعد  
لهذه الحفلة بجهده وفكره تقديرنا  
وشكرنا والسلام عليكم ورحمة الله  
وبركاته ...  
وشكرا ،

المهم ان يكتشف الواحد منا المفتاح ،  
مفتاح حب الوطن وخدمة جماهيره ،  
وبكل مرارة اقول ان بعضنا اضاعوا  
مفاتيح بيوتهم وناموا في الشوارع .

أما نحن في صامد ، فسندخل دم  
الناس ، وشجرتنا ستصبح غابة ،  
ونهرنا سيصبح بحرا ، والقمح بيدرا ،  
والنجمة تصبح قطيع نجوم ، فثمارنا  
نقطفها باليد كلما ذهبنا الى مصنع .

ففي المرحلة الحالية التي نحن فيها ،  
أعتقد أن الشتم سلعة كمالية لا حاجة  
للفلسطيني اليها ، فمواجهتنا واضحة ،  
واحزاننا واضحة ، وحين يكون خنجر  
اسرائيل داخلا في خاصرنا الى القلب ،  
فماذا تنفعني الشتمة او النميمة ؟ وحين  
تكون البطالة مستشرية فأي خدمة  
يمكن ان يقدمها الملصق او الياقطة او  
البكاء على الاندلس وطق الحنك ؟

الاعلام مع اهميته لا يصنع  
الانجازات. قد يجلها ويعطرها ويكحلها  
ولكنه لا يستطيع ان يجعل من الكنيسة  
عروسة . فخطاء الآخرين ليست قميص  
عثمان يلبسه المتفرجون على ضفاف  
النهر . نتلقى الشتائم على رؤوسنا حتى  
صارت جزءا من افطارنا الصباحي . من  
عنده شيء بمستوى صامد فليقله والا  
فلنرجوه ان يستريح ويريح .

النقد الواعي عدل وديمقراطية  
وشورى ونحن في صامد لا نخاف من نقد  
يحترم فكرنا وانسانيتنا ويدخل في حوار





تحية لعمال صامد .. عمال فلسطين

١٦ - التصميم والمواصفات : محمد فطايرجي

د - عن مسؤولي المشاغل

١ - محمد عفيفي : البنطلون أ

٢ - فهد العلي : البنطلون ب

٣ - حسن حماد : القميص

٤ - زهير ابريق : الاثاث والمفروشات

هـ - اقسام الخدمات الادارية:

١ - ادارة الانتاج : سمير ميعاري

٢ - الصيانة : أحمد العطعوط

سليمان النجار

٣ - النقلات : غازي ضاهر

٤ - المستودعات : ابراهيم الشافعي

٥ - المشتريات : عبد الرحمن جعران

٦ - المالية : فاطمة بلقيس

٧ - التخطيط : علي برغوث

٨ - الرقابة العامة : فواز حسن

٩ - الشؤون الادارية : ابتسام ابوسالم

١٠ - المكتب التجاري : أبو نمر

أبو جهاد



تحية للسواعد العاملة ..

١ - المشاغل النموذجية : مشغل البنطلون

ب - العامل النموذجي على مستوى فرع لبنان : ١ - الشهيد علي جبر سالم

ج - عمال المشاغل : ١ - المنجرة : جمال كنعان

٢ - المحددة : خالد كنعان

٣ - البنطلون أ : رسمية صالح

٤ - البنطلون ب : سميرة حسين

٥ - النسائي ب : سامية ديراي

هيام العلي

٦ - النسائي أ : سوسن نابلسي

٧ - القميص : فاتن دوالي

٨ - السريان : محمد حريصا

٩ - الجلد : فؤاد سلامة

١٠ - الفني : سناء هجاج

١١ - التطريز : مريم سليمان

١٢ - الليف : عطا الله عبد الغني

١٣ - الحلاوة : محمود شحادة

سعدي عبد الحليم

١٤ - خياطة الصوف : خليل شحرور

١٥ - حياكة الصوف : شهناز عباس



## رسالة الأخ « أبو علاء » الى عمال صامد في بيروت

الفديو الذي وصلني منكم ... فكم كانت فرحتي كبيرة كبيرة ... وكم كان المي قاسيا مريرا . كانت فرحتي كبيرة لأن الأخوات والاخوة الذين عملوا في « صامد » وكان وما زال لي شرف العمل معهم ، قادرون على الاستمرار بالعطاء مهما بلغت مرارة المرحلة وقست ظروفها ... وقادرون على الفرحة رغم ما عاثوا وما تعرضوا له، وقادرون على الاحتفال بالثورة وبالمؤسسة التي انجبتها الثورة لهم ... وقادرون على الهتاف للثورة والغناء لها رغم حراب العدو ... وقادرون على الرؤيا الصحيحة رغم الضباب والظلام الذي يحيط بهم .... وقادرون على المضي قدما بمؤسستهم يد على الآلة ، ويد تحمل القضية، ولسان ينطق بالحق ... فرحتي بذلك كبيرة كبيرة وبلا حدود ... وأمي مريرا قاسيا لأنني بعيد عنكم قسرا ورغما إرادتي .

ولكنني ورغم كل ذلك أثق كل الثقة أن الأخوات والاخوة الذين حملوا الامانة

بعث الأخ « أبو علاء » برسالة الى عمال صامد في بيروت ، حياهم فيها على الجهد الذي بذلوه في سبيل انجاح احتفالاتهم في عيد انطلاق الثورة وتأسيس « صامد » ، وجاء في الرسالة :

اخواني عمال « صامد » الصامدون الصابرون المثابرون في لبنان احبكم تحية فلسطين ، تحية الثورة ، تحية « صامد » تحية الاخوة والمحبة وبعد :

شاركتم احتفالاتكم التي اقمتموها نهاية هذا العام بمناسبة الذكرى العشرين لانطلاق ثورتكم والذكرى الخامسة عشرة لتأسيس « صامد » التي طورتموها وحافظتم عليها وأعدتم بناءها بجهدكم ، بدمكم ، بعرقكم بايمانكم بتصميمكم وبصمودكم الذي أخذت « صامد » اسمها الحركي منه .

شاركتم احتفالاتكم ، ولكن هذه المرة من على شاشة التلفزيون وبشريط



## عزاء صامد للزميلة « أم سعد »

هل كانت الرصاصة الغادرة تعرف طريقها؟ نعم ولأنها كانت غادرة، فقد عرفت طريقها واستقرت في جسد الطفل سعد محمود الأيوبي، حيث اردته قتيلا في مطلع كانون الأول الماضي.. هل كانت الرصاصة الغادرة تعرف أن «سعد» كان مشروعاً مؤجلاً لفدائي فلسطيني؟! ربما كانت كذلك. فسعد، رغم سنواته القليلة، كان يعرف معنى أن يكون الطفل فلسطينياً، فلم يكن يحلم الا بفلسطين ولا يغني الا لفلسطين.. ومن كان في عمر سعد تستوي له الخيارات على الطريق الى الوطن، وقد اختار سعد «الدف» في جوقه الغناء التي تعزف اناشيدها نحو الوطن. لكنهم ... واجهوك برصاص البندقية يا سعد!! فهل غفوت غفوتك الأخيرة وانت ما تزال تحلم بالأرض وعطر البرتقال؟ هل ادركت أن «الدف» و«البندقية» عندهم سيان؟ وهل ادركت أمك أن «الطفل» الفلسطيني يتساوى عندهم مع «الرجل الفلسطيني»؟ عزاء «صامد» للزميلة سلوى «أم سعد»، اننا ما زلنا نمتلك القدرة على الحلم بأن سعد سوف يشاركنا بـ «دفعه» فرح العناق بالأرض.

ولنا ولك، الصبر والسلوان

اخوتك

مدير، وكوادر، وعمال «صامد»



## أخبار من بيروت

وخدمتهم كهدف اسمي، بتغيير شبكة المياه القديمة في مخيم برج البراجنة تغييراً كاملاً بشبكة حديثة، وقد تحملت «صامد» نفقات هذا المشروع كاملة. واعربت جماهير مخيم برج البراجنة عن تقديرها العميق لهذا العمل الذي بادرت فيه صامد، ولدورها الذي تقوم به لخدمة أبناء شعبنا.

\* قام الأخ د. سمير أيوب والأخ المهندس زهير بزيارة الى صنعاء للتباحث مع معمل الغزل والنسيج في الجمهورية العربية اليمنية حول امكانية توريد احتياجات صامد من الأقمشة والتعاون في مجالات التصنيع.

\* تعاقدت «صامد» في لبنان على توريد كافة احتياجات الثورة الفلسطينية في جمهورية اليمن الديمقراطي من الاثاث، ليتم انتاجها في معامل «صامد».

\* قدمت اللجان الشعبية في مخيمي صبرا وشاتيلا مولدي كهرباء قوة ٧٥ كيلو فولت هدية لصامد وتقديراً لدورها في خدمة جماهير المخيمات الفلسطينية.

\* تقدمت «صامد» بعدد من المشروعات الانتاجية في لبنان الى بنك التنمية الاسلامي، في محاولة للحصول على دعم لهذه المشاريع التي تهدف الى

\* اكد الاخ ياسر عرفات القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية في لقائه مع الاخ الدكتور سمير أيوب، مدير فرع «صامد» في لبنان، على الأهمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لاستمرارية عمل مصانع ومشغل مؤسسة صامد في بيروت، واثنتي على الدور الذي تقوم به المؤسسة في لبنان في خدمة جماهيرنا الفلسطينية على الأراضي اللبنانية، وقال ان صامد هي التي تبقى على الأرض من اجل مصلحة جماهيرنا، مضيفاً بأن عمل صامد في لبنان يحظى باعجاب ودعم القيادة الفلسطينية.

وقد اعرب الاخ ابو عمار عن غبطته للاحتفالات التي اقامها عمال صامد في تجمع مصانعهم في مخيم برج البراجنة، لما لذلك من تعبير عن اصالة شعبنا وارتباطه العميق بثورته.

وثنى الاخ القائد العام الانجازات التي حققتها صامد في بيروت في مرحلة قصيرة من الزمن. وطلب من الاخ سمير أيوب نقل تحياته الى كل السواعد التي تعمل وتبني وتحمي ثورتها بالعرق والدم..

\* قامت مؤسسة «صامد» في بيروت، وانطلاقاً من ايمانها الراسخ بالجماهير



شاركتم احتفالاتكم عن بعد

وتعاونكم اللامحدود مع الاخ د. سمير أيوب سوف تستمرون في قيادة سفينة المؤسسة من نجاح الى نجاح بروح المسؤولية، وثقة المؤمن بقضيته وشعبه ومؤسسته.

تحية لكل واحد منكم. تحية تقدير بلا حدود. ومعا وسويا حتى النصر.

وانها لثورة حتى النصر

المدير العام  
ابو علاء

بأمانة، وأعادوا البناء بعزيمة، وأعادوا للثورة احتفالاتها ولصامد أفراسها في هذه الظروف القاسية والمريرة، لقادرون على التمييز بين الغث والسمين، بين الخطأ والخطيئة، بين الصديق والعدو، ولقادرون على الاستمرار في بناء مؤسستهم لمصلحة شعبهم وقضيتهم وثورتهم بثبات وصمود في «صامد».

اخواتي اخواني

اثق اننا سنلتقي، واثق اننا سنعمل سوية واثق انكم وبقدركم وتجربتكم



تشغيل ابناء الشعب الفلسطيني في لبنان.

\* انتهت «صامد» في لبنان ميزانيتها عن ١٩٨٣ وتقدمت بها الى الادارة المركزية في موعدها المحدد والمقرر من قبل الادارة.

وقد اثنت الادارة العامة على التزام فرع لبنان بالمواعيد المحددة، وعلى النشاط الذي يبديه الفرع في هذه المرحلة. فلمدير وكوادر صامد في لبنان كل التقدير.

\* تجري الاستعدادات لاصدار مجلة «العامل» في صامد التي يحررها عمال صامد، وستصدر ربع سنوية. ومن المعروف ان هذه المجلة تتناول أنشطة عمال «صامد»، مبادراتهم، وابداعهم،

اخبارهم، بالاضافة الى الموضوعات العملية والسياسية لتوعيتهم وبتثقيفهم.

\* ادخلت «صامد» في لبنان نظام الكمبيوتر في تسجيل حساباتها، وسوف يساهم هذا النظام في تطوير الجهاز الحاسبي لفرع صامد هناك.

\* تقوم الادارة المركزية لمؤسسة صامد في لبنان بدراسة نظام الضمان الصحي لها. ومن المقرر ان تفرغ قريبا من هذه الدراسة ليتم اقرار المشروع في وقت قريب.

\* بدأ في فرع صامد في بيروت التحضير لانشاء خمسة مصانع جديدة للمؤسسة وذلك بهدف مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة لاهلنا في المخيمات، وتلبية الاحتياجات في توفير فرص العمل ومساهمة في تعزيز القاعدة الصناعية في لبنان.

## اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين منظمة التحرير الفلسطينية وجمهورية بولندا الشعبية

بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٤، تم في وارسو عاصمة جمهورية بولندا الشعبية توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بالاخ ابو علاء المستشار الاقتصادي لرئيس اللجنة التنفيذية، المدير العام لمؤسسة صامد، وبين جمهورية بولندا الشعبية ممثلة بوزير التجارة الخارجية البولندي .. وفيما يلي النص الكامل للاتفاقية:

اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن الجانب البولندي الهيئات المخولة قانوناً بأداء مثل هذه المهام / يشار اليها بالهيئات /.

### المادة ٣

التعاون الفلسطيني البولندي في الحقلين الفني والاقتصادي سوف يغطي المجالات التالية :

- ١ - تقديم الآلات والمعدات والمصانع الكاملة.
- ب - تقديم المنتجات الزراعية.
- ج - التوسع في الدراسات الفنية والاقتصادية بغرض تطبيق الخطط الاستثمارية وتقديم المعدات.
- هـ - نقل المعلومات الفنية والعلمية الموثقة.

ان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وحكومة جمهورية بولندا الشعبية / يشار اليهما بالفريقين / وهما تكافحان من أجل تنمية التعاون الفني والاقتصادي بين الفريقين على أساس من مبادئ واحكام القانون وعلى أساس المنفعة المتبادلة ... قد اتفقتا على ما يلي :

### المادة ١

يقوم الفريقان باتخاذ كل الاجراءات الضرورية لتهيئة افضل الظروف الممكنة من أجل تنمية التعاون الفني والاقتصادي فيما بينهما.

### المادة ٢

التنفيذ العملي للتعاون الفني والاقتصادي بين الفريقين يتولاه من الجانب الفلسطيني الهيئات التي تعينها

## صامد في معرض « دكار » الدولي



فلسطين.. في دكار

وقد قام بافتتاح المعرض الرئيس عبده ديوف رئيس جمهورية السنغال ، يرافقه وزير التجارة السنغالي وعدد من أعضاء الحكومة ورؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين في دكار .  
وقد توقف الرئيس السنغالي مطولاً أمام جناح فلسطين الذي احتوى على

شاركت فلسطين ، ممثلة بمؤسسة « صامد » في معرض دكار الدولي السادس الذي افتتح في السابع والعشرين من تشرين الثاني الماضي ( ١٩٨٤ ) ، في العاصمة السنغالية ، والذي استمر حتى العاشر من كانون الأول ١٩٨٥ .

و - منح التراخيص ونقل التكنولوجيا والتي تتعلق خاصة بتقديم المعدات وبالمشاريع.

ي - تبادل الخبراء وخاصة فيما يتعلق بتقديم المعدات وبالمشاريع.

ز - تدريب الخبراء الفلسطينيين في بولندا على المستوى الجامعي وما بعده.

### المادة ٤

تسليم البضائع والخدمات بموجب الاتفاقية الحالية سيتم على أساس العقود التي تعقدها الهيئات المخولة بذلك من الفريقين. وسوف تضمن هذه العقود جميع الشروط الأساسية لتسليم البضائع والخدمات.

### المادة ٥

تتم الدفعات المالية المستحقة الناجمة عن تحقيق هذه الاتفاقية بواسطة العملات القابلة للتحويل، أو بأي شكل آخر يتم الاتفاق بشأنه بين الفريقين.

### المادة ٦

من أجل تطبيق الاتفاقية بصورة فعالة، ومن أجل توفير متابعة مستمرة للمواضيع الأساسية في مجال التعاون

عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية  
ابو علاء

عن حكومة جمهورية بولندا  
الشعبية  
جيرزي كابوجنسكي



## أخبار صامد

### الإدارة العامة

#### ٢ - تقييم التجربة:

- أ - قبل ١٩٨٢
- ب - بعد ١٩٨٢
- ج - أعمال ١٩٨٤
- ٢ - التقرير المالي:
- أ - الميزانية العمومية .
- ب - ميزانيات الفروع كل على حدة .
- ج - الانظمة المالية والنماذج المعتمدة والمعدة للعمل بموجبها .
- د - الميزانية التقديرية لعامي ٨٥ و ١٩٨٦ .
- هـ - ملاحظات حول النفقات / الإيرادات الفعلية للسنوات الماضية .
- ٤ - التقرير الإداري والتنظيمي:
- أ - تقييم التنظيم الإداري والاداء والنظم الادارية والمالية لعامي ١٩٨٢/١٩٨١ (الخبراء العرب) .
- ب - تقييم اسلوب العمل والتنظيم الإداري للفترة ٨٢-٨٥ .
- ج - الوصف الوظيفي .
- د - نظام الرواتب والاجور والمهمات والسفر .
- هـ - ملاحظات الإدارة العامة حول نشاطات صامد في الفروع والقطاعات المختلفة .

★ يجري اتخاذ الترتيبات النهائية لاعداد الميزانية العمومية للمؤسسة للعام ١٩٨٤، ولقد تلقت الإدارة العامة ميزانيات جميع الفروع ويجري مراجعتها ومطابقتها من قبل المالية المركزية والرقابة المالية في الإدارة المركزية للمؤسسة وذلك بالاشتراك بين إدارة المحاسبة المركزية وإدارة الرقابة والتفتيش .

★ يجري الاعداد لتنظيم لقاء موسع لكوادر صامد ومسؤولي الفروع والمعارض والمكاتب التجارية يتم من خلاله دراسة شاملة لكافة اوضاع المؤسسة وانشطتها واساليب عملها وبقية تطويرها ورسم شكل قنوات الاتصال والعلاقات بين الفروع والانشطة والمكاتب المنتشرة على خريطة واسعة من الاقطار العربية والافريقية والاوروبية وامريكا اللاتينية، وذلك لتقييم اداء الفترة الماضية ووضع تصور لخطة انتاجية تسويقية شرائية - إدارية متفق عليها .

وتشتمل مسودة جدول الاعمال على البنود التالية:

#### ١ - كلمة المؤسسة



جانب من المعروضات الفلسطينية

انتزاع حقوقه المشروعة على أرضه .  
وقد اكتظ جناح فلسطين بالزائرين ، الذين أجمعوا على الاشادة بعظمة تراثنا الوطني ، وبانجازات شعبنا الفلسطيني .

ولقد شكلت أيام المعرض تظاهرة اعلامية وثقافية ، مؤكدة على أن شعباً يمتلك مثل هذه الثقافة هو شعب عريق له جذوره الضاربة في الأرض وعمق التاريخ .

منتجات « صامد » التراثية ، وابدى اعجابه الشديد بالمستوى الفني الرفيع للمعروضات التي ضمها الجناح ، والتي تعبر عن الحضارة العريقة للشعب العربي الفلسطيني واصراره على الحفاظ على شخصيته الوطنية رغم كل محاولات الطمس والتغيب والانتحال التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلي .

واكد الرئيس السنغالي مجدداً على تأييد ودعم السنغال الدائم للشعب الفلسطيني في نضاله العادل من أجل

- ٦ - خطط التوسع لعام ٨٥/٨٦ - دعم الصمود  
٧ - اتفاقيات التعاون الدولي  
٨ - مجلة صامد ودار النشر  
٩ - مجلس الامناء - اللوائح والنظام - المهام والواجبات  
١٠ - تقارير الفروع والاقسام

\* بدأت الادارة العامة بادخال نظام الحاسب الالى (الكمبيوتر) في حسابات المركز بشكل تجريبي وذلك الى ان تستكمل الدراسات حول ادخال جميع حسابات المؤسسة والارشيف وحركة البضائع والابحاث الاقتصادية في نظام موسع ومتكامل في الادارة العامة ثم في الفروع.

★ صدر قرار اداري بتعيين الاخ جمال سالم مسؤولا للادارة الزراعية في الادارة العامة، وكذلك بتعيين الاخ بسام ابو غربية محاسبا في المحاسبة المركزية للادارة العامة.

#### جولة ميدانية للاخ نائب المدير العام

قام الاخ ماهر الكرد نائب المدير العام مسؤول الدراسات والمتابعة والتفتيش بجولة ميدانية الى فروع المؤسسة في كل من السودان واليمن الشمالي والصومال وتنزانيا وذلك بالاشتراك مع الاخ زهير شديد.

★ وقد قاما في السودان بمراجعة التعديلات النهائية على دراسة الجدوى

ماهر والاخ زهير بالاشتراك مع الاخ المهندس عاطف ميداني بزيارة عمل الى كل من عدن والجديدة لتقييم اوضاع مصنع الادوات المنزلية في تعز والمشروع الزراعي في الجديدة.

\* في الصومال جرى لقاء بين الاخ ماهر والاخ زهير مع وزير التجارة الخارجية الصومالي ورئيس الغرفة التجارية الصومالي لبحث اجراءات ترخيص المكتب التجاري للمؤسسة في مقديشو واستصدار رخصة الاستيراد والتصدير واجراءات افتتاح معرض صامد في مقديشو وذلك بالاشتراك مع الاخ ابو وائل مدير مكتب م.ت.ف. في مقديشو والاخ كامل قزاز مدير مكتب صامد التجاري. ومن جهة اخرى قاما بزيارة مشروع صامد الزراعي في مقديشو حيث اطلعا على الاوضاع التشغيلية والانتاجية ودرسوا مع الاخ ابو اكرم مدير المشروع سبل مواجهة الجفاف السائد في شرق افريقيا وامكانيات التوسع في زراعة الموز والسمسم، كما قاما بافتتاح المسجد الذي قام الاخوه كوادر المشروع الزراعي ببناؤه كهدية من مؤسسة صامد الى القرية الصومالية المجاورة للمشروع.

\* في تنزانيا التقيا وزيرة الدولة في مكتب رئيس الوزراء ومحافظ مدينة دار السلام وذلك لبحث المسودة النهائية لاتفاقية الشراكة بين مؤسسة صامد والحكومة التنزانية لانشاء الاسواق الحرة، وقاما ببدء اجراءات تأسيس

معرض صامد في دار السلام والاعداد لزيارة الوفد المشترك بين كوادر مؤسسة صامد والخبراء البولنديين في الاسبوع الاخير من شهر شباط / فبراير لدراسة مشروع تربية الابقار وانتاج الاغذية ومشروع المياة المعدنية وذلك بالاشتراك مع الاخ عبدالعزيز ابو غوش مدير مكتب م.ت.ف. في دار السلام. ومن جهة اخرى فقد قام الاخ ماهر والاخ زهير بزيارة جزيرة زنجبار حيث التقيا بالاشتراك مع الاخ عبدالعزيز ابو غوشه والاخ معروف كل من وزير المالية ووزير الاسكان والمدراء العاملين لوزارات التخطيط والتجارة والاقتصاد وذلك لبحث موضوعات التعاون المشترك.

#### عمان

★ عقد في عمان الاجتماع التحضيري لمجلس ادارة منظمة العمل العربية في الفترة من ١٤/٢ الى ١٨/٢ وقد شارك الاخ صائب باميه مسؤول صامد في الخليج واليمن في هذا الاجتماع ممثلا لمنظمة التحرير الفلسطينية وقد التقى خلال وجوده بالمدير العام للمؤسسة.

#### الخليج واليمن

★ تم في تعز افتتاح معرض جديد لمؤسسة صامد وذلك في وسط المركز التجاري للمدينة. وقد شهدت الايام الاولى للتشغيل اقبالا كبيرا من سكان المدينة والمدن المجاورة على شراء منتجات المصانع الفلسطينية، هذا وقد قام الاخ



أبو الثورة مدير معارض صامد في الجمهورية العربية اليمنية بجملة من الاتصالات الهامة مع المسؤولين في محافظة تعز.

★ يبذل الاخ محمد نصر الله والاخوة العاملون في عدن نشاطا كبيرا في تطوير اعمال المؤسسة، فقد شهد معرض المؤسسة في المكلا ومعرض محافظة ابين نجاحا كبيرا بجانب المعرضين القائمين في عدن.

★ يقوم الاخ قاسم مسؤول مشغل الشهيد فايز بيرقدار في عدن بتطوير الانتاج ورفع مستوى الكفاءة بما يعتبر انجازا على مستوى تطوير الملابس الجاهزة في عدن.

★ في اطار مهماته بتطوير أنشطة صامد في دول الخليج العربي واليمنين، عقد الاخ صائب بامية مدير صامد في الخليج واليمنين اجتماعا في صنعاء تم خلاله بحث أنشطة صامد في كل من جمهورية اليمن الديمقراطي والجمهورية العربية اليمنية وكيفية تطوير هذه الأنشطة بما يخدم اهداف المؤسسة وتطوير اعمالها. كما تم بحث تنظيم التقارير الدورية المالية والادارية.

#### العراق

★ ضمن اطار تطوير النشاط التسويقي للمؤسسة في العراق ومساندة الجهات المسؤولة في الحكومة العراقية لهذا النشاط فقد تم اعداد قرار استثنائي

لنشاطات المؤسسة في القطر الشقيق وجاري دراسته لاعتماده في وقت قريب مما يسهل قيام المؤسسة باداء نشاطاتها هناك.

★ يقوم الاخ محمود حسين مدير مشروع صامد الزراعي في العراق بالاشراف على بناء المرحلة الاولى من حظائر الدواجن ضمن خطة استكمال التجهيزات اللازمة لبدء التشغيل.

#### المعارض الدولية

يجرى الاعداد لمشاركة المؤسسة في معارض دولية في الجزائر ولايبزيج والمالديف خلال شهر اذار / مارس وتقوم المؤسسة بالمشاركة في هذه المعارض الدولية ممثلة لمنظمة التحرير حيث تعرض منتجات مصانعها بالاضافة الى المنتجات التراثية للارض المحتلة.

#### غرب افريقيا:

وافقت حكومة جمهورية مالي بموجب القرار رقم ٨٥/١ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢ على افتتاح معرض لمؤسسة صامد في باماكو وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لعمله وقد تضمن القرار كذلك الموافقة على انشاء مكتب تجاري للمؤسسة لتوطيد العلاقات الاقتصادية بين م.ت.ف. وجمهورية مالي.

★ يقوم الاخوة العاملون في غينيا كوناكري بتنفيذ شبكة الري الجديدة للمشروع الزراعي ضمن اطار خطة

التوسع وذلك باشراف الاخ أبو رؤوف مدير المشروع والدكتور عماد وبالتنسيق مع الاخ عبدالحفيظ نوفل مدير المكتب التجاري في كوناكري.

★ يقوم الاخ ساترديب مسؤول المحاسبة في كوناكري وبيساو باعداد النظام المحاسبي للمشروعين والمعرض والمكتب التجاري وذلك بمعاونة الاخ سمير بلقيس الذي انضم الى كوادر مشروعي غينيا مؤخرا.

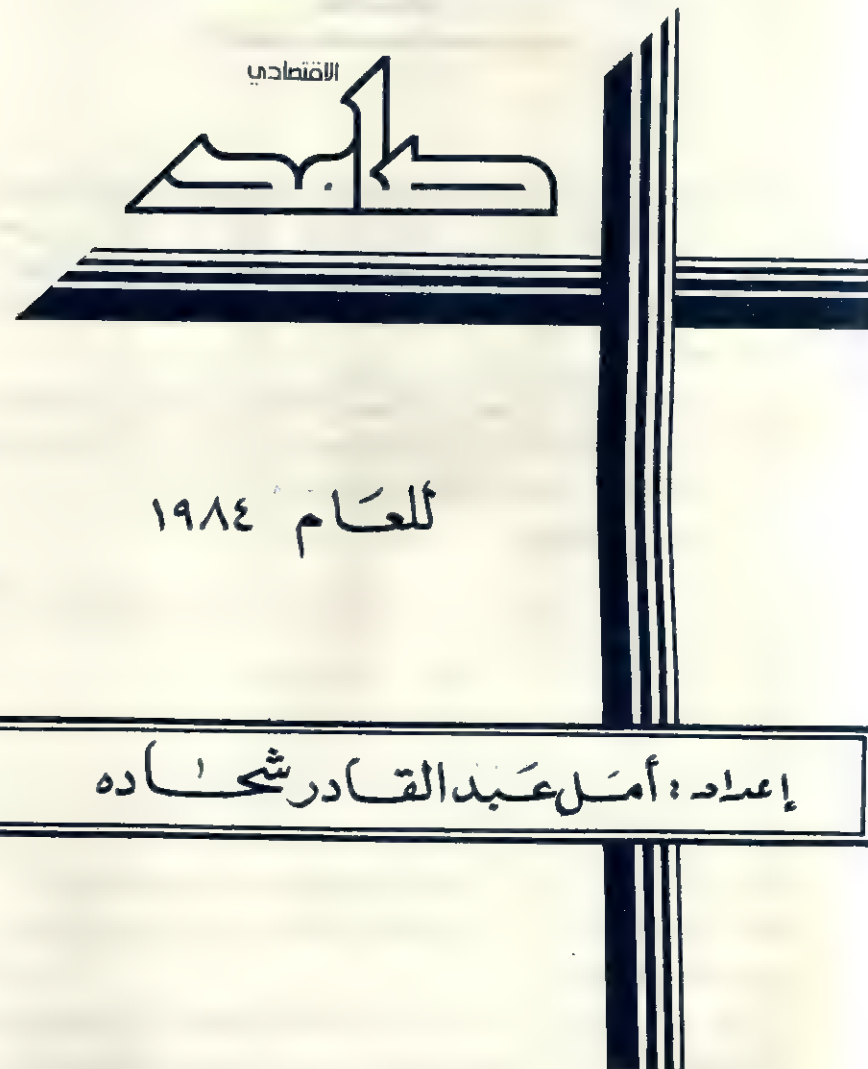
★ يقوم الاخ ابو محمد غنيم القائم باعمال مكتب م.ت.ف. في داكار بمتابعة

اتصالاته لافتتاح معرض لمؤسسة صامد في العاصمة السنغالية.

★ في الكونغو بربازافيل يواصل الاخ محمود الحلبي جهوده في ادارة معرضي صامد وفي اعداد الترتيبات لافتتاح معرض ثالث في ميناء بوانت نوار.

★ يواصل الاخ الدكتور خليل السعدي مباحثاته لاستكمال بحث اتفاقية الشراكة مع حكومة الكونغو لانشاء شركة للاستيراد والتصدير بالاشتراك بين مؤسسة صامد وحكومة الكونغو.

# الكشاف السنوي لمجلة



للعام ١٩٨٤

إعداد: أمل عبد القادر شحاده



## مقدمة

تمثل الكشافات مداخل منظمة ومرتبطة بشكل يسهل الوصول عن طريقها الى الموضوعات الواردة في الكتب، المجلات، الصحف، وأية أوعية معلومات أخرى. وهي أشبه ما تكون بفهرست موضوعي هجائي ممثلاً برؤوس الموضوعات أو قوائم المؤلفين أو بالعناوين بالإضافة الى المعلومات والبيانات الببليوغرافية الأخرى. وهي جميعها مهمة جداً للقارئ والباحث والدارس المهتم للوصول الى المعلومات في اسرع وقت ممكن.

وتعميماً للفائدة المرجوة من اصدار مجلة «صامد الاقتصادي» فقد تم اعداد الكشاف التراكمي للسنوات ١٩٧٩-١٩٨٣، وللاعداد من ٤٦-٩. والذي صدر في العدد الماضي ٥٣ (كانون الثاني، شباط ١٩٨٥). وفي هذا العدد نبدأ بإصدار الكشاف السنوي للعام ١٩٨٤.

طريقة تنظيم محتويات الكشاف :

أ - التغطية : يغطي هذا الكشاف اعداد المجلة من (٤٧-٥٢) والصادرة خلال عام ١٩٨٤.  
ب - قواعد اتبعت في ترتيب الكشاف :

- \* اعدت قائمة هجائية برؤوس الموضوعات المستخدمة.
  - \* رتب المواد هجائياً مع اهمال اداة التعريف «أل» أينما وردت.
  - \* اعتمدت الكلمة كوحدة اساسية في الترتيب.
  - \* الهمزة التي تقع على الواو اعتبرت (واو).
  - \* احتسبت كلمة (ابو) في الترتيب الهجائي.
  - \* استخدمت الحروف بدلاً من الارقام اثناء الترتيب الهجائي مع بقائها رسماً.
- ج - المداخل : يمكن للباحث أو القارئ الوصول الى المقالات عن طريق اربعة مداخل:

١ - مدخل الموضوعات :

إذا رغب الباحث في معرفة ما كتب من مقالات في موضوع معين فعليه استخدام مدخل الموضوعات حيث يجد المقالات مرتبة تحت رأس الموضوع المستخدم هجائياً مع البيانات الأخرى. ومتضمناً الاحالات اللازمة.

٢ - مدخل المؤلفين :

إذا عرف الباحث كاتب المقال فيمكنه الرجوع الى مدخل المؤلفين حيث رتب ترتيباً هجائياً وفق اسم كاتب المقال. كما ذكرت أسماء جميع من اسهموا في تقديم المادة سواء بالتأليف أو العرض أو المشاركة. وبالنسبة للكتاب الذين تعددت اسهاماتهم في موضوع معين رتب

المواد التي اسهموا بها هجائياً وفق العنوان تحت اسمائهم. مع ذكر جميع البيانات الببليوغرافية الأخرى. ويلاحظ انه قد تم ادخال الاسماء العربية بالاسم الاول باستثناء بعض الاسماء للشهرة. أما الأجنبية فباسم العائلة.

### ٣ - مدخل العناوين :

إذا عرف الباحث عنوان المقال فعليه الرجوع الى مدخل العناوين حيث يجدها مرتبة ترتيباً هجائياً حسب عنوان المقال مع ذكر البيانات الأخرى.

### ٤ - المدخل الجغرافي :

وهنا رتبنا الاماكن هجائياً بغض النظر عن موقع الدولة الجغرافي او قوميتها وقد ادرجت تحت كل دولة ارقاماً تعبر عن الموضوعات التي تخص ذلك البلد وهذه الارقام وردت متسلسلة في قائمة رؤوس الموضوعات والتي يحال منها الى مدخل الموضوعات عن طريق الصفحات.

مثال : فلسطين : ٢٤، ٣١، ٥٩ ونعني بها الموضوعات: تضخم اقتصادي، جامعات وكليات، عمل وعمال.

### د - البيانات الببليوغرافية في المداخل :

تحتوي المداخل الثلاثة الاولى على البيانات الببليوغرافية التالية :

اسم كاتب المقال ..

عنوان المقال - عدد سنوات الصدورس، رقم العدد ع (تاريخ الصدور) - رقم صفحات المقال ص.

### هـ - الاحالات :

استخدمت الاحالات في مدخل الموضوعات، بنوعها: - إحالة × وتعني انظر وذلك للاحالة من رأس موضوع غير مستخدم الى آخر مستخدم مثال:

اقتصاد - ازمانات

×

ازمانات اقتصادية

- إحالة ×× وتعني انظر ايضاً وهي للاحالة من رأس موضوع مستخدم الى رأس موضوع آخر مستخدم مثال :

أبار ارتوازية

× ×

مياه جوفية

والله الموفق .

امل شحادة

## قائمة رؤوس الموضوعات

### ( ث )

الصفحة

٣٠ - ثروة حيوانية - فلسطين

ج

٣١ - جامعات وكليات - فلسطين

### ( ح )

٣٢ - حكم محلي - فلسطين

٣٣ - الحوار العربي الاوروبي ١٩٨٣ ، اثينا

٣٤ - حياة ثقافية - مصر ١٩٥

### ( د )

٣٥ - دعم الصمود - فلسطين

٣٦ - الدورة الثالثة والثلاثون لمؤتمر المشرفية

على شؤون الفلسطينيين ١٩٨٤ / عمان

### ( ر )

٣٧ - رعاية صحية - فلسطين

٣٨ - روابط القرى - الكيان الصهيوني

٣٩ - رياض الاطفال

### ( ز )

٤٠ - زراعة - فلسطين

### ( س )

٤١ - سكان - العالم العربي ١٩٦

٤٢ - سميح القاسم - مقابلات

٤٤ - سياسة اقتصادية - الكيان الصهيوني

٤٥ - سياسة وحكومة - الأردن

### ( ص )

٤٦ - صناعات - فلسطين

٤٧ - صندوق دعم الصمود

٤٨ - الصندوق القومي اليهودي

٤٩ - صندوق النقد العربي

### ( ض )

٥٠ - ضرائب - فلسطين

٥١ - ضرائب - الكيان الصهيوني

### ( ط )

٥٢ - طاقة كهربائية - فلسطين

### ( ا )

الصفحة

١ - ابار ارتوازية ١٩١

٢ - أبو علاء ، أحمد - زيارات

٣ - أبو علاء ، أحمد - مقابلات

٤ - أبو عمار - خطب

٥ - احوال اجتماعية - فلسطينيون

٦ - احوال اقتصادية - فلسطين

٧ - ازمانات اقتصادية - الكيان الصهيوني ١٩٢

٨ - اسكان - فلسطين

٩ - اطفال - امراض

١٠ - اطفال - رعاية

١١ - اقتصاد - العالم العربي

١٢ - اقتصاد فلسطين

١٣ - اقتصاد - الكيان الصهيوني

١٤ - الامم المتحدة - تقارير

١٥ - الامم المتحدة - الجمعية العامة - وثائق

١٦ - انتاج زراعي - تسويق ١٩٣

١٧ - انتاج زراعي - فلسطين

١٨ - الانتداب البريطاني - الأردن

١٩ - الانتداب البريطاني - فلسطين

### ( ب )

٢٠ - بطالة - فلسطين

٢١ - بلديات - فلسطين

### ( ت )

٢٢ - تربية وتعليم - فلسطين

٢٣ - تربية وتعليم - قوانين وانظمة - فلسطين

٢٤ - تضخم اقتصادي - فلسطين

٢٥ - تضخم مالي - الكيان الصهيوني ١٩٤

٢٦ - تعليم - فلسطين

٢٧ - تعليم عالي - فلسطين

٢٨ - تنمية العالم العربي

٢٩ - تنمية صناعية - فلسطين



## ( ع )

## الصفحة

- ٨٥ - منظمة التحرير الفلسطينية - علاقات - أفريقيا ٢٠١  
 ٨٦ - منظمة التحرير الفلسطينية - علاقات -  
 المانيا الديمقراطية  
 ٨٧ - منظمة التحرير الفلسطينية - علاقات - لبنان  
 ٨٨ - المؤتمر الاقتصادي ١٩٨٤ / القدس  
 ٨٩ - المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي  
 ١٩٨٤ / عمان  
 ٩٠ - مؤسسة صامد  
 ٩١ - مؤسسة صامد - تسويق  
 ٩٢ - مؤسسة صامد - عمال  
 ٩٣ - مؤسسة صامد - مشاريع  
 ٩٤ - مؤسسة صامد - مصانع  
 ٩٥ - مؤسسة صامد - معارض  
 ٩٦ - مياه الاردن  
 ٩٧ - مياه - فلسطين  
 ٩٨ - مياه - الكيان الصهيوني  
 ٩٩ - مياه - لبنان  
 ١٠٠ - مياه - ندوات  
 ١٠١ - مياه جوفية - فلسطين  
 ١٠٢ - ميزانية - الكيان الصهيوني

## ( ن )

- ١٠٣ - ندوة التطورات النقدية الدولية  
 والتعاون النقدي العربي ١٩٨٤ / عمان  
 ١٠٤ - النزاع العربي - الاسرائيلي  
 ١٠٥ - نظم سياسية  
 ١٠٦ - النقاب - فلسطين  
 ١٠٧ - نقل - العالم العربي

## ( ي )

- ١٠٨ - اليهود في فلسطين  
 ١٠٩ - يوم الأرض

- ٥٣ - العدوى والأمراض المعدية - فلسطين  
 ٥٤ - عرض كتب  
 ٥٥ - العلف - فلسطين  
 ٥٦ - علاقات ( مصر الكيان الصهيوني )  
 ٥٧ - علاقات اقتصادية ( الكيان الصهيوني  
 - الولايات المتحدة )  
 ٥٨ - علاقات خارجية ( الكيان الصهيوني  
 - الولايات المتحدة )  
 ٥٩ - عمل وعمال - فلسطين  
 ٦٠ - عمل وعمال - الكيان الصهيوني  
 ٦١ - عمليات مسلحة

## ( ق )

- ٦٢ - قانون دولي  
 ٦٣ - قبة الصخرة  
 ٦٤ - القدس  
 ٦٥ - القضية الفلسطينية  
 ٦٦ - قناة البحرين  
 ٦٧ - قوانين وأنظمة - الكيان الصهيوني  
 ٦٨ - قوى عاملة - فلسطين

## ( ك )

- ٦٩ - كهرباء - فلسطين

## ( م )

- ٧٠ - ماهر الكرد - زيارات  
 ٧١ - مجالس محلية - فلسطين  
 ٧٢ - مجتمع بدوي - فلسطين  
 ٧٣ - مدن وقرى - فلسطين  
 ٧٤ - المرأة العربية - فلسطين  
 ٧٥ - مساعدات اقتصادية - الكيان الصهيوني  
 ٧٦ - مساعدات عسكرية - الكيان الصهيوني  
 ٧٧ - مستوطنات - الكيان الصهيوني  
 ٧٨ - المسجد الأقصى  
 ٧٩ - مصادر المياه - فلسطين  
 ٨٠ - مصادر المياه - الكيان الصهيوني  
 ٨١ - المعاهدة المصرية - الاسرائيلية  
 ٨٢ - مقاومة وطنية  
 ٨٣ - ملكية الأراضي - الكيان الصهيوني  
 ٨٤ - ممارسات تعسفية - الكيان الصهيوني

## مدخل الموضوعات

## ( ا )

## آبار ارتوازية

- الأوضاع المائية في الضفة الغربية قبل الاحتلال  
 الاسرائيلي - س ٦ ، ع ٥٢ ( تشرين الثاني ، كانون  
 الاول ١٩٨٤ ) - ص ٤٥-٥٥  
 - مياه الضفة الغربية في ظل الاحتلال الاسرائيلي -  
 س ٦ ، ع ٥٢ ( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) -  
 ص ٥٦-٦٤  
 الآبار الارتوازية  
 x x  
 المياه الجوفية

## ابو علاء ، احمد - زيارات

- جولة الاخ المدير العام - س ٦ ، ع ٥٢ ( تشرين الثاني ،  
 كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٩٢-١٩٤  
 جولة للاخ المدير العام في عدد من الدول - س ٦ ، ع ٥٠ ،  
 ٥١ ( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص  
 ٣٦٤-٣٧٣

## ابو علاء ، احمد - مقابلات

- المقابلة السنوية مع الاخ ابو علاء المدير العام لمؤسسة  
 صامد - س ٦ ، ع ٤٧ ( كانون ثاني ، شباط ١٩٨٤ ) -  
 ص ١٠-٤٢

## ابو عمار - خطب

- تحية الاخ القائد العام للثورة الفلسطينية الى عمال  
 « صامد » وعمال فلسطين في الذكرى التاسعة عشرة  
 لانطلاقة الثورة - س ٦ ، ع ٤٧ ( كانون ثاني ، شباط  
 ١٩٨٤ ) - ص ٩-٩

## احمد ابو علاء

- x  
 ابو علاء ، احمد

## احوال اجتماعية - فلسطينيون

- ابرز تطورات الاحداث الاقتصادية والاجتماعية في  
 الاراضي العربية المحتلة لعام ١٩٨٣ - س ٦ ، ع ٤٩  
 ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١٣٦-١٤٥

## ابو علاء ، احمد

- الافتتاحية - س ٦ ، ع ٥٠ ، ٥١ ( تموز ، آب ،  
 ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٤-٦

- آثار الاستيطان الاسرائيلي على الأوضاع  
 الاجتماعية في المناطق المحتلة - س ٦ ، ع ٤٨ ( آذار ،  
 نيسان ١٩٨٤ ) - ص ٨٢-١٠٩ ملاحق

## حمادة فراغة

- الأوضاع الصحية في المناطق المحتلة - س ٦ ، ع ٥٢  
 ( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٦٣-١٦٧

## حمادة فراغة

- حرب اقتصادية ضد شعبنا في الوطن المحتل -  
 س ٦ ، ع ٤٨ ( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) - ص ١٧٤-١٧٨

## نادر نصر الله

- الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعرب الجليل -  
 س ٦ ، ع ٥١ ، ٥٠ ( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول  
 ١٩٨٤ ) - ص ٧-٣٨ بيبلوغرافيا

## احوال اقتصادية - فلسطين

- ابرز تطورات الاحداث الاقتصادية والاجتماعية في  
 الاراضي العربية المحتلة لعام ١٩٨٣ - س ٦ ، ع ٤٩  
 ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١٣٦-١٤٥

- تقييم التجربة صامد (١٩٧٠-١٩٨٢): الاقتصاد  
 الوطني الفلسطيني قبيل عام ١٩٤٨ (١) - س ٦ ، ع ٤٧  
 (كانون ثاني، شباط ١٩٨٤) - ص ٤٣-٥٧،  
 بيبلوغرافيا، جداول

## حمادة فراغة

- حرب اقتصادية ضد شعبنا في الوطن المحتل -  
 س ٦ ، ع ٤٨ ( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) - ص ١٧٤-١٧٨

## صلاح تيم

- الموقع الاقتصادي للاستيطان الاسرائيلي في الضفة  
 الغربية - س ٦ ، ع ٤٨ ( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) -  
 ص ١٦-٢٥ جداول

## نادر نصر الله

- الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعرب الجليل -  
 س ٦ ، ع ٥١ ، ٥٠ ( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول  
 ١٩٨٤ ) - ص ٧-٣٨ بيبلوغرافيا

ازمات اقتصادية - الكيان الصهيوني

امل حماد

التضخم يواصل زحفه على الاقتصاد الاسرائيلي -  
س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١٧١-١٧٣

امل حماد

الميزانية الاسرائيلية الجديدة في ظل الازمة  
الاقتصادية المتفاقمة - س ٦، ع ٤٨ ( آذار ، نيسان  
١٩٨٤ ) - ص ١٧٩-١٨٣

حمادة فراعنة

حرب اقتصادية ضد شعبنا في الوطن المحتل -  
س ٦، ع ٤٨ ( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) - ص ١٧٤-١٧٨  
فؤاد بسيسو

اثار الازمة الاقتصادية الاسرائيلية على اقتصاديات  
الوطن المحتل - س ٦، ع ٤٧ ( كانون ثاني ، شباط  
١٩٨٤ ) - ص ٩١-١٠٥ . جداول

اسكان - فلسطين

عمر الطاهر

مشروع الاسكان من اجل دعم الصمود الوطني في  
الارض المحتلة - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران  
١٩٨٤ ) - ص ١٠٤-١٠٧

فؤاد حمدي بسيسو

الفراغ المصري وتحدي التنمية في الوطن المحتل -  
س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١٠٨-١١٥

اطفال - امراض

حمادة فراعنة

الايضاح الصحية في المناطق المحتلة - س ٦، ع ٥٢  
( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٦٣-١٦٧

اطفال - رعاية

صونيا ايوب مرشي

التعليم المبكر في الناصرة - س ٦، ع ٥٠ ، ٥١  
( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) -  
ص ١٩٨-٢٢٠

الاعلاف

x

العلف

اقتصاد - ازمات

x

ازمات اقتصادية

- ١٩٢ -

اقتصاد - العالم العربي

يوسف الصايغ

الاقتصاد العربي : انجازات الماضي والتوقعات  
المستقبلية / تأليف يوسف الصايغ - لندن ١٩٨٢ - عرض  
عبد القادر احمد - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) ص  
١٤٦-١٤٩

اقتصاد - فلسطين

رجا الخالدي

دراسة مسحية للاقتصاد العربي في فلسطين  
المحتلة - س ٦، ع ٥٠ ، ٥١ ( تموز ، آب ، ايلول ،  
تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٦٣-٨٤

اقتصاد - الكيان الصهيوني

امل حماد

التضخم يواصل زحفه على الاقتصاد الاسرائيلي -  
س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١٧١-١٧٣

تقييم التجربة: صامد (١٩٧٠-١٩٨٢): الاقتصاد  
الوطني الفلسطيني قبيل عام ١٩٤٨ (١) - س ٦، ع ٤٧  
(كانون ثاني، شباط ١٩٨٤) - ص ٤٣-٥٧، بيبليوغرافيا،  
جداول

فهد الفاتك

الاقتصاد الاسرائيلي في غرفة الانعاش الامريكية -  
س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١٥٠-١٥٣

الامراض المعدية

x

العدوى والامراض المعدية

الامم المتحدة - تقارير

تقرير للامم المتحدة عن وضع السكان العالمي -  
س ٦، ع ٤٧ ( تشرين الثاني ، كانون اول ١٩٨٤ ) -  
ص ١٦٤-١٦٧

رشاد السيد

المركز القانوني للمستوطنات الاسرائيلية : دراسة في  
ضوء قواعد القانون الدولي - س ٦، ع ٤٨ ( آذار ،  
نيسان ١٩٨٤ ) - ص ٧-١٥ بيبليوغرافيا

الامم المتحدة - الجمعية العامة - وثائق

تقديم المساعدة التقنية الى الشعب الفلسطيني -  
س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) -  
ص ١٦٨-١٦٩

انتاج زراعي - تسويق

شوكت محمود

الزراعة والمياه في الضفة الغربية تحت الاحتلال  
الاسرائيلي - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني ، كانون  
الاول ١٩٨٤ ) - ص ٨-٣٣ جداول

هشام عورتاني

مستقبل الصناعات الزراعية والغذائية في المناطق  
المحتلة - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) -  
ص ٥٣-٧١

انتاج زراعي - فلسطين

بكر ابوكشك

الزراعة العربية في فلسطين المحتلة - س ٦، ع ٥٠ ،  
٥١ ( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) -  
ص ١٣٠-١٧٥ . جداول

شوكت محمود

الزراعة والمياه في الضفة الغربية تحت الاحتلال  
الاسرائيلي - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني ، كانون  
الاول ١٩٨٤ ) - ص ٨-٣٣ . جداول

الانتداب البريطاني - الاردن

دراير، ج. أي. إي

نقض الاطروحة الاسرائيلية حول « الوطن البديل » :  
مناقشة في ضوء القانون الدولي - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين  
الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٠٥-١٢٤

الانتداب البريطاني - فلسطين

تقييم التجربة صامد (١٩٧٠-١٩٨٢): الاقتصاد  
الوطني الفلسطيني قبيل عام ١٩٤٨ (١) - س ٦، ع ٤٧  
(كانون ثاني، شباط ١٩٨٤) - ص ٤٣-٥٧، بيبليوغرافيا،  
جداول.

وليد الجعفري

الاستيطان الصهيوني في فلسطين : في الماضي  
والحاضر [ ١٩٨٢-١٩٨٣ ] - س ٦، ع ٤٨ ( آذار ،  
نيسان ١٩٨٤ ) - ص ٢٦-٤٧ بيبليوغرافيا

الايضاح الاجتماعية

x

الاحوال الاجتماعية

الايضاح الاقتصادية

x

احوال اقتصادية

( ب )

بطالة - فلسطين

ح ف

التمييز والبطالة مظاهريارزة في معاناة الطبقة العاملة  
الفلسطينية - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) -  
ص ١٦٦-١٧٠

بلديات - فلسطين

حمادة فراعنة

المجالس المحلية العربية في فلسطين المحتلة - س ٦،  
ع ٥١، ٥٠ ( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول  
١٩٨٤ ) - ص ٣٢٢-٣٢٩

مختار البعباع

حول أزمة البلديات في الارض المحتلة واثرها على عملية  
دعم الصمود - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران  
١٩٨٤ ) - ص ١١٦-١٢١

( ت )

تربية وتعليم - فلسطين

سامي مرعي

التعليم العربي الابتدائي والثانوي في فلسطين  
المحتلة - س ٦، ع ٥٠ ، ٥١ ( تموز ، آب ، ايلول ،  
تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٧٦-١٩٧

مصطفى خليل الكسواني

واقع عملية التعلم والتعليم في الوطن المحتل  
واحتمالات دعمه - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران  
١٩٨٤ ) - ص ٢٧-٣٦

تربية وتعليم - قوانين وانظمة - فلسطين

حمادة فراعنة

محنة التعليم العالي الفلسطيني في ظل الاحتلال  
الصهيوني - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) -  
ص ٢٧-٥٢

تسويق زراعي

x

انتاج زراعي - تسويق

تضخم اقتصادي - فلسطين

فؤاد بسيسو

اثار الازمة الاقتصادية الاسرائيلية على اقتصاديات  
- ١٩٣ -



الوطن المحتل - س ٦، ع ٤٧ ( كانون ثاني ، شباط ١٩٨٤ ) - ص ٩١-١٠٥ جداول

تضخم مالي - الكيان الصهيوني  
امل حماد

الميزانية الاسرائيلية الجديدة في ظل الازمة الاقتصادية المتفاقمة - س ٦، ع ٤٨ ( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) - ص ١٧٩-١٨٣

تعليم - فلسطين

بلومان، انجيلا

التعليم في ام الفحم - س ٦، ع ٥٠، ٥١ ( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٢٢١-٢٩٥

سامي مرعي

التعليم العربي الابتدائي والثانوي في فلسطين المحتلة - س ٦، ع ٥٠، ٥١ ( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٧٦-١٩٧

صونيا ايوب مرشي

التعليم المبكر في الناصرة - س ٦، ع ٥٠، ٥١ ( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٩٨-٢٢٠

تعليم عالي - فلسطين

حمادة فراغت

محنة التعليم العالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الصهيوني - س ٦، ع ٤٩ ( ايار حزيران ١٩٨٤ ) - ص ٣٧-٥٢

مصطفى خليل الكسواني

واقع عملية التعلم والتعليم في الوطن المحتل واحتياجات دعمها - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ٢٧-٣٦

تعليم عالي - فلسطين

جامعات وكليات - فلسطين

تنمية - العالم العربي

عيسى عبد الحميد

ندوة « التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي العربي » التنسيق النقدي وسيلة لهدف التنمية العربية المتكاملة - س ٦، ع ٤٧ ( تشرين الثاني ، كانون اول ١٩٨٤ ) - ص ١٥٣-١٥٩

تنمية صناعية - فلسطين

برنامج لدعم القطاع الصناعي في الوطن المحتل - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ٨٤-٩٦

( ث )

ثروة حيوانية - فلسطين

عدنان شقير

مصادر اعلاف رخيصة لمربي الاغنام والابقار في الضفة الغربية وقطاع غزة - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٢٥-١٣٥

( ج )

جامعات وكليات - فلسطين

حمادة فراغت

محنة التعليم العالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الصهيوني - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ٣٧-٥٢

مصطفى خليل الكسواني

واقع عملية التعلم والتعليم في الوطن المحتل واحتياجات دعمها - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ٢٧-٣٦

الجامعات والكليات - فلسطين

جمعية معامل ابناء شهداء فلسطين

مؤسسة صامد

( ح )

حكم محلي - فلسطين

حمادة فراغت

المجالس المحلية العربية في فلسطين المحتلة - س ٦، ع ٥١ ( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٣٢٢-٣٢٩

الحوار العربي الاوروبي ١٩٨٣ / اثينا

عبد اللطيف ريان

الحوار العربي الاوروبي : ابعاده ومراحله - س ٦، ع ٤٧ ( كانون ثاني ، شباط ١٩٨٤ ) - ص ١٠٦-١١٧

حياة ثقافية - مصر

محسن عوض

اربع سنوات على التطبيع الثقافي بين مصر - واسرائيل / بقلم محسن عوض : سيد البحراوي - س ٦، ع ٤٧ ( كانون ثاني ، شباط ١٩٨٤ ) - ص ١١٨-١٣٩

( د )

دعم الصمود - فلسطين

ابو علاء، احمد

الاقتراحية - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ٤-٨

برنامج لدعم القطاع الصناعي في الوطن المحتل - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ٨٤-٩٦

جمال سالم

دعم صمود القوى العاملة في المناطق المحتلة - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ٧٢-٨٣

عمر الطاهر

مشروع الاسكان من اجل دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١٠٤-١٠٧

فؤاد حمدي بسيسو

استراتيجية دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة : الاطار العلمي والتطبيقي - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١٠-٢٦

فؤاد حمدي بسيسو

دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة ، كلمة - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ٩

مختار البعباع

حول ازمة البلديات في الارض المحتلة واثرها على عملية دعم الصمود - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١١٦-١٢١

الدورة الثالثة والثلاثون لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين ١٩٨٤ / عمان

خ-س

الدورة الثالثة والثلاثون لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٥٤-١٦٢

( ر )

رعاية صحية - فلسطين

حمادة فراغت

الاضاع الصحية في المناطق المحتلة - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٦٣-١٦٧

روابط القرى - الكيان الصهيوني

عمرو العملة

تقييم لدور روابط القرى كأداة بديلة لإدارة التنمية الوطنية في الوطن المحتل - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١٢٢-١٣٥

رياض الاطفال

صونيا ايوب مرشي

التعليم المبكر في الناصرة - س ٦، ع ٥٠، ٥١ ( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٩٨-٢٢٠

( ز )

زراعة - فلسطين

بكر ابو كشك

الزراعة العربية في فلسطين المحتلة - س ٦، ع ٥٠، ٥١ ( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٣٠-١٧٥ جداول

جمال سالم

اثر الاستيطان الاسرائيلي على الوضع الزراعي في الضفة الغربية المحتلة - س ٦، ع ٤٨ ( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) - ص ٧١-٨٢ جداول

شوكت محمود

الزراعة والمياه في الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ٨-٣٢ جداول

هشام عورتاني

مستقبل الصناعات الزراعية والغذائية في المناطق المحتلة - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ٥٣-٧١

( س )

سكان

تقرير للامم المتحدة عن وضع السكان العالمي - ١٩٥ -

س ٦، ع ٤٧ ( تشريع ثاني ، كانون اول ١٩٨٤ ) - ص ١٦٤-١٦٧

#### سكان - العالم العربي

م ك  
المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١٧٤-١٧٦

#### سلطة محلية

x

#### حكم محلي

#### سميح القاسم - مقابلات

#### وليد الجعفري

حوار مع سميح القاسم : حول تجربة العمل السياسي في فلسطين المحتلة - س ٦، ع ٥٠، ٥١ ( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٢٩٦-٣٠٦

#### سياسة اقتصادية - الكيان الصهيوني

- آثار الاستيطان الاسرائيلي على الاوضاع الاجتماعية في المناطق المحتلة - س ٦، ع ٤٨ ( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) - ص ٨٢-١٠٩. ملاحق

#### فؤاد حمدي بسيسو

الفراغ المصري وتحدي التنمية في الوطن المحتل - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١٠٨-١١٥

#### سياسة وحكومة - اردن

دراير، ج، أي، إي

نقض الاطروحة الاسرائيلية حول « الوطن البديل » : مناقشة في ضوء القانون الدولي - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٠٥-١٢٤

#### ( ص )

#### صامد

x

#### مؤسسة صامد

#### الصراع العربي - الاسرائيلي

x

#### النزاع العربي - الاسرائيلي

#### صناعات - فلسطين

#### مشارع عورتاني

مستقبل الصناعات الزراعية والغذائية في المناطق المحتلة - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ٥٣-٧١

- ١٩٦ -

#### صندوق دعم الصمود

#### فؤاد حمدي بسيسو

استراتيجية دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة - الاطار العلمي والتطبيقي - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١٠-٢٦

#### الصندوق القومي اليهودي

القيود القانونية على حرية الوصول الى الارض والمياه في اسرائيل - س ٦، ع ٤٨ ( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) - ص ٤٨-٧٠. بيبليوغرافيا

#### صندوق النقد العربي

#### عيسى عبد الحميد

ندوة « التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي العربي » بالتنسيق النقدي وسيلة لهدف التنمية العربية المتكاملة - س ٦، ع ٤٧ ( تشرين الثاني ، كانون اول ١٩٨٤ ) - ص ١٥٢-١٥٩

#### ( ض )

#### ضرائب - فلسطين

#### خليل السواحري

تطبيق القانون الاسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة - س ٦، ع ٤٧ ( تشرين الثاني ، كانون اول ١٩٨٤ ) - ص ١٤٩-١٥٢

#### ضرائب - الكيان الصهيوني

#### خليل السواحري

تطبيق القانون الاسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة - س ٦، ع ٤٧ ( تشرين الثاني ، كانون اول ١٩٨٤ ) - ص ١٤٩-١٥٢

#### ( ط )

#### طاقة كهربائية - فلسطين

#### رايق كامل

نحو برنامج لدعم عروبة الطاقة الكهربائية في الوطن المحتل - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ٩٧-١٠٣

#### الطاقة الكهربائية

xx

#### كهرباء

#### ( ع )

#### العدوى والامراض المعدية - فلسطين

#### حمادة قراعه

الاضلاع الصحية في المناطق المحتلة - س ٦، ع ٥٢

#### يوسف الصايغ

الاقتصاد العربي : انجازات الماضي والتوقعات المستقبلية/ تأليف يوسف الصايغ - لندن : ١٩٨٢ - عرض عبد القادر احمد - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١٤٦-١٤٩

#### العلف - فلسطين

#### عدنان شقير

مصادر اعلاف رخيصة لمربي الاغنام والابقار في الضفة الغربية وقطاع غزة - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٢٥-١٣٥

#### علاقات ( مصر - الكيان الصهيوني )

#### محسن عوض

اربع سنوات على التطبيع الثقافي بين مصر - واسرائيل/ بقلم محسن عوض ، سيد البصراوي - س ٦، ع ٤٧ ( كانون ثاني ، شباط ١٩٨٤ ) - ص ١١٨-١٢٩

#### علاقات اقتصادية - ( الكيان الصهيوني - الولايات المتحدة )

#### حمادة فراعنة

المساعدات الاقتصادية الامريكية للكيان الصهيوني - س ٦، ع ٤٧ ( تشرين الثاني ، كانون اول ١٩٨٤ ) - ص ١٦٠-١٦٣

#### علاقات خارجية ( الكيان الصهيوني - الولايات المتحدة )

#### فؤاد بسيسو

انعكاسات حلف التعاون الاستراتيجي الاميركي - الاسرائيلي على الاوضاع العربية - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ٩٦-١٠٤

#### عمل وعمل - فلسطين

#### جمال سالم

دعم صمود القوى العاملة في المناطق المحتلة - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ٧٢-٨٢. بيبليوغرافيا .

#### ح ف

التمييز والبطالة مظاهر بارزة في معاناة الطبقة العاملة الفلسطينية - س ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١٦٦-١٧٠

- ١٩٧ -

( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٦٣-١٦٧

#### عرض كتب

#### ارنون، ا

من فلاح الى مزارع/ ا. ارنون ، م . رافيف - رخلوفت : ١٩٨٠ - عرض رجا الخالدي - س ٦، ع ٥١ ( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٣٠٧-٣١١

#### امين عبدالله محمود

مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية/ امين عبد الله محمود - الكويت : ١٩٨٠ - عرض ابراهيم خليل - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٤٠-١٤٤

#### جامعة الدول العربية الامانة العامة

كتاب ابيض حول تزويد اسرائيل بمياه النيل/ جامعة الدول العربية - الامانة العامة - تونس : ١٩٨١ - عرض محمد سمنان - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٣٦-١٣٩

#### غسان عبدالله

اوامر الاقامة الجبرية في المناطق المحتلة ٦٧-١٩٨٣/ تأليف غسان عبد الله ، تيريز سييلا - القدس : ١٩٨٣ - عرض ابراهيم خليل - س ٦، ع ٤٧ ( كانون ثاني ، شباط ١٩٨٤ ) - ص ١٤٥-١٤٨

#### لوستك، ايان

العرب في الدولة اليهودية : سيطرة اسرائيل على اقلية قومية/ ايان لوستك - اوستن : ١٩٨٠ - عرض رجا الخالدي - س ٦، ع ٤٧ ( كانون الثاني ، شباط ١٩٨٤ ) - ص ١٤٠-١٤٤

#### مجدي حماد

النظام السياسي الاستيطاني ، دراسة مقارنة : اسرائيل وجنوب افريقيا/ تأليف مجدي حماد - بيروت : ١٩٨١ - عرض ابراهيم خليل - س ٦، ع ٤٨ ( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) - ص ١٦٥-١٦٩

#### وليد الجعفري

المستعمرات الاستيطانية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ١٩٦٧-١٩٨٠/ تأليف وليد الجعفري - بيروت : ١٩٨٠ - عرض محمد المشايخ - س ٦، ع ٤٨ ( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) - ص ١٧٠-١٧٣



عمل وعمال - الكيان الصهيوني

القيود القانونية على حرية الوصول الى الارض والمياه  
في اسرائيل - س ٦، ع ٤٨ ( آذار، نيسان ١٩٨٤ ) -  
ص ٤٨-٧٠ بيبليوغرافيا

عمل وعمال

× ×

قوى عاملة

عمليات مسلحة

خالد سعيد

المنظمات واللجان الوطنية في فلسطين المحتلة  
١٩٤٨ - س ٦، ع ٥٠، ٥١ ( تموز، آب، ايلول،  
تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٣١٧-٣٢١

( ق )

قانون دوي

دراير، ج. أي. إي

نقض الاطروحة الاسرائيلية حول « الوطن  
البديل » - مناقشة في ضوء القانون الدولي - س ٦،  
ع ٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) -  
ص ١٠٥-١٢٤

رشاد السيد

المركز القانوني للمستوطنات الاسرائيلية : دراسة في  
ضوء قواعد القانون الدولي - س ٦، ع ٤٨ ( آذار،  
نيسان ١٩٨٤ ) - ص ١٥٧-١٥٨ بيبليوغرافيا

قبة الصخرة

اللجنة الملكية لشؤون القدس

المطامع الاسرائيلية في الحرم الشريف - س ٦،  
ع ٤٨ ( آذار، نيسان ١٩٨٤ ) - ص ١٣٩-١٤٥

القدس

اللجنة الملكية لشؤون القدس

المستوطنات الاسرائيلية في القدس والارض المحتلة -  
س ٦، ع ٤٨ ( آذار، نيسان ١٩٨٤ ) - ص ١٢٥-١٣٨  
جداول

القدس

× ×

قبة الصخرة

المسجد الاقصى

- ١٩٨ -

القضية الفلسطينية

دراير، ج. أي. إي

نقض الاطروحة الاسرائيلية حول « الوطن البديل » -  
مناقشة في ضوء القانون الدولي - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين  
الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٠٥-١٢٤  
محمد القرا

تطورات القضية الفلسطينية خلال ستة اشهر -  
س ٦، ع ٤٩ ( ايار، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١٥٤-١٦٥  
محمد القرا

تطورات القضية الفلسطينية خلال ستة اشهر -  
س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) -  
ص ١٤٥-١٥٣

قناة البحرين

مشروع قناة البحرين - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين  
الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ٨٨-٩٥  
قوانين وانظمة - الكيان الصهيوني

خليل السواحري

تطبيق القانون الاسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع  
غزة - س ٦، ع ٤٧ ( تشرين الثاني، كانون اول  
١٩٨٤ ) - ص ١٤٩-١٥٢

القيود القانونية على حرية الوصول الى الارض والمياه  
في اسرائيل - س ٦، ع ٤٨ ( آذار، نيسان ١٩٨٤ ) -  
ص ٤٨-٧٠ بيبليوغرافيا

قوى عاملة - فلسطين

جمال سالم

دعم صمود القوى العاملة في المناطق المحتلة - س ٦،  
ع ٤٩ ( ايار، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ٧٢-٨٣  
بيبليوغرافيا

نجوى فحول

تغييرات في البنية التشغيلية للعرب في فلسطين  
المحتلة - س ٦، ع ٥٠، ٥١ ( تموز، آب، ايلول،  
تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٣٩-٦٢ جداول

قوى عاملة

× ×

عمل وعمال

( ك )

كتب - مراجعات

×

عرض كتب

كهرباء - فلسطين

رايق كامل

نحو برنامج لدعم عروبة الطاقة الكهربائية في الوطن  
المحتل - س ٦، ع ٤٩ ( ايار، حزيران ١٩٨٤ ) -  
ص ٩٧-١٠٣

الكيرن كيميت

×

الصندوق القومي اليهودي

( م )

ماهر الكرد - زيارات

وجولة للاخ نائب المدير العام - س ٦، ع ٥٠، ٥١  
( تموز، آب، ايلول، تشرين الاول ١٩٨٤ ) -  
ص ٣٧٤-٣٧٦

مجالس محلية - فلسطين

حماده فراغه

المجالس المحلية العربية في فلسطين المحتلة - س ٦،  
ع ٥٠، ٥١ ( تموز، آب، ايلول، تشرين الاول  
١٩٨٤ ) - ص ٣٢٢-٣٢٩

مجتمع بدوي - فلسطين

ديفز، اوري

المجتمع البدوي واقتصادياته في النقب / اعداد اوري  
ديفز، جون ريتشاردسون - س ٦، ع ٥٠، ٥١  
( تموز، آب، ايلول، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٨٥-  
١٢٩

مدن وقرى - فلسطين

بلومان، انجيلا

التعليم في ام الفحم - س ٦، ع ٥٠، ٥١ ( تموز،  
آب، ايلول، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٢٢١-٢٩٥

خليل السواحري

الاستيطان الصهيوني في مدن الضفة الغربية :  
القدس - الخليل - نابلس - س ٦، ع ٤٨ ( آذار،  
نيسان ١٩٨٤ ) - ص ١١٠-١٢٤

المرأة العربية - فلسطين

امل حماد

القطاعات الشعبية في الارض المحتلة في مواجهة  
الاضطهاد والتبعية - س ٦، ع ٥٠، ٥١ ( تموز، آب،  
ايلول، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٣٣٠-٣٤٠

مساعدات اقتصادية - الكيان الصهيوني

حمادة فراغه

المساعدات الاقتصادية الامريكية للكيان  
الصهيوني - س ٦، ع ٤٧ ( تشرين الثاني، كانون اول  
١٩٨٤ ) - ص ١٦٠-١٦٣

فؤاد بسيوس

انعكاسات حلف التعاون الاستراتيجي الاميركي  
- الاسرائيلي على الاوضاع العربية - س ٦، ع ٥٢  
( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ٩٦-١٠٤

مساعدات عسكرية - الكيان الصهيوني

حماده فراغه

المساعدات الاقتصادية الامريكية للكيان  
الصهيوني - س ٦، ع ٤٧ ( تشرين الثاني، كانون اول  
١٩٨٤ ) - ص ١٦٠-١٦٣

مستوطنات - الكيان الصهيوني

ابو علاء، احمد

الاقتصادية - س ٦، ع ٤٨ ( آذار، نيسان  
١٩٨٤ ) - ص ٤-٦

- آثار الاستيطان الاسرائيلي على الاوضاع  
الاجتماعية في المناطق المحتلة - س ٦، ع ٤٨ ( آذار،  
نيسان ١٩٨٤ ) - ص ٨٣-١٠٩ ملاحق

جمال سالم

اثر الاستيطان الاسرائيلي على الوضع الزراعي في  
الضفة الغربية المحتلة - س ٦، ع ٤٨ ( آذار،  
نيسان ١٩٨٤ ) - ص ٧١-٨٢ جداول

خليل السواحري

الاستيطان الصهيوني في مدن الضفة الغربية :  
القدس - الخليل - نابلس - س ٦، ع ٤٨ ( آذار،  
نيسان ١٩٨٤ ) - ص ١١٠-١٢٤

رشاد السيد

المركز القانوني للمستوطنات الاسرائيلية : دراسة في  
ضوء قواعد القانون الدولي - س ٦، ع ٤٨ ( آذار،  
نيسان ١٩٨٤ ) - ص ٧-١٥ بيبليوغرافيا

صلاح تيم

الموقع الاقتصادي للاستيطان الاسرائيلي في الضفة  
الغربية - س ٦، ع ٤٨ ( آذار، نيسان ١٩٨٤ ) -  
ص ١٦-٢٥ جداول

اللجنة الملكية لشؤون القدس  
المستوطنات الاسرائيلية في القدس والاراضي  
المحتلة - ٦، ع ٤٨ ( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) -  
ص ١٢٥-١٣٨ جداول

#### ماهر الكرد

تقييم التجربة : صامد ، ١٩٧٠-١٩٨٢ : السياسة  
الاستيطانية للحركة الصهيونية حتى عام ١٩٤٨ ( ٢ ) -  
٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١٧٨-  
١٩٠ جداول ، بيبلوغرافيا

#### نجيب الاحمد

الاستيطان والهجرة الصهيونية الى فلسطين -  
٦، ع ٤٨ ( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) - ص ١٤٦-  
١٦٤ جداول

#### وليد الجعفري

الاستيطان الصهيوني في فلسطين : في الماضي  
والحاضر [ ١٩٨٢-١٩٨٣ ] - ٦، ع ٤٨ ( آذار ،  
نيسان ١٩٨٤ ) - ص ٢٦-٤٧ بيبلوغرافيا

#### وليد الجعفري

المستعمرات الاستيطانية الاسرائيلية في الاراضي  
المحتلة ١٩٦٧-١٩٨٠ / تأليف وليد الجعفري - بيروت :  
١٩٨١ - عرض محمد المشايخ - ٦، ع ٤٨ ( آذار ،  
نيسان ١٩٨٤ ) - ص ١٧٠-١٧٣

#### المسجد الأقصى

اللجنة الملكية لشؤون القدس  
المطامع الاسرائيلية في الحرم الشريف - ٦، ع ٤٨  
( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) - ص ١٣٩-١٤٥

#### مصادر المياه - فلسطين

ديفز. أوري

الموارد المائية العربية والسياسات المائية  
الاسرائيلية - ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني ، كانون  
الاول ١٩٨٤ ) - ص ٣٤-٤٤

#### مصادر المياه - الكيان الصهيوني

مياه الضفة الغربية في ظل الاحتلال الاسرائيلي -  
٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) -  
ص ٥٦-٦٤

#### المعاهدة المصرية - الاسرائيلية

محسن عوض  
اربع سنوات على التطبيع الثقافي بين مصر ..

واسرائيل / بقلم محسن عوض ، سيد البحراوي -  
٦، ع ٤٧ ( كانون ثاني ، شباط ١٩٨٤ ) - ص ١١٨-  
١٣٩

#### معونة اقتصادية

X

#### مساعداً اقتصادية

#### المقاومة الفلسطينية

X

#### عمليات مسلحة

#### مقاومة وطنية

امل حماد

القطاعات الشعبية في الارض المحتلة في مواجهة  
الاضطهاد والتبعية - ٦، ع ٥٠ ، ٥١ ( تموز ، آب ،  
ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٢٣٠-٢٤٠

خالد سعيد

المنظمات واللجان الوطنية في فلسطين المحتلة  
١٩٤٨ - ٦، ع ٥٠ ، ٥١ ( تموز ، آب ، ايلول ،  
تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٣١٧-٣٢١

#### خليل السواحري

يوم الارض ٢٠ آذار ١٩٧٦ : المحركات  
والدوافع - ٦، ع ٥٠ ، ٥١ ( تموز ، آب ، ايلول ،  
تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٣١٢-٣١٦

#### ملكية الاراضي - الكيان الصهيوني

القيود القانونية على حرية الوصول الى الارض والمياه  
في اسرائيل - ٦، ع ٤٨ ( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) -  
ص ٤٨-٧٠ بيبلوغرافيا

#### ممارسات تعسفية - الكيان الصهيوني

آثار الاستيطان الاسرائيلي على الاوضاع  
الاجتماعية في المناطق المحتلة - ٦، ع ٤٨ ( آذار ،  
نيسان ١٩٨٤ ) - ص ٨٢-١٠٩ ملاحق

امل حماد

القطاعات الشعبية في الارض المحتلة في مواجهة  
الاضطهاد والتبعية - ٦، ع ٥٠ ، ٥١ ( تموز ، آب ،  
ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٣٣٠-٣٤٠

خالد سعيد

المنظمات واللجان الوطنية في فلسطين المحتلة  
١٩٤٨ - ٦، ع ٥٠ ، ٥١ ( تموز ، آب ، ايلول ،  
تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٣١٧-٣٢١

غسان عبد الله

اوامر الاقامة الجبرية في المناطق المحتلة ٦٧-١٩٨٢/  
تأليف غسان عبد الله ، تيريز سبيلا - القدس ١٩٨٢ -  
عرض ابراهيم خليل - ٦، ع ٤٧ ( كانون ثاني ، شباط  
١٩٨٤ ) - ص ١٤٥-١٤٨

#### منظمة التحرير الفلسطينية - علاقات - افريقيا

احمد حماد

مشروعات صامد الزراعية في افريقيا ( ١ ) : غينيا  
كوناكري - ٦، ع ٤٧ ( تشرين الثاني ، كانون اول  
١٩٨٤ ) - ص ١٦٩-١٩٠

احمد حماد

مشروعات صامد الزراعية في افريقيا ( ٢ ) : غينيا  
بيساو - ٦، ع ٤٨ ( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) -  
ص ١٨٥-١٩٣

#### منظمة التحرير الفلسطينية - علاقات - المانيا

الديمقراطية

٣٥ عاماً على تأسيس جمهورية المانيا الديمقراطية  
الصداقة الفلسطينية - المانيا الديمقراطية - ٦، ع  
٥٢ ( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) -  
ص ١٧٠-١٨١

الميدالية الذهبية لـ « صامد » في معرض لايبزيغ  
الدولي - ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) -  
ص ٢٠٥-٢٠٨

#### منظمة التحرير الفلسطينية - علاقات - لبنان

الانشاطات الاقتصادية والتوظيف في المؤسسات  
الفلسطينية في لبنان ( مؤسسة صامد ) ( ١ ) - ٦، ع  
٤٧ ( كانون ثاني ، شباط ١٩٨٤ ) - ص ٥٩-٩٠  
بيبلوغرافيا ، جداول

الانشاطات الاقتصادية والتوظيف في المؤسسات  
الفلسطينية في لبنان ( مؤسسة صامد ) : التسويق  
( ٢ ) - ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) -  
ص ١٩١-٢٠٤

الانشاطات الاقتصادية والتوظيف في المؤسسات  
الفلسطينية في لبنان ( مؤسسة صامد ) ( ٢ ) - ٦، ع  
٥٠ ، ٥١ ( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول  
١٩٨٤ ) - ص ٣٤٨-٣٦٢

موارد بشرية

X

#### قوى عاملة

موازنة

X

ميزانية

#### المؤتمر الاقتصادي ١٩٨٤ / القدس

احمد سعد

مؤتمر « اصحاب الملايين » في القدس المحتلة واوام  
الخروج من المأزق الاقتصادي - ٦، ع ٥٠ ، ٥١  
( آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٣٤١-٣٤٦

#### المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي ١٩٨٤ /

عمان

م.ك

المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي - ٦، ع  
٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١٧٤-١٧٦

#### مؤسسة صامد

اخبار المؤسسة - ٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران  
١٩٨٤ ) - ص ٢١٠-٢١٣

اخبار المؤسسة - ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني ،  
كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٩٥-١٩٩

اخبار ونشاطات صامد - ٦، ع ٥٠ ، ٥١  
( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) -  
ص ٣٧٧-٣٧٩

تقييم التجربة : صامد ( ١٩٧٠-١٩٨٢ ) :  
الاقتصاد الوطني الفلسطيني قبيل عام ١٩٤٨ ( ١ ) :  
٦، ع ٤٧ ( كانون ثاني ، شباط ١٩٨٤ ) - ص ٤٣-  
٥٧ بيبلوغرافيا ، جداول

صامد : خطوات جديدة على طريق تحقيق  
الطموح - ٦، ع ٤٨ ( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) -  
ص ١٩٤-١٩٨

صامد : نشاطات وانجازات متجددة - ٦، ع  
٤٧ ( تشرين الثاني ، كانون اول ١٩٨٤ ) - ص ١٩١-  
١٩٨

ماهر الكرد

تقييم التجربة : صامد ، ١٩٧٠-١٩٨٢ : السياسة  
الاستيطانية للحركة الصهيونية حتى عام ١٩٤٨ ( ٢ ) -  
٦، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١٧٨



- المقابلة السنوية مع الاخ ابو علاء المدير العام  
لمؤسسة صامد - س ٦، ع ٤٧ ( كانون ثاني، شباط  
١٩٨٤ ) - ص ١٠-٤٢

- النشاطات الاقتصادية والتوظيف في المؤسسات  
الفلسطينية في لبنان ( مؤسسة صامد ) ( ١ ) - س ٦،  
ع ٤٧ ( كانون ثاني، شباط ١٩٨٤ ) - ص ٥٩-٩٠  
بيبلوغرافيا، جداول

- النشاطات الاقتصادية والتوظيف في المؤسسات  
الفلسطينية في لبنان ( مؤسسة صامد ) ( ٢ ) - س ٦،  
ع ٥٠، ٥١ ( تموز، آب، ايلول، تشرين الاول  
١٩٨٤ ) - ص ٣٤٨-٣٦٣

#### مؤسسة صامد - تسويق

النشاطات الاقتصادية والتوظيف في المؤسسات  
الفلسطينية في لبنان ( مؤسسة صامد ) : التسويق  
( ٢ ) - س ٦، ع ٤٩ ( ايار، حزيران ١٩٨٤ ) -  
ص ١٩١-٢٠٤

#### مؤسسة صامد - عمال

تحية الاخ القائد العام للثورة الفلسطينية الى عمال  
« صامد » وعمال فلسطين في الذكرى التاسعة عشرة  
لانطلاقة الثورة - س ٦، ع ٤٧ ( كانون ثاني، شباط  
١٩٨٤ ) - ص ٤-٩

#### مؤسسة صامد - مشاريع

احمد حماد  
مشروعات صامد الزراعية في افريقيا ( ١ ) : غينيا  
كوناكري - س ٦، ع ٤٧ ( تشرين ثاني، كانون اول  
١٩٨٤ ) - ص ١٦٩-١٩٠

احمد حماد  
مشروعات صامد الزراعية في افريقيا ( ٢ ) : غينيا  
بيساو - س ٦، ع ٤٨ ( آذار، نيسان ١٩٨٤ ) -  
ص ١٨٥-١٩٣

#### مؤسسة صامد - مصانع

انجاز مرحلة جديدة من انشاء مصنع الادوات المنزلية  
الكهربائية - س ٦، ع ٤٩ ( ايار، حزيران ١٩٨٤ ) -  
ص ٢٠٩

#### مؤسسة صامد - معارض

« صامد » تشارك في معرض بونابست الدولي -  
٢٠٢ -

س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) -  
ص ١٩٠-١٩١

- معرض جديد ل « صامد » في الكونغو برازافيل -  
س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) -  
ص ١٨٣-١٨٩

- الميدالية الذهبية ل « صامد » في معرض لايزنج  
الدولي - س ٦، ع ٤٩ ( ايار، حزيران ١٩٨٤ ) -  
ص ٢٠٥-٢٠٨

#### مياه - الاردن

مشروع قناة البحرين - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين  
الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ٨٨-٩٥

#### مياه - فلسطين

ابو علاء احمد  
الافتتاحية - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني، كانون  
الاول ١٩٨٤ ) - ص ٤-٧

- الاوضاع المائية في الضفة الغربية قبل الاحتلال  
الاسرائيلي - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني، كانون  
الاول ١٩٨٤ ) - ص ٤٥-٥٥

#### جمال سالم

اثر الاستيطان الاسرائيلي على الوضع الزراعي في  
الضفة الغربية المحتلة - س ٦، ع ٤٨ ( آذار، نيسان  
١٩٨٤ ) - ص ٧١-٨٢ جداول

#### ديفز، اوري

الموارد المائية العربية والسياسات المائية  
الاسرائيلية - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني، كانون  
الاول ١٩٨٤ ) - ص ٣٤-٤٤

#### شوكت محمود

الزراعة والمياه في الضفة الغربية تحت الاحتلال  
الاسرائيلي - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني، كانون  
الاول ١٩٨٤ ) - ص ٨-٣٣ جداول

القيود القانونية على حرية الوصول الى الارض والمياه  
في اسرائيل - س ٦، ع ٤٨ ( آذار، نيسان ١٩٨٤ ) -  
ص ٤٨-٧٠ بيبليوغرافيا

مياه الضفة الغربية في ظل الاحتلال الاسرائيلي -  
س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) -  
ص ٥٦-٦٧٤

#### مياه - الكيان الصهيوني

طارق الموسى  
مياه الجنوب اللبناني في دائرة الاطعام الصهيونية -  
س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) -  
ص ٦٥-٧٢

#### عبد القادر احمد

قراءة في اوراق ندوة « اسرائيل والمياه العربية » -  
س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) -  
ص ٨٧-٧٣

مشروع قناة البحرين - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين  
الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ٨٨-٩٥

#### مياه - لبنان

طارق الموسى  
مياه الجنوب اللبناني في دائرة الاطعام الصهيونية -  
س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) -  
ص ٦٥-٧٢

#### المياه - مصادر

x

#### مصادر المياه

#### مياه - ندوات

عبد القادر احمد  
قراءة في اوراق ندوة « اسرائيل والمياه العربية » -  
س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) -  
ص ٧٣-٨٧

#### مياه جوفية - فلسطين

- الاوضاع المائية في الضفة الغربية قبل الاحتلال  
الاسرائيلي - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني، كانون  
الاول ١٩٨٤ ) - ص ٤٥-٥٥

- مياه الضفة الغربية في ظل الاحتلال الاسرائيلي -  
س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) -  
ص ٥٦-٦٤

#### ميزانية - الكيان الصهيوني

امل حماد  
الميزانية الاسرائيلية الجديدة في ظل الازمة  
الاقتصادية المتفاقمة - س ٦، ع ٤٨ ( آذار نيسان  
١٩٨٤ ) - ص ١٧٩-١٨٣

#### ( ن )

ندوة التطورات النقدية الدولية والتعاون  
النقدي العربي / ١٩٨٤ / عمان  
عيسى عبد الحميد

ندوة التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي  
وسيلة لهدف التنمية العربية المتكاملة - س ٦، ع ٤٧  
( تشرين الثاني، كانون اول ١٩٨٤ ) - ص ١٥٣-١٥٩

#### الفراع العربي - الاسرائيلي

عبد اللطيف ريان  
الحوار العربي الاوروبي : ابعاده ومراحله - س ٦،  
ع ٤٧ ( كانون ثاني، شباط ١٩٨٤ ) - ص ١٠٦-١١٧

#### فؤاد بسيسو

انعكاسات حلف التعاون الاستراتيجي الاميركي -  
الاسرائيلي على الاوضاع العربية - س ٦، ع ٥٢  
( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ٩٦-١٠٤

#### نظم سياسية

مجدي حماد  
النظام السياسي الاستيطاني، دراسة مقارنة،  
اسرائيل وجنوب افريقيا / تأليف مجدي حماد -  
بيروت ١٩٨٢ - عرض ابراهيم خليل - س ٦، ع ٤٨  
( آذار، نيسان ١٩٨٤ ) - ص ١٦٥-١٦٩

#### النقب - فلسطين

ديفز، اوري  
المجتمع البدوي واقتصادياته في النقب / اعداد  
اوري ديفز، جون ريتشاردسون - س ٦، ع ٥٠، ٥١  
( تموز، آب، ايلول، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٨٥-  
١٢٩

#### نقد - العالم العربي

عيسى عبد الحميد  
ندوة « التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي  
العربي » التنسيق النقدي وسيلة لهدف التنمية العربية  
المتكاملة - س ٦، ع ٤٧ ( تشرين الثاني، كانون اول  
١٩٨٤ ) - ص ١٥٣-١٥٩

#### ( هـ )

#### مئة الامم المتحدة

x

#### الامم المتحدة

( ي )

ياسر عرفات

x

ابو عمار

اليهود في فلسطين

نجيب الاحمد

الاستيطان والهجرة الصهيونية الى فلسطين -  
س ٦ ، ع ٤٨ ( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) - س ٦ ، ع ٤٨  
( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) - س ٦ ، ع ١٤٦ - ١٦٤ جداول

وليد الجعفري

الاستيطان الصهيوني في فلسطين : في الماضي  
والحاضر [ ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ] - س ٦ ، ع ٤٨ ( آذار ،  
نيسان ١٩٨٤ ) - س ٦ ، ع ٢٦ - ٤٧ بيبليوغرافيا

يوم الارض

خليل السواحري

يوم الارض : ٣٠ آذار ١٩٧٦ : المحركات  
والدوافع - س ٦ ، ع ٥٠ ، ٥١ ( تموز ، آب ، ايلول ،  
تشرين الاول ١٩٨٤ ) - س ٣١٢ - ٣١٦

## مدخل المؤلفين

( ا )

ابراهيم خليل ( عارض )

- اوامر الاقامة الجبرية في المناطق المحتلة ٦٧ -  
١٩٨٢ - س ٦ ، ع ٤٧ ( كانون الثاني ، شباط  
١٩٨٤ ) - س ١٤٥ - ١٤٨

- مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة  
الفرنسية - س ٦ ، ع ٥٢ ( تشرين الثاني ، كانون الاول  
١٩٨٤ ) - س ١٤٠ - ١٤٤

- النظام السياسي الاستيطاني ، دراسة مقارنة :  
اسرائيل وجنوب افريقيا - س ٦ ، ع ٤٨ ( آذار ، نيسان  
١٩٨٤ ) - س ١٦٥ - ١٦٩

ابو علاء ، احمد

- الافتتاحية - س ٦ ، ع ٤٨ ( آذار ، نيسان  
١٩٨٤ ) - س ٤ - ٦

- ٢٠٤ -

- الافتتاحية - س ٦ ، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران  
١٩٨٤ ) - س ٤ - ٨

- الافتتاحية - س ٦ ، ع ٥٠ ، ٥١ ( تموز ، آب ،  
ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - س ٤ - ٦

- الافتتاحية - س ٦ ، ع ٥٢ ( تشرين الثاني ، كانون  
الاول ١٩٨٤ ) - س ٤ - ٧

ابو عمار

تحية الاخ القائد العام للثورة الفلسطينية الى عمال  
« صامد » وعمال فلسطين ، في الذكرى التاسعة عشرة  
لانطلاقة الثورة - س ٦ ، ع ٤٧ ( كانون الثاني ، شباط  
١٩٨٤ ) - س ٤ - ٩

احمد حماد

- مشروعات صامد الزراعية في افريقيا : غينيا  
كوناكري ( ١ ) - س ٦ ، ع ٤٧ ( كانون الثاني ، شباط  
١٩٨٤ ) - س ١٦٩ - ١٩٠

- مشروعات صامد الزراعية في افريقيا : غينيا بيسار  
( ٢ ) - س ٦ ، ع ٤٨ ( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) -  
س ١٨٥ - ١٩٣

احمد سعد

مؤتمر « اصحاب الملايين » في القدس المحتلة واوام  
الخروج من المأزق الاقتصادي - س ٦ ، ع ٥٠ ، ٥١  
( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) -  
س ٣٤٦ - ٣٤١

احمد ابو علاء

ابو علاء ، احمد

ارنون ، ا

من فلاح الى مزارع / ١ . ارنون ، م . رافيف -  
رخوفوت : ١٩٨٠ - عرض رجا الخالدي - س ٦ ،  
ع ٥١ ، ٥٠ ( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول  
١٩٨٤ ) - س ٣٠٧ - ٣١١

امل حماد

- التضخم يواصل زحفه على الاقتصاد الاسرائيلي -  
س ٦ ، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - س ١٧١ -  
١٧٢

- القطاعات الشعبية في الارض المحتلة في مواجهة  
الاضطهاد والتبعية - س ٦ ، ع ٥١ ، ٥٠ ( تموز ، آب ،  
ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - س ٣٣٠ - ٣٤٠

حمادة فراعنة

- الأوضاع الصحية في المناطق المحتلة - س ٦ ، ع  
٥٢ ( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) - س ١٦٢ -  
١٦٧

- التمييز والبطالة مظاهر بارزة في معاناة الطبقة  
العاملة الفلسطينية - س ٦ ، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران  
١٩٨٤ ) - س ١٦٦ - ١٧٠

- حرب اقتصادية ضد شعبنا في الوطن المحتل -  
س ٦ ، ع ٤٨ ( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) - س ١٧٤ - ١٧٨

- المجالس المحلية العربية في فلسطين المحتلة -  
س ٦ ، ع ٥٠ ، ٦١ ( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول  
١٩٨٤ ) - س ٣٢٢ - ٣٢٩

- محنة التعليم العالي الفلسطيني في ظل الاحتلال  
الصهيوني - س ٦ ، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) -  
س ٣٧ - ٥٢

- المساعدات الاقتصادية الامريكية للكيان  
الصهيوني - س ٦ ، ع ٤٧ ( كانون الثاني ، شباط  
١٩٨٤ ) - س ١٦٠ - ١٦٣

( خ )

خ . س

x

خليل السواحري

خالد سعيد

- المنظمات واللجان الوطنية في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ -  
س ٦ ، ع ٥٠ ، ٥١ ( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول  
١٩٨٤ ) - س ٣١٧ - ٣٢١

خليل السواحري

- الاستيطان الصهيوني في مدن الضفة الغربية  
القدس - الخليل - نابلس - س ٦ ، ع ٤٨ ( آذار ،  
نيسان ١٩٨٤ ) - س ١١٠ - ١٢٤

- تطبيق القانون الاسرائيلي على الضفة الغربية  
وقطاع غزة - س ٦ ، ع ٤٧ ( كانون الثاني ، شباط  
١٩٨٤ ) - س ١٤٩ - ١٥٢

- الدورة الثالثة والثلاثون لمؤتمر المشرفين على شؤون  
الفلسطينيين - س ٦ ، ع ٥٢ ( تشرين الثاني ، كانون  
الاول ١٩٨٤ ) - س ١٥٤ - ١٦٢

- ٢٠٥ -

- الميزانية الاسرائيلية الجديدة في ظل الازمة  
الاقتصادية المتفاقمة - س ٦ ، ع ٤٨ ( آذار ، نيسان  
١٩٨٤ ) - س ١٧٩ - ١٨٣

امين عبد الله محمود

مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة  
الفرنسية - س ٦ ، ع ٥٢ ( تشرين الثاني ، كانون الاول  
١٩٨٤ ) - س ١٤٠ - ١٤٤

( ب )

بكر ابو كشك

الزراعة العربية في فلسطين المحتلة - س ٦ ، ع ٥٠ ،  
٥١ ( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) -  
س ١٣٠ - ١٧٥

بلومان ، انجيلا

التعليم في ام الفحم - س ٦ ، ع ٥٠ ، ٥١ ( تموز ،  
آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - س ٢٢١ - ٢٩٥

( ت )

تيريز سبيلا

- اوامر الاقامة الجبرية في المناطق المحتلة ٦٧ -  
١٩٨٢ - س ٦ ، ع ٤٧ ( كانون الثاني ، شباط  
١٩٨٤ ) - س ١٤٥ - ١٤٨

( ج )

جامعة الدول العربية - الامانة العامة

كتاب ابيض حول تزويد اسرائيل بمياه النيل -  
س ٦ ، ع ٥٢ ( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) -  
س ١٢٦ - ١٢٩

جمال سالم

- اثر الاستيطان الاسرائيلي على الوضع الزراعي في  
الضفة الغربية المحتلة - س ٦ ، ع ٤٨ ( آذار ، نيسان  
١٩٨٤ ) - س ٧١ - ٨٢ . جداول ، بيبليوغرافيا

- دعم صمود القوى العاملة في المناطق المحتلة -  
س ٦ ، ع ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - س ٧٢ - ٨٢ .  
بيبليوغرافيا

( ح )

ح . ف

x

حمادة فراعنة



— يوم الأرض : ٣٠ آذار ١٩٧٦، المحركات والدوافع — س٦، ع٥٠، ٥١ ( تموز، آب، ايلول، تشرين الاول ١٩٨٤ ) — ص٣١٢-٣١٦

## ( د )

درايمر، ج. اي. إي  
نقض الاطروحة الاسرائيلية حول « الوطن البديل » مناقشة في ضوء القانون الدولي — س٦، ع٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) — ص١٠٥-١٢٤

ديفز، اوري  
— المجتمع البدوي واقتصادياته في النقب / اعداد اوري ديفز، جون ريتشاردسون — س٦، ع٥١، ٥٠ ( تموز، آب، ايلول، تشرين الاول ١٩٨٤ ) — ص٨٥-١٢٩

— الموارد المائية العربية والسياسات المائية الاسرائيلية — س٦، ع٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) — ص٣٤-٤٤

## ( ر )

ر. خ  
×  
رجا الخالدي

رافيف، م.  
من فلاح الى مزارع / ١. ارنون، م. رافيف — رخوفوت : ١٩٨٠ — عرض رجا الخالدي — س٦، ع٥١، ٥٠ ( تموز، آب، ايلول، تشرين الاول ١٩٨٤ ) — ص٣١١-٣٠٧

رايبي كامل  
نحو برنامج لدعم عروبة الطاقة الكهربائية في الوطن المحتل — س٦، ع٤٩ ( ايار، حزيران ١٩٨٤ ) — ص٩٧-١٠٣

رجا الخالدي  
دراسة مسحية للاقتصاد العربي في فلسطين المحتلة — س٦، ع٥١، ٥٠ ( تموز، آب، ايلول، تشرين الاول ١٩٨٤ ) — ص٦٣-٨٤

رجا الخالدي ( عارض )  
— العرب في الدولة اليهودية : سيطرة اسرائيل على اقلية قومية — س٦، ع٤٧ ( كانون الثاني، شباط ١٩٨٤ ) — ص١٤٠-١٤٤

— من فلاح الى مزارع — س٦، ع٥٠، ٥١ ( تموز، آب، ايلول، تشرين الاول ١٩٨٤ ) — ص٣٠٧-٣١١

رشاد السيد  
المركز القانوني للمستوطنات الاسرائيلية : دراسة في ضوء قواعد القانون الدولي — س٦، ع٤٨ ( آذار، نيسان ١٩٨٤ ) — ص٧-١٥. بيليوغرافيا

ريتشاردسون، جون  
المجتمع البدوي واقتصادياته في النقب / اعداد اوري ديفز، جون ريتشاردسون — س٦، ع٥١، ٥٠ ( تموز، آب، ايلول، تشرين الاول ١٩٨٤ ) — ص٨٥-١٢٩

## ( س )

سلمي مزغي  
التعليم العربي الابتدائي والثانوي في فلسطين المحتلة — س٦، ع٥١، ٥٠ ( تموز، آب، ايلول، تشرين الاول ١٩٨٤ ) — ص١٧٦-١٩٧

سيد البحراوي  
اربع سنوات على التطبيع الثقافي بين مصر... واسرائيل — س٦، ع٤٧ ( كانون الثاني، شباط ١٩٨٤ ) — ص١١٨-١٣٩

## ( ش )

شوكت محمود  
الزراعة والمياه في الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي — س٦، ع٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) — ص٨-٢٣

## ( ص )

صلاح تيم  
الموقع الاقتصادي للاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية — س٦، ع٤٨ ( آذار، نيسان ١٩٨٤ ) — ص١٦-٢٥. جداول

صونيا ايوب مرشي  
التعليم المبكر في الناصرة — س٦، ع٥٠، ٥١ ( تموز، آب، ايلول، تشرين الاول ١٩٨٤ ) — ص١٩٨-٢٢٠

## ( ط )

طارق موسى  
مياه الجنوب اللبناني في دائرة الاطعام الصهيونية — س٦، ع٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) — ص٧٢-٧٢

## ( ع )

عبد القادر احمد ( عارض )  
الاقتصاد العربي : انجازات الماضي والتوقعات المستقبلية — س٦، ع٤٩ ( ايار، حزيران ١٩٨٤ ) — ص١٤٦-١٤٩

عبد القادر احمد  
قراءة في اوراق ندوة « اسرائيل والمياه العربية » — س٦، ع٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) — ص٧٣-٨٧

عبد اللطيف ريان  
الحوار العربي الاوربي : ابعاده ومراحله — س٦، ع٤٧ ( كانون الثاني، شباط ١٩٨٤ ) — ص١٠٦-١١٧

عدنان شقير  
مصادر اعلاف رخيصة لمربي الاغنام والابقار في الضفة الغربية وقطاع غزة — س٦، ع٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) — ص١٢٥-١٣٥

عمر الطاهر  
مشروع الاسكان من اجل دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة — س٦، ع٤٩ ( ايار، حزيران ١٩٨٤ ) — ص١٠٤-١٠٧

عمرو العملة  
تقييم لدور روابط القرى كاداة بديلة لادارة التنمية الوطنية في الوطن المحتل — س٦، ع٤٩ ( ايار، حزيران ١٩٨٤ ) — ص١٢٢-١٣٥

عيسى عبد الحميد  
ندوة « التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي العربي » التنسيق النقدي وسيلة لهدف التنمية العربية المتكاملة — س٦، ع٤٧ ( كانون الثاني، شباط ١٩٨٤ ) — ص١٥٣-١٥٩

## ( غ )

غسان عبد الله  
اوامر الاقامة الجبرية في المناطق المحتلة ٦٧-١٩٨٢ — س٦، ع٤٧ ( كانون الثاني، شباط ١٩٨٤ ) — ص١٤٥-١٤٨

## ( ف )

فهد الفانك  
الاقتصاد الاسرائيلي في غرفة الانعاش الامريكية — س٦، ع٤٩ ( ايار، حزيران ١٩٨٤ ) — ص١٥٠-١٥٣

فؤاد بسيسو  
— آثار الازمة الاقتصادية الاسرائيلية على اقتصاديات الوطن المحتل — س٦، ع٤٧ ( كانون الثاني، شباط ١٩٨٤ ) — ص٩١-١٠٥. جداول

— استراتيجية دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة : الاطار العلمي والتطبيقي — س٦، ع٤٩ ( ايار، حزيران ١٩٨٤ ) — ص١٠-٢٦

— انعكاسات حلف التعاون الاستراتيجي الاميركي - الاسرائيلي على الاوضاع العربية — س٦، ع٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) — ص٩٦-١٠٤

— دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة : ( كلمة ) — س٦، ع٤٩ ( ايار، حزيران ١٩٨٤ ) — ص٩

— الفراغ المصري وتحدي التنمية في الوطن المحتل — س٦، ع٤٩ ( ايار، حزيران ١٩٨٤ ) — ص١٠٨-١١٥

## ( ل )

اللجنة الملكية لشؤون القدس  
— المستوطنات الاسرائيلية في القدس والارض المحتلة — س٦، ع٤٨ ( آذار، نيسان ١٩٨٤ ) — ص١٢٥-١٣٨

— المطامع الاسرائيلية في الحرم الشريف — س٦، ع٤٨ ( آذار، نيسان ١٩٨٤ ) — ص١٣٩-١٤٥

لوستك، ايلن  
العرب في الدولة اليهودية : سيطرة اسرائيل على اقلية قومية — س٦، ع٤٧ ( كانون الثاني، شباط ١٩٨٤ ) — ص١٤٠-١٤٤

( م )

م. ك.

x

ماهر الكرد

ماهر الكرد

- تقييم التجربة : صامد ١٩٧٠-١٩٨٢ : السياسة  
الاستيطانية للحركة الصهيونية حتى عام ١٩٤٨ ( ٢ ) -  
س. ٦ ، ع. ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص. ١٧٨-  
١٩٠ - جداول ، بيبليوغرافيا

- المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي - س. ٦ ،  
ع. ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص. ١٧٤-١٧٦

مجدي حماد

النظام السياسي الاستيطاني ، دراسة مقارنة :  
اسرائيل وجنوب افريقيا - س. ٦ ، ع. ٤٨ ( اذار ، نيسان  
١٩٨٤ ) - ص. ١٦٥-١٦٩

محسن عوض

اربع سنوات على التطبيع الثقافي بين مصر ...  
واسرائيل - س. ٦ ، ع. ٤٧ ( كانون الثاني ، شباط  
١٩٨٤ ) - ص. ١١٨-١٣٩

محمد سمحان ( عارض )

كتاب ابيض حول تزويد اسرائيل بمياه النيل -  
س. ٦ ، ع. ٥٢ ( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) -  
ص. ١٣٦-١٣٩

محمد الفراء

- تطورات القضية الفلسطينية خلال ستة اشهر -  
س. ٦ ، ع. ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص. ١٥٤-  
١٦٥

- تطورات القضية الفلسطينية خلال ستة اشهر -  
س. ٦ ، ع. ٥٢ ( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) -  
ص. ١٤٥-١٥٣

محمد المشايخ ( عارض )

المستعمرات الاستيطانية الاسرائيلية في الاراضي  
المحتلة ١٩٦٧-١٩٨٠ - س. ٦ ، ع. ٤٨ ( اذار ، نيسان  
١٩٨٤ ) - ص. ١٧٠-١٧٣

مختار البعباع

حول أزمة البلديات في الارض المحتلة واثرها على عملية  
دعم الصمود - س. ٦ ، ع. ٤٩ ( ايار ، حزيران  
١٩٨٤ ) - ص. ١١٦-١٢١

- ٢٠٨ -

مصطفى خليل الكسواني

واقع عملية التعلم والتعليم في الوطن المحتل  
 واحتياجات دعمها - س. ٦ ، ع. ٤٩ ( ايار ، حزيران  
١٩٨٤ ) - ص. ٢٧-٣٦

( ن )

نادر نصر الله

الاضلاع الاجتماعية والاقتصادية لعرب الجليل -  
س. ٦ ، ع. ٥٠ ، ٥١ ( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول  
١٩٨٤ ) - ص. ٧-٣٨

نجيب الاحمد

الاستيطان والهجرة الصهيونية الى فلسطين -  
س. ٦ ، ع. ٤٨ ( اذار ، نيسان ١٩٨٤ ) - ص. ١٤٦-  
١٦٤ - جداول

نجوى فحول

تغييرات في البنية التشغيلية للعرب في فلسطين  
المحتلة - س. ٦ ، ع. ٥٠ ، ٥١ ( تموز ، آب ، ايلول ،  
تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص. ٣٩-٦٢

( هـ )

هشام عورتاني

مستقبل الصناعات الزراعية والغذائية في المناطق  
المحتلة - س. ٦ ، ع. ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) -  
ص. ٥٣-٧١

( و )

وليد الجعفري

- الاستيطان الصهيوني في فلسطين : في الماضي  
والحاضر [ ١٩٨٢-١٩٨٣ ] - س. ٦ ، ع. ٤٨ ( اذار ،  
نيسان ١٩٨٤ ) - ص. ٢٦-٤٧ - بيبليوغرافيا

- حوار مع سمح القاسم : حول تجربة العمل  
السياسي في فلسطين المحتلة - س. ٦ ، ع. ٥٠ ، ٥١  
( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) -  
ص. ٢٩٦-٣٠٦

- المستعمرات الاستيطانية الاسرائيلية في الاراضي  
المحتلة ١٩٦٧-١٩٨٠ - س. ٦ ، ع. ٤٨ ( اذار ، نيسان  
١٩٨٤ ) - ص. ١٧٠-١٧٣

( ي )

ياسر عرفات

x

ابو عمار

يوسف الصايغ

الاقتصاد العربي : انجازات الماضي والتوقعات  
المستقبلية - س. ٦ ، ع. ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) -  
ص. ١٤٦-١٤٩

## مدخل عناوين

( ١ )

ابرز تطورات الاحداث الاقتصادية والاجتماعية في  
الاراضي العربية المحتلة لعام ١٩٨٣ - س. ٦ ، ع. ٤٩  
( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص. ١٣٦-١٤٥

آثار الازمة الاقتصادية الاسرائيلية على اقتصاديات  
الوطن المحتل - س. ٦ ، ع. ٤٧ ( كانون الثاني ، شباط  
١٩٨٤ ) - ص. ٩١-١٠٥ - جداول

آثار الاستيطان الاسرائيلي على الاوضاع الاجتماعية  
في المناطق المحتلة - س. ٦ ، ع. ٤٨ ( اذار ، نيسان  
١٩٨٤ ) - ص. ٨٣-١٠٩ - ملاحق

اثر الاستيطان الاسرائيلي على الوضع الزراعي في  
الضفة الغربية المحتلة - س. ٦ ، ع. ٤٨ ( اذار ،  
نيسان ١٩٨٤ ) - ص. ٧١-٨٢ - جداول ، بيبليوغرافيا

اخبار المؤسسة - س. ٦ ، ع. ٤٩ ( ايار ، حزيران  
١٩٨٤ ) - ص. ٢١٠-٢١٣

اخبار المؤسسة - س. ٦ ، ع. ٥٢ ( تشرين الثاني ،  
كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص. ١٩٥-١٩٩

اخبار ونشاطات صامد - س. ٦ ، ع. ٥٠ ، ٥١ ( تموز ،  
آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص. ٢٧٩-٢٧٧

اربع سنوات على التطبيع الثقافي بين مصر ...  
واسرائيل - س. ٦ ، ع. ٤٧ ( كانون الثاني ، شباط  
١٩٨٤ ) - ص. ١١٨-١٣٩

استراتيجية دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة :  
الاطار العلمي والتطبيقي - س. ٦ ، ع. ٤٩ ( ايار ،  
حزيران ١٩٨٤ ) - ص. ١٠-٢٦

الاستيطان الصهيوني في فلسطين : في الماضي  
والحاضر [ ١٨٨٢-١٩٨٣ ] - س. ٦ ، ع. ٤٨ ( اذار ،  
نيسان ١٩٨٤ ) - ص. ٢٦-٤٧ - بيبليوغرافيا

الاستيطان الصهيوني في مدن الضفة الغربية :  
القدس - الخليل - نابلس - س. ٦ ، ع. ٤٨ ( اذار ،  
نيسان ١٩٨٤ ) - ص. ١١٠-١٢٤

الاستيطان والهجرة الصهيونية الى فلسطين - س. ٦ ،  
ع. ٤٨ ( اذار ، نيسان ١٩٨٤ ) - ص. ١٤٦-١٦٤ - جداول

الاقتحافية - س. ٦ ، ع. ٤٨ ( اذار ، نيسان ١٩٨٤ ) -  
ص. ٤-٦

الاقتحافية - س. ٦ ، ع. ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) -  
ص. ٨-٤

الاقتحافية - س. ٦ ، ع. ٥٠ ، ٥١ ( تموز ، آب ، ايلول ،  
تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص. ٤-٦

الاقتحافية - س. ٦ ، ع. ٥٢ ( تشرين الثاني ، كانون  
الاول ١٩٨٤ ) - ص. ٤-٧

الاقتصاد الاسرائيلي في غرفة الانعاش الامريكية -  
س. ٦ ، ع. ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص. ١٥٠-١٥٣

الاقتصاد العربي : انجازات الماضي والتوقعات  
المستقبلية - س. ٦ ، ع. ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) -  
ص. ١٤٦-١٤٩

إنجاز مرحلة جديدة من انشاء مصنع الاسوات المنزلية  
الكهربائية - س. ٦ ، ع. ٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) -  
ص. ٢٠٩

انعكاسات حلف التعاون الاستراتيجي الاميركي -  
الاسرائيلي على الاوضاع العربية - س. ٦ ، ع. ٥٢  
( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص. ٩٦-  
١٠٤

اوامر الإقامة الجبرية في المناطق المحتلة ٦٧-  
١٩٨٣ - س. ٦ ، ع. ٤٧ ( كانون الثاني ، شباط  
١٩٨٤ ) - ص. ١٤٥-١٤٨

الاضلاع الاجتماعية والاقتصادية لعرب الجليل -  
س. ٦ ، ع. ٥٠ ، ٥١ ( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول  
١٩٨٤ ) - ص. ٧-٣٨

- ٢٠٩ -



الاضاع الصحية في المناطق المحتلة - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٦٢-١٦٧

الاضاع المائية في الضفة الغربية قبل الاحتلال الاسرائيلي - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ٤٥-٥٥

## ( ب )

برنامج لدعم القطاع الصناعي في الوطن المحتل - س ٦، ع ٤٩ ( ايار، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ٨٤-٩٦

## ( ت )

تحية الاخ القائد العام للثورة الفلسطينية الى عمال « صامد » وعمال فلسطين، في الذكرى التاسعة عشرة لانطلاقة الثورة - س ٦، ع ٤٧ ( كانون الثاني ) شباط ١٩٨٤ - ص ٩-٩

التضخم يواصل زحفه على الاقتصاد الاسرائيلي - س ٦، ع ٤٩ ( ايار، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١٧١-١٧٣  
تطبيق القانون الاسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة - س ٦، ع ٤٧ ( كانون الثاني، شباط ١٩٨٤ ) - ص ١٤٩-١٥٢

تطورات القضية الفلسطينية خلال ستة اشهر - س ٦، ع ٤٩ ( ايار، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١٥٤-١٦٥

تطورات القضية الفلسطينية خلال ستة اشهر - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٤٥-١٥٣

التعليم العربي الابتدائي والثانوي في فلسطين المحتلة - س ٦، ع ٥٠، ٥١ ( تموز، آب، ايلول، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٧٦-١٩٧

التعليم في ام الفحم - س ٦، ع ٥٠، ٥١ ( تموز، آب، ايلول، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٢٢١-٢٩٥

التعليم المبكر في الناصرة - س ٦، ع ٥٠، ٥١ ( تموز، آب، ايلول، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٩٨-٢٢٠

تغييرات في البنية التشغيلية للعرب في فلسطين المحتلة - س ٦، ع ٥٠، ٥١ ( تموز، آب، ايلول، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٣٩-٦٢

تقديم المساعدة التقنية الى الشعب الفلسطيني - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٦٨-١٦٩

تقرير للامم المتحدة عن وضع السكان العاليي - س ٦، ع ٤٧ ( كانون الثاني، شباط ١٩٨٤ ) - ص ١٦٦-١٦٧

تقييم التجربة، صامد - ١٩٧٠-١٩٨٢ : الاقتصاد الوطني الفلسطيني قبيل عام ١٩٤٨ ( ١ ) - س ٦، ع ٤٧ ( كانون الثاني، شباط ١٩٨٤ ) - ص ٤٣-٥٨. جداول، بيبلوغرافيا

تقييم التجربة : صامد - ١٩٧٠-١٩٨٢ : السياسة الاستيطانية للحركة الصهيونية حتى عام ١٩٤٨ ( ٢ ) - س ٦، ع ٤٩ ( ايار، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١٧٨-١٩٠. جداول، بيبلوغرافيا

تقييم لدور روابط القرى كاداة بديلة لادارة التنمية الوطنية في الوطن المحتل - س ٦، ع ٤٩ ( ايار، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١٢٢-١٣٥

التمييز والبطالة مظاهر بارزة في معاناة الطبقة العاملة الفلسطينية - س ٦، ع ٤٩ ( ايار، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١٦٦-١٧٠

## ( ج )

جولة الاخ المدير العام - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٩٢-١٩٤

جولة للاخ المدير العام في عدد من الدول - س ٦، ع ٥١، ٥٠ ( تموز، آب، ايلول، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٣٦٤-٣٧٢

## ( ح )

حرب اقتصادية ضد شعبنا في الوطن المحتل - س ٦، ع ٤٨ ( آذار، نيسان ١٩٨٤ ) - ص ١٧٤-١٧٨

الحوار العربي الاوروبي : ابعاده ومراحل - س ٦، ع ٤٧ ( كانون الثاني ) شباط ١٩٨٤ - ص ١٠٦-١١٧

حوار مع سميح القاسم : حول تجربة العمل السياسي في فلسطين المحتلة - س ٦، ع ٥٠، ٥١ ( تموز، آب، ايلول، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٢٩٦-٣٠٦

صامد : نشاطات وانجازات متجددة - س ٦، ع ٤٧ ( كانون الثاني، شباط ١٩٨٤ ) - ص ١٩١-١٩٨

## ( ع )

العرب في الدولة اليهودية : سيطرة اسرائيل على اقلية قومية - س ٦، ع ٤٧ ( كانون الثاني، شباط ١٩٨٤ ) - ص ١٤٠-١٤٤

## ( ف )

الفراغ المصري وتحدي التنمية في الوطن المحتل - س ٦، ع ٤٩ ( ايار، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١٠٨-١١٥

## ( ق )

قراءة في اوراق ندوة « اسرائيل والمياه العربية » - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ٧٣-٨٧

القطاعات الشعبية في الارض المحتلة في مواجهة الاضطهاد والتبعية - س ٦، ع ٥٠، ٥١ ( تموز، آب، ايلول، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٢٣٠-٢٤٠

القيود القانونية على حرية الوصول الى الارض والمياه في اسرائيل - س ٦، ع ٤٨ ( آذار، نيسان ١٩٨٤ ) - ص ٤٨-٧٠. جداول، بيبلوغرافيا

## ( ك )

كتاب ابيض حول تزويد اسرائيل بمياه النيل - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٣٦-١٣٩

## ( م )

المجالس المحلية العربية في فلسطين المحتلة - س ٦، ع ٥٠، ٥١ ( تموز، آب، ايلول، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٣٢٢-٣٢٩

المجتمع البدوي واقتصادياته في النقب - س ٦، ع ٥٠، ٥١ ( تموز، آب، ايلول، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٨٥-١٢٩

محنة التعليم العالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الصهيوني - س ٦، ع ٤٩ ( ايار، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ٣٧-٥٢

## ( خ )

٣٥ عاماً على تأسيس جمهورية ألمانيا الديمقراطية الصداقة الفلسطينية - الألمانية الديمقراطية - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٧٠-١٨١

## ( د )

دراسة مسحية للاقتصاد العربي في فلسطين المحتلة - س ٦، ع ٥٠، ٥١ ( تموز، آب، ايلول، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٦٣-٨٤

دعم صمود القوى العاملة في المناطق المحتلة - س ٦، ع ٤٩ ( ايار، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ٧٢-٨٣. بيبلوغرافيا

دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة : ( كلمة ) - س ٦، ع ٤٩ ( ايار، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ٩

الدورة الثالثة والثلاثون لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٥٤-١٦٢

## ( ز )

الزراعة العربية في فلسطين المحتلة - س ٦، ع ٥٠، ٥١ ( تموز، آب، ايلول، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٣٠-١٣٥

الزراعة والمياه في الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ٨-٣٣

## ( ص )

« صامد » تشارك في معرض بودابست الدولي - س ٦، ع ٥٢ ( تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٩٠-١٩١

صامد : خطوات جديدة على طريق تحقيق الطموح - س ٦، ع ٤٨ ( آذار، نيسان ١٩٨٤ ) - ص ١٩٤-١٩٨



المركز القانوني للمستوطنات الاسرائيلية : دراسة في ضوء قواعد القانون الدولي - س. ٦٤٨ ( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) - ص ٧-١٥ بيبليوغرافيا

المساعدات الاقتصادية الامريكية للكيان الصهيوني - س. ٦٤٧ ( كانون الثاني ، شباط ١٩٨٤ ) - ص ١٦٠-١٦٣

المستعمرات الاستيطانية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ١٩٦٧-١٩٨٠ - س. ٦٤٨ ( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) - ص ١٧٠-١٧٣

مستقبل الصناعات الزراعية والغذائية في المناطق المحتلة - س. ٦٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ٥٣-٧١

المستوطنات الاسرائيلية في القدس والارض المحتلة - س. ٦٤٨ ( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) - ص ١٢٥-١٣٨

مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية - س. ٥٢٢ ( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٤٠-١٤٤

مشروعات صامد الزراعية في افريقيا : غينيا كونكري ( ١ ) - س. ٦٤٧ ( كانون الثاني ، شباط ١٩٨٤ ) - ص ١٦٩-١٩٠

مشروعات صامد الزراعية في افريقيا : غينيا بيساو ( ٢ ) - س. ٦٤٨ ( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) - ص ١٨٥-١٩٣

مشروع الاسكان من اجل دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة - س. ٦٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١٠٤-١٠٧

مشروع قناة البحرين - س. ٥٢٢ ( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ٨٨-٩٥

مصادر اعلاف رخيصة لمربي الاغنام والابقار في الضفة الغربية وقطاع غزة - س. ٥٢٢ ( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٢٥-١٣٥

المطامع الاسرائيلية في الحرم الشريف - س. ٦٤٨ ( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) - ص ١٢٩-١٤٥

معرض جديد لـ « صامد » في الكونغو برازافيل - س. ٥٢٢ ( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٨٣-١٨٩

المقابلة السنوية مع الاخ ابو علاء : المدير العام لمؤسسة صامد - س. ٦٤٧ ( كانون الثاني ، شباط ١٩٨٤ ) - ص ١٠-٤٢

من فلاح الى مزارع - س. ٥٠٤ ( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٣٠٧-٣١١

المنظمات واللجان الوطنية في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ - س. ٥١٠ ( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٣١٧-٣٢١

الموارد المائية العربية والسياسات المائية الاسرائيلية - س. ٥٢٢ ( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ٣٤-٤٤

مؤتمر « اصحاب الملايين » في القدس المحتلة واوهام الخروج من المازق الاقتصادي - س. ٥١٠ ( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٣٤٦-٣٤٨

المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي - س. ٦٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١٧٤-١٧٦

الموقع الاقتصادي للاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية - س. ٦٤٨ ( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) - ص ١٦-٢٥ جداول

مياه الجنوب اللبناني في دائرة الاطماع الصهيونية - س. ٥٢٢ ( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ٦٥-٧٢

مياه الضفة الغربية في ظل الاحتلال الاسرائيلي - س. ٥٢٢ ( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ٥٦-٦٤

الميدالية الذهبية لـ « صامد » في معرض لايبزيغ الدولي - س. ٥٢٢ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ٢٠٥-٢٠٨

الميزانية الاسرائيلية الجديدة في الازمة الاقتصادية المتفاقمة - س. ٦٤٨ ( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) - ص ١٧٩-١٨٣

## ( ن )

نمو برنامج لدعم عروبة الطاقة الكهربائية في الوطن المحتل - س. ٦٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ٩٧-١٠٣

ندوة « التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي العربي » التنسيق النقدي وسيلة لهدف التنمية العربية المتكاملة - س. ٦٤٧ ( كانون الثاني ، شباط ١٩٨٤ ) - ص ١٥٣-١٥٩

النشاطات الاقتصادية والتوظيف في المؤسسات الفلسطينية في لبنان ( مؤسسة صامد ( ١ ) - س. ٦٤٧ ( كانون الثاني ، شباط ١٩٨٤ ) - ص ٥٩-٩٠ جداول ، بيبليوغرافيا

النشاطات الاقتصادية والتوظيف في المؤسسات الفلسطينية في لبنان ( مؤسسة صامد ) : التسويق ( ٢ ) - س. ٦٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ١٩١-٢٠٤

النشاطات الاقتصادية والتوظيف في المؤسسات الفلسطينية في لبنان « مؤسسة صامد » - القسم الثالث - س. ٥١٠ ( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٣٤٨-٣٦٣

النظام السياسي الاستيطاني ، دراسة مقارنة ، اسرائيل وجنوب افريقيا - س. ٦٤٨ ( آذار ، نيسان ١٩٨٤ ) - ص ١٦٥-١٦٩

نقض الاطروحة الاسرائيلية حول « الوطن البديل » : مناقشة في ضوء القانون الدولي - س. ٥٢٢ ( تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤ ) - ص ١٠٥-١٢٤

## ( و )

واقع عملية التعلم والتعليم في الوطن المحتل واحتياجات دعمها - س. ٦٤٩ ( ايار ، حزيران ١٩٨٤ ) - ص ٢٧-٣٦

وجولة للاخ نائب المدير العام - س. ٥١٠ ( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٣٧٤-٣٧٦

## ( ي )

يوم الارض : ٣٠ آذار ١٩٧٦ ، المحركات والدوافع - س. ٥٠٤ ( تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤ ) - ص ٣١٢-٣١٦

## المدخل الجغرافي

- الأردن : ٤٥ ، ١٨ ، ٩٦

- اسرائيل

- افريقيا : ٨٥

- ألمانيا الديمقراطية ٨٦

- العالم العربي ١١ ، ٤٢ ، ١٠٧

- فلسطين ٥ ، ٦ ، ٨

١٩ ، ١٧ ، ١٢ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١

٣٥ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٥

٦٩ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٩ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٦

٧ ، ١٣ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٤٤ ، ٥١ ، ٥٦

٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٧ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٩٨

١٠٢ ، ١٠٨

- لبنان ٨٧ ، ٩٩

- مصر ٣٤ ، ٥٦

- الولايات المتحدة ٥٧ ، ٥٨



## مكاتب صامد التجارية

ص. ب	تلفون	تلكس	
١٥/٥٠٢٤	٣٠٩٠٦١		لبنان / بيروت
٣٦١٢	٥٤٦١١٩	68122 Samed EM.	الامارات / الشارقة
	٣٧٣١٧٦		
	٣٧٣١٩٩		
	٧٦٢٩٧	2658 SAMED YE	الجمهورية العربية
١٥٨٦	٢٠٧٧٢٠	S.M.D	اليمنية/ صنعاء
	٢٤٠٣٨١		
١٣٨	٣٢٠٠٠٤	4742 Genins	قطر / الدوحة
٦٠٢٨	٤٢٧١٧/٤٢٣٤٠		جمهورية اليمن
			الديمقراطية / عدن
٩١٠١٨٥	٦٧٠٦٠٦	23407 Biladi Jo	الأردن - عمان
٨٥٧	٥٩٤٣٨٥	53879 MTNF AZ	الجزائر / الجزائر
٢٢٦٢	٤١٤٥٨/٤١١٩٣		السودان / الخرطوم
٩٧٣	٨٠٦٤٥/٨٠٦٢٠		الصومال / ماغديشو
	٨٠٤٧٤		
٧٨٨٩	٣٨٥٤٧/٣٣٠٠٨	20028 SABRORO TLX	ليبيا / طرابلس
٧٨٨٩	٤٤٣٥٢٤		سوريا / دمشق
	٤٤٣٥٢٥		
٣١٢٢	٨٨٨٠٠٨١	213137 IK	العراق/ بغداد
	٢		
	٣		
	٤		
	٣٨٨٨٤٥	225984 BPHI H	المجر / بودابست
	٤٨٩٠٠٥	815611 PAL PL.	بولندا / وارسو
	٩٢٣١٨٥٥	222910 FADI Gr	اليونان / اثينا
	٩٢٣٣٧٧٨		
١٠٢١	٤٦٢١٢٢/٤٤١١٣٢		غينيا / كوناكري
٣٣٥			غينيا / بيساو
١٠٨٢	٨١٠٦٣٦		الكتنغو / برازافيل

## صامد حديثاً

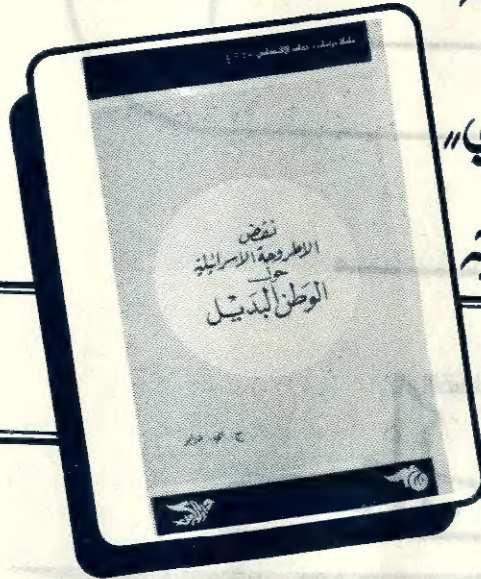
الكتاب الأول في سلسلة

دراسات

«صامد الاقتصادي»

«نقض الإطرومة الإسرائيلية»

حول الوطن البديل



تأليف:

ج. أي. دابر

ويصدر خلال هذا الشهر ( آذار - ١٩٨٥ )

٢. المجتمع البدوي في النفط واقتصادياته

تأليف: أوري ديفز وتوماس ريتشاردسون

٣. أمر الفصح: الأوضاع التعليمية والاجتماعية

تأليف: أنجيلابلومان

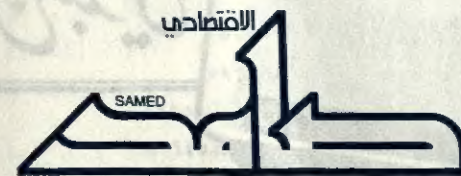
منشورات: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ص. ب. ١٧٠٦٧ عمان

دار صامد للدراسات والنشر، ص. ب. ٥٠٢٤ - ١٥ بيروت



العدد القادم

من



محور خاص

الطبقة العاملة الفلسطينية





## ميدالية لـ « صامد »



## من معرض بوزارت الدولي

سوريا ١٠ ل.س	اليمن الديمقراطي دينار واحد	الأردن دينار واحد	البحرين ١٣٠٠ فلس
الجمهورية العربية اليمنية ١٠ ريالات الجزائر ١٥ دينار	السودان ٣ جنيهات	قطر ١٢ درهم	لبنان ١٠ ل.ل.
السعودية ١٢ ريال	الامارات العربية ١٢ درهم	الكويت دينار واحد	تونس ١٠٥ دينار
العراق ١٠٥ دينار	المغرب ١٢ درهم		